النقل والبيان



في دفع اوهام خزيران

تأليف

محمد كامل الـقصاب و محمد عز الدين الـقسام نز ېلي مدينة حيفا

طبعت على نفقة مو الفيها

الطبعة الاولى

حقوق الطبع محفوظة لمؤلفيها

١٣٤٤ ه مطبعة الترقي بده شتى ١٩٢٥ م

**

النقد والبيان في دفع أوهام خزيران

فيه بُحوث عِلمِيَّة مُحَرَّرة عن البدعة وبعض مفرداتها، ومُقَدِّمة ضافية عن (السَّلَفِيِّين وقَضِيَّة فلسطين)، و(حكم عَمَلِيَّات المُغامرة بالنَّفس)

تأليف

مُحَمَّد عزّ الدِّين القَسَّام

مُحَمَّد كامل القَصَّاب

قَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَشَرَحَهُ أَبُوعِبْتِيرة مَشْهُ وبرجس لَاسَامَانَ



تبسسا تتالر حمن الرحيم

الحمد لله الذي عافانا مِمّا ابتلى به كثيراً مِنْ خلقِه، وأَلْهَمَنا بفضله أن نُحافِظَ على دينه، ونُبَلّغَه للناس، كما أنزل على نبيه، لا مُبَدّلين، ولا مُغيّرين، حتى يأتينا اليقين. ونشهد أن لا إله إلا الله، الحميد المَجيد، اللذي نادى عبادَه الصادقين بقوله في كتابه المكنون: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُوا اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلُّوا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ . وَلاَ تَكُونُوا كَالّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ ﴾ تَولُّوا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ » وَلاَ تَكُونُوا كَالّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ » [الأنفال: ٢٠-٢١]، ونشهد أن سيّدنا محمداً عبده ورسوله، نبي الرحمة، وهادي الأمة، وكاشف الحيرة والغمّة، القائل: «من تمسك بسنّتي عند فساد أمتي، فله أجر [مئة] شهيد» (١)، والقائل: «إنّ الديس بدأ غريباً، ويرجع غريباً، فطوبى

⁽۱) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (۲/ ۷۳۹)، وابن بشران في «أماليه» (رقم ٥٠٣) - ومن طريق البيهقي في «الزهد» (رقم ٢٠٩) - من طريق الحسن بن قتيبة: أنا عبد الخالق بن المنذر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رفعه، ولفظة (مئة) من مصادر التخريج، وسقطت من الأصول.

وإسناده ضعيف جدّاً، الحسن بن قتيبة، قال الدارقطني: متروك الحديث، وقال الأزدي: واهي الحديث، وقال العقيلي: كثير الوهم، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل هو هالك». انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٣٣)، «الميزان» (١/ ١٨/٥)، «لسان الميزان» (٢٤٦/٢).

وعزاه المنذري في «الترغيب» (١/١) للبيهقي فقط، وهو في «ضعيفه» (رقم ٣٠)، وقال: «ضعيف جدّاً»، قال المنذري بعده:

[«]ورواه الطبراني من حديث أبي هريرة بإسناد لا بأس به، إلا أنه قال: «فله أجر شهيد».

= وتعقبه الحافظ الناجي في «عجالة الإملاء المتيسّرة» (١/ ١٩٤ - ط. المعارف): «كــذا رواه البيهقي في «المدخل» من حديث أبي هريرة، لكن أوله: «القــائم بسنتي»، وآخره: «لـه أجر مئة شهيد»، ولعل لفظة (مئة) سقطت من الرواية المذكورة، والله أعلم».

قلت: ومطبوع «المدخل» ناقص، وليس فيه هذا الحديث.

وأخرج حديث أبي هريرة: الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣١٥ رقم ٥٤١٤) -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٠٠) - من طريق محمد بن صالح العدوي: ثنا عبدالجيد بن عبدالعزيز، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي هريرة رفعه: «المتمسك بسنتي عند فساد أمتي، له أجر شهيد».

قال الطبراني عقبه: «لا يروي هذا الحديث عن عطاء إلا عبدالعزيـز بـن أبـي رواد، تفرد به ابنه عبدالجيد».

وقال الهيثمي في «الجمع» (١/ ١٧٢) بعد عزوه للطبراني في «الأوسط»: «وفيه محمد ابن صالح العدوي، ولم أر من ترجمه، وبقية رجاله ثقات»!

قلت: عبدالعزيز هو ابن أبي رواد، قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الـترك. ووثقه ابن معين وأبو داود والنسائي وأحمد وغيرهم، ولذا قال ابن حجر عنه: «صدوق»، وأفرط ابن حبان، فقال: «متروك»، وانظر: «التهذيب» (٦٤٨/٣)، «الميزان» (٦٤٨/٢).

وابنه عبدالمجيد، صدوق يخطئ.

قال شيخنا الألباني -رحمه الله- في «السلسلة الضعيفة» (٣٢٧) بعد كلام الهيثمي السابق: «ومنه تعلم قول المنذري: وإسناده لا بأس به، ليس كما ينبغي»، قال: «ويغني عنه حديث: «إنَّ من ورائكم أيام الصبر، للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين منكم...» الحديث، وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٩٤)».

قلت: وهذا التعقب يلحق الشيخ عبدالحق لما قال في «لمعات التنقيح» (١/ ٢٣٨): «إسناده حسن»!!

وضعّفه شيخنا الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١/ ٣٦ رقم ٣١) و«المشكاة» (١/ ١٧٦)... وفيه عزوه له الشعب» للبيهقي، ولم يعزه في «كنز العمال» (رقم ١٧٧١) إلا للطبراني في «الأوسط»، ولأبي نعيم في «الحلية».

للغرباء، الذين يصلحون ما أفسد الناس بعدي من سُنَّتي »(١)، صلى الله البر

(۱) الحديث دون ذكر «الذين يصلحون...»: أخرجه مسلم في «الصحيح» (كتاب الإيمان): باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب وعرض الفتن على القلوب (١/ ١٣٠ رقم ٥١٥) من حديث أبي هريرة وابن عمر -رضي الله عنهم-.

وأخرجه مع تفسيرهم بـ «الذين يصلحون عند فساد النـاس»: أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (ق70/ أو رقم ٢٨٨ - المطبوع)، والآجري (رقم ١) من حديث ابن مسعود، بإسناد صحيح.

وأخرجه أحمد وابنه عبدالله في «المسند» (١/ ١٨٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٦/ ٩٩) رقم ٥٦)، والبزار في «المسند» (رقم ٥٦ - مسند سعد) -دون زيادة-، والدورقي في «مسند سعد» (رقم ٨٧)، وابن منده في «الإيمان» (رقم ٤٢٤) بإسناد صحيح.

وأخرجه مع تفسيرهم بـ «الذين يحيون سنتي ويعلمونها عباد الله»، وفي لفظ: «الذيب يحيون ما أمات الناس من سنتي»: الـترمذي في «الجامع» (رقم ٢٦٣٠)، والطبراني في «الكبير» (١٧ رقم ١١)، وابين عدي في «الكامل» (٦/ ٢٠٨٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٥٠)، والبزّار في «المسند» (رقم ٣٢٨٧ - زوائده)، والهروي في «ذم الكلام» (٥/ ١٦٨ رقم ١٠٥٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (رقم ١٠٥٧، ٥٠١)، والبيهقي في «الزهد» (رقم ٢٠٧)، والخطيب في «شرف أصحاب الجديث» (ص ٣٣)، وفي «الجامع» في «الجامع» (١/ ١١٠)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٢/ ١٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٠)، وعياض في «الإلماع» (ص ١٠٥)؛ جميعهم من طريق كثير بن عبدالله بين عمرو بين عوف، عن أبيه، عن جده رفعه، وأوله عند الترمذي: «إنّ الدّين ليـأرِزُ إلى الحجاز كما تـأزِرُ الحبّةُ إلى أجمرها...».

وإسناده ضعيف جداً، فيه كثير بن عبدالله، ضعيف جداً، وقد اتّهم!

وأخرجه مع تفسيرهم بـ «النزاع من القبائل»: الترمذي في «العلل الكبير» (٢/ ٨٥٤)، وابن ماجه في «المصنف» (١٣ / ٢٣٦) وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٢٣٦) وابن ماجه في «المصنف» (١٣ / ٢٣٦) ومن طريقه أحمد، وابنه عبدالله في «المسند» (١/ ٣٩٨) وأبو يعلى في «المسند» (رقم ٥٠٤)، والخطابي في «المجري في «الغرباء» (رقم ٢)، وابن وضاح في «البدع» (ص ٢٥)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ١٧٤-١٥٠)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣٧)، والبغوي في «شرح السنة» (رقم ٢٤)، وابن حزم في «الإحكام» (٨/ ٣٧)، والطحاوي في =

الرحيم على هذا الرسول الكريم، ذي الخلق العظيم، وعلى آله وأصحابه، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فقد اطلعنا على رسالة «فصل الخطاب في الرد على الزّنكلوني والقسام والقصاب» (۱) تأليف الفاضل الشيخ محمد صبحي خزيران الحنفي العكّي، رئيس كتّاب المحكمة الشرعية في ثغر عكاء، وقد ألفها انتصاراً لأستاذه الفاضل الشيخ عبدالله الجزار (۲) مفتي عكاء وقاضيها؛ إذ قد أفتى أحدُنا (۲) لما سئل عن حكم الصياح في التهليل والتكبير وغيرهما، أمام الجنائز، بأنه مكروه تحرياً، وبدعة قبيحة بجب على علماء المسلمين إنكارها، وعلى كلّ قادر إزالتها، مستدلاً بآية قرآنية، وحديث صحيح، وأقوال الفقهاء. وسأل المستفتي عن السؤال نفسه من الفاضل الشيخ عبدالله الجزار، فأفتاه بالجواز، فاضطرً السّائلُ إلى إرسال الجوابين إلى عالِمين من كبار علماء الأزهر (الشيخ محمود محمد خطاب السّبكي (۱)، والشيخ على مسرور الزنكلوني)، فأفتيا بأنه بدعة منكرة ، مؤيّديْن فتوى أحدنا (۱۰)، وقد نشر العلامة الزنكلوني فتواه على صفحات جريدة «الشورى» التي تصدر في مصر، ولم يكتف ومؤلّف الرسالة برأيه في المسألة المتنازع فيها فقط، بل شط قلمه، وأسند إلينا ما لم نقل به، ولم

^{= «}المشكل» (۱/ ۲۹۸)، والبيهقي في «الزهد» (رقم ۲۰۸).

وقال البخاري -نقله عنه الترمذي في «العلل»-: «وهـو حديث حسن»، وصححه البغوى. وانظر «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٢٧٣).

⁽١) سبقت تراجم هؤلاء في المقدمة.

⁽٢) ستأتي ترجمته (ص ١٤٦، ١٤٩).

⁽٣) هو القسَّام. انظر ما قدمناه (ص ٩٠).

⁽٤) ستأتى ترجمته (ص ٢٤).

⁽٥) الفتاوي الأربع ذيلنا بها آخر الرسالة (منهما).

نعتقده، ورمانا -عفا الله عنه- بالزَّيغ والضلال، لاتباعنا السنة الموروثة عن النبي في الأقوال والأفعال، وتكلّف في تفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فأخرجها عن معانيها؛ ليوهم صحة ما ذهب إليه، ويُقرَّ العامة على ما هم عليه، وخاض لذلك في القواعد الأصولية خوض من لم يأخذ من العلم بقسط، وخرج المسائل تخريجاً لا ينطبق على القواعد العلمية، فكانت استدلالاتُهُ دليلاً لنا، وحُجّةً عليه، وداعيةً للتمسك بما أرشدْنا النّاسَ إليه.

فرأينا من الواجب انتصاراً للدين، وحفظاً لشريعة سيد المرسلين، أن نهرة بهذه الرسالة ما أسند وفند، مصدرين رسالتنا بأقوال علماء المذاهب الأربعة في حكم المسألة المتنازع فيها، ناقلين عباراتِه التي نريد الردَّ عليها بنصِّها وفصِّها، إلا ما تعذَّر نقلُه بالحرف؛ فإننا نشير إلى معناه، وما التوفيق إلا بالله، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

أقوال علماء المذاهب الأربعة في حكم رفع الصوت بالتهليل والتكبير وغيرهما أمام الجنائز

أقوال السادة الحنفية:

قال في «الدر المختار شرح تنوير الأبصار»: «وكره في الجنازة رفع الصوت بذكر أو قراءة (۱۰ ا.هـ»، قال محشيه العلامة ابن عابدين: «وفي «البحر» عن «الغاية»: «وينبغي لمن تبع جنازة أن يطيل الصَّمت»، وفيه عن «الظهيريـة»: «فإنْ أراد أن يذكرَ الله -تعالى- يذكرُه في نفسه؛ [لقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿ [الأعراف: ٥٥]؛ أي: الجاهرين بالدعاء]»، وعن إبراهيم أنه كان يكره أن يقول الرجل وهو يمشى معها: استغفروا له غفر اللّه لكم ا.هـ.

⁽۱) (۲/ ۲۳۳ – حاشیته)، وفیه: «کما کره فیها رفع صوت بذکر أو قراءة فتح».

قلت: «وإذا كان هذا في الدُّعاء والذّكر، فما ظنُك بالغناء الحادث في هذا الزمان» (۱) ا.ه كلام ابن عابدين، وفي «الفتاوى الهندية»: «وعلى متبعي الجنازة الصمت، ويكره لهم [-يعني: تحريماً-] رفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن، كذا في «شرح الطحاوي»، فإن أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه، كذا في «فتاوي قاضي خان» » (۱) وقال في «الكنز» و «شرحه» «وحواشيه»: «ويكره رفع الصوت بالذكر والقرآن، وعليهم -يعني: السائرين مع الجنازة الصمت (كل حي سيموت) ونحو ذلك، من الأذكار المتعارفة

وانظر كراهة ابن جبير في «زهد وكيع» (٢/ ٣٦ كرقم ٢١٢)، وانظر في المسألة: «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٥٧)، «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٢٧٠-٢٠١ مر ٢٧١ - بتحقيقي)، «الحوادث والبدع» (١٦٢)، «الأمر بالاتباع» (٢٥٣-٢٥٤ - بتحقيقي)، «المدخل» (٢/ ٢٢١)، «الطريقة المحمدية» (١/ ١٣١ - شرح عبدالغني النابلسي)، «البحر الرائق» (٢/ ٢٢١) - ط. دار الكتاب الإسلامي أو ٢/ ٢٣٦ - ط. دار الكتب العلمية)، «الإبداع في مضار الابتداع» (ص ١١، ٢٥٥)، «أحكام الجنائز وبدعها» (ص ١١، ٢٥٥)، «أحكام الجنائز وبدعها» (ص ١٧، ٥٢)، «معلمة الفقه المالكي» (٢٥)، «تلخيص الجنائز» (٣٩-٤٠)، «صلاة التراويح» (٢٤)، «معلمة الفقه المالكي»

ولقاضي الرباط محمد بن أحمد بن عبدالله، المتوفى بمكة (عام ١٣٨٣-١٩٦٣م): «الصارم المسلول على مخالف سنن الرسول في الرد على من استحسن بدعة الذكر جهراً في تشييع الجنازة»، انظر: «من أعلام الفكر المعاصر» (٢/ ٩٢)، «معلمة الفقه المالكي» (١٦٠).

⁽۱) «حاشية ابن عابدين» (۲/ ۲۳۳)، وما بين المعقوفتين منه، وإبراهيم هو النخعي، وعلقه البيهقي في «سننه الكبرى» (٤/ ٧٤) عنه وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري وسعيد بن جبير.

⁽٢) في الأصل: «متبع»، والتصويب من «الفتاوي الهندية».

⁽٣) «الفتاوى الهندية» (١/ ١٦٢)، وما بين المعقوفتين زيادة من المصنف.

وأما كلام قاضي خان فهو في «فتاويه» (١/ ١٩٠ – هامش الفتاوي الهندية).

⁽٤) «البحر الرائق» (٢/ ٢٠٧ - دار الكتاب الإسلامي) أو (٢/ ٣٣٦ - ط. دار الكتب العلمية).

خلف الجنازة بدعة قبيحة». وقال العلامة الشُّرُنبلالي في «نور الإيضاح» و«شرحه»: «ويكره رفعُ الصوتِ بالذكرِ والقرآنِ، وعليهم الصمت، وقولُهم: (كل حي سيموت) ونحو ذلك خلف الجنازة بدعة» ا.هـ(١).

قال العلامة الطحطاوي في «حاشيته» على الكتاب المذكور نقلاً عن السراج: «ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر، ولا يغتر بكثرة من يفعل ذلك، وأما ما يفعله الجهّالُ في القراءة على الجنازة؛ من رفع الصوت، والتمطيط فيه، فلا يجوز بالإجماع، ولا يسع أحداً يقدر على إنكاره أن يسكت عنه ولا ينكر عليه»(٢).

أقوال السادة الشافعية:

قال الإمام النووي -رحمه الله تعالى - في «مجموعه» (٣) و «أذكاره» (٤): «والصواب ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنازة، فلا يُرفَعُ صَوتٌ بقراءةٍ ولا ذكر ولا غيرهما؛ لأنه أسكنُ للخاطر، وأجمعُ للفكر فيما يتعلق بالجنازة، وهو المُطلوب في هذا الحال، فهذا هو الحق ولا تغتر بكثرة من يخالفه، فقد قال أبو على الفضيل بن عياض: «الزم طرق الهدى ولا يغرّك قلّة السالكين، وإياك وطرق الضلالةِ ولا تغترّ بكثرة الهالكين» (٥)، وقد رَوَيْنا (١)

⁽۱) «مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح» (ص ۱۰۱ - ط. المطبعة العلمية) أو ٣٣٢- مع «حاشية الطحطاوي»).

⁽٢) «حاشية الطحطاوي» (٣٣٢).

 ⁽٣) «المجموع» (٥/ ٢٩٠-٢٩١)، وسينقل كلامه الرملي في «حواشي المنهاج»،
 وسيأتي ذكره قريباً عند المصنف، وانظر ما علقته، والله الموفق.

⁽٤) «الأذكار» (ص ١٤٥)، والمزبور بحروفه منه.

⁽٥) ذكره الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ١٣٥ – بتحقيقي)، وفيه: «اتبع طــرق... ولا يضرك قلة...»، وعزاه النووي في «الأذكار» (٥٨ – ط. دار ابن كثير) إلى الحاكم.

⁽٦) قال عز الدين بن جماعة في «شرح الأربعين النووية» (ق٥/ب):

فسمعنا».

= «الأكثر يقولون: رَوِّيْنا -بفتح الـراء مخففة-، مِن روى: إذا نقـل عـن غـيره؛ مثـل: رمى يرمي، والأجود بضم الراء وكسر الـواو مشـددة؛ أي: روانـا مشـايخنا؛ أي: نقلـوا لنـا

وقال ابن المعز الحجازي: إنّ المشهور، هو: رَوَيْنا -بفتح الراء والواو مخففة-. وفي الوجهين يقول الناظم:

وقل رَوَيْنا أو رُويِّنا ضما وجهان فيهما فكن مهتما

وهناك في ضبطها قول ثالث ذكر ابن علان عن الكازروني؛ وهو: بضم الراء مبنياً للمفعول مخففة؛ أي: روى لنا إسماعاً أو إقراء أو إجازة أو غيرها. انظر: «الفتوحات الربانية» (١/ ٢٩).

وقد أفرد عبدالغني النابلسي (١١٤٣هـ) ضبط هذه الكلمة في رسالة مفردة، اسمها: «إيضاح ما لدينا في قول المحدثين: روينا»، وهي مِن محفوظات المكتبة الأحمدية بحلب، وهي تقع في خس ورقات، وهذا نصها: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَنْ لا نَبِيَّ بعده وعلى آله وأصحابه، وأخص بالزيادة أثبًاعه وأنصاره وجُنده، أمَّا بَعْدُ: فيقول (أ) شيخنا الإمام العلامة العمدة الهُمَام الفهامة جَنَاب الشيخ عبدالغني الشهير نسبه الكريم بابن النابلسي الدمشقي الحنفي -عامله الله تعالى بلطفه الخفي-:

سألني الكامل الفاضل جامع الفضائل والفواضل محمد أفندي الرومي نائب الشرع الشريف في محروسته دمشق الشام، يوم الخميس، تاسع شهر ربيع الثاني من شهور سنة خمس وعشرين ومئة وألف، حين ورد بالنيابة واجتمعنا به -أحسن الله تعالى قدومه وإيابه، وأجزل ثوابه-: عن معنى قول الإمام العالم العلامة القدوة الكامل الفهامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي -رحم الله روحه، ونَوَّر ضريحه- في كتابه «الأربعين»، المشتمل على أحاديث سيِّد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، في آخر الحديث (السابع والعشرين) من كتابه المذكور، بعد إيراد لفظ الحديث عن وابصة بن معبد -رضي الله عنه-، قال النووي: «حديث صحيح -وفي نسخة: حسن-، رويناه في «مسند الإمامين أحمد بن حنب والدارمي» بإسناد جيد -وفي نسخة: حسن-، وصورة السؤال: أنّ قوله: «رويناه» في «مسند الإمامين» يقتضي أنّ الإمام النووي مَذْكور في=

⁽أ) القائل هنا؛ هو: محمد بن إبراهيم الدكدكجي.

= «المسند» الذي للإمامين، مع أنَّ الإمام النووي متأخر عنهما بيقين، والإمامان متقدمان ولم يجتمع بهما ولا بأحدهما، فإنَّ الإمام أحمد بن حنبل وُلد في ربيسع الأول سنة أربع وستين ومئة، ومات في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومئتين عن سبع وسبعين سنة، وأبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدَّارِمي التميمي السَّمرُ قُنْدي الحافظ من بني دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم، ولد سنة إحدى وثمانين ومئة، ومات يوم التروية سنة خس وخمسين ومئتين.

وأمًّا الإمام النووي، فإنه ولد في محرم سنة إحدى وثلاثين وست مثة، وتوفي في رجب سنة ست وسبعين وست مثة عن خمس وأربعين سنة، فقلت في الجواب عن ذلك بعون القدير المالك-: أما قوله: رويناه في «مسند الإمامين أحمد بن حنبل والدارمي» مثل قوله في أول كتابه «الأربعين» قبل الشروع فيه: «فقد روينا عن علي بن أبي طالب، وعبدالله ابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وابن عمر، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري -رضي الله عنهم-»، وهم صحابة متقدمون، وهو متأخر عنهم جداً؛ فإنه على معنى روت لنا مشايخنا؛ أي: نقلوا لنا فسمعنا؛ كما صرح بهذا شارح «الأربعين» الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر المكي الهيتمي، وذكر الشارح -أيضاً- في شرح قوله: «رويناه في «مسند الإمامين»» يعني: رويناه بسندنا المتصل حالة كونه في «مسند الإمامين»، وقال الشارح -أيضاً-: «وقوله رَويناه بفتح أوله مع تخفيف الواو عند الأكثر، من رَوى إذا نقل عن غيره. وقال جمع: الأجود ضم الراء وكسر الواو المشددة؛ أي: روت لنا مشايخنا، فسمعنا عن على بن أبي طالب...» إلى آخره.

وذكر الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الهمداني الفيُّومي شم الحموي المشهور بابن خطيب الدهشة في كتابه «المصباح المنير في غريب السرح الكبير»، وهو شرح «الوجيز»، تصنيف الإمام الغزّالي في فقه الشافعية، وشرحه للإمام الرافعي -رحهم الله تعالى-، قال: «رَوَى البعير الماء، يَرْويه مِن باب: رَمَى فهو رَاوِيَة، الهاء فيه للمبالغة، شم أطلقت الرَّاوية على كل دابَّة يُسْتَقى الماء عليها، ومنه قيل: رَوَيْتُ الحديث: إذا حَمَلْته ونقلتَه، ويُعدَّى بالتضعيف، فيقال: رَوَيْت زيداً الحديث، ويُبْنى للمفعول، فيقال: رُويِّت الحديث، العديث، ويُبْنى للمفعول، فيقال: رُويِّنا الحديث». انتهى كلامه.

وعلى هذا؛ فإذا حمل قول النووي -رحمه الله تعالى-: فقد روينا عــن علـي بـن أبـي طالب... إلى آخره، بتشديد الواو مبنياً للمفعول؛ يعني: رَوَّانا مشايخنا ذلك -بتشديد الواو-=

=بأن كان الشيخ الأول رَوَّى -بتشديد الواو- مَنْ بَعْده، والذي بعده رَوَّى -بتشديد الواو- مَنْ بعده والذي بعده رَوَّى -بتشديد الواو-، فعلى هذا؛ يُقْرأ قوله: فقيد رُوِّينَا بضم الراء وتشديد الواو مكسورة وضم الهاء مبنياً للمفعول، ولا يختلف رسم الكتابة في ذلك.

وأمّا قوله: بإسناد جيد أو حسن، بعد قوله: رويناه في «مسند الإمامين أحمد بن حنبل والدارمي» فالجار والجحرور متعلق بواجب الحذف حال مـن الهـاء في قولـه: روينـاه، كمـا أنّ قوله: في «مسند الإمامين»، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف حال -أيضاً- مـن الهـاء في قوله: رويناه، كما أشار إليه الشارح فيما قدمناه، فيكون الحالان من الهاء الضمير المنصوب بالمفعولية الثانية لروَّى -مشدد الواو-، والمفعول الأول: نا، التي هي ضمير المُعَظِّم نفسه بشرف الرواية، أو هو ومعه غيره من أصحابه، وهذه الحال متداخلة، وتقدير ذلك: رُوِّيناه حال كونه في «مسند الإمامين»، وحال كونه وهو من «مسند الإمامين» حاصلاً بإسناد جيد. ويصح أن يكون الجار والمجرور الثاني وهنو قوله: «بإسناد جينه» متعلقاً بقوله: حديث صحيح، إمَّا بحديث، وإما بصحيح، وليس هـذا الجـار والجحرور الأول متعلقـاً بروينـاه؛ لأنّ إسناده هو لم يُرد الإخبار عنه بأنه جيد، ولم يرد ذكره، وإنما أراد بالإسناد الجيد: إسناد الإمام أحمد والدارمي، يدل عليه قول الشارح المذكور: فإنْ قلتَ: ما حِكْمة قـول المصنف أولاً: حديث صحيح، وقوله هنا: بإسناد جيد؟ قلت: حكمته: أنه لا يــلزم مــن كــون الحديث في «المسندين» المذكورين أن يكون صحيحاً، فبين أولاً بأنه صحيح، وثانياً: أنّ سبب صحت أن إسناد هذين الإمامين الذين أخرجاه صحيح أيضاً، وله حكمة أخرى حديثية؛ وهي: ما صرحوا به أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، فقد يصح فيه السند أو يحسن؛ لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن؛ لشذوذ فيه أو علة، فنــص المصنـف أولاً: على صحة المتن بقوله: «هذا حديث صحيح»، وثانياً: على صحة السند بقوله: «بإسناد جيد» إلى آخر ما بسطه من الكلام في هذا المقام.

والحاصل: أنّ قول الإمام النووي -رحمه الله- هنا: رويناه -بفتح الواو وتخفيفها- مبنياً للفاعل؛ يعني: روينا عن مشايخنا أو بإسنادنا هذا الحديث الكائن في «مسند الإمامين» المذكور ثمة بإسناد جيد، أو معناه: رُوِيناه -بتشديد الواو- مبنياً للمفعول؛ أي: رَوَى -بتشديد الواو- مبنياً للمفعول؛ أي: رَوَى المتعديد الواو- مبنياً للمفعول؛ أي: روت لنا مشايخنا الكائن ذلك الحديث في «مسند الإمامين»، كما أن قوله: فقد رَوَيْنا -بتخفيف الواو مفتوحة - والبناء للفاعل؛ أي: روت لنا مشايخنا بإسناد متصل عن علي بن أبي طالب... إلى آخره، أو معناه: رُويِّنا -بتشديد الواو مكسورة - مبنياً =

في «سنن البيهقي»(١) ما يقتضي ما قلتُه، وأما ما يفعله الجهلةُ من القراءة

=للمفعول؛ أي: رَوَّتْنا -بتشديد الواو مفتوحة- مشايخنا عن علي بن أبي طالب... إلى آخره، والله أعلم وأحكم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة في الخامس عشر من ربيع الثاني سنة خمس وعشرين ومئة وألف على يد العبد الفقير محمد بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن الدكدكجي الدمشقي الحنفي -لطف الله به والمسلمين-، وذلك في مجلس واحد، ونقلتها مِن خط مؤلفها شيخنا الإمام الهمام العلامة -نفعنا الله تعالى والمسلمين ببركاته، وأمدنا بصالح دعواته-.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين». قال أبو عبيدة: انتهت الرسالة النافعة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(۱) يشير إلى ما أخرجه وكيع في «الزهد» (رقم ۲۱۱) -وعنه ابن أبي شيبة (۶/ ۹۹)، ومن طريق وكيع: البيهقي في «السنن الكبرى» (۶/ ۷۶)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (۸/ ۹۱) - وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ۳۸۹ رقم ۳۰۵۱) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، كلاهما قال: حدثنا هشام صاحب الدستوائي، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عُبَاد، قال: كان أصحاب رسول الله ملك يكرهون رفع الصوت عند الجنائز، وعند القتال، وعند الذكر.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨٣ رقم ٢٤٧)، وأبــو نعيـم في «الحليـة» (٩/ ٥٥) من طريق هشام، به. ومن طريقــه عنــد أبــي داود (٣/ ١١٤)، والحــاكم (١١٦/٢) مختصــراً مقتصراً على ذكر القتال، ورجاله ثقات، وهذا أصح ما ورد في الباب.

ومما جاء في ألفاظ حديث البراء الطويل: «خرجنا مع رسول الله في في جنازة، فانتهينا إلى القبر، فجلس وجلسنا، كأنَّ على رؤوسنا الطير» أخرجه ابن ماجه (١٥٤٩) بسند حسن، وتتمة تخريجه في غير هذا الموطن، وتكلمت عليه بإسهاب في تعليقي على «التذكرة» للقرطي، يسر الله إتمامه وإخراجه.

وفي الباب عن ابن عباس، قال: «إن رسول الله الله عن ابن عباس، قال: «إن رسول الله الله عن ابن عباس، قال: «إن رسول الله عن النفس» أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٦/١١ رقـم ١٠٦/١١)، وفيه ابن لهيعة، وفيه كلام، كما في «المجمع» (٣/ ٢٩).

بالتَّمطيط، وإخراج الكلام عن موضوعه، فحرام بإجماع العلماء، وقد أوضحتُ

= وفي الباب عن عبدالعزيز بن أبي رواد رفعه، عند ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٢٤٤)، وعن عمران بن الحصين، قال: كان رسول الله الله إذا شيع جنازة علاه كرب، وأقل الكلام، وأكثر حديث النفس. أخرجه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢٠٣/١)، وتفرد به المعلى ابن تُركة، وليس بالقوي ، أفاده الدارقطني.

وعن زيد بن أرقم رفعه: «إن اللّه يحب الصمت عند ثلاث:... وعند الجنازة». أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥/ ٢١٣ رقم ٥١٣٠)، وفي إسناده رجل لم يسم، قاله الهينُمي في «المجمع» (٣/ ٢٩).

وأخرج ابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٢٦ – بتحقيقي) من طريق أبي النضر، وأبو داود في «المراسيل» (ص ٣٠٨) من طريق مسكين بن بكير، كلاهما عن المسعودي، عن عون بن عبدالله، قال: كان رسول الله الله إذا اتبع جنازة، عَلَتْهُ كآبة، وأكثر حديث النفس، وأقل الكلام.

إسناده ضعيف؛ لإرساله. ورجاله ثقات، أبو النضر هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي، ثقة فقيه، لقبه قيصر، وسماعه وسماع مسكين من المسعودي بعد اختلاطه، والمسعودي هو عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود، ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢١٩)، وعون بن عبدالله هو ابن عتبة بن مسعود الهذي، أبو عبدالله الكوفي، ثقة عابد، تابعي، مات قبل سنة عشرين ومئة.

وأخرجه وكيع في «الزهد» (رقم ٢٠٦)، وعنه ابن أبي شيبة (٩٨/٤)، وعبدالرزاق (٣/ ٣٥) رقم ٢٠٨٢)، كلاهما في «المصنف» عن ابن جريج، قال: حُدِّثت أن النبي الله كان إذا تبع الجنازة أكثر السُّكات، وأكثر حديث نفسه. لفظ عبدالرزاق.

ولفظ ابن أبي شيبة: «أكثر السكوت، وحدث نفسه».

وهذا معضل.

ووصله أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ١٦٦) من طريق الثوري وابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «كان النبي الله إذا تبع جنازة، أكثر السكات، والتفكر حتى يعرف ذلك فيه»، ورجاله ثقات، إلا أن فيه أبا الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، مدلس، وقد عنعن.

قُبحَه، وغِلَظَ تحريمه، وفسق من تمكن من إنكاره فلم ينكره في كتابي «آداب القراء» (۱) ا.هـ»، ونحوه لشيخ الإسلام في «شرح الروض» (۲) وقال الرملي وغيره في «حواشي المنهاج» (۳): «المختار والصواب (٤) ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير [مع الجنازة] (۵)، فلا يُرفعُ صوتٌ بقراءة، ولا ذكر، ولا غيرهما، بل يُشتَغَلُ بالتفكر في الموت وما بعده، وفناء الدنيا وأن هذا آخرُها، ومن أراد الاشتغال بالقراءة والذكر فليكن سرّاً (۱)، وما يفعله جهلة القراء من القراءة بالتمطيط، وإخراج الكلام عن موضوعه، فحرام، يجب إنكارُه (٧) والمنعُ القراءة بالتمطيط، وإخراج الكلام عن موضوعه، فحرام، يجب إنكارُه (٧) والمنعُ

(۱) يريد كتابه «التبيان في آداب حملة القرآن»، ويشير إلى ما جاء فيــه (ص ٥٦ – ط. دار ابن كثير)، وسيأتي الكلام برمته (ص ١١٠–١١١).

ونقله شيخنا الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ٩٢)، وقال قبله مؤكداً بدعة رفع الصوت بالذكر أمام الجنازة: «ولأنَّ فيه تشبُّهاً بالنصارى، فإنَّهم يَرْفَعُون أصواتهم بشيء من أناجيلهم وأذكارهم مع التمطيط والتلحين والتحزين.

وأقبح من ذلك تشييعُها بالعزف على الآلات الموسيقية أمامها عزفاً حزيناً، كما يُفعل في بعض البلاد الإسلامية تقليداً للكفار، والله المستعان».

(۲) نقل الشيخ زكريا الأنصاري في «شرح روض الطالب» (۱/ ۳۱۲) كلام النووي.
 السابق إلى قوله: «وهو المطلوب في هذا الحال».

(٣) (٣/ ٢٣) من «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»، وفي المطبوع: «حواشمي المنهج»! وللرملي «حواشٍ» على مطبوع «شرح روض الطالب»! والكلام المذكور ليس فيه، وإنما هو في «النهاية».

- (٤) بعدها في «النهاية»: «كما في «المجموع»».
 - (٥) لا وجود لها في «نهاية المحتاج».
- (٦) في «نهاية المحتاج»: «ويسن الاشتغال... سراً».

منه، ومن تمكن من منعه، ولم يمنعه فسق»، وقال ابن حجر في «شرح المنهاج» (۱): «ويكره اللغط -وهو: رفع الصوت- ولو بالذكر أو القراءة في المشي مع الجنازة؛ لأنّ الصحابة -رضي الله عنهم - كرهوه حيئذ، رواه البيهقي (۲)، وكره الحسن وغيره: استغفروا لأخيكم (۳)، ومن ثُمَّ قال ابن عمر

= وعبد الحميد الشرواني وأحمد بن القاسم العبادي في «حاشيتيهما على تحفة المحتاج» (٣/ ١٨٧).

(۱) (۳/ ۱۸۷-۱۸۷ - مع «حواشي الشرواني والعبادي»).

(٢) يشير إلى ما خرجناه بالتفصيل قريباً من قـول قيـس بـن عُبـاد، فـانظره -غـير مأمور- (ص ١١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٧٤).

ونقل مذهب الحسن: البيهقي في «سننه» (٤/٤٧)، وابن قدامة في «المغني» (٢/ ٢٧٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٣٨٩)، والنووي في «المجموع» (٥/ ٢٩١)، وشيخه أبو شامة المقدسي في «الباعث» (ص ٢٧٥)، والسيوطي في «الأمر بالاتباع» (ص ٢٥٤).

وانظر «موسوعة فقه الحسن البصري» (٢/ ٨٥٨-٥٥٩).

وأسند البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٤) و «الشعب» (رقم ٩٢٧٧) إلى الأسود ابن شيبان، قال: كان الحسن في جنازة النضر بن أنس، فقال الأشعث بن سليم العجلي: يا أبا سعيد! إنه ليعجبني أن لا أسمع في الجنازة صوتاً، فقال: إن للخير أهلين.

وأخرج عبدالرزاق (٣/ ٤٣٩ رقم ٢٦٤١، ٦٢٤٦) وابن أبي شيبة (٣/ ٢٧٤) في «مصنفيهما»، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ١٤١) بسند صحيح عن سعيد بن المسيب، أنه قال في مرضه: «إياك وحاديهم، هذا الذي يحدو لهم، يقول: استغفروا الله، غفر لكم».

وذكره عنه: البيهقي في «سننه» (٤/ ٤٤)، والذهبي في «السير» (٤/ ٢٤٤)، وأبو شامة في «الباعث» (٢٧٥)، والسيوطي في «الأمر بالاتباع» (٢٥٣).

وقال ابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٣٨٩-٣٥): «وكره سعيد بن المسيب وسعيد بـن جبير والحسن البصري والنخعي وأحمد وإسحاق قول القائل خلف الجنازة: استغفروا لــه،=

=قال عطاء: محدثة، وقال الأوزاعي: بدعة، وقال النخعي: كانوا إذا شهدوا جنازة، عرف ذلك فيهم ثلاثاً».

وقال (٥/ ٣٩٠): «ونحن نكره من ذلك ما كرهوا».

ولذا اقتصر في كتابه القيم «الإقناع» (١/ ١٧٥) على قوله: «ويكره رفع الصوت عند حمل الجنائز»، وقال النووي في «المجموع» (٥/ ٢٩٠): «وقد أفرد ابن المنذر في «الإشراف»... باباً في هذه المسألة». قلت: لا توجد في القسم المطبوع منه، وهو ناقص، ولا قوة إلا بالله.

وأما الكراهية عن سعيد بن جبير، فقد أخرج وكيع في «الزهد» (٢/ ٤٦٣ رقم ٢١٢)، وعبدالرزاق (٣/ ٤٣٩ - ٤٤ رقم ٢٢٤٣)، وابن أبي شيبة (٤/ ٩٧) عن سعيد بن جبير، أنه كره رفع الصوت عند الجنازة. وإسناده صحيح. وذكرها البيهقي في «سننه» (٤/ ٧٤).

وأما كراهة الحسن وابن المسيب، فقد تقدم تخريجها عنهما.

وأما كراهـة النخعي، فقـد أخرجها ابن أبي شيبة (٣/ ٢٧٣)، وذكرها البيهقي (٤/ ٢٧٣).

وأما قوله: «كانوا إذا شهدوا جنازة...» فقد أخرجها وكيع في «الزهد» (رقم ٢٠٧) - ومن طريقه أحمد في «الزهد» -أيضاً - (٣٦٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٢٧-٢٢٨) و ابن أبي وابن أبي شيبة (٧/ ٢٠٨)، وعبدالرزاق (٣/ ٤٥٣ رقم ٦٢٨٣) في «مصنفيهما»، وابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٣٠٠ - بتحقيقي)، وابن المبارك (رقم ٢٤٦)، وأحمد (٣٦٥)، كلاهما في «الخلية» (٤/ ٢٢٨)، وهو صحيح عنه.

وحكاه أبو شامة في «الباعث» (٢٥٣)، والسيوطي في «الأمر بالاتباع» (٢٧٥) نحوه عن الفضيل بن عياض قوله.

وأخرج ابن أبي شيبة (٣/ ٢٧٣) عن عطاء، أنه كره أن يقول: استغفروا له، غفر الله لكم، وذكر مذهبه: النووي في «المجمـوع» (٥/ ٢٩١)، وابـن قدامـة في «المغـني» (٢/ ٤٧٩)، وذكـر كراهيـة إسـحاق: أبـو شـامة في «البـاعث» (٢٧٥)، وتلميـذه النـووي في «المجمـوع» (٥/ ٢٩١)، والسيوطي في «الأمر بالاتباع» (٢٥٤).

وأما كراهية أحمد، فستأتي -قريباً- عند المصنّفين، تحت عنوان: (أقوال السادة الحنابلة).

وأما مذهب الأوزاعي، ففي «الحجموع» (٥/ ٢٩١)، و«المغني» (٢/ ٢٧٩)، و«فقــه=

-رضي اللّه عنهما- لقائله: «لا غفر اللّه لك»(١): بل يسكت متفكراً في الموت

=الإمام الأوزاعي» (١/ ٣٢٠).

وأخرج البيهقي في «الشعب» (٧/ ١١-١٢ رقم ٩٢٧٦) بسنده أن ابن عيينة سئل: ما بال الناس يؤمرون في الجنازة بالسكوت؟ قال: لأنه حشر. ووجدته -بعـد- مطولاً عنـد ابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٥٨ - بتحقيقي).

وأخرج ابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٥٧) عن الأعمش، قال: «أدركت الناس إذا كانت فيهم جنازة، جاؤوا فجلسوا صموتاً لا يتكلمون، فإذا وضعت نظرت إلى كل رجل واضعاً حبوته على صدره، كأنه أبوه أو أخوه أو ابنه».

وأسند -أيضاً- برقم (٥٦) عن أبي قلابة، قال: كانوا يعظّمون الموت بالسكينة.

وأسند برقم (٣٩) إلى سلام بن أبي مطيع، قال: شهدت قتادة في جنازة، فلم يتكلم حتى انصرف، وشهدت الجريري في جنازة، فلم يزل يبكي حتى تفرق القوم، وشهدت محمد ابن واسع في جنازة، فلم يزل واضعاً أصبعه السبابة على نابه، مقنّع الرأس، مطرقاً ما يلتفت يميناً ولا شمالاً حتى انصرف الناس، وما يشعر بهم.

وأسند برقم (٤٠) -أيضاً- إلى قتادة، قال: شهدتُ خليداً العصري في جنازة، مقنَّع رأسه، لم يتكلم حتى دفن الميت، ورجع إلى أهله.

(١) ذكره أبو شامة في «الباعث» (٢٧٦ - بتحقيقي) عن ابن عمر، وعلى عليه بقوله: «وإنما كره ذلك: لما فيه من التشويش على المشيّعين، الموَفّقين المفكّرين في أحوالهم ومعادهم».

قال أبو عبيدة: فإباية ابن عمر وإنكارُه عليه ليس من جهة أصل الدعاء، ولكن من جهة أخرى؛ وهي التشويش والجهر، أو أن يُعتقد أنه سنة تُلزم، أو تجري في الناس في مجسوى السنن اللازمة، أو أن يُعتقد في الداعين أمر زائد، أو أنه وسيلة إلى أن يُعتقد فيهم أنهم مجابوا الدعوة، ولذا أنكر جمع من السلف من الصحابة ومَنْ بعدهم على من طلب وألح في الدعاء لمم، كما تراه في «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ٥١٥-٣١٩)، و«تالي التلخيص» للخطيب (رقم ١١٥)، و«المجالسة» (٤/ ٧١-٧٧) وتعليقي عليها، وانظر: «تفسير القرطبي» (٩/ ٧٨٧) (الرعد: ٨)، «الحكم الجديرة بالإذاعة» (ص ٥٤-٥٥) لابن رجب، «قاعدة جليلة» (ص ٧٢ - ط. الشيخ ربيع)، «إعلام الموقعين» (٥/ ٨ - بتحقيقي) «معجم المناهي اللفظية»=

وما يتعلق به وفناء الدنيا، ذاكراً بلسانه سراً لا جهراً؛ لأنه بدعة قبيحة».

وفي «المجموع»(۱) عن جمع من الصحابة (۲)، أنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنازة، حتى باستغفروا الله، بل قال ابن عمر لمن سمعه يقوله: لا غفر الله

=(ص ٣٨ - ط. الأولى) و «تصحيح الدعاء» (٢٢٦) كلاهما للشيخ بكر أبو زيد.

وأما أثر ابن عمر، فسيأتي معزواً لـ«سنن سعيد بن منصور»، وهـو ليـس في القسم المطبوع منه، إذ هو ناقص.

(١) (٥/ ٢٩١)، والمذكور عند المصنف بفحواه ومعناه، دون نصَّه ومبناه.

(٢) أورد النووي أثر قيس بن عُباد، المتقدم ذكره وتخريجه (ص ١١).

وأثر الحسن البصري: قال: «وذكر الحسن البصري عن أصحاب رسول الله الله الله عليه الله يستحبون خفض الصوت عند الجنائز، وعند قراءة القرآن، وعند القتال».

قلت: أخرجه عبدالرزاق (٣/ ٤٥٣ رقم ٦٢٨١) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٣٨٩ رقم ٢٠٥٧) - عن معمر، عن الحسن بنحوه. وفي رواية عند ابن أبي شيبة (٣/ ٢٧٢) من طريق علي بن زيد -وهو ضعيف- عن الحسن مرسلاً، وإسناده ضعيف.

ومما يساعد عليه: ما أخرجه ابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٣١ - بتحقيقي)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ١١ رقم ٢٩٣) عن ثابت البناني، قال: إن كنا لنتبع الجنازة، فما نرى إلا متقنعاً باكياً، أو متقنعاً مفكراً. وثابت أدرك أنساً وغيره.

ويشوش على هذا: ما أخرجه عبدالرزاق (٣/ ٤٤٠ رقم ٦٢٤٤) -ومن طريقه ابن المنذر (٥/ ٣٩٠ رقم ٣٠٥٨)- بسنده إلى عكرمة مولى ابن عباس، قال: توفي ابن لأبي بكر، كان يشرب الشراب، قال أبو هريرة: استغفروا له، فإنما يستغفر لمسيء عمله.

والجواب عليه من وجهين:

الأول: في سنده الحكم بن أبان فيه كلام، وهو من رجال «الميزان» (١/ ٥٦٩).

والثاني: قال ابن المنذر: «قد يجوز أن يكون معنى قول أبي هريرة صياحهم: استغفروا له، فيما بينكم وبين أنفسكم، خلاف البدعة التي أحدثها الناس من رفع الصوت بالاستغفار»!

لك. رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١).

أقوال السادة المالكية:

قال العلامة ابن الحاج في كتاب «المدخل» (٢) ما ملخصه: العجب من أصحاب الميت، حيث يأتون بجماعة يذكرون أمام الجنازة، وهو من الحدث في الدين، وخالف لسنَّة سيد المرسلين، وأصحابه والسَّلف الصَّالحين، يجب على من له قدرة على منعهم أن يمنعهم مع الزجر والأدب؛ لمخالفتهم للشريعة المطهرة، ولأنه ضد ما كانت عليه جنائز السلف الماضين؛ لأنّ جنائزهم كانت على التزام الأدب والسكون والخشوع، حتى إن صاحب المصيبة كان لا يعرف من بينهم؛ لكثرة حزن الجميع (٣)، وما أخذهم من القلق والانزعاج بسبب

(۲) (۳/ ۲۰۰-۲۰۱)، والكتاب لأبي عبدالله محمد بن محمد بن العبدري الفاسي (ت ۷۳۷هـ)، واسمه: «المدخل إلى تتمة الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي إنتحلت وبيان شناعتها»، مدحه ابن حجر في «الفتح» (۱۰/ ۳٤۰، ۳۶۳) بقوله: «وهو كتاب كثير الفوائد، كشف فيه عن معايب وبدع يفعلها الناس ويتساهلون فيها، وأكثرها مما ينكر، وبعضها مما يحتمل».

قال أبو عبيدة: والكتاب احتوى أحاديث موضوعة، وحكايات مكذوبة، وشطحات منكرة، وشركيات وبدع، وانظر عنه -لزاماً-: «السراج لكشف ظلمات الشرك في مدخل ابن الحاج» لعبدالكريم الحميد، و«الحاوي للفتاوي» للغماري (٣/ ٧-٨)، و«أحكام الجنائز» (ص ٣٣٦) لشيخنا الألباني، وكتابي «كتب حذر منها العلماء» (١/ ٣١١-٣١٢).

وكلام ابن الحاج تصرف فيه المؤلفان كثيراً، فاقتضى التنويه.

(٣) أخرج وكيع في «الزهد» (٢/ ٤٦٠ رقم ٢٠٨) وعنه ابن أبي شيبة في «المصنف»، وأحمد في «الزهد» (٣٦٥)، وابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٣٢ - بتحقيقي)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٥٠) بإسناد صحيح عن الأعمش، قال: إن كنا لنتبع الجنازة، فما ندري مَن نعزّي من حزن القوم. وانظر «الباعث» (ص ٢٧٧ - بتحقيقي) لأبي شامة المقدسي.

وأخرج ابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٢٣) عن حوشب بن مسلم، قال: لقد=

⁽١) انظر ما قدمناه قريباً.

الفكرة فيما هم إليه صائرون، وعليه قادمون (١)، حتى لقد كان بعضهم يريد أن يلقى صاحبه لضرورات تقع عنده، فيلقاه في الجنازة، فلا يزيد على السلام الشرعي شيئاً (١)؛ لشغل كل منهما بما تقدم ذكره، وبعضهم لا يقدر أن يأخذ الغذاء تلك الليلة لشدة ما أصابه من الجزع (١)، كما قال الحسن البصري

=أدركت الميت يموت في الحي، فما يعرف حميمه من غيره من شدّة جزعهم، وكثرةِ البكاء عليه، قال: ثم بقيت، حتى فقدت عامّة ذلك.

وحوشب بن مسلم الثقفي، مولى الحجاج، كان من العُبَّاد، ممن يقص، لـ ه ترجمة في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٠٠)، و «ثقات ابن حبان» (٢٤٣/٦).

(۱) أخرج وكيع (٢/ ٤٦٠ رقم ٢٠٨) وأحمد (٣٦٥) كلاهما في «الزهد»، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٥٠) بسند صحيح، أن أسيد بن حضير كان يقول: ما شهدتُ جنازةً، فحدثت نفسي بشيء سوى ما هو مفعول بها، وما هي صائر إليه.

وأخرج ابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٣٦) بسنده إلى صالح المري، قــال: أدركـت بالبصرة شباباً وشيوخاً يشهدون الجنائز، يرجعون منها كأنهم نُشِـروا مـن قبورهـم، فيُعـرف فيهم -والله- الزيادة بعد ذلك.

وأخرج ابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٣٤، ٥٩ - بتحقيقي) عن عامر بن يساف، قال: كان يحيى بن أبي كثير إذا حضر جنازة، لم يتعشّ تلك الليلة، ولم يقدر أحد من أهله يكلمه من شدّة حزنه. وإسناده لا بأس به. وذكره ابن حبان في «ثقاته» (٧/ ٥٩٢)، وعنه الذهبي في «السير» (٦/ ٢٨)، وانظر أثر حوشب في الهامش السابق.

(٢) أخرج ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٢٤٥) بسنده إلى بديل، قال: كان مطرّف يلقى الرجل من خاصة إخوانه في الجنازة، فعسى أن يكون غائباً، فما يزيد على التسليم، ثم يعرض اشتغالاً بما هو فيه.

وذكره أبو شامة في «الباعث» (٢٧٧)، والسيوطي في «الأمر بالاتباع» (٢٥٥).

(٣) أخرج ابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٣٨ - بتحقيقي) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ١٧٠) - بسند لا بأس به، عن محمد بن واسع، أنه حضر جنازة، فلما رجع إلى أهله، أتي بغدائه، فبكى، وقال: هذا يوم منغص علينا نهاره، وأبى أن يَطْعَم. وانظر أثر يحيى بن أبي كثير في الهامش قبل السابق.

-رضي الله عنه-: "ميت غديشيًع ميت اليوم" (۱)، وانظر -رحمنا الله تعالى وإياك- إلى قول عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- لمن قال في الجنازة: استغفروا لأخيكم؛ يعني: الميت، فقال له: لا غفر الله لك (۲). فإن كان هذا حالهم في تحفظهم من رفع الصوت بمثل هذا اللفظ الدال على طلب الدعاء من الحاضرين للميت، فما بالك بما يفعله أهل هذا الزمان من رفع الأصوات بنحو قراءة القرآن أو البردة (۲)، فأين الحال من الحال، فإنا لله وإنا إليه راجعون،

(١) ظفرتُ بنحوه عن أبي الدرداء.

أخرج ابن أبي الدنيا في «القبور» (رقم ٢٨ - بتحقيقي) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٣/٤٧ - ط. دار الفكر)- من طريق يحيى بن جابر، قال: خرج أبو الدرداء إلى جنازة، وأتى أهل الميت يبكون عليه، فقال: مساكين، موتى غد يبكون على ميت اليوم.

وإسناده ضعيف، يحيى بن جابر لم يدرك أبا الدرداء.

وأما أثر الحسن، فقد ورد بمعناه.

أخرج ابن أبي الدنيا في «القبور» -أيضاً - (رقم ٣٥) عن مالك بن دينار، قال: كنا مع الحسن في جنازة، فسمع رجلاً يقول لآخر: من هذا الميت؟ فقال الحسن: هذا أنا وأنت رحمك الله، أنتم محبوسون على آخرنا، حتى يلحق آخرنا باوّلنا. وهو في «الموت» لابن أبي الدنيا -أيضاً - (رقم ٥٥٨ - بتجميعي)، وانظر نحوه عنه في «القبور» (رقم ١٩٨ - الملحق)، وهو عند ابن رجب في «أهوال القبور» (رقم ٤٤٥).

(٢) المأثور في ذلك عن ابن عمر لا ابن مسعود، وهمو معنزو لـــ«ســنن سـعيد بــن منصور»، وهو غير موجود في القسم المطبوع منه.

(٣) قصيدة مشهورة جداً، ألفها محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي البوصيري (ت ١٨٤هـ)، وتسمى «قصيدة الكواكب الدرية في مدح خير البرية»، اعتنى العلماء بتشطيرها ومعارضتها، والتعليق عليها، وأفردها غير واحد بنقد خاص، ولا سيما في الأمور التي تخص العقيدة، انظر أبياتاً منتقدة منها في «القول المفيد على كتاب التوحيد» (١/ ٨١-٨١) مفرد: ١٨٥ ٢٧٦)، و«مظاهر الانحرافات العقدية» (١/ ٢٨١-٤٣٠)، وممن انتقدها بكتاب مفرد: الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الإمام محمد بن عبدالوهاب، له «هذا بيان المحجة في الرد=

فيجب على من له عقل أن لا ينظر إلى أفعال أكثر أهل الوقت، ولا لعوائدهم، فالسعيد من نبذ هذه العوائد المبتدعة، وشد يده على أتباع السلف؛ فهم القوم لا يشقى من اتبعهم، ولا من أحبهم، (إن الحب لمن يحب مطيع)، ولقد أطال حرحه الله في التشنيع على ما يقع من بعض الناس، من رفع الصوت بالذكر ونحوه أمام الجنائز ا.هـ»(١).

أقوال السادة الحنابلة:

قال في «دليل الطالب»(٢) و «شرحه»(٣): «ويكره رفع الصوت، والصيحة

=على صاحب اللجة» مطبوع ضمن «مجموعة التوحيد» (الرسالة الثالثة عشرة، ص ٥٣٥- ٢٥٥)، والشيخ عبدالبديع صقر، وشيخنا محمد نسيب الرفاعي –رحمه الله–، ولأبي الفضل عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري «نقد قصيدة البردة» مطبوع آخر «رفع الإشكالِ عن مسألة المحال». وانظر عن هذه القصيدة: «المدائح النبوية» لزكي مبارك (ص ١٩٧–١٩٨)، «كشف «المدائح النبوية بين المعتدلين والغلاة» لمحمد بن سعد بن حسين (ص ٥٤–٧٤)، «كشف الظنون» (٢/ ١٣٣١–١٣٤٩)، «هدية العارفين» (٢/ ١٣٨٨).

وانظر عن نقدها -مجملاً- مقالة أخينا الشيخ السلفي محمد المغراوي المنشورة في مجلتنا «الأصالة» (العدد الخامس عشر/ ١٥/ ذي القعدة/ سنة ١٤١٥هــ) (ص ٧٥-٨٨) بعنوان (حول قصيدة البردة)، وكتابنا «شعر خالف الشرع»، يسر الله إتمامه بخير وعافية.

وانظر عنها «الأدب في التراث الصوفي» لمحمد عبدالمنعم خفاجي (ص ٢٥٣-٢٥٨). وانظر عن بدعية التزام (البردة) و(الشقراطسية) أمام الجنائز، وفي حلق الذكر في: «عـدة المريد الصادق» (ص ٥٥١) للشيخ زروق، وكتابنا «شعر خالف الشرع».

(۱) وممن نص على كراهية ذلك -أيضاً-: الشيخ الدردير في «الشرح الكبير» (٤ وممن نص على كراهية ذلك -أيضاً-: الشيخ الدردير في «الشرح الكبير» قال المسوقي: «وذلك كما يقع بمصر، يمشي رجل قدام الجنازة، ويقول: هذه جنازة فلان استغفروا له»، وفي «تقريرات عليش» تعليل لذلك، فقال: «لمخالفة السلف».

(٢) (ص ٦٢ - ط. الأولى عن المكتب الإسلامي) وعليه «حاشية العلامة الشيخ محمد بن مانع».

(٣) المسمى «نيل المآرب» (١/ ٢٢٩-٢٣٠).

معها، وعند رفعها [-يعني: الجنازة-]^(۱)، ولو بالذّكر والقرآن، [بل يسنُّ الذّكر والقرآن أبل يسنُّ الذّكر والقرآن سراً] ^(۲)، ويسنُّ لمتَّبعها أن يكون متخشِّعاً متفكّراً في مآله، متَّعظاً بالموت ويما يصير إليه الميت، وقول القائل مع الجنازة: (استغفروا [الله] ^(۱) له) ونحوه، بدعة عند الإمام أحمد، وكرهه وحرمه أبو حفص، ويحرم أن يتبعها مع منكر وهو عاجز عن إزالته» ا.هـ.

وقال في «الإقناع»⁽¹⁾ و«شرحه»⁽⁰⁾ للشيخ منصور الحنبلي: (ويكره رفع الصوت والضجة عند رفعها)؛ لأنه محدث، (وكذا) رفع الصوت (معها) –أي: مع الجنازة – (ولو بقراءة أو ذكر)؛ لنهي⁽¹⁾ النبي النهي أن تتبع الجنازة بصوت أو نار. رواه أبو داود^(۷)، (بل يسنُّ) القراءة والذّكر (سرّاً)، وإلا الصمت. ا.هـ.

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة توضيحية من المصنّفيّن.

⁽٢) ما بين المعقوفتين سقط من المطبوع، وأثبته من «نيل المآرب».

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادة من المصنّفين.

⁽٤) (١/ ٥٠٥) (منهما).

⁽٥) المسمى «كشاف القناع» (٢/ ١٣٠).

⁽٦) في المطبوع: «لقول»، والمثبت من «كشاف القناع».

⁽۷) أخرجه أبسو داود (۳۱۷۱)، وأحمد (۲/۲۷، ۵۲۸، ۵۳۲)، والبيهقسي (۳/ ۳۹۵ - ۵۲۸)، والبيهقسي (۳/ ۳۹۵ - ۳۹۵)، وابن الجوزي في «الواهيات» (۱۵۰۶) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله شخف: «لا تُتُبع الجنازة بنار ولا صوت». وإسناده ضعيف. والحديث حسن لغيره؛ لشواهده. وصح ذلك موقوفاً، وهذا البيان:

أخرج مالك (١/ ٢٢٦) بسند صحيح عن أبي هريرة، أنه نهى أن يُتْبع بعد موته بنار. وأخرج مسلم (١٢١) عن عبدالله بن عمرو قوله: «فإذا أنا مت فلا تصحبني نائحة ولا نار».

وفي الباب عن جابر عن النبي الله أنه نهى أن يتبع الميت صوت أو نارٌ. أخرجه أبو يعلى (٢٦٢٧). وفيه عبدالله بن المحرّر، منكر الحديث، وتحرف اسمه=

وقال في «المنتهى»^(۱) و «شرحه»^(۲): (و) كره (رفع الصوت معها) -أي: الجنازة - (ولو بقراءة) أو تهليل؛ لأنه بدعة، وقول القائل مع الجنازة: استغفروا له ونحوه بدعة. وروى سعيد بن عمر^(۳) وسعيد بن جبير، قالا لقائل ذلك: لا غفر الله لك^(۱) ا.هـ.

هذا ما أردنا نقله باختصار من كتب المذاهب الأربعة.

وقد اطلّعنا على رسالة «تحفة الأبصار والبصائر في بيان كيفية السير مع الجنازة إلى المقابر»، و«رسالة فتاوى أئمة المسلمين بقطع لسان المبتدعين» الموافقتين لما أتينا به في هذا الموضوع، مِن منع رفع الصوت مع الجنائز، لمؤلّفهما

=على الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٢٩) فلم يعرفه!!

وفي الباب عن ابن عمر، أخرج أحمد (٢/ ٩٢)، وابن ماجه (١٥٨٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٨٤)، والطبراني (١٣٤٨٤، ١٣٤٩٨) عنه، قال: نهى رسول الله الله التابع جنازة معها رئة. وإسناده ضعيف.

قال السندي: «(رَنَّة) بفتح راء وتشديد نون: صوت مع بكاء، فيه ترجيع، كالقلقلة واللقلقة».

وورد بلفظ: «فيها صارخة» عند ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٥٤)، وأورده ابسن المجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٢٥). ونحوه في «الحلية» (٦٦/٦) من طريق آخر عنه، ولكن الأسانيد الواردة في ذلك ضعيفة جداً.

(١) (١/ ٤٢٢ - على هامش «شرح الإقناع») (منهما).

قلت: وانظره (١/ ١٦٤ - تحقيق عبدالغني عبدالخالق).

(٢) انظر: «إرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى» (١/ ٣٦٦)، «غاية المنتهى» (١/ ٢٦٤)، «حاشية ابن قائد على المنتهى» (١/ ٤٢١).

وانظر عن (شروح «المنتهي»): «المدخل المفصل» (٢/ ٧٨٠-٧٨٤) للشيخ العلاّمة بكر أبو زيد -حفظه اللّه وعافاه-.

(٣) كذا في المطبوع! وصوابه: «ابن منصور».

(٤) مضى تخريجه في التعليق على (ص ١٤، ١٥، ١٦).

العلامة المفضال الشيخ محمود محمد خطاب السبكي (۱) المدرس بالقسم العالي بالجامع الأزهر، وفيهما تقاريظ وفتاوى جمع غفير مِن كبار علماء الأزهر وشيوخه؛ منهم: شيخ الإسلام الشيخ سليم البشري (۲) المالكي، وشيخ الإسلام الشيخ حَسُّونَة النَّواوي (۳) الحنفي، وشيخ الإسلام الشيخ محمد أبو الفضل

(۱) ولد في (سبك الأحد) من قرى (أشمون)، بالمنوفية، وتعلّم بالأزهر، كبيراً، ودرّس فيه، وأسس الجمعيّة الشرعية، وترأسها من سنة (١٣٣١هـ) إلى (١٣٥٢هـ)، وتوفي بالقاهرة، له كتب عديدة؛ أشهرها: «الدين الخالص» ويسمى «إرشاد الخلق إلى دين الحق»، «أعذب المسالك المحمودية»، «هداية الأمة المحمودية» (خطب منبرية)، «المنهل العذب المورود».

انظر ترجمته في: «الأعلام الشرقية» (١/ ٤٠٦-٤٠٨ ترجمة ٥٠٤)، «مجلة الفتح» (٢٠ ربيع الأول/ سنة ١٣٥٧هـ)، «مجلة الإسلام» العدد (١٢)، السنة الثانية، «الأعلام» (٧/ ١٨٦)، «الدين الخالص» (٧/ ٤٣٤-٤٣٩) له، «معجم المطبوعات العربية» (١٠٠٥).

(٢) هو الشيخ سليم البِشْري ابن السيد أبي فراج سليم، المالكي المذهب، شيخ الجامع الأزهر (وهو الشيخ الرابع والعشرون)، وشيخ المالكية، ولد سنة ١٢٤٨هـ - ١٨٣٢م في محلة (بشر) بمديرية البحيرة، ونشأ بها، وتلقى العلم على كبار علماء عصره، كالشيخ عُلَيش، والباجوري، وغيرهما، وكان واسع الاطلاع في علوم السنة، توفي في شهر كالشيخ عُليش، والباجوري، وغيرهما، له «تحفة الطلاب بشرح رسالة الآداب»، «شرح نهج ذي الحجة سنة ١٣٣٥هـ - ١٩١٧م، له «تحفة الطلاب بشرح رسالة الآداب»، «شرح نهج البردة لشوقي»، «حاشية على رسالة الشيخ عليش في التوحيد»، «المقامات السنية في الرد على القادح في البعثة النبوية».

انظر ترجمته في «الأعسلام الشرقية» (١/٣١٣-٣١٤)، «الكنز الثمين» (١/٦٠١)، «مرآة العصر» (٢/ ٤٦٥)، «الأعلام» (٣/ ١١٩).

(٣) هو الشيخ حَسُّونة بن عبدالله النَّواوي الحنفي، شيخ الجامع الأزهر (وهو الشيخ الثاني والعشرون من شيوخ الأزهر)، ولد في (نواي) من قرى (أسيوط) مصر، وتعلم في الأزهر، وفي عهده وضع للجامع الأزهر نظامات ولوائح، ورتب شؤون رواتبه، وأدخل بعض العلوم؛ كالحساب، والهندسة، والجبر، وتقويم البلدان، توفي سنة ١٣٤٣هـ - بعض العلوم؛ كالحساب، والهندسة، والجبر، وتقويم البلدان، توفي سنة ١٣٤٣هـ = ١٩٢٤م، وله كتاب «سلم المسترشدين لأحكام الشريعة والدين» في ثلاثة أجزاء.

الجيزَاوي (١) المالكي، وشيخ شيوخ السادة الشافعية الشيخ محمد البحيري، ومفتي الديار المصرية سابقاً الشيخ محمد بَخِيت المطيعي (٢)، وشيخ السادة الحنبلية الشيخ يوسف النابلسي (٣)، فهل بعد هذه النصوص، وبعد اتفاق علماء المذاهب الأربعة في الديار المصرية يبقى ريب لمستريب؟ وهل يصح مِن عاقل أن يقول بجواز رفع الصوت مع الجنازة؟ وهل يلتفت لقول مَن قال: إنّ ترك التهليل بالجهر مع الجنازة يعدُّ إزراءً بالميت وتعريضاً للتكلم فيه وفي ورثته؟

انظر ترجمته في: «الأعلام الشرقية» (١/ ٣٥٥-٣٥٦ رقم ٤٦٣)، مجلة «كل شيء والعالم» (رقم ٢٠٦)، وجريدة «الأهرام»، سنة ١٩٢٧م، مجلة «الفتح» (٢٢/ محرم/ سنة. ١٣٤٦)، «الكنر الثمين» (١١٢)، «الأعلام» (٦/ ٣٣٠).

(٢) هو الشيخ محمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي، مفتي الديار المصرية، ومن كبار فقهائها، ولد سنة ١٢٧١هـ - ١٨٥٤م في بلدة (المطيعة) من أعمال أسيوط، وتعلم في الأزهر، واشتغل بالتدريس فيه، توفي بالقاهرة سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م، له كتب كثيرة؛ منها: «أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام»، «الكلمات الحسان في الأحرف السبعة وجمع القرآن»، «الأجوبة المصرية عن الأسئلة التونسية».

انظر ترجمته في: «الأعلام الشرقية» (٢/ ٤٩٧- ٤٩٩ رقم ٢١٦)، «مجلة الرسالة» (٣/ ١٧٥٧)، «مرآة العصر» (٢/ ٤٦٧)، «تاريخ الأزهر» (١٧٢)، «قطرة من مداد الأعلام المعاصرين والأنداد» لمحمد لطفي جمعة (٢٧٠- ٢٨٠)، «الفتح المبين في طبقات الأصوليين» (٣/ ١٨١)، «الفكر السامي» (٤/ ٣٨)، «الكنز الثمين» (١١٨)، «الأعلام» (٦/ ٥٠).

انظر ترجمته في: «الأعلام الشرقية» (١/ ٣٠١ رقم ٤٠٢)، «مرآة العصر» (١٩٠)،
 «تاريخ الأزهر» (١٥٦)، «مجلة الزهراء» (٢/ ٤٨٥)، «الأعلام» (٢/ ٢٢٩).

⁽۱) ولد سنة ١٢٦٤هـ - ١٤٨٧م في بلدة وراق الحضر التابعة للجيزة، ونشأ بها، وتلقى العلم على كبار علماء عصره، (وهو الشيخ السابع والعشرون في شيوخ جامع الأزهر)، وكان واسع االاطلاع في العلوم العقلية والنقلية والفلسفية، توفي سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م، له «رسالة في البسملة وحديثها المشهور»، «تقرير على كتاب ابن الحاجب في الأصول»، «الطراز الحديث في مصطلح الحديث».

⁽٣) هو المترجم في «أعيان دمشق» (ص ٣٠١-٣٠١) للشيخ محمد جميل الشّطي.

وهل يليق بمؤمن أن يتوهم أنّ الفعل الموافق لفعل الرسول وأصحابه والسلف الصالح يكون فيه إزراء بالميت وورثته؟ سبحانك هذا بهتان عظيم، ولسنا ندري ما الّذي حمل الأستاذ الجزار وتلميذه خزيران على مخالفة مذهبهما ومذاهب بقية الأئمة، فهل هو الجهل؟ لا نعتقد ذلك؛ لأنّ مَن مضى عليه عشراتٌ مِن السنين في مقام الإفتاء لا تخفى عليه مسألة بسيطة (۱) مذكورة في «مراقي الفلاح» (۲) و «حواشيه (۳)، وهو أول كتاب يقرأ في فقه السادة الحنفية، والذي يغلب على الظنّ أنّ الحامل لهما على ذلك، هو بغية المحافظة على

قلت: فقد رأيت أن (البساطة) لا تدل على ما يريد المؤلفان بها، وذلك بعيد عن استعمال العرب، بل هو ضده؛ لأنّ البسيط في اللغة، هو الواسع، ومن أجل ذلك سميت الأرض (البسيطة)؛ لسعتها.

وأصل هذا الخطأ، آت من اصطلاح الأطباء في تسميتهم الدواء الذي هـو مـن مـادة واحدة (بسيطاً)، ويقابله (المركب) الذي يتألف من أجزاء، كل جزء من مادة، وقد استعمله الفلاسفة -أيضاً-، فقسموا الجهل إلى قسمين: (جهل بسيط)، و(جهل مركب)، والأول: أن يكون الشخص جاهلاً، ويعلـم أنـه جـاهل. وقولهـم: (بسيط)، و(بساطة) ترجمة للكلمة الأجنبية (Simple)؛ يراد به: شيء سهل غير مركب، غير معقد، وأخذ منه كثير مـن الناس (بسطه) -بتشديد السين-: جعله بسيطاً؛ أي: سهلاً غير معقـد، أو قليلاً، أو حقـيراً، وكـل ذلك خطأ شهير، وضلال مبين.

انظر «تقويم اللسانين» (ص ٣٧-٣٤، ١٢٥-١٢٦) للدكتور محمد تقي الدين الهلالي.

⁽۱) استخدام (البساطة) و(التبسيط) بمعنى (التسهيل) من الأخطاء الشنيعة، وقولهم: مسألة بسيطة، هذا شيء بسيط، تكلم ببساطة، وهذا لا يعتقده إلا البسطاء، خطأ، قال صاحب «اللسان»: «ورجل بسيط: منبسط بلسانه، وقد بسطه بساطة. الليث: البسيط: المنبسط اللسان، والمرأة بسيط، ورجل بسيط اليدين: منبسط بالمعروف، وبسيط الوجه: متهلل، وجمعها: بسط».

⁽٢) تقدم النقل عنه (ص ٧).

⁽٣) انظر ما قدمناه في التعليق على (ص ٧).

مكانتهما الوهمية بين العامة؛ حذراً مِن أنْ ينفر منهما رعاعُ الناس، الذين اتخذوا الدين متجراً، لو أفتيا بالحق الذي يصادم منفعة أولئك المبتدعين، فليتقوا الله، وليقولوا قولاً سديداً، وهنا نبدأ برد ما قال.

قَالَ في رده حكم العلامة الزنكلوني ما معناه: إنه يجب على المفتى أن يكون جوابه في المسألة بعد تأمله في الحجج التي أدلى بها كل مِن الأستاذين؛ لأنه بمثابة الطبيب.

نقول: يظهر للمتأمّل في جواب العلامة الزنكلوني «الذي قطع قول كل خطيب»، أنه نظر في الجوابين نظر تدقيق وتحقيق وإمعان، ثم أيد بفتواه فتوى المستدل بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الفقهاء، وزيف قول من أخذ من غير فهم بقول الشعراني عن شيخه الخواص (۱).

وقال: ولو دقق -أي: العلامة الزنكلوني - بجواب الفاضل القصّاب؛ لتبيّن له أنّ ما أتى في صدره مِن الآية والحديث إثباتاً لدعواه التي صدر بها جوابه لا يفيده، بل ولا تعلق لهما بموضوع السؤال أصلاً، لما أن معنى الآية هو: (اطلبوا حوائجكم مِمّن قام بأمر تربيتكم مِن بداية أمركم إلى نهايته، حال كونكم خاضعين متذلّلين له، متأدّبين بخفض أصواتكم غير متجاوزين مكانتكم، وما تستعد إليه ذواتكم)، ولم يذهب أحد مِنَ المفسرين إلى أنّ المراد مِن الدّعاء فيها هو الذّكر.

نقول: إنَّ هذا الاعتراض غير وارد ألبته؛ لأنَّ السؤالَ الـذي وجه إلى أحدنا هذا نَصُه: «ما قول أهل العلم الحق في الصياح في التهليل والتكبير وغيره أمام الجنائز، أفتونا أثابكم الله؟»، ومِن المعلوم أنّ لفظة (وغيره) تشمل الدعاء

⁽١) انظر «فصل الخطاب» (ص ٣٦) للزَّنكلوني.

وبعدها في صلب الكتاب: «راجع (ص ١٠)»! ثم صوبت في آخر الكتاب في (جدول تصحيح الخطأ) إلى (ص ٣٦).

والاستغاثة وكل ما يرفع به الصوت مع الجنازة، فتكون الآية الشريفة على هذا دليلاً واضحاً في الموضوع، على أنّ الدعاء ذكر أيضاً «لا كما ادعاه حضرة المعترض»، بدليل قوله -تعالى- حكاية عن سيدنا يونس في دعائه: ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لاً إِلهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. الظلُّلُمَاتِ أَن لاً إِلهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. روى الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١) من حديث مصعب بن سعد، [عن سعد] معدا أنّ قال رسول الله في: «مَن دعا بدعاء يونس استجيب له» (١) وفي «فتح البيان» (١): «وأخرج أحمد والترمذي والنسائي والحاكم -وصححه والبيهقي عن سعد بن أبي وقاص، قال: سمعت رسولَ الله في قال: «دعوة ذي النون إذ هو في بطن الحوت لا إله إلا أنت... إلخ، لم يدع بها مسلم ربّه في شيء قط، إلا استجاب له (٥)، وقال العلامة الصاوي في «حاشيته على

⁽١) (٥/٣٦٣ - ط. دار الشعب).

⁽٢) سقطت من المطبوع، وأثبتها من «تفسير ابن كثير».

⁽٣) أخرجه البزار في «البحر الزخار» (ق ١٩٧ أو رقم ٢٩ - مسند سعد/ط. الحويني، أو ٣/ ٣٦٣ رقم ١١٦٣ - ط. محفوظ -رحمه الله-)، والدورقي في «مسند سعد» (رقم ٣٦)، وأبو يعلى في «المسند» (٢/ ٥٥ رقم ٧٠٧) -ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٢/ ٣٥)- وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٨٠٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٨٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٥ رقم ٣١٧٣١)؛ جميعهم من طريق أبي خالد الأحمر، عن كثير بن زيد بن المطلب بن عبدالله بن حنطب، عن مصعب بن سعد، به.

وتفرد به أبو خالد الأحمر عن كثير، أفاده البزار، وقاله الدارقطني في «الغرائب والأفراد» (ق/٥٧ أو ٢٩٦/١ رقم ٤٩٦ – المطبوع).

وإسناده صالح، والحديث صحيح بالشاهد الذي يليه.

⁽٤) (٤/ ٤٣٢) لصديق حسن خان، ومثله في «فتح القدير» (٣/ ٢٠٠ – ط. الرشد) للشوكاني، و«الدر المنثور» (٦٦٨/٥) للسيوطي. وزاد عزوه إلى الحكيم في «نوادر الأصول» وابن جرير وابن أبي حاتم والبزار وابن مردويه والبيهقي في «الشعب».

⁽٥) أخرجه أحمد (١/ ١٧٠)، والترمذي (٢٥٠٠)، والنسائي في اعمل اليسوم=

الجلالين (۱): «وهذا الدعاء (أي: قول يونس: لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت مِنَ الظالمين) عظبه جدّاً؛ لاشتماله على التهليل والتسبيح والإقرار بالذنب، ولذا ورد في الحديث: «ما مِن مكروب يدعو بهذا الدعاء، إلا استجيب له (۲)، وبدليل قوله في حديث عرفة: «أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي بعرفات: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير (۳).

=والليلة» (رقم ٢٥٥، ٢٥٦)، والبزار في «مسنده» (ق ٢٠٠ أو رقم ١١٧ - مسند سعد/ط. الحويني، أو رقم ١١٦ - ط. محفوظ - رحمه الله -)، وأبو يعلى (٢/ ١١٠ - ١١١ رقم ٧٧٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٠٥ و٢/ ٣٨٣ - ٣٨٣)، والطبراني في «الدعاء» (رقم ١١٤)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٢٤)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٢٥)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٨/ ٢٤٥) رقم ١١٣٧١) - وإسناده في «تفسير ابن كثير» (٥/ ٣٦٣) -، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٣٦٣) رقم ٢٠٠) و«الدعوات الكبير» (رقم ١٦٦، ١٦٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٤٣)، من طريق محمد بن سعد عن أبيه، به.

وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن جريس (١٧/ ٦٥)، والحاكم (١/ ٥٠٥-٥٠٥) من طريق سعيد بن المسيب عن سعد، وفيه عمرو بن بكر السكسكي، متروك، فإسناده ضعيف جداً.

وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٤٥)، وابن عدي في «الكامل» (١٧٩٩) من طريق أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن سعد، وإسناده ضعيف جداً أيضاً، فيه عمرو بن الحصين العُقيلي، متروك.

(۱) (۳/ ۸۸)، وانظر عن دعاء يونس -عليه السلام-: «المجالســـة» للدينــوري (رقــم ۱۲۲، ۱۲۲ - بتحقيقي).

(٢) غير محفوظ بهذا اللفظ، وما ورد آنفاً يغني عنه، واللَّه الموفق.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٣٨) -ومن طريقه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٨٤ و٥/ ١١٧) وفي «فضائل الأوقات» (ص ٣٦٧) وفي «الدعوات الكبير» (رقم ٢٨٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٧/ ١٥٧)-، عن زياد بن أبي زياد مولى ابن عياش،=

=عن طلحة بن عبيد الله مرفوعاً.

قال البيهقي عقبه في «السنن»: «هذا مرسل»، وزاد في الموطن الثاني: «وقد روي عـن مالك بإسناد آخر موصولاً، وَوَصْلُه ضعيف».

وقال في «الفضائل»: «مرسل حسن».

وقال في «الدعوات»: «وهذا منقطع، وقد روي من حديث مالك بإسناد آخر موصولاً، وهو ضعيف، والمرسل هو المحفوظ».

قلت: وصله ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥٩٩-١٦٠٠)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٤٦٤)، عن عبدالرحمن بن يحيى المدني: حدثنا مالك، عن سُمّي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال ابن عدي: «وهذا منكر عن مالك عن سُمَيّ عن أبي صالح عن أبــي هريــرة، لا يرويه عنه غير عبدالرحمن بن يحيى هذا، وعبدالرحمن غير معروف».

وقال البيهقي عقبه: «هكذا رواه عبدالرحمن بن يحيى، وغلط فيه، إنما رواه مالك في «الموطأ» مرسلاً».

وترجم العقيليُّ في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٣٥١) لابن يحيى هذا، وقال عنه: «مجهول، لا يقيم الحديث من جهته»، وقال عنه أبو أحمد الحاكم: «لا يُعتمد على روايته»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»، و«ضعيف»، وقال الأزدي: «متروك، لا يحتج بحديثه». انظر: «اللسان» (٣/ ٤٤٣).

وروي الحديث عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

أخرجه الترمذي في «الجامع» (رقم ٣٥٨٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «مثير العزم الساكن» (١/ ٥٤ رقم ١٣٦)-، والفاكهي في «أخبار مكة» (٥/ ٢٤-٢٥ رقم ٢٧٥٩)، والبيهقي في «فضائل الأوقات» (ص ٣٦٨-٣٦٩) وفي «الشعب» (٣/ ٣٥٨ رقم ٣٧٦٧)، وابن الجوزي في «التبصرة» (٢/ ١٣٧) و «مثير العزم الساكن» (١/ ٢٥٤ رقم ١٣٧)، عن حماد بن أبي حميد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رفعه.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وحماد بن أبي حميد هـ و محمد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم الأنصاري، وليس بالقوي عند أهل الحديث».

وأشار ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٣٩) إلى ضعفه، بقوله: «وليس دون عمرو من=

=يحتج به فيه".

وروي عن علي مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (رقم ٨٧٤) وفي «فضائل عشر ذي الحجة» (٢/١٣) - كما في «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٥٠٣) - عن قيس بن الربيع، عن الأغرّ بن الصباح، عن خليفة بن حصين، عن علي رفعه بلفظ: «أفضل ما قلتُ أنا والنبيون قبلي عشية عرفة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير».

هكذا قال عفان بن مسلم عن قيس، واختلف عليه.

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/ ق١٣٩/ أ) عن إبراهيم بــن إسـحاق الحربـي، ثنـا عفان، به، ولكن بلفظ وافقه عليه ثلاثة، وسيأتي قريباً.

فأخرجه الترمذي في «الجامع» (رقم ٢٥٢٠) عن علي بن ثابت، وابن خزيمة في «صحيحه» (رقم ٢٨٤١)، والجاملي في «الدعاء» (رقم ٢٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ق٥١/ أ) عن عبيدالله بن موسى العبسي، وأبو نعيم في «ذكر تاريخ أصبهان» (١/ ٢١) عن الحسن بن عطية، عن قيس بن الربيع، به، ولفظه: «أكثر ما دعا به رسول الله عشية عرفة في الموقف: اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول، اللهم لك صلاتي ونُسُكي ومحياي ومماتي، وإليك مآبي...» لفط الترمذي.

فهذا اللفظ ليس فيه ما يصلح شاهداً لما عندنا، وهو على أي حال ضعيف، قيس متكلم فيه، قال ابن حجر عنه في «التقريب»: «صدوق، تغيّر لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فَحَدَّث به».

وقال عنه الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي». وله طريق آخر عن علي مرفوعاً، وفيه نحو ما في رواية الطبراني السابقة.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٣٧٣ رقم ٩٧٠٥ وص ٤٤٣ - القسم المفقود) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٤٠-٤١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٤٠)، وابن الجوزي في «مثير العزم الساكن» (٦/ ٢٥٥) - عن وكيع، عن موسى بن عُبَيدة، عن أخيه -وهو: عبدالله بن عُبَيدة الرَّبَذِيّ -، عن على رفعه.

وتابع وكيعاً: عُبيداللّه بن موسى.

أخرجه من طريقه: البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/١١٧) وفي «الدعوات الكبير»=

قال ابن الأثير في «النهاية» (۱): «إنما سمي التهليل والتحميد والتمجيد دعاء؛ لأنه بمنزلته في استيجاب ثواب الله وجزائه؛ كالحديث الآخر: «إذا شغل عبدي ثناؤه عليَّ مسألتي أعطيتُه أفضل ما أُعطي السائلين (۱) ا.هـ.. وبدليل

=(رقم ٤٦٩) وفي «فضائل الأوقات» (ص ٣٧٤-٣٧٥)، والخرائطي في «مكارم الأخـــلاق» (ق٢٥١/أ)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٣٣).

وإسناده ضعيف جداً، وهو منقطع.

قال البيهقي في «السنن» عقبه: «تفرد به موسى بن عبيدة، وهو ضعيف، ولم يدرك أخوه علياً -رضى الله عنه-».

وفي الباب عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين -وهـو مـن صغـار التـابعين-رفعه.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٠) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٤٠)- عن وكيع، عن نضر بن عربي، عنه مرفوعاً.

وإسناده ضعيف، وهو معضل.

وأخرجه التيمي في «الـترغيب» (٢/ ١٠١٠ رقـم ٢٤٨٢ - ط. زغلـول، أو ٣/ ٢٧١ رقم ٢٥٠٩ - ط. دار الحديث) عن أبي مروان، عن عبدالعزيز بن محمد، عن عمرو بن أبـي عمرو، عن المطلب مرفوعاً بلفظ: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وإن أفضل ما أقول أنا وما قال النبيون من قبلى: لا إله إلا الله».

وهذا مرسل، وأبو مروان، هو محمد بن عثمان بن خالد الأموي، صدوق يخطئ. قال شيخنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٥٠٣) بعد ذكره بعض هذه الطرق: «وجملة القول: أن الحديث ثابت بمجموع هذه الشواهد، والله أعلم».

(1)(1/171).

(٢) أخرج الخطابي في «شأن الدعاء» (ص ٢٠٦-٢٠٧) وفي «غريب الحديث» (٦/ ٢٠٩)، والبيهقي في «المجالسة» (١/ ٤١٤ رقم ٥٧٥)، والدينوري في «المجالسة» (رقم ٤٨ - بتحقيقي) -ومن طريقهم الثلاثة: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٢٧٣، ٣٧٣-٤٧) والخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٧٨ - ٩٧٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٣/ ٤٧٤-٤٤) عن سفيان بن عيينة، قال: حدثنا منصور، عن مالك بن الحارث،

السائلين» وهذا مرسل.

قوله ﴿ الله على الذَّكر: لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء: الحمد لله الله الله عن الله الله الله عن ذكر الله. المناوي (٢) في تفسير «أفضل الدعاء: الحمد لله الدعاء عبارة عن ذكر الله.

-قال: قال الله -تبارك وتعالى-: «من أشغله الثناء عليّ عن مسألتي، أعطيتُه أفضل ما أعطي

ثم استدل سفيان على ذلك بأبيات من الشعر، انظرها مع تتمة التخريسج في تعليقي على «المجالسة» (١/ ٣٤٣-٣٤٤)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وأخرجه الترمذي (٢٩٢٦)، والدارمي (٢/ ٣١٧)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (١٢٨)، وأبو سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٢٨)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٣/ ق٣٠ / ب)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ١٢٢)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٧٢)، وغيرهم من طرق عن محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، عن عمرو بن قيس، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله على: «يقول الله عمرو بن قيس، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، أعطيته أفضل ثواب الشاكرين».

ومحمد بن حسن متروك، وقال أبو حاتم في «العلل» (١٧٣٨) لابنه: «منكـر»، ولكنـه توبع، فالعلة فيه عطية العوفي.

وللحديث شواهد عن عمر وحذيفة وجابر وحكيم بن حزام، ومن مرسل عمرو بن مرة. والحديث حسن بمجموع طرقه.

(۱) أخرجه الترمذي (٣٣٨٣)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٣٣٨)، وابن ماجه (٣٠٠)، وابن حبان (٢٣٢٦ - الإحسان)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (رقم ٧)، والحاكم (١٤٨٣)، والطبراني في «الدعاء» (رقم ١٤٨٣)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (١٨٨١) من حديث جابر بن عبدالله.

قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٥٩): «هذا حديث حسن».

والحديث في «السلسلة الصحيحة» (١٤٩٧)، وفاته العزو للنسائي والـترمذي وابـن ماجه.

(٢) في «فيض القدير» (٢/ ٣٤)، ونحوه في «التيسير بشرح الجامع الصغير» (١/ ١٨٢) له.

وأما قوله: لا تعلق للآية والحديث بموضوع السؤال؛ فإنه واهم فيه؛ لأنّ للآية الكريمة تعلقاً تاماً بالمسئول عنه، وهو الصياح في التهليل والتكبير وغيرهما، ولو أنعم النظر في تفسيره الذي ذكره وهو قوله: «متأدبين بخفض أصواتكم»، لعلم أنّ تفسيره دليل لنا وحجة عليه.

ثم قال: ولأنّ المراد بالحديث (۱): ارفقوا على أنفسكم في المبالغة بالجهر بالتكبير، بدليل ما ورد في «سنن الترمذي» من خبر: «أتاني جبريل، فأمرني أن آمر أصحابي ومَن معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية والتكبير» (۲)، فيكون المراد

(١) «أيها الناس! أربعوا على أنفسكم؛ إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائباً، إنكم تدعون سميعاً بصيراً وهو معكم، والذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته» (منهما).

قال أبو عبيدة: أخرجه البخاري (۲۹۹۲، ۲۰۵۵، ۱۳۸۶، ۱۲۱۰، ۱۲۱۰ (۷۳۸۲) ومسلم (۲۷۰٤) في «صحيحيهما»، عن أبي موسى الأشعري رفعه.

(۲) أخرجه الترمذي (۲۹۸)، والنسائي (٥/ ١٦٢)، وابين ماجه (٢٩٢٢)، وأحمد (٤/ ٥٦)، والدارمي (١/ ٣٦٥)، والحميدي (٨٥٣) -ومن طريقه ابين قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٢١٥٥ رقم ٢٤٦) -، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٥٣)، وابين خزيمة (٢٦٢٧، ٢٦٢٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (٤٣٤)، والروياني في «مسنده» (رقم ١٤٨٨)، والدارقطني في «سينه» (٢/ ٢٣٨ أو رقم ٤٧٤٧ - بتحقيقي)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ١٤٢، ١٤٣٠ رقم ٢٦٢٧)، وأبو عمرو عثمان السمرقندي في «الفوائد المنتقاة الحسان العوالي» (ص ٢٨ - ٢٩ رقم ٣)، وعلي بن محمد الحميري في «جزئه» (١١٠ رقم ٢٥)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (قر ١٥٠١) أو ٣/ ١٨٢ رقم ١١٠١ المطبوع)، والحاكم (١/ ٤٥٠)، والبيهقي (٥/ ٤٢) من طرق عن ابن عيينة، عن عبدالله بن أبي بكر، عن خلاد بن السائب، عن أبيه رفعه.

ومن الرواة عن سفيان من أسقط (عبدالله بن أبي بكر).

وتابع ابن عيينة: مالك في «الموطأ» (١/ ٣٣٤ رقم ٣٤) فرواه عن عبدالله بن أبي بكر بسنده سواء، وأخرجه من طريق مالك: أبو داود (١٨١٤)، وأحمد (١/٥٦)، والشافعيُّ في «المسند» (١/ ٣٠٦)، والدارميُّ (١/ ٣٦٥)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٧/ ١٤٢ رقسم ١٦٢٦)، وأبن قانع في «معجم الصحابة» (٦/ ٢٢١ رقم ١٤٥)، ومحمد بن الحسس =

بالرفع هنا رفعاً لا مبالغة فيه؛ دفعاً للمعارضة بين الحديثين، كما ذكر شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «شسرح البخاري»(١)، وذكر العلامة مقلا علي

=الشيباني في «موطئه» (رقم ٣٩٢)، والبيهقي (٥/ ٤١، ٤٢)، والبغوي في «شـرح السـنة» (٧/ ٥٣ رقم ١٨٦٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٣٧٣ رقم ٣٤٦٥).

وتابعهما ابن جريج، قال: كتب إليُّ عبداللُّه بن أبي بكر بسنده سواء.

أخرجه الطبرانيُّ (٦٦٢٩)، قال: حدثنا المقدام بن داود، ثنا أسد بن موسى، ثنا سعيد ابن سالم، عن ابن جريج.

ولم يسمع ابن جريج هذا الحديث من عبدالله بن أبي بكر، ولذلك قصة طريفة، فروى الفسويُّ في «المعرفة» (٢٩٢٧)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٦٦٢٧) عن الحميدي وهو في «مسنده» (٨٥٣) عن سفيان بن عيينة، قال: «وكان ابن جريج كتمني حديثاً، فلما قدم علينا عبدالله بن أبي بكر لم أخبره به، فلما خرج إلى المدينة حدثته به، فقال لي: يا أعور أتخفى عنا الأحاديث، فإذا ذهب أهلها خبرتنا بها، لا أرويه عنك، أو تريد أن أرويه عنك؟! فكتب إلى عبدالله بن أبي بكر، فكتب إليه به عبدالله بن أبي بكر، وكان ابن جريج يحدث به: كتب إلي عبدالله بن أبي بكر، الهيه.

وله شاهد بطرق متعددة عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني بنحوه، أخرجه أحمد (٥/ ١٩٢)، وابن ماجه (٢/ ٩٧٥)، وابن خزيمة (٤/ ١٧٤ رقم ٢٦٨)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٢٩ رقم ١٧٠٥) و(٦/ ٢٢٨ رقم ١٦٨٥)، والحاكم (١/ ٤٥٠)، وابن حبان (٩/ ١١٣ رقم ٣٠ ٣٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٣٧٤ رقم ٢٨٤٦، ٣٠٤٣)، وقال الترمذي بعد تخريجه لحديث خلاد عن أبيه، قال: «وروى بعضهم هذا الحديث عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد، عن النبي الله ولا يصح. والصحيح هو عن خلاد بن السائب، عن أبيه -وهو: خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الأنصاري-، عن أبيه».

وقال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٢/ ٥٧١): «حديثه -أي: السائب- في رفع الصوت بالإهلال مختلف على خلاد فيه»، قال: «وقد جوّده مالك وابن عيينة وابن جريج ومعمر». وانظر -غير مأمور-: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/ ١٣٧٤-١٣٧٥).

(١) شرحه هذا هو «تحفة الباري على صحيح البخــاري»، وقــد طبـع في اثــني عشــر مجلداً بالقاهرة، سنة ١٣٢٦هــ، وسبق أن طبع -أيضاً- فيهــا ســنة ١٣٠٠هــ، وكــذا ســنة= القاري في «شرحه على مشكاة المصابيح» (١) مفسراً قوله: «أربعوا على أنفسكم» بأرفقوا بها، وأمسكوا عن الجهر الذي يضر بكم (٢)، على أنه لمو سلمت إرادة أصل الجهر، فإنه يحتمل أنه لم يكن هناك مصلحة في الرَّفع؛ لما روي أنه كان في غزاة (٣)، ورفع الصوت حينئذ في بلاد العدو يجرُّ بلاءً، والحرب خدعة.

نقول: إنّ أصل المشروع هو الذكر الخفي أخذاً من قوله -تعالى-: ﴿وَاذْكُر رَبُّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الجَهْرِ مِنَ الْقَوْل بِالْغُدُوِّ وَالْآصَال وَلاَ تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، قال الإمام النسفي في «تفسيره» (على عام في الأذكار؛ من قراءة القرآن، والدعاء، والتسبيح، والتهليل، وغير ذلك، وأخذاً بما أخرجه ابن المبارك وابن جرير وأبو الشيخ، عن الحسن -رضي الله عنه -: "إنّ الله يعلم القلب التّقي، والدعاء الخفي، إن كان الرجل لقد جمع القرآن وما يشعر به جاره، وإن كان الرجل لقد فقه الفقه الكثير وما يشعر الناس به، ولقد أدركنا أقواماً ما كان على الأرض مِن عمل يقدرون على أن يعملوه في السر، فيكون علائية أبداً، ولقد كان المسلمون يقدرون على أن يعملوه في السر، فيكون علائية أبداً، ولقد كان المسلمون

⁼١٣١٨هـ، وانظر عنه «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» (ص ١٢٥-١٢٧).

⁽١) المسمى «مرقاة المفاتيح»، والمنقول فيه (٣/ ٥٠).

⁽٢) في «المرقاة»: «يضركم».

⁽٣) ولذا أخرجه البخاري في (مواطن)؛ منها (برقم ٤٢٠٥) تحت (كتاب المغازي) وبوّب عليه بـ(باب غزوة خيبر)، ولفظه هناك عن أبي موسى: «لما غزا رسولُ اللّه عن خيبر، أو قال: لما توجّه رسول اللّه الله أشرف الناس على وادٍ، فرفعوا أصواتهم بالتكبير...» إلخ.

وفي رواية ابن جرير (١٢/ ٤٨٦ رقم ١٤٧٧٨ - ط. شاكر) الحديث: «كان النبي في غزاة...».

⁽٤) المسمى «مدارك التنزيل» (١/ ٩٩٥).

يجتهدون في الدعاء وما يسمع لهم صوت، إن كان إلا همساً بينهم وبين ربهم، وذلك أن الله -تعلل - يقول: ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف: ٥٥]» (()، وقد أثنى الله على زكريا، فقال: ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيّاً ﴾ [مريم: ٢]، وبين دعوة السر ودعوة العلانية سبعون ضعفاً ا.هـ نقلاً عن «تفسير ابن كثير» (() و (الكشاف) (()) و (روح المعاني) (()).

قال الإمام النووي^(۵) في شرح الحديث نفسه: «معنى «أربعوا على أنفسكم»: ارفقوا بأنفسكم، واخفضوا أصواتكم، فإن رفع الصوت إنما يفعله الإنسان لبُعد مَنْ يخاطبُه، ليسمَعَه، وأنتم تدعون الله -تعالى- وليس هو بأصم ولا غائب، بل هو سميع قريب، وهو معكم بالعلم والإحاطة، ففيه النَّدبُ إلى خفض الصوت بالذكر، إذا لم تدعُ حاجة إلى رفعه، فإذا خفضه كان أبلغ في توقيره وتعظيمه، فإنْ دعتْ الحاجة إلى الرَّفع رفع كما جاءت به أحاديث».

من هذا يفهم: أنّ الحديث وارد في النهي عن أصل الجهر، وما ذهب إليه

⁽۱) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (رقــم ۱٤٠)، وابــن جريــر في «التفســير» (۲/ ٤٨٥ رقم ۱٤٧٧) – ط. شاكر)، وأبو الشيخ -كمـا في «الــدر المنشور» (٣/ ٤٧٦) –، ورجاله ثقات.

وأخرجه مختصراً مقتصراً على بعض ما فيه بأسانيد وقطع متغايرات: وكيع في «الزهد» (٣٧٢، ٣٧٢)، وأحمد في «الزهد» (٢٦٢)، وأبو محمد الضراب في «ذم الرياء» (رقم ١٦٦). ٩٣، ٩٣، ١٦٧)، وابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (رقم ١٦٦).

⁽٢) المسمى «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ١١١).

⁽٣) (١١١/١). وانظر ما كتبناه عنه في مجلتنا «الأصالة»، وتعليقنا على «الثقافة الإسلامية» لشيخ شيوخنا العلامة محمد راغب الطباخ -رحمه الله-.

^{(100-108/9)(8)}

⁽٥) في شرحه «المنهاج على صحيح مسلم بن الحجاج» (١/١٧-٣٠ - ط. قرطبة).

شيخ الإسلام (۱) ومنلا على القاري من التوفيق بين الحديثين دفعاً للمعارضة ابن صح-، فلا يرجح على ما ذهب إليه الإمام النووي؛ لأن ما ورد فيه إباحة الجهر أو الأمر بالجهر فيه، كالتلبية في الحج، والتكبير في العيدين، هو خاص عورد النّص، كما يدل على ذلك حديث أبي هريرة الذي أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، أنّ النبي شي قال: «أمرني جبريل برفع الصوت بالإهلال، وقال: إنه من شعائر (۱) الحج» (۱).

وقوله: على أنه لو سلمت إرادة أصل الجهر، فإنه يحتمل... إلخ.

نقول: إن اليقين لا يرفع بالاحتمال، كما هو مقرر عند علماء الأصول (٤).

⁽١) يريد: الشيخ زكريا الأنصاري -رحمه الله-.

⁽٢) كذا في المطبوع، ومطبوع «المسند»، وفي ط. مؤسسة الرسالة منه (١٤/ ٦٥): «شيعًار».

⁽٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٥)، وابن خزيمة (٢٦٣٠)، والحاكم (١/ ٤٥٠)، والبيهقسي (٥/ ٤٢) من طريق أسامة بن زيد: حدثني عبدالله بن أبي لبيد، عن المطّلب بن عبدالله بن حُنْطب، قال: سمعت أبا هريرة رفعه.

والمتن صحيح، ولكنه من حديث السائب بن خلاد، كما تقدم تخريجه قريباً، وروي عن زيد بن خالد، ولم يصح، قال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٩٧٥ رقم ١٩٩٧٣) في (مسند أبي هريرة) على إثر هذا الطريق: «رواه سفيان الثوري عن عبدالله بن أبي لبيد، عن المطلب، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد، وقد مضى [٥/ ١٥ رقم ٤٨٨٠]، وهو الصواب»، والخطأ فيه من أسامة بن زيد، فخالفه سفيان الثوري وشعبة، فروياه عن ابن أبي لبيد، به، وجعلاه من مسند (زيد بن خالد)، وسبق أن مالكاً وابن عيينة ومعمراً جودوه، وجعلوه من مسند (السائب)، والله الموفق والهادي.

⁽٤) انظر في تقرير قاعدة (إن اليقين لا يرفع بالاحتمال) وأهميتها واستخدامها في: «قواعد الحصني» (القسم الأول/ص ١٦٥)، «الأشباه والنظائر» (ص ٥٦)، «الحاوي» للماوردي (٢/٧٠١)، «شرح الكوكب المنير» (٤/ ٢٣٩)، «المنثور» (٢/ ٢٨٤، ٢٨٥)،=

وقوله: روي إنه كان في غزاة... إلخ.

نقول: أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبو الشيخ وغيرهم، في سبب نزول قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا سَأَلُكَ عِبَادِي عَنِي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: البقرة: ١٨٦] الآية، أن أعرابيًا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: أقريب ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فسكت عنه، فأنزل الله الآية (١).

= «البحر المحيط» (١/ ٨١) كلاهما للزركشي، «المجموع» للنووي (١/ ١٦٨)، «فتح القدير» (١/ ٣٦)، «الإقناع» (١/ ١٣٢)، «أصول الكرخي» (١٦١)، «تأسيس النظر» (ص ١٧)، «القواعد والضوابط المستخلصة من شرح الجامع الكبير» (ص ٤٨٢)، «موسوعة القواعد الفقهية» (٢/ ٢٩٣).

(فائدة): ذكر السيوطي في «الأشباه» (ص ٥٦) أن هذه القاعدة تدخل في جميع أبواب الفقه، وأن ما خرّج عليها من المسائل الفقهية يبلغ ثلاثة أرباع الفقه، أو أكثر، ونقل غن القاضي حسين (من أئمة الشافعية) ان الفقه قد بني على أربعة أمور، منها هذه القاعدة.

(۱) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٣/ ٤٨٠ رقم ٢٩٠٢ – ط. شاكر)، وابسن أبي حاتم في «التفسير» (١/ ٢٦٥ رقم ١٦٦٧)، والدارقطني في «المؤتلف» (٣/ ١٤٣٥)، وأبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» (رقم ١٧)، وابن أبي خيثمة في «جزء من روى عن أبيه عن جده» –كما في «لسان الميزان» (٣/ ١٩٥)، و«من روى عن أبيه عن جده» لابن قطلوبغا (ص ٢٨٨) –، وابن مردويه –كما في «اللباب» (ص ٣٣)، و«الدر المنشور» (١/ ٢٦٤)، و«الفتح السماوي» (١/ ٢٢٤) –، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٢٦٢)، و«الدر المنثور» (١/ ٢٦٨)، وأبو الشيخ –كما في «العجاب» (١/ ٣٣٥)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٢١٨)، و«الدر المنثور» (١/ ٢٦٨) من طريق الصُلْب بن المنثور» (١/ ٢٦٨) من طريق الصُلْب بن حكيم، عن أبيه، عن جده أن أعرابياً... به. ونقله السيوطي هكذا: «الصلت بن حكيم، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، عن جده».

قال الشيخ أحمد شاكر في «تعليقه على تفسير ابن جريسر» (٣/ ٤٨١): «أخطأ فيه»، قال: «وقد تكون زيادة عن رجل من الأنصار، خطأ من الناسخين، لا من السيوطي»!!

قال أبو عبيدة: ليس كذلك، فهو عند الدارقطني من طريق المحاملي، والخطيب (١/ ٤٦٣) من طريق أبي بكر بن أبي داود، كلاهما قال: ثنا يوسف -وهو: ابن موسى=

=القطان-، حدثنا جرير، عن عَبدة السِّجستاني، عن الصُّلب بن حُكيم، قال القاضي: كذا قال: «عن رجل من الأنصار، عن أبيه، عن جده».

فهذا الخطأ من شاكر -رحمه الله- وتابعه عليه محقق «الفتح السماوي» (١/ ٢٤٤- ٢٢٥)، ونبّه ابن ماكولا في «الإكمال» (٥/ ١٩٦) على أن ذلك رواية فيه، ولهذا السبب قال ابن ناصر الدين في «التوضيح» (٢/ ٣٣٣) عن هذا الإسناد: «فيه اضطراب»!

وخطاً شاكر -أيضاً- ابن كثير، قال: «وقد وهم الحافظ ابن كثير، حين ذكره (١/ ٩٤) وجعله من حديث (معاوية بن حيدة القشيري)، وكذا خطأ بقوة من جعل راويه (صلت بن حكيم)! ورجّح أنه (صلب)، وأنه وأبوه وجده مجاهيل، ولذا قال: «وهذا الحديث ضعيف جداً، منهار الإسناد بكل حال»».

قلت: صرح ابن حجر في «العجاب» (١/ ٤٣٣) أن صلب -كـذا ضبطه- هـو ابـن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، قال: «وهو أخو بهز بن حكيم»! وكذا صنع ابـن كثير في «تفسيره» كما تقدم.

ولم أره في كتب الرواية منسوباً (ابن معاوية بن حيدة)! وإن جعله منسوباً هكذا ابن حجر في «لسان الميزان» (٣/ ١٩٥) -أيضاً-، وبالتأمل في كلامه، نجده يعتمد في ذلك على ابن أبي خيثمة! وأن لـ(الصلت) -بالتاء المثناة، هكذا- ترجمه الذهبي في «الميزان»! وهي ليست في مطبوعه، وفيه: «أخرجه العلائي في كتاب «الوشي» عن إبراهيم بن محمد»، وقال: «لم أر للصلت -كذا- ذكراً في كتب الرجال»، ثم عقب ابن حجر على ذلك بقوله: «قلت: ذكره الدارقطني في «المؤتلف» وحكى الاختلاف: هل آخره بالموحدة، أو بالمثناة».

قال أبو عبيدة: لي هنا ملاحظات:

الأولى: ما نقله ابن حجر عن الدارقطني! ليس موجوداً عنده، بل فرق بين (الصلت) و(الصُّلب). انظر: «المؤتلف» له (٣/ ١٤٣٥–١٤٣٦).

الثانية: فرق جمع بين (الصُّلْب) و(الصَّلْت)؛ منهم: الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٦٤)، وقال عن (الصلب) هذا: «وليس له غير حديث واحد»، قال: «وقيل: إنه أخ لبهز بن حكيم بن معاوية القُشيري، ولا يصح ذلك».

الثالثة: ذكر ابن قطلوبغا في كتابه «من روى عن أبيه عن جده» (ص ٢٨٩) نَقْلُ ابن حجر عن الدارقطني السابق، وقال: «قال العلائي: إن جده لم يسم، وتبعه على ذلك العلامة –يريد: ابن حجر–»، وتعقبهما بقوله: «وهذا عجب عظيم منهما، فإن جده هو معاوية بن=

وأخرج عبدالرزاق عن الحسن، قال: سأل أصحاب النّبِيّ النّبِي

ويروى في نزولها: أن النبي الله سمع المسلمين يدعون الله -تعالى- في غزوة خيبر، فقال لهم: «أربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا

=حيدة، كما وقع ذلك في «تفسير محمد بن جرير الطبري»، و«تفسير عبدالرحمن بن أبي حاتم»، وكتاب «المؤتلف والمختلف» للحافظ أبي الحسن الدارقطني، فتجرد لنا بذلك أن (الصلت) أخو (بهز)، وحكيم أبوه... فلله الحمد والمنة».

قال أبو عبيدة: عجبي لا ينتهي من عجب ابن قطلوبغا، فإن (الصلب) لم يقع منسوباً في الكتب التي أحال إليها، وإنما قال ذلك تقليداً لغيره، وإلا فالدارقطني -مثلاً- فرق بين (الصلت) و(الصُلْب).

الرابعة: فرق بين (الصُّلب) -وهو بضم وموحدة - ابن (حُكيم) -بالضم- و(الصُّلْت) -وهو بفتح ومثناة فوق آخره - ابن (حَكيم) -بالفتح - أيضاً: ابن ماكولا في «الإكمال» (٥/ ١٩٦)، وقال: «وقيل: إن (الصلب) بن حكيم أخو بهز بن حَكيم، ولا يصح، ليس له غير حديث واحد»، وكذلك فعل عبدالغني بن سعيد الأزدي في «المؤتلف والمختلف» (ص ٧٩)، والذهبي في «المشتبه» (ص ٣١٦)، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٣/ ٨٠٠)، واعتنى بضبط اسميهما، كما أومأنا إليه، والله الموفق.

الخامسة: ثم وجدتُ ابن حجر نفسه في «تبصير المنتبه» (٣/ ٨٣٩) يفرق بينهما، وينقل مقولة ابن ماكولا السابقة: «ولا يصح»، ويقره، وهذا هو الصواب الذي لا مرية فيه.

فالحديث إسناده مظلم، وصلب وأبوه وجده مجاهيل، وألان ابن حجر في «العجــاب» (١/ ٤٣٤) الكلام عليه، لما قال: «وفي سنده ضعيف»!

(۱) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٣/ ٤٨١ رقم ٢٩٠٥) عن عبدالرزاق، أخبرنا جعفر بن سليمان، عن عوف، عن الحسن، به، ولم أجده في «تفسير عبدالرزاق» المنشور بطبعتيه، وقال الشيخ أحمد شاكر: «الإسناد صحيح إلى الحسن، ولكن الحديث ضعيف؛ لأنه مرسل، لم يسنده الحسن عن أحد من الصحابة». وقال السيوطي في «اللباب» (ص ٣٣): «مرسل، وله طرق أخرى».

وانظر: «العجاب» (١/ ٤٣٣).

غائباً»(١).

قال بعض المحققين: «وعلى كل حال، تفيدنا الآية حكماً شرعياً، وهو أنه لا ينبغي رفع الصوت في عبادة من العبادات إلا بالمقدار الذي حدده الشرع في الصلاة الجهرية، وهو أن يسمع من بالقرب منه، ومن بالغ في رفع صوته ربحا بطلت صلاته، ومن تعمد المبالغة في الصياح في دعائه أو الصلاة على نبيه كان إلى عبادة الشيطان أقرب منه إلى عبادة الرحمن» (٢) ا.هـ.

شم قال: وإلا فأحاديث الرفع كثيرة، وأما حديث: «خسير الذكسر الخفي»(٣)، فمحمول على حال خشية الرياء أو تأذّي الغير به؛ توفيقاً بين

⁽١) حديث «أربعوا على أنفسكم...» متفق عليه، ومضى تخريجه، وأما سبب الـنزول المذكور فغير محفوظ، ولم يعرج عليه ابن حجر في كتابه الـذي لـه مـن اسمـه أكـبر نصيـب: «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٤٣٥–٤٣٥).

⁽٢) ألّف غير واحد من العلماء في الجهر بالذكر، ووقفت قبل نحو عشرين سنة على مصنف فيه حافل بالأردية، أكثر فيه النقولات ودفع الاعتراضات، ولم أدر أين هو الآن؟! وللكنوي «سباحة الفكر في الجهر بالذكر»، وللسيوطي قبله «نتيجة الفكر بالجهر بالذكر» مطبوع ضمن «الحاوي» (٢/ ٣١) وفي مكتبة البلدية في الإسكندرية ضمن مجموع (٣١/٥٢): «تحريم الذكر جهراً» لحمد بن مراد الأرمنكي (ت القرن العاشر)، وفي مكتبة إسحاق الحسيني في القدس (م٣٩/ ٣٢): «الجهر بالذكر وما يتعلّق به»، وفي خزانة القرويين بفاس [١٥٥٠]: «جواز الذكر بالجهر» لأحمد بن يوسف الفاسي (ت ١٠٢٨هـ)، وفي الخزانة العامة بالرباط [٣٤٣٣ (١٨٥٤/٤)]: «جواب في الاحتجاج للاجتماع للذكر» لعبدالسلام بناني.

⁽٣) أخرجه وكيع في «الزهد» (رقم ١١٨، ٣٣٩)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٧٢) و (١/ ١٨٠) و «الزهد» (١٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٢٤٠) و (١٠/ ٢٤٠) و (١٠/ ١٥٥) و «المسند» (ق٥٦/ أ)، والحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٨٤٥)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (رقم ١٣٧)، وأبو يعلى في «المسند» (٢/ ٨٥- ٨٢ رقم ٢٣٧)، والدورقي في «مسند سعد» (رقم ٤٧٤)، وأبو عوانة في «مسنده» -كما في «إتحاف المهرة» (٥/ ٢٦٧ ، ٢٦٨ رقم ٥٠٣٨) والشاشي في «مسنده» (١٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٠٩ - الإحسان)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٠٩ - الإحسان)،

=وابن السني في «القناعة» (ص ٢٦)، والطبراني في «الدعاء» (رقم ١٨٨٣، ١٨٨٣)، والعضاعي في «مسند الشهاب» (١٢١، ١٢٢٠)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (٥٥٠، ٥٥٥) من طريق أسامة بن زيد، عن محمد ابن عبدالرحمن بن أبي لبيبة، عن سعد بن مالك رفعه، وجعل بعضهم بين (أسامة) و(عمد): (محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان).

قال الشيخ أحمد شاكر في «تعليقه على المسند» (٣/ ٤٤ رقم ١٤٧٨): «الظاهر أن أسامة سمعه منهما، فتارة يذكره بالواسطة، وتارة يذكره بجذفها».

وإسناده ضعيف، محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة ضعيف، وهو لم يدرك سعداً.

انظر: «المراسيل» (١٨٤) لابن أبي حاتم، «جامع التحصيل» (٢٦٦)، «التهذيب» (٩/ ٣٠١).

قال الناجي في «عجالة الإملاء المتيسرة» (٢٤٨-٦٤٩): «وفي إسناده أسامة بن زيد الليثي، وهو صدوق يهم، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة، وهو ضعيف كثير الإرسال».

وقال النووي في «فتاويه» (٢٩٠): «ليس بثابت»، ونقله عنه الزركشي في «التذكرة» (٢٠٢)، وعنه العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٤٧١).

وعزاه ابن حجر في «المطالب العالية» (٣/ ٢٠٧ - ط. الأعظمي) إلى إسحاق بن راهويه في «مسنده»، وزاد البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٨/ ٣٢٤ رقم ١٤٣) عزوه -أيضاً - لمسدد، وزاد السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٢٠٦) عزوه للعسكري في «الأمثال».

وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ٨١)، «تخريج العراقي لأحاديث الإحياء» (١/ ٢٧٩)، «الترفيب والترهيب» (٢/ ٥٣٧)، «كشف «إتحاف السادة المتقين» (٤/ ٤٩٣)، «المترفيب والترهيب» (رقم ١٠٦٠، الخفاء» (١/ ٤٧١)، «الدرر المنتثرة» (٧٩)، «ضعيف الترفيب والترهيب» (رقم ١٠٦٠، ١٨٧٣).

(تنبيه): للحديث تتمة، هي «وخير الرزق ما يكفي»، وهي صحيحة بشواهدها كما في «السلسلة الصحيحة» (١٨٣٤)، والحكم في «ضعيف الترغيب» و«ضعيف الجامع» (رقم ٢٨٨٧) بالضعف عليها غير دقيق! فتنبه! وفي «صحيح الجامع» (٣٢٧٥): «خير الرزق الكفاف».

أحاديث الباب.

نقول: كنا نتمنى أن يذكر من أحاديث الرفع العامة ولو حديثاً واحداً، حتى نحمل حديث «خير الذكر الخفي»(١) على حال خشية الرياء أو تأذي الغير(٢).

(١) مضى تخريجه.

(٢) قال أبو عبيدة: في سبب إيراد سعد للحديث يدلُّ عليه، فورد عند أبي عوانة والدورقي وابن السني وغيرهم: عن محمد بن عبدالرحمن بن لبيبة، قال: خوج عمرُ بن سعد إلى سعد، فقال وهو بالعقيق : إنك اليوم بقية أصحاب رسول الله في، وقد شهدت بدراً ولم يبق فيهم أحدٌ غيرك، وإنما هو معاوية، فلو أنك أبديت للناس نفسك، ودعوتهم إلى الحق لم يتخلف عنك أحدٌ، فقال سعد: أقعد، حتى إذا لم يبق مِنْ عُمُري إلا ظمأ الدابة اضرب الناس بعضهم ببعض، إني سمعت رسول الله في يقول: خَيْرُ الرِّزقِ ما يكفي، وخُيرُ الدِّرة ما يكفي، وخُيرُ الذَّكر ما خَفِي.

قال أبو إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٢/ ١٨٥٥-٥٥): «ذهب قوم إلى أنّ الذكر الدعاء، وقالوا: خيره ما أخفاه الرجل، والذي عندي أنه الشهرة، وانتشار خير الرجل، فقال: خيره ما كان خفياً ليس بظاهر؛ لأنّ سعداً أجاب ابنه على نحو ما أراده عليه، ودعاه إليه من الظهور وطلب الخلافة، فحدّثه بما سمع» ا.هـ. وانظر شرح الحديث -أيضاً- في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص ٢٠٧).

وأما قوله: "إلا ظمأ الدابة"، فقد قال ابن منظور في "لسان العرب" (١١٦/١): "يقال: ما بقي من عمره إلا قدر ظمء الحمار؛ أي: لم يبق من عمره إلا اليسير؛ لأنه يقال: أنه ليس شيء من الدواب أقصر ظمأ من الحمار، وهو أقل الدواب صبراً على العطش" ا.هـ.

(تنبيه): قد يقال هذه الرواية، قد وصلها (عمر بن سعد)، ولكن رواية ابن أبي لبيبــة أصح، قاله أبو زرعة، كما في «العلل» (٢/ ١٤٣) لابن أبي حاتم.

(فائدة): أخرج ابن المبارك في «الزهد» بسند ضعيف، فيه أبو بكر بن أبي مريم، عن ضمرة بن حبيب، قال: قال رسول الله هذا: «اذكروا الله ذكراً خاملاً، فقيل: وما الذكر الخامل؟ قال: الذكر الخامد». وهو مرسل، ولو صحّ لشوّش على التفسير السابق، ولكان فيه ما يؤيد ما قرره الشارحان، والله الموفق.

ثم إنّ كل هذه الأقوال لا علاقة لها بالجنائز، فرفع الصوت بالتكبير والتهليل والدعاء مع الجنازة لم يرد فيه نص، بل إنَّ الوارد فيه طلب الصمت والتفكر والاعتبار (۱)، فالأحاديث الكثيرة التي يدعي ورودها بالرفع، لا نعتقد أنّ شيئاً منها قيل في الذكر مع الجنازة، وإن كان؛ فليثبته.

على أن حمل حديث «أربعوا...» (٢) على المبالغة بالجهر، لا ينفي مناسبته للمسألة المجاب به عنها؛ لأنها سؤال عن الصياح بالتهليل وغيره، وهو يصدق بأصل الجهر وبالمبالغة فيه، ولا يخفى أن على المفتي حسن الإحاطة بالحوادث التي يسأل عنها، ويكون جوابه على حسبها، كما أشار لذلك خزيران نفسه في تنديده على العلامة الزنكلوني.

قال ما معناه: إنّ الاستدلال بحديث: «إذا ظهرتُ البدعُ، وشتم أصحابي، فليظهر العالِمُ علمُه، فمن لم يفعل فعليه لعنة اللّه والملائكة والناس أجمعين»(٣)

لفظ الساحلي: «إذا حدث في أمتي البدع، وشتم أصحابي، فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل منهم؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، قال الساحلي: «فقلت للوليد بن مسلم: ما إظهار العلم؟ قال: إظهار السنة، إظهار السنة».

ولفظ ابن زمل: «إذا ظهرت البدع، ولعن آخرُ هذه الأمة أوّلُها، فمن كان عنده علم فلينشره، فإنّ كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل الله على محمد الله على على العلم يومئذ ككاتم ما أنزل الله على محمد الله على العلم يومئذ ككاتم ما أنزل الله على العلم يومئذ ككاتم ما أنزل الله على الله على الله على العلم يومئذ ككاتم ما أنزل الله على الله

⁽١) ورد في ذلك أحاديث وآثار، انظرها في تعليقنا على (ص ١١–١٤).

⁽٢) مضى تخريجه، وهو في «الصحيحين» من حديث أبي موسى الأشعري.

⁽٣) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٥٦٢ رقم ٢٠٧٥) من طريق عبدالله بن الحسن الساحلي، وابن عساكر في «تاريخ دمشت» (٤٥/ ٨٠ – ط. دار الفكر) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن زمل، وابن رزقويه في «جزء من حديثه» (ق٢/ب) من طريق محمد ابن عبدالجيد المفلوج؛ ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم –وزاد الساحلي معه: بقية بن الوليد، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان –وزاد محمد بن عبدالرحمن: عن جبير بن نفير-، عن معاذ رفعه، بألفاظ:

= ولفظ المفلوج: «إذا ظهرت الفتن والبدع، وسُبُّ أصحابي، فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل ذلك، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله له صرفاً ولا عدلاً».

وهذا حديث ضعيف، طرقه كلها لا تسلم من مقال وضعف، فابن زمل ترجمه ابن عساكر ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يذكر راوياً عنه غير عبدالعظيم بن إبراهيم المصيصي، وأما عبدالله بن الحسن الساحلي، فلم أظفر له بترجمة، وكذلك ما بين المصنف (شيخه وشيخ شيخه) وبينه، فإسناده مظلم.

وأما المفلوج، فقد ضعفه تمتام، قاله الذهبي في «الميزان» وأورد هـذا الحديث مـن مناكيره.

وأورده الديلمي في «الفردوس» (١/ ٣٢١ رقم ١٢٧١) عن أبي هريرة رفعه: «إذا ظهرت البدع في أمتي، فليُظهر العالم علمه، فإن لم يفعل؛ فعليه لعنة الله»، وأسنده ابنه (١/ ق٦٦) من طريق علي بن الحسن بن بُندار، حدثنا محمد بن إسحاق الرملي، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، وساقه بالإسناد السابق من حديث معاذ!

وابن بُندار متَّهم عند ابن الطاهر، وضعّفه غيرُه، ولينظر حال الرملي هذا، فلم أظفر له بترجمة.

ولم يعزه في «الكنز» (٢٩١٤، ٩٠٣) إلا لابن عساكر من حديث معاذ -رضي الله عنه-، وعزاه الشاطبي في «الاعتصام» (١٩/١ - بتحقيقي) للآجري، وهو في «السلسلة الضعيفة» (رقم ١٠٠١) وحكم عليه بأنه منكر.

وفي الباب ما قد يشهد لبعض معناه من حديث جابر بن عبدالله رفعه: «إذا لعن آخرُ هذه الأمة أوّلَها، فمن كتم حديثاً، فقد كتم ما أنزل الله».

أخرجه ابن ماجه (٢٦٣) - والمذكور لفظه -، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٩٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٨١ رقم ٩٩٤ - ط. شيخنا الألباني أو رقسم ١٠٢٨ - ط. الجوابرة)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥٢٨)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٦٤، ٢٠٥)، والداني في «الفتن» (رقم ٢٨٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٠٢ رقم ٢٤، ٤٩، ٥٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧١، ٤٧١)، وعبدالغني المقدسي في «العلم» (ق٨٢/ ب)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ق٣٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٥/ ١٦) من طريق خلف بن تميم، عن عبدالله بن السري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رفعه بألفاظ، منها ما عند الداني: «إذا ظهرت البدع، وشتم أصحابي، فمن كان=

لا يناسب الموضوع -أيضاً- لما أن المراد من البدع فيه هي المحرمة المحضة المناسبة لشتم الأصحاب؛ لاندراجهما في شرط واحد.

نقول: دعواه هذه باطلة، بدليل قول الإمام البر كوي «الطريقة المحمدية» وشارحها العارف بالله عبدالغني النابلسي (٢): «والبدعة في العبادة وإن كانت دون البدعة في الاعتقاد، لكنها منكر في دين الله -تعالى- وضلالة، يجب تركها والاجتناب عنها أكثر من جميع المعاصي، لاسيما إذا صادمت سنة مؤكدة».

فظهر من هذا أنَّ الحديث الذي استدللنا به يناسب الموضوع؛ لأنّ كل بدعة في الدين معمولٌ بها بصفتها عبادة، كالتهليل والتكبير مع الجنازة برفع الصوت، منكر وضلالة.

وأما قوله: المراد من البدع فيه، هي: المحرَّمة المحضة، المناسبة لشتم الأصحاب، فلا يصلح مخصصاً؛ لأنَّ شتم الصحابة إنما يكون حين ظهور البدع

=عنده علم فليظهره، فإنّ كاتم العلم حينئذ ككاتم ما أنـزل اللّـه»، وهـذا قريب مـن لفـظ المصنف.

وإسناده ضعيف جداً، قال العقيلي: «عبدالله بن السري لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، وقد رواه غيره خلق، فأدخل بين ابن السري وابن المنكدر رجلين مشهورين بالضعف».

قلت: بيّن ذلك ابن عدي بكلام طويل، وانظر -غير مــأمور-: «مصبـاح الزجاجـة» للبوصيري (١/ ٨٥ رقم ٢٠٦)، و«السلسلة الضعيفة» (رقم ١٥٠٧).

(۱) في رسالة «السنوحات المكية» (ص ٢٠): «البِرْكِوي -بكسر الباء والكاف-»، ويقال فيه: «البيركلي والبيرْكِلي»، كما في «معجم المطبوعات» (٦١٠)، ويقال -أيضاً-: البِرْكِلي، عرف به الشيخ عبدالغني في «شرح الطريقة المحمدية» (١/٣)، وقال: «توفي في جمادى الأولى، سنة إحدى وثمانين وتسع مئة».

(۲) اسم شرحه: «الحديقة النبوية»، طبع في تركيا سنة ۱۲۹۰هـ، والنقل فيه
 (۱/۱۱) من كلام البركوي دون شرح الشيخ عبدالغني -رحمهما الله تعالى-.

التي يرجع إلى الصحابة إنكارها فيسبّهم الناس لذلك، كما هو حاصل اليوم من شتم المبتدعين لكل من ينهى عن بدعة، ومن المعلوم: أن الله -تعالى- أخذ العهد على العلماء أن يبيّنوا الدين للناس بقوله: ﴿وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الّذِينَ الناس بقوله: ﴿وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الّذِينَ الناس وَلا تَكْتُمُونَهُ ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وذلك يشمل التنبيه على البدع المحرّمة والمكروهة، فلا وجه لتخصيص الحديث المذكور بالبدع المحرمة، مع العهد العام في البيان.

ثم قال بعد هذا مندداً بإيراد الحديث، دليلاً على مؤاخذة العلماء لسكوتهم عن البدع مطلقاً، حسب دعواه التخصيص بإنكار المحرم فقط، فقال: «سبحانك! إن هذا إلا خلط، أو مغالطة أو مغالاة في دينك».

نقول: إنَّ الخلط والمغالطة هي الجرأة على تخصيص العام من النصوص من غير مخصص، إلا مناسبة ذكر شيء مع غيره لأدنى ملابسة لا تقتضي ذلك التخصيص، مع نفيه صراحة بنص عام، وهو آية أخذ العهد على العلماء بالتبيين للناس، وعدم الكتمان بدون تخصيص بشيء، فمن هو المخالط والخالط؟ ﴿ سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاً مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٢].

قال: فإن قيل: لعل غرضه «أي: أحدنا» بذلك الغلوّ محافظة على حمى حرم أحكام دين الله، وذوداً عن حوضها، من أن تعكّر.

فالجواب: إنّ ذلك غير جائز، إذ لو جاز لكان من مشرّعها أولى إرهاباً للمكلَّف الذي علم سبحانه من الأزل بأنه سيخرق أسوار الحدود ويهدم بنيان الأحكام ومصلحة به، ولذلك نهانا عن الغلو بقوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [المائدة: ٧٧].

نقول: إنّ ما أسنده إلينا من الغلو، نحن براء منه؛ لأنّ الغلوّ في الدين هـو التشدد فيه، ومجاوزة الحد، واستدلالنا بحديث الرسول الله الذي أثبتنا صحة

الاستدلال له بالطرق الصحيحة، وبأقوال العلماء ليس بغلوّ، ولا نريد أن نتتبع بقية كلامه في هذا الححل؛ لأننا لم نقم له وزناً ولم نفهم له معنى، ولا يمكن أن يدخل في ميزان من موازين المنطق والعقل، ولكنا نلفتُ نظر أهل العلم الصحيح إلى خبط ذلك الرجل في الأحكام الشرعية.

ثم قال: فإن قيل: يا ترى، أيدخل فاعل ذلك في عداد سواد آية ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمْنِ افْتَرَى عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الإسْلاَمِ الآية [الصف: ٧]، وفي ما صدقات كلية قضية (١) قوله (الله الله على متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»(١)، فالجواب أنه لا يبعد ذلك.

نقول: لم يفتر أحدٌ منا على الله الكذب، فقد قلنا ما قاله الأثمة من علماء المذاهب الأربعة، ولم نكذب على الرسول على حتى ندخل في هذا أو تلك، وإنما يدخل فيهما من حاول أن يؤيّد البدع بتأويل الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة على حسب هواه.

على أنا نكِلُ الحُكْمَ في جرأة هذا الرَّجُلِ على الله وعلى رسوله وعلى الناس إلى ذوي الدِّراية من أهل العلم، الذين لا تأخذهم في نصرة الدِّين لومة لائم.

(١) كذا في الأصل!

⁽٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ١٠٧) من حديث الزبير، وخرجته بتفصيل طويل في «جزء الجويباري» (٢/ ٢٢٣- ٢٢٤ - ضمن «مجموعة أجزاء حديثية»)، وبيّنت أنه اختلف في ألفاظه على شعبة، وفي بعض طرقه «متعمداً»، وفي بعضها دونه، وهي رواية البخاري، قال المنذري: «والمحفوظ من حديث الزبير أنه ليس فيه (متعمداً)». انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٠٠- ٢٠١)، و«عون المعبود» (١/ ٨٤٨)، وانظر «العلل» للدارقطني (١/ ٢٠٠- ٢٠١)، واللفظة هذه ثابتة في غير حديث، وخرجتُها في الجزء المشار إليه بتطويل وتفصيل، والله الموفق للخيرات، والهادي للصالحات.

قال: وللفاضل القصاب أن يقول: إنَّ الجهر بالذكر مع الجنازة بدعة؛ لعدم ورودها عن الصَّدر الأول، والسلف الصالح، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار؛ فالجهر بالذكر مع الجنازة ضلالة، موجبة للدخول في النار، فتمَّ الكلام، وثبتت الدّعوة، واندفع الاعتراض عن عدم مناسبة الحديث الأخير للموضوع، كما اشتهر نقل ذلك عنه، ولا يخفي على أولى الفضل هذه النزعة، ومن تُنسَبُ إليه -ثبَّتنا الله بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة-ومناقضتها لما اتفق عليه عمومُ أهل السُّنَّة والجماعــة -مكَّـن اللَّـه عقيدتهــم في قلوبنا، وأماتنا وحشرنا عليها-، حيث إنهم قسموا البدعة إلى واجب، ومندوب، ومباح، وحرام، ومكروه، كما اتفق عليه الفقهاء والمحدِّثون، الذين لا يتّفقون على ضلالة، وقالوا في حديث: «كل بدعـة ضلالـة»(١) عـام مخصـوص بالحرَّمة لا غير، ويؤيِّد مذهبهم أدلةٌ كثيرة؛ منها: ما وقع لأبي بكر وعمر وزيد بن ثابت -رضوان الله تعالى عليهم- في جمع القرآن، لما أشار به عمر على أبسي بكر حين استحرَّ القتلُ بالقُرَّاء يوم اليمامة، وتوقَّف في ذلك لعدم فعل النبي الله عنه لله يزل يراجعه، حتى شرح الله صدره لفعله؛ لما رأى من المصلحة ورجوعه إلى الدِّين، ثم دعا زيداً وأمره بالجمع، فقال لـه: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ١١٨ فقال: والله إنه حق، ولم يزل يراجعه، حتى شرح الله صدره للذي شرح له صدرهما(٢). وقال العلماء: البدعة المذمومة: هي التي لم

⁽١) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب الجمعة: باب تخفيف الصلاة والخطبة (رقم ٧٦٧) من حديث جابر بن عبدالله -رضي الله عنه-.

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٩٨٦) في (فضائل القرآن): باب جمع القرآن، عن زيد بن ثابت، قال: أرسل إليَّ أبو بكر، مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر -رضي الله عنه-: إن عمر أتاني، فقال: إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقُرَّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحرّ القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: هذا والله خير،=

يشهد لها شيء من قواعد الدين وأدلته العامة، وما ذكره حسن صديق خان في شرح (١) «فتح العلام على بلوغ المرام» (٢) - مخالفاً للسُّواد الأعظم مردود

=فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر، قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله هي، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله هي؟! قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُب واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزية الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدُ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر حرفي الله عنهما-.

وأخرج -أيضاً - (٤٩٨٧) بسنده أن أنس بن مالك قال: إنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب، اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد ابن ثابت، وعبدالله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفت أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو صحف أن يحرق.

وانظر «إعلام الموقعين» (١/ ٣٧٠-٣٧١ - بتحقيقي).

- (١) كذا في الأصل، وصوابه: «شرحه».
- (٢) قال فيه (١/ ٢٠٠ ط. صادر): «البدعة لغة: ما عمل على غير مثال سابق، والمراد بها هنا: ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا سنة، وقد قسَّم العلماء البدعة خمسة أقسام واجبة؛ كحفظ العلوم بالتدوين، والردِّ على الملاحدة بإقامة الأدلة،=

=ومندوبة؛ كبناء المدارس، ومباحة؛ كالتوسع في ألـوان الأطعمـة وفـاخر الثيـاب، ومحرمـة، ومكروهة، وهما ظاهران، فقوله: «كل بدعة ضلالة» عام مخصوص، كذا والقيل، والحق أنَّ لفظة الكل في هذا الحديث، وكل حديث ورد بمعناه على حقيقتها من العموم، وقسمة البدعة إلى الأقسام المذكورة، وإلى الحسنة والسيئة ليس عليها أثارة علم؛ لأنه لم يرد دليل دال عليها، ولم يرح حديث ورد في هذا الباب رائحة القسمة قط، والأمثلة المشار إليها ليست من البدعة على الإطلاق، فإنَّ تدوين العلم دل عليه جمع القرآن في عهده -صلى الله عليه وآلـه وسلم-، وفي عهد خلفائه الراشدين، ودل عليه حديث: «اكتبوا لأبيي شاة»، والكتابة هي التدوين بعينها، والرد على الملاحدة يرشد إليه القرآن الكريم، فإن فيه الرد على أهل الكتاب، وعلى المشركين، وبناء المدارس ونحوها مسكوت عنه، وما سكت عنه فهو عفو، ولم يرد نهى عن ذلك، وأما التوسع في الأطعمة والملابس، فيستفاد من حديث: «إنَّ اللَّـه يحـب أن يرى أثر نعمته على عبده»، ودل عليه الكتاب: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ﴿ حِلْيَة تَلْبَسُونَهَا ﴾ [النحل: ١٤]، ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبُّكَ فَحَدُّثُ ﴾ [الضحى: ١١]، وأما المحرمة والمكروهة فهما محرمة ومكروهة، كغيرها من الأشياء التي دلُّت الأدلة على تحريمها وكراهتها، فهما محرمة ومكروهة، وليستا من البدعة في شييء، ومن ثم أنكر الراسخون في علم الكتاب والسنة تقسيم البدعة إلى أقسام، وردوا على القاسمين، ونصُّوا على أنَّ كل محدث بدعة على الإطلاق، كائناً ما كان، ومن كان، وأينما كان، و«كــل بدعة ضلالة» على إطلاقها، وياللُّه العجب! من قوم فقهاء رووا هذا الحديث، وما في معناه من أحاديث فيها لفظة كل رواية صحيحة مرفوعة إلى النبي -صلى اللَّه عليـه وآلـه وسـلم-موصولة إليه، ثم صرفوه عن ظاهر معناه وواضح مبناه، إلى ما دعت إليه أهواؤهم من غسير دليل، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من إجماع، ولا من قياس جلى، لا يعتريه شُبهة.

وحديث الباب حجة نيَّرة على كل قائل بالتقسيم والأنواع، ومن كان عنده دليل من الكتاب، أو برهان من السنة دال على القسمة فليتفضَّل علينا بإبانته، وأما آراء الفقهاء وأمثالهم فلا حجَّة فيها على منكري القسمة، وقد اتّفق أهل المعرفة بالقرآن والحديث، على أن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، صغيرة كانت أو كبيرة، بارزة كانت أو كامنة، لها تعلق بالعقيدة أو بالعمل، ولم يختلف منهم اثنان في ذلك، والمسراد بأهل الحديث هنا: من علمه مقصور على السنة المطهرة، دون من هو من زمرة الفقهاء، وإنْ عرف من السنة بعضها! فقد عرف بالتجربة أن من خلط الفقه المصطلح، والرأي المزحرف، والتقليد=

ومنبوذ.

ومنها: ما أخرجه الإمام البخاري في كتاب (صلاة التراويح) من «صحيحه» (۱) عن عبدالرحمن بن عبدالقاري، أنه قال: خرجتُ مع عمر بن الخطاب -رضي اللّه عنه - ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناسُ أوزاع متفرِّقون، يصلي الرجلُ لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد؛ لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبيٌ بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه... الحديث.

نقول: قدمنا النّقل عن «الطّريقة المحمدية» (١) بما يصرّح أنّ البدعة في العبادة منكر وضلالة، يجب تركها والاجتناب عنها أكثر من جميع المعاصي، وبذلك أثبتنا مناسبة الحديث الأخير للموضوع، وبما أنّ خُزيران توسّع في البحث؛ حتى وقع بإقامة الحجة على نفسه بالقياس المنطقي الذي استنتج منه أن الجهر بالذكر مع الجنازة ضلالة، وإن كان يقصد بذلك عكس النتيجة؛ فإننا نعود لبيان معنى البدعة شرعاً ولغة، على وجه التفصيل؛ لنثبت وقوعَه في خطإ

=الشؤم، والقياس المجرد في أدلة الكتاب العزيز والسنة المطهرة، فقد أبعد النَّجعة، وإنما الفقه المعوَّلُ عليه، والحكم المرجوع إليه، ما أدى إليه هدي السلف الصالح، وعمل به الصَّدرُ الأول؛ فإنهم كانوا على هدى مستقيم، وصراط قويم، ثم خلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون.

وهـــذا الحــــق ليـــس بـــه خفــاء فدعـــني مـــن بنيـــات الطريــــق»

انتهى.

قال أبو عبيدة: قارن كلامه بما سيأتي عن الشاطبي (ص ١٠١-١٠٣)، وذهب إلى أنه عام مخصوص: اللكنوي في «إقامة الحجة» (ص ٢٢ وما بعد)!!

(۱) برقم (۲۰۱۰).

(٢) انظره (١/ ١٤١ – مع «الحديقة النبوية»).

أفحش، وهو عدم اعتباره ما ورد عن الصحابة ديناً، مع إجماع العلماء عليه، واعتباره -أيضاً - البدعة ديناً، وإن كانت خلاف الوارد عن الصحابة، وخلاف إجماع أئمة المسلمين، فنقول: قال في «الطريقة المحمدية» (١) لإثبات أن (كل بدعة في الدين ضلالة ومحرمة):

«فإنْ قيل: كيف التَّطبيق بين قوله -عليه الصلاة والسلام-: «كلّ بدعة ضلالة» (٢) وبين قول الفقهاء: إنَّ البدعة قد تكون مباحة؛ كاستعمال المُنْخُل، والمواظبة على أكل لُبِّ الحنطة، والشَّبَع منه، وقد تكون مُستَحبَّةً؛ كبناء المنارة (!!) والمدارس، وتصنيف الكتب، بل قد تكون واجبةً؛ كنظم الدَّلائل لردِّ شُبَهِ الملاحدة ونحوهم.

قلنا: للبدعة معنيان: معنى لغوي عامٌ؛ هو: الحُدَث مطلقاً، عادةً كان أو عبادةً؛ لأنّها اسمٌ من الابتداع؛ بمعنى: الإحداث؛ كالرّفْعَةِ من الارتفاع، والخلفة من الاختلاف، وهذه هي المقسم في عبارة الفقهاء؛ يعنون (٣) بها: ما أُحْدِث بعد الصّدر الأوَّل مطلقاً.

ومعنى شرعي خاص الايادة في الدين أو النقصان منه الحادثان بعد الصحابة بغير إذن الشارع، لا قولاً ولا فعلاً، ولا صريحاً، ولا إشارة، فلا يتناول (١) العادات أصلاً، بل يقتصر على بعض الاعتقادات، وبعض صُور العبادات، فهذه (٥) هي مراده -عليه الصلاة والسلام-، بدليل قوله

⁽۱) انظره (۱/ ١٣٥-١٣٨ - مع «الحديقة النبوية»).

⁽٢) مضى تخريجه، وهو في «صحيح مسلم» عن جابر.

⁽٣) في الأصل: «ويعنون» بزيادة واو! والمثبت من «الطريقة المحمدية».

⁽٤) ورد في الأصل: «تتناول... تقتصر»، والمثبت من «الطريقة المحمدية»، وهو الـذي يقتضيه السياق.

⁽٥) في الأصل: «هذه»، والمثبت من «الطريقة المحمدية»، ثم وجدتها على الجادة في=

-عليه الصلاة والسلام-: «فعليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاء الرّاشدين المهديين مِن بعدي»(١)، وقوله -عليه الصلاة والسلام-: «أنتم أعلم بأمر

= «جدول تصحيح الخطأ» المثبت آخر الأصل (ص ١٣٩).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢٦/٤) ١٢٧)، وأبو داود في «السنن» (كتاب السنة، باب لزوم السنة: ٤/ ٢٠٠-٢٠١ رقم ٤٦٠٧)، والترمذي في «الجامع» (أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع: ٥/ ٤٤ رقم ٢٦٧٦)، وابن ماجمه في «السنن» (المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين: ١/ ١٥-١٦، ١٧، رقم ٤٤-٤٢)، وابن جرير في «جامع البيان» (١٠/ ٢١٢)، والدارمي في «السنن» (١/ ٤٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢٠٥ رقم ٢٠٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٧، ١٨، ۱۹، ۲۰، ۲۹، ۲۹)، ومحمد بن نصر في «السنة» (ص ۲۱، ۲۲)، والحارث بن أبي أسامة في «المسند» (ق١٩ - مع بغية الباحث)، والآجري في «الشريعة» (ص ٤٦، ٤٧)، وابن حبان في «الصحيح» (١/٤/١ رقم ٥٥ - مع الإحسان)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٧) و «المعجم الأوسط» (رقم ٦٦)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٢٢٢-٢٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٥-٩٦، ٩٦، ٩٧) و «المدخل إلى الصحيح» (١/١)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٢٣)، و«الفقيه والمتفقه» (١/ ١٧٦-١٧٧)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ١٠-١١)، و «الاعتقاد» (ص ١١٣)، و «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤١ -٥٤١)، و «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص ١١٥، ١١٥-١١٦ رقم ٥٠ و٥١)، و «السنن الكبرى» (١١٤/١٠)، وابن وضاح في «البدع» (ص ٢٣، ٢٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٢٢٠، ٢٢١ و ۱/ ۱۱۶، ۱۱۵)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (۲/ ۲۹)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ٧٤، ٧٥)، والهروي في «ذم الكلام» (ق ٦٩ ١-٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٦٥/١)، وأحمد بن منيع في «المسند» -كما في «المطالب العالية» (٣/ ٨٩)- من طرق كثيرة عن العرباض بن سارية -رضي الله عنه-.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وقال الهروي: «وهذا من أجود حديث في أهل الشام»، وقال البزار: «حديث ثابت صحيح»، وقال البغوي: «حديث حسن»، وقال ابن عبدالبر: «حديث ثابت»، وقال الحاكم: «صحيح ليس له علة»، ووافقه الذهبي، وقال أبو نعيم: «هذا حديث جيد من صحيح حديث الشاميين»، وصححه الضياء المقدسي في «جزء=

دُنياكم الله عليه الصلاة والسلام -: «مَن أَحدَثُ في أمرنا هذا ما ليسس منه فهو رَدُّه (٢٠). ا.هـ.

=في اتباع السنن واجتناب البدع» (رقم ٢)، وقال ابن كثير في اتحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» (رقم ٣٦): «صححه الحاكم، وقال: ولا أعلم له علمة، وصححه المختصر ابن الحافظ أبو نعيم الأصبهاني والدغولي، وقال شيخ الإسلام الأنصاري: هو أجود حديث في أهل الشام وأحسنه».

قلت: وقد احتج بهذا الحديث الإمام أحمد، لما سئل عن فعل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي -رضي الله عنهم- أكان سنة؟ «قال: نعم»، قال أبو داود: «وقال مرة: لحديث رسول الله هيه: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»، فسماها سنة...». انظر: «مسائل أبي داود» (ص ۲۷۷). وانظر: «إرواء الغليل (۸/ ۱۰۷ رقم ۲٤٥٥)، و «جمامع العلوم والحكم» (ص ۱۸۷)، و «إعلام الموقعين» (۲/ ۲۷۸-۲۷۹ - بتحقيقنا).

(۱) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب الفضائل: باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره من معايش الدنيا، على سبيل الرأي (رقم ٢٣٦٣) عن عائشة وأنـس -رضي الله عنهما-.

وسبب هذا الحديث: أنَّ النَّبِيَّ ﴿ مَرَّ بِقُـوم، يُلقَّحُـون (أي: النخل)، فقال: لـو لم تفعلوا لصلح (فتركوه)، فخرج شيصاً (أي: تمراً رديناً)، فمرَّ بهم، فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت لنا كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم.

(۲) أخرجه البخاري في «الصحيح» (كتاب الصلح): باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٥/ ٣٠١ رقم ٢٦٩٧) ومسلم في «صحيحه» (كتاب الأقضية): باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (٣/ ١٣٤٣ رقم ١٧١٨) باللفظ الذي أورده المصنفان، وورد بلفظ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، علقه البخاري في «صحيحه» (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة): باب إذا اجتهد العامل (١٣١٧/١٣)، ووصله مسلم في «صحيحه» (كتاب الأقضية): باب نقص الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (٣/ ١٣٤٢).

وانظر: «فتح الباري» (٥/ ٣٠٢)، و«تغليق التعليق» (٣/ ٣٩٦ و٥/ ٣٢٦)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ٩٢ - بتحقيقنا).

وهنا نقول لخزيران: بماذا يفسّر البدعة الواردة في الحديث الأخير، الـذي ادُّعي عدم مناسبته للموضوع؟ هل بالمعنى اللُّغوي أو بالمعنى الشُّرعي؟ فإن فسَّرها بالمعنى اللَّغوي كما يظهر من ردِّه، نتيجة القياس الذي أتى بـ الأجل إثبات عدم مناسبة الحديث للموضوع، والذي بيَّنا خطأه في قياسه فيه قبلاً، يكون مكذِّباً لقول الرسول المعصوم عن الكذب؛ لأنه ه لا يمكن أن يقول إنَّ كل بدعة في العادة ضلالة!! وإنْ فسَّرها بالمعنى الشَّرعي كما اتَّفـق العلمـاءُ على إرادة الرسول له من قوله: «وكلُّ بدعة ضلالة»(١) كما وضّحه من صاحب «الطريقة» في الجملة التي نقلناها في أوَّل كلامنا(٢)، يكون الدّليلُ الـذي استنتج منه، أنّ كلُّ بدعة ضلالة صحيحاً، غير معكوس النتيجة كما ظنه، ويكون حُجَّةً عليه من نفسه على مناسبة الحديث للموضوع، ومنه يثبت خطاه من الوجهتين اللتين نبّهنا لهما، وفي إحداهما احتمال الكفر -والعياذ باللُّه-﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدى مِّنَ اللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠]، ودعواه اتفاق الفقهاء والمحدثين على تقسيم البدعة إلى واجب ومندوب ومباح وحرام ومكروه من غير تفصيل، غير صحيحة؛ لأنَّ مُقَسِّمَ ذلك هــو البدعــة اللغويــة، كما أشار إلى ذلك صاحب «الطريقة» في كلامه الذي أسلفناه (٣) بقوله: «هذه هي المقسّم في عبارة الفقهاء»؛ يعنون بها: ما حدث بعد الصَّدر الأول (٤) مطلقاً،

⁽١) مضى تخريجه.

⁽٢) انظر ما تقدم (ص ٤٧).

⁽٣) (ص ٥٤)، وهو في «الطريقة المحمدية» (١/ ١٣٦ - مع «الحديقة الندية»).

⁽٤) قال عبدالغني المقدسي في «الحديقة الندية شرح الطريقة المحمديّة» (١/ ١٣٦) عند قول صاحب «الطريقة المحمدية»: «بعد الصَّدْر الأول»: «وهم السَّلفُ المتقدِّمون في زمن رسول الله على والصحابة -رضي الله عنهم أجمعين-؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام-: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»؛ وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي -رضي الله عنهم-، فما حدث في زمانهم فليس ببدعة، والبدعة ما حدث بعد زمان=

فمن أين جاءه الاتفاق الذي ادعاه، مع أنه لا عموم ولا خصوص في حديث «كل بدعة ضلالة» (۱) كما يقول، بل كلُّ بدعة في الشَّرع ضلالة ، بلا تخصيص؛ لأنَّ العلماء الراسخين ذكروا أنَّ الأحاديث الصِّحاح الواردة في ذم البدع مطلقة عامة، لم تقيَّد، ولم تتخصَّص بشيء في رواية ولا طريق، وليس لأحد أن يخصص ويُقيِّد مُطلقاتِ الشَّرْع وعمومات الأدلَّة الصَّحيحة برأي يراه، واجتهاد يجتهده، والذَّمُ لها يقتضي أن لا يكون شيء منها مستحسنا أبداً، ولهذا لم يقل جماعة من السَّلف والخَلَف والمُحدَثين بتقسيم البدعة في الدِّين إلى خمسة أنواع، أو ما يزيد عليها، أو ينقص منها، بل صرَّحوا صراحة لا مزيد عليها، بأنَّ كلَّ بدعة ضلالة، يدل لذلك ما أخرجه الدَّارميُّ في «مسنده» عن ابن عمر رضي الله عنهما –، قال: «كلُّ بدعة ضلالة، وإنْ رآها الناسُ حسنة» (۲)، وما

=التابعين وتابعيهم».

وفي «حواشي الطريقة المحمدية» لخواجه زاده: «قوله: «بعد الصحابة...»، أما الحادث في زمن الخلفاء الراشدين فليس ببدعة؛ لأنَّ سنتَهم كسُنَّة الرسول الله ، بدليل الأمر بالتمسك بسنتهم».

ذكر هذين النقلين اللكنوي في "إقامة الحجة" (ص ٢٣-٢٤)، وعلق عليهما بقوله: "فهذه أقوال العلماء كلُها ناصة على أنّ ما حدث في زمان الصحابة، بل والتابعين، بل ومن تبعهم -من غير نكير- ليس بداخل في بدعة، والارتكابُ به -أي: والعمل به- ليس بضلالة".

(۱) مضى تخريجه.

(٢) أخرجه محمد بن نصر في «السنة» (ص ٢٤)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (رقم ١٩١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ٩٢) من طرق عن هشام بن الغاز، عن نافع عنه، وسنده صحيح.

وانظر: «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٧٥)، و«الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع» (ص ٦٤) كلاهما بتحقيقي.

(فاثدة): عزاه المصنف للدارمي، وهو ليس فيه في جميع طبعاته التي ظهرت، وهـو=

أخرجه أبو داود في «سننه» عن حذيفة بن اليمان -رضي الله عنهما-: «كل عبادة لا يتعبّدها أصحابُ رسول الله في فلا تعبّدوها، فإنَّ الأول لم يدع للآخر مقالاً، فاتقوا الله يا معشر القُرَّاء! وخذوا طريق من كان قبلكم» (۱)، وقد بيّن ذلك الإمام المحدّث (۱) الأصوليُّ أبو إسحاق الشّاطبي الغرناطي في كتابه «الاعتصام» (۱) في (الباب الثالث) من (الجزء الأول)، فقال: «إنّ ذمَّ البدع والمحدثات عام لا يخص محدثة دون غيرها، وذلك من وجوه:

أحدها: أنَّها جاءت مطلقة عامَّة على كثرتها، لم يَقَعْ فيها استثناء ألبتَّة، ولم يأت فيها ما يقتضي أنَّ منها ما هو هدى، ولا جاء فيها: كل بدعة ضلالة؛ إلا كذا وكذا...، ولا شيء من هذه المعاني.

=ليس موجود تحت (هشام بن الغاز عن نافع عن ابن عمر) في «إتحاف المهرة» (٩/ ٣٦٥-٣

(۱) أخرجه البخاري مختصراً (۷۲۸۱)، وابن المبارك في «الزهد» (رقم ۷۷) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ق٥٥٥)-، وابن نصر في «السنة» (رقم ۸۹، ۹۰)، وابن وضاح في «البدع» (رقم ۱۰، ۱۱، ۱۳)، وابن بطة في «الإبانة» (۱۹٦)، والهروي في «ذم الكلام» (رقم ۷۷۳ - مكتبة الغرباء)، وأبو نعيم في «الحلية» (۱/ ۲۸۰)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (۳/ ٤٤٦)، وابن عبدالبر في «الجامع» (رقم ۱۸۰۹ - ط. دار ابن الجوزي) من طريقين عن حذيفة، وهو صحيح بهما.

وعزاه أبو شامة في «الباعث» (٧٠ - بتحقيقي) لـ «سنن أبي داود»! وقلّده المؤلّفان، ولم أجده فيه، ولم يعزه في «تحفة الأشراف» (٣/ ٥٥) إلا للبخاري بنحوه. والمراد بـ (القُرّاء): العلماء بالقرآن والسنة العُبّاد، وانظر «فتح الباري» (١٣/ ٢٥٧).

(٢) الشاطبي إمام مُجَدَّد مُصْلح، كما بيّنته في تقديمي لـ«الاعتصام» و«الموافقات» له، ونشرتُ ست حلقات بعنوان (الإصلاح ومجالاته عند الشاطبي) في مجلتنا الغراء «الأصالـة» (الأعداد ٢٨، ٢٩، ٣١–٣٤)، وأما كونه محدثاً، فليس كذلك، تبرهن لي ذلـك بيقين، انظر تعليقي على «الموافقات» (١/ ٢٧، ٧٨)، و«الاعتصام» (١/ ١٧٩).

⁽٣) (١/ ٢٤٢ - ٢٤٣ - بتحقيقي).

فلو كان هنالك محدَثة يقتضي النَّظر الشَّرعيُّ فيها الاستحسان، أو أنَّها لاحقة بالمشروعات؛ لذكر ذلك في آيةٍ أو حديث، لكنّه لا يوجد، فدلَّ على أنَّ تلك الأدلَّة بأسرها على حقيقة ظاهرها مِن الكلية التي لا يتخلف عن مقتضاها فردٌ من الأفراد.

والثاني: أنَّه قد ثبت في الأصول العلميَّة، أنَّ كُلُّ قاعدة كلية أو دليل شرعي كلِّي، إذا تكرَّرت في مواضع كثيرة، وأتي بها شواهد على معان أصولية أو فروعية، ولم يقترن بها تقييد ولا تخصيص مع تكررها وإعادة تقررها (١)، فذلك دليل على بقائها على مقتضى لفظها من العموم؛ كقوله -تعالى -: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخُرَى ﴾ [فاطر: ١٨]، ﴿وَأَن لَيْسَ لِلإنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩]، وما أشبه ذلك، (وبسط الاستدلال على ذلك هنالك).

فما نحن بصدده من هذا القبيل إذا جاء في الأحاديث المتعدِّدة والمتكررة في أوقات شتَّى، وبحسب الأحوال المختلفة، أنَّ كُلَّ بدعةٍ ضلالة، وأنَّ كلَّ محدثة بدعة... وما كان نحو ذلك من العبارات الدالَّة على أنَّ البدع مذمومة، ولم يأت في آية ولا حديث تقييدٌ ولا تخصيص، ولا ما يُفهَم منه خلاف ظاهر الكليَّة فيها، فدلَّ ذلك دلالةً واضحة على أنها على عمومها وإطلاقها.

الثالث: إجماع السلف الصَّالح مِن الصَّحابة والتَّابعين، ومَن يليهم على ذمِّها كذلك، وتقبيحها، والهروبِ عنها، وعمَّن اتَّسم بشيء منها، ولم يقع منهم في ذلك توقُف ولا مثنوية، فهو بحسب الاستقراء إجماعٌ ثابت، فدلَّ على أنَّ كلَّ بدعة ليست بحَقِّ، بل هي من الباطل.

والرابع: أنَّ متعقَّل البدعة يقتضي ذلك بنفسه؛ لأنه من باب مضادَّة الشارع واطِّراح الشَّرْع، وكلُّ ما كان بهذه المثابة فمحالٌ أن ينقسم إلى حُسْنِ

⁽١) الصواب: «تقريرها»، كما في «الاعتصام».

وقبيح، وأن يكون منه ما يمدح ومنه ما يذمّ، [فإذا] (١) ثَبَتَ ذَمُّ البدعة ثَبَتَ ذَمُّ صاحبُها؛ لأنّها ليست مذمومة مِن حيث تصوُّرها فقط، بل من حيث اتّصف بها المتصف، فهو إذن المذموم على الحقيقة، والذَّمُّ خاصَّةُ التاثيم، فالمبتدع مذمومٌ آثمٌ، وذلك على الإطلاق والعموم» (٢).

ولقد أطال -رحمه الله تعالى- في البحث إلى أن قال: "وحاصل ما ذُكِر هنا، أنّ كلَّ مبتدع آثمٌ، ولو فُرضَ عاملاً بالبدعة المكروهة إن ثبت فيها كراهة التنزيه؛ لأنه إما مستنبط لها فاستنباطه على الـترتيب المذكور غيرُ جائز، وإمّا نائبٌ عن صاحبها مناضلٌ عنه فيها، بما قدر عليه، وذلك يجري مجرى المستنبط الأوّل لها، فهو آثم على كلِّ تقدير» (٣). انتهى باختصار.

وكُنّا نودُ أن نرشدَ الأستاذ الجزّار وتلميذَه إلى الاستفادة من هذا الكتاب الذي لا ندّ له في بابه، ولكنا خشينا أن يرميا مؤلّفَه بالنّزُعة (الوهابيّة)(١) -التي

⁽۱) بدل ما بين المعقوفتين في «الاعتصام» (١/ ٢٤٢-٣٤٣ - بتحقيقي) ما نصه: «إذ لا يصحُّ في معقول ولا منقول استحسان مشاقَّة الشَّارع، وقد تقدَّم بسطُ هذا في أول الباب الثاني. وأيضاً؛ فلو فرض أنه جاء في النَّقْل استحسانُ البِدَعِ أو استثناءُ بعضِها عن الذَّمُّ؛ لم يتصوَّر؛ لأنَّ البدعة طريقةٌ تضاهي المشروعة، من غير أن تكون كذلك.

وكون الشارع يستحسنُها؛ دليلٌ على مشروعيتها، إذ لو قال الشَّارع: المحدثة الفلانية حسنةٌ؛ لصارت مشروعةً، كما أشاروا إليه في الاستحسان حسبما يأتي -إن شاء اللَّه تعالى-، ولما».

⁽٢) «الاعتصام» (١/ ٢٤٢-٣٤٣ - بتحقيقي).

⁽٣) «الاعتصام» (١/ ٢٤٦-٢٤٧ - بتحقيقي).

⁽٤) دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب دعوة سلفية خالصة، ألصقت بها تُهَمّ وبواطيل، وافتراءات وأكاذيب، وأصبح الخصوم والأعداء من القبوريين والطرقيين ينعتون الدعاة إلى التوحيد والكتاب والسنة بـ(الوهابيين)؛ حنقاً وحقداً على التوحيد وأهله وأثمته! ولا قوة إلا بالله.

وكلمة (وهّابي) تسمية غريبة، لم تُنقَل عن أحد من أئمة الدعوة الأول، وإنما نقلت
 عن خصومهم، وإلا؛ فنعم الانتسابُ إلى (الوهّاب) -جل جلاله-:

إِنْ كَان توحيدُ الإلهِ تَوَهِّباً يا رَبِّ! فاشهَدْ أَنِّنِي وَهِّبابي

وهاك نصَّيْن من كلام الإمام الشيخ محمد بن عبدالوهاب -رحمه اللَّه- في بيان معتقده ومنهجه:

الأول: ففي «مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب» -القسم الخامس (الرسائل الشخصية) (ص ٢٥٢)- ما نصه:

والآخر: جاء في رسالته لعبدالرحمن بن عبدالله السويدي أحد علماء العراق يذكر الإمام -رحمه الله- حقيقة دعوته، ومن ذلك قوله -كما في «مؤلفات الشيخ الإمام» (الرسائل الشخصية) (٥/ ٣٦)-:

«أخبرك أني -ولله الحمد- مُتَبِع» ولست بمبتدع، عقيدتي وديني الذي أديس الله به مذهب أهل السنة والجماعة، الذي عليه أئمة المسلمين؛ مثل: الأئمة الأربعة، وأتباعهم إلى يوم القيامة، لكني بيَّنت للناس إخلاص الدين لله، ونهيتهم عن دعوة الأحياء والأموات من الصالحين وغيرهم، وعن إشراكهم فيما يعبد الله به، من الذبح والنذر والتوكل والسجود، وغير ذلك مما هو حق لله الذي لا يشركه فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وهو الذي دعت إليه الرسل من أولهم إلى آخرهم، وهو الذي عليه أهل السُّنَة والجماعة».

وهنالك نقولات عديدة عن الإمام المجدد، وغيره من أئمة الدعوة المباركة في الاتباع، والاقتصار على الدليل، ونبذ ما يخالفه. تراها في رسالة «الإقناع بما جاء عن أئمة الدعوة من الأقوال في الاتباع».

وأما عن الشُّبه التي تثار في وجه هذه الدعوة، فقد تصدى لها بالدراسة والرد على وجه حسن غايةً: الأخ الباحث الشيخ عبدالعزيز العبداللطيف في كتابه «دعاوى المناوئين=

هي حجة العاجز لترويج الباطل، وإضاعة الدين- التي رميانا بها، وإنْ تقدَّمَ زمنِ ذلك الإمام الشاطبي العظيم على زمن محمد بن عبدالوهاب ما يقرب من (٠٠٥ سنة)!! لأنه لا يبعد أن يعلّلا ذلك بأنه من باب أخذ المتقدِّم عن المتأخّر!!

وقول سيدنا عمر -رضي الله عنه- في جمعه الناس بصلاة التراويح على قارئ واحد: «نعم البدعة هذه» (۱) هو مجاز، كما ذكره الشاطبي -أيضاً- في كتابه «الاعتصام» (۱)؛ لأنّ الاجتماع في صلاة التراويح سنة الرسول -عليه الصلاة والسلام-؛ لأنه أول مَن صلاها بالجماعة كما هو معلوم.

وقال العلامة الزَّبيدي في «شرحه على الإحياء» (٣) في قول سيدنا عمر: «إنها نعم البدعة»: «وكذا عدَّها العزُّ بنُ عبدالسلام (٤) في البدع المستحبة، قال

=لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، عرض ونقد».

وأما عن المؤلفات التي طبعت وفيها سموم وبواطيل حول هذه الدعوة، فقـد كـدتُ استيعابها والتحذير منها في كتابي «كتب حذر منها العلماء» (المجموعة الأولى) (١/ ٥٠٠- ١٨٧)، فانظره، فإنه مفيد -إن شاء الله تعالى-.

وكتب -حديثاً بعض إخواننا ومحبّينا الشيخ مالك شعبان في مجلتنا (الأصالة) ثلاث حلقات عن أسوأ كتاب ظهر عن حياة الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب، وفنّد أباطيله، وهو «مذكرات همفر»، انظر الأعداد (٣١، ٣٢، ٣٣)، وللمحدث الشيخ مقبل بن هادي -رحمه الله- مقالة بعنوان «حول كلمة وهابي» نشرناها في «الأصالة» -أيضاً - (العدد ٣٤/ ص ٢٨-٣٣).

- (١) مضى تخريجه، وهو في «صحيح البخاري».
 - (٢) انظره -لزاماً- (١/ ٤٥ بتحقيقي).
- (٣) المسمى «إتحاف السادة المتقين»، والنقل فيه (٣/ ٤٢١).
- (٤) في كتابــه «قواعـــد الأحكــام» (٢/ ١٧٢ ١٧٤)، وفي «الفتـــاوى» لـــه (ص ١١٦)، وتبعــه تلميــذه القــرافي في كتابــه «الفــروق» (الفــرق الثـاني والخمســون والمئتــان)=

التَّقيّ السُّبكي: هو باعتبار المعنى اللغوي، فإنَّ البدعة في اللغة؛ هو: الشيء الحادث، وأما في الشرع، فإذا أطلق إنما يراد الحادث اللذي لا أصل له في الشرع، وقد يطلق مقيداً، فيقال: بدعة هدى، وبدعة ضلالة، فالتراويح على هذا من بدعة الهدى، وكيف يريد عمر خلاف ذلك ويأمر به (١)، معاذ الله أن يأمر ببدعة (١).

=(٤/ ٢٠٢- ٢٠٥)، وذلك ضمن كلام فيه أن العلماء قسموا البدع بأقسام أحكام الشريعة الخمسة، انظر مناقشتهم بما لا مزيد عليه في «الاعتصام» (١/ ٣١٣ وما بعده)، وتعليقي عليه.

(١) في مطبوع «الإتحاف»: «بها».

(٢) كلام السبكي هذا في كتابه الكبير في التراويح، وهو بعنوان "ضوء المصابيح في صلاة التراويح»، وهو أكبر تصانيفه في هذه المسألة، وله فيها: "تقييد التراجيح في صلاة التراويح»، و "إشراق المصابيح في صلاة التراويح» وهو مطبوع بمصر قديماً، وضمن "الفتاوى» (١/ ١٥٥ وما بعد) له، وله فيها: "نور المصابيح في صلاة التراويح»، و "ضياء المصابيح»، ومصنفان آخران في ذلك تكملة سبعة، قاله ابنه التاج في "طبقات الشافعية الكبرى» (١/ / ٢٠٩).

قال الزّبيدي في «شرح الإحياء» (٣/ ٤١٥): «وقد ألف قاضي القضاة تقي الدين السبكي -رحمه الله- فيما يتعلق بتأكيد سنية صلاة التراويح ثلاث رسائل، أولاها: «ضوء المصابيح في صلاة التراويح»، وهي في ثمان كراريس، والثانية: «تقييد التراجيح في تأكيد التراويح» كراسة واحدة، والثالثة: «إشراق المصابيح في صلاة التراويح» كراسة واحدة، وقد اطلعت على الأخيرين بخطه».

قال أبو عبيدة: مما قال في «الإشراق» (ق٣، ٤) بعد كلام -ومن خطّه أنقل، وهذه الرسالة ضمن مجموع في المكتبة الأحمدية بحلب (رقم ٢٠٢) له بخطه، جاء على طرته: «هذا المجموع بخط مؤلّفه ولي الله -تعالى- المجتهد شيخ الإسلام السبكي الكبير، فهو من عجائب الكتب المتبرَّك(!) فيها»-: «فلما علم عمر ذلك من رسول الله هي، وعلم أنَّ الفرائض لا يزاد فيها، ولا ينقص منها بعد موته هي، أقامها للناس، وأحياها، وأمر بها، وذلك سنة أربع عشرة من الهجرة، وذلك شيء دخره الله له، وفضّله به، ولم يُلهم إليه أبا بكر، وإنْ

وهكذا مراد العز بن عبدالسلام (۱) فليس هذا من البدعة المقابلة للسنة في شيء، على أني أقول: إنَّ عمر -رضي الله عنه لم يشر إلى أصل التراويح، وإنما أشار إلى ذلك الاجتماع الخاص، الذي حدث في زمانه بأمره، فهو بدعة باعتبار اللغة، وبدعة هدى، وأما أصل التراويح فلا يطلق عليها بدعة بشيء من الاعتبارين، ولا في كلام عمر ما يدل على ذلك، وابن عبدالسلام إن أراد ما أراد عمر وافقناه [عليه] (۱)، وإلا خالفناه فيه، متمسكين بإطلاق العلماء من

=كان أفضلَ من عمر، وأشدَّ سبقاً إلى كل خير بالجملة، ولكل واحد منهم فضائل خُص بها، ليست لصاحبه، وكان علي يستحسن ما فعل عمر من ذلك ويفضّله، ويقول: «نوّر شهر الصوم»...».

قلت: أثر عليّ، أخرجه الأثرم -كما في «المغني» (١/ ٤٥٧)-، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ١٩٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ق٩٦) عن إسماعيل بن زياد وإسماعيل ضعيف، ولذا ذكره ابن تيمية في «منهاج السنة» (٢٢٤/٤) بصيغة التمريض.

وأخرجه ابن خزيمة -كما في «مسند الفاروق» (١/ ١٨٧) وأورد إسناده-، وابن شاهين، والأثرم -كما في «المغني» (١/ ٤٥٧) - من طريق أبي إسحاق الهمذاني عن علي، قال ابن كثير: «هذا منقطع بين أبي إسحاق وعلي»، وقال: «وقد رواه بشر بن موسى، عن عبدالرحمن بن واقد، عن عمرو بن جميع، عن ليث، عن مجاهد، عن علي مثله، وهذا منقطع». وانظر -أيضاً - لتأييد ما مضى: «شعب الإيمان» للبيهقى (٣/ ٣٣٧).

وانظر لفنة رائعة عند البخاري في «الصحيح» في محل وضع أثــر عمــر، ومــاذا ســبقه عند ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ١٨٧).

(۱) من الأمور المهمّة التي ينبغي التنبّه لها: توسّع القرافي في متابعة شيخه العز في تقسيم البدع، وقرر الشاطبي في «الاعتصام» (۱/ ٣٢٣-٣٢٣) أن القرافي اتبع شيخه من غير تأمّل، وأنه لا عذر له في نقل تلك الأقسام على غير مراد شيخه، ومن هنا توسّع المتأخّرون في تحسين البدع، وحمّلوا كلام القرافي زيادة عليه، والمتأمل في التطبيقات العملية الفقهية عند (العز) ولا سيما في (الفتاوى) له، يظهر صدق وحق ما قال الشاطبي، انظر كلامه بتأمل وإنعام نظر، فإنه حقيق وجدير بذلك، والله الهادي والواقى.

(٢) سقط في المطبوع، وأثبتُه من «الإتحاف» للزَّبيدي.

المذاهب الأربعة، أنَّ التراويح سنة النبي الله لا سنة عمر "(١). انتهى كلام الزَّبيدي.

نقول: ليس ببدعة؛ لأنَّ النبي شَفَّ قال: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنّواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ بدعة ضلالة» (٣). فسمى شُفَّ ما يأتي به الخلفاءُ الراشدون من بعده سُنَّة، ولم يسمّه بدعة، ويفهم مِن قوله شُفَّ: «وإياكم ومُحْدَثات الأُمور؛ فإنَّ كلَّ بدعة ضلالة» (١) أن ما يحدث بعد زمان الخلفاء الراشدين هو الذي يسمى بدعةً.

ثم قال: وقد سار من ذلك الوقت الصَّحابة والتَّابعون والأئمة المجتهدون، في كلِّ عصر على ذلك، ولم يسمع عن أحد منهم مخالفة فيه، فكان إجماعاً (٥)،

⁽۱) انظر في هذا: «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ۲۷٦)، «الباعث» (۹۳-۹۰ - بتحقيقي) لأبي شامة، «الكافي» (۱/ ۲٥٥) لابن عبدالبر، «الأمر بالاتباع» (۱/ ۲۰۵ - بتحقيقي)، «عارضة الأحوذي» (۱/ ۱۸-۱۹)، «إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة» (ص ۳۳)، «الطريقة المحمدية» (۱/ ۱۲۸ - شرح الخادمي) و(۱/ ۱۳۲ - شرح عبدالغني النابلسي)، «جامع العلوم والحكم» (۲۳۳)، وغيرها.

⁽٢) يشير إلى ما عند البخاري في «صحيحه»، وسبق أن نقلناه عنه في التعليق على (ص٠٥).

⁽٣) تقدم تخريجه (ص ٥٥)، وهو حديث العرباض بن سارية -رضي الله عنه-.

⁽٤) سبق تخريجه، وهو حديث العرباض بن سارية -رضي الله عنه-.

⁽٥) وهذا قاله السبكي -رحمه اللّه- في «إشراق المصابيح» (ق٥)، وغيره. =

ولا يعزب عن دراية ذوي العلم ما ذكره شراحه (أي: شراح حديث صلاة التراويح الأنف الذكر)، من أن تصرفات سيدنا عمر بصلاة التراويح المأثورة عن النبي في كانت من جهة الاجتماع عليها، وجعلها في أول الليل، وكونها في كل ليلة، وكونها بالعدد الذي يصليه الآن المسلمون في مساجدهم، ماعدا من أزاغ الله قلوبهم من الاقتصار على أصل المنقول عن النبي من الإحدى عشرة ركعة مع الوتر، حتى بلغنا عن الفاضل القصاب أنه يفعل ذلك في بيته مع جماعة من صلحاء عوام المسلمين، الذين تسلّط على أفكارهم الساذجة، ألم يطرق سمعه قوله في: «اقتدوا باللذين من بعدي؛ أبي بكر وعمر» (۱)، ألم يصل إليه خبر: «عليكم بسُنتي وسُنّة الخلفاء الراشدين المهديين

⁼ وحكى الإجماع على مشروعية صلاة قيام رمضان في جماعة، جماعة؛ منهم: ابن عبدالبر في «الكافي» (١/ ٢٥٥)، والكاساني في «بدائع الصنائع» (١/ ٧٤٨)، وابن رشد في «بداية المجتهد» (٤/ ١٣٨)، والنووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٣٨ و٦/ ٣٩)، والقرافي في «الذخيرة» (٢/ ٣٠)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٢٣).

وانظر في حكاية إجماع الصحابة عليها: «المغني» (٢/ ٢٠٥، ٢٠٥)، «شرح الزركشي على الخرقي» (١/ ٧٥)، «الشرح الكبير» (١/ ٣٦٢)، «كشاف القناع» (١/ ٧٥)، «تبيين الحقائق» (١/ ١٧٨، ١٧٩)، «طرح التثريب» (٩٨/٣).

⁽۱) أخرجه الترمذي في «جامعه» (٤/ ٣١٠)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٣٧ رقم ٩٧)، والحميدي في «المسنن» (رقم ٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١ /١١ رقم ١٩٩١ والحميدي في «المسند» (١٩٩٥ ، ٢٩٩ ، ٢٩٩ ، ٢٠٤) و «فضائل ١٩٩١ وفضائل وأحمد في «المسند» (١٩٩٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٠٥) و «فضائل الصحابة» (رقم ٤٧٨ ، ٤٧٩)، وابنه عبدالله في «زوائده على الفضائل» (١/ ١٨٦ رقم ١٩٨) و «السنة» (رقم ١٣٦٧ – ١٣٦١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٩/ ٥٠ – «الكنى»)، والطحاوي في «المشكل» (٢/ ٢٨٨ ، ٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٧)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٤٨٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٨٠)، والخلال في «السنة» (رقم ٣٣٣)، والبزار في «المسند» (١/ ٢٤٨ - ٢٥١ رقم ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٧)، والطبراني في «أحاديث منتقاة» (رقم ٥ – ٢٨٢٧)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٨١)، والطبراني في «أحاديث منتقاة» (رقم ٥ – ٢٨٢٧)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٨١)، والطبراني في «أحاديث منتقاة» (رقم ٥ – ٢٨٢٧)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٨١)، والطبراني في «أحاديث منتقاة» (رقم ٥ – ٢٨٢٧)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٨١)، والطبراني في «أحاديث منتقاة» (رقم ٥ – ٢٨٢٧)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٨١)، والطبراني في «أحاديث منتقاة» (رقم ٥ – ٢٨٢٧)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٨١)، والطبراني في «أحاديث منتقاة» (رقم ٥ – ٢٨٢٧)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٨١)، والطبراني في «أحاديث منتقاة» (رقم ٥ – ٢٨٢٧)، وابن أبي حاتم في «العرب و العرب و المربر و

من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنُّواجذ»(١)؟ ألم يفهم أهمية هذا الطلب؟

= «انتقاء ابن مردويه»)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (رقم ٤٢٨)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (۲/۸/۲ و ۱۰/۷۰)، وابن حبان في «صحيحه» (رقم ۲۱۹۳ - مسوارد)، وابن شاهين في «السنة» (رقم ١٤٧)، وابن عمدي في «الكامل» (٢/ ٢٥٠)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (رقم ١٦٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٥٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٥٤٥-٥٤٦ رقم ١١٤٨، ١١٤٩)، وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء» (رقم ٩٣) و«تثبيـت الإمامة» (رقم ٤٩، ٥٠) و «الحلية» (٩/ ١٠٩)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ٢١، ٦٢، ٦٣) وفي «السنن الكبرى» (٥/ ٢١٢ و٨/ ١٥٣) وفي «مناقب الشافعي» (١/ ٣٦٢)، والبغــوي في «شرح السنة» (١٠١/١٤ رقم ٣٨٩٥)، والتيمي في «الترغيب» (١/ ١٧٠ رقم ٣٣٤ - ط. زغلول) والسير السلف» (ق١٧/ب)، وابن عسماكر في التماريخ دمشق» (٩/ق٦٤٤ و17/ ق٧٠-٧١)، والخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٧٨ و٢/ ٦٦٤-٦٦٥)، والآجري في «الشريعة» (٣/ ٨٤-٨٥ رقم ١٤٠٢، ١٤٠٣)، واللالكائي في «شرح السنة» (٧/ ١٣١٥–١٣١٦ رقم ٢٤٩٨، ٢٤٩٩)، والروياني في «مسنده» (٣/ ١٠٣ رقم ٧٩ -«المستدرك») -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ق٧٧ وص ٦٤، ٦٤ - جزء ابن مسعود)-، وابن حزم في «الإحكام» (٨/ ٩٠٨)، والذهبي في «السير» (١/ ٨٨١) و ١ / ٨٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٣٥٦)، وابن بلبان في «تحفة الصديق» (ص ٦٤)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٢/ ٢٢٣، ٢٢٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٧٧) و «التاريخ» (٧/ ٢٠٠ و ٢٠/ ٢٠ و ٢١/ ٣٦٦)، وبيبي الهرثمية في «جزئها» (رقم ٨٤) عن حذيفة مرفوعا.

والحديث -كما قال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٧٨)- «صحيح معلول»؛ أي: بعلُّة غير قادحة.

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٩٥) بعد كلام: «يروى عن حذيفة عن النبي السياء النبي الله المناد جيد ثابت». وحسنه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢/ ٢٥٧). وانظر: «تحفة الأشراف» (٣٠/ ٢٨). وتفصيل طرقه وسائر شواهده أمر يطول جداً، وخرجت منها حديث ابن مسعود في تعليقي على «المجالسة» (٨/ ٢٥٨ - ٢٦٣ رقم ٣٥٢٨)، وأكتفي بما قدمت، والله الموفق. وانظر: «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٢٣٣).

⁽١) مضى تخريجه، وهو قطعة من حديث العرباض بن سارية -رضي اللَّه عنه-.

أم غفل عن ذلك؟ ألم يعلم أنَّ صلاة التراويح بالكيفية التي يصليها الآن أهلُ السنة والجماعة في مساجدهم هي مركبة من سُنتَين: سُنَّةِ النبيِّ هُنَّ، وسُنَّةِ عمرَ –رضي الله عنه-؟ وكلتاهما مطلوب منا فعلهما شرعاً، مع إثبات الفرق فيما بينهما بنسبة ما بين درجتي مشرعيهما.

نقول: إنا لنعجب! ويحقُّ لنا أن نعجبَ مِن جرأة هذا الرجل على الديسن الحنيف، بنقله أموراً لا صحة لها، حيث يصرِّح كلامه بأن الأمة الإسلامية من عهد سيدنا عمر إلى يومنا هذا متَّفقة على كيفية صلاة التراويح المعمول بها الآن، وهو أنها بالاجتماع عليها وأنها في أول الليل، وأنها في العدد الذي يصليه المسلمون الآن في مساجدهم، مع أنه لم يقل بهذا الاتفاق أحد، وأن حديث البخاري عن عبدالرحمن بن عبدالقاري^(۱) صريح في أنَّ عمر نفسه لم يكن يصلي التراويح بالاجتماع في المسجد أول الليل عشرين ركعة، والحديث هو أن عبدالرحمن بن عبدالقارى قال:

خرجتُ مع عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناسُ أوزاع متفرِّقون، يصلّي الرجلُ لنفسه، ويصلّي الرجلُ فيصلّي بصلاته الرَّهطُ، فقال عمر: إني أرى لو جمعتُ هؤلاء على قارئ واحد؛ لكان أمثل، ثم عزم، فجمعهم على أُبيِّ بن كعب، ثم خرجتُ معه ليلةً أخرى، والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون. يريد: آخر الليل، وكان الناس يقومون أوله (٢).

لأنَّ قول الراوي: خرجتُ معه والناس يصلّون بصلاة قارئهم، ينصُّ أنهم كانوا يصلّون، وليس معهم عمر، وقد أشار العلاّمةُ القسطلاني إلى هذا عند شرح هذه الفقرة من الحديث بقوله: «فيه إشعار بأنّ عمر كان لا يواظب

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) مضى تخريجه.

على الصلاة معهم، ولعله كان يرى أن فعلها في بيته، ولا سيما في آخر الليل أفضل»(١) (انتهى كلام القسطلاني).

وقال الإمام الغزّالي في كتابه "إحياء على الدين" (٢): "واختلفوا في أنَّ الجماعة فيها (أي: صلاة التراويح) أفضل أم الانفراد؟ (٣) فقيل: إنَّ الجماعة أفضل لفعل عمر -رضي الله عنه-، ولأنّ الاجتماع بركة، وله فضيلة، بدليل الفرائض، ولأنه ربما يكسل في الانفراد، وينشط عند مشاهدة الجمع، وقيل: الانفراد أفضل؛ لأنَّ هذه سنة ليست من الشعائر كالعيدين، فإلحاقها بصلاة الضحى، وتحية المسجد أولى، ولم تشرع فيها جماعة، وقد جرت العادة بأن يدخل المسجد جمع معاً، ثم لم يصلوا التحية بالجماعة، ولقوله الله النظوع في بيته على صلاته في المسجد، كفضل صلاة المكتوبة في المسجد على صلاته في البيت "(١٠)... إلى أنْ قال: "والمختار أنَّ الجماعة أفضل كما رآه

⁽۱) «إرشاد السارى» (۳/ ٤٢٦).

⁽٢) «الإحياء» (١/ ٢٠٢).

⁽٣) بعدها في «الإحياء»: «وقد خرج رسول الله الله الله عنه اليلتين أو ثلاثاً للجماعة، ثم لم يخرج، وقال: «أخاف أن توجب عليكم»، وجمع عمر -رضي الله عنه- الناس عليها في الجماعة، حيث أمن من الوجوب بانقطاع الوحي».

⁽٤) قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢٠٢/١): «رواه آدم بن أبي إياس في كتاب «الثواب» من حديث ضمرة بن حبيب مرسلاً. ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف»، فجعله عن ضمرة بن حبيب عن رجل من أصحاب النبي في موقوفاً. وفي «سنن أبي داود» بإسناد صحيح من حديث زيد بن ثابت: «صلاة المرءفي بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا؛ إلا المكتوبة».

قال أبو عبيدة: أخرج الطبراني في «الكبير» (٨/ ٥٣ رقم ٧٣٢٢)، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٤٩٧) وقم ٣٨٠٩) عن صهيب بن النعمان رفعه: «فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس، كفضل المكتوبة على النافلة».

ورواه أبو الشيخ في «الثواب»، بلفظ: «صلاة التطوّع حيث لا يراه من الناس أحد،=

عمر»^(۱).

وقال الإمام الشوكاني في كتابه «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» (٢): «وقال الإمام النووي (٢): اتفق العلماء على استحبابها، قال (١): واختلفوا في أنّ الأفضل صلاتها في بيته منفرداً أم في جماعة في المسجد؟ فقال الشافعي (٥)

=مثل خمسة وعشرين صلاة حيث يراه الناس».

قال الذهبي في «التجريد» (١/ ٢٦٨): «صهيب بن النعمان لـه حديث، رواه عنه هلال بن يساف في «معجم الطبراني» تفرد به قيس بن الربيع».

وعزاه ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٤٥٢) للمعمري في «اليوم والليلة»، وقال الهيثمي في «الجمع» (٢/ ٢٤٧): «وفيه محمد بن مصعب القرقساني، ضعفه ابن معين وغيره، ووثقه أحمد».

وأما أثر ضمرة؛ فمضطرب، روي على وجوه وألوان، تراه عند الزَّبيـدي في «تخريـج الإحياء» (١/ ١١ ٥ - استخراج الحداد).

وصحح شيخنا الألباني -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (١٩١٠) حديث أنس رفعه: «صلُّوا في بيوتكم، ولا تتركوا النوافل فيها»، وهو بعمومه يشمل هذه المسألة، فتأمل!

(١) الإحياء (١/ ٢٠٢)، وكذا قال زكريا الأنصاري في «تحفة الباري» (٢/ ق٣٢٣ - الحمودية).

(7) (7/17).

(٣) في «شرح صحيح مسلم» المسمى «المنهاج» (٥٨/٦ - ط. قرطبة و٦/١١ - ط. التراث).

(٤) أي: النووي أيضاً -رحمه الله-.

(٥) قال الترمذي في «جامعه» (٣/ ١٧٠): «واختار الشافعي أن يصلي الرجل وحده إذا كان قارئاً»، ونقل البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٥٣٩٥)، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ١٥٩ رقم ٢٠٠٤) عن الشافعي أن الصلاة في المسجد أفضل مع رسول الله في في مسجده على ما في ذلك من الفضل. ثم صرح البيهقي أن تفضيل صلاة الرجل وحده هو مذهبه القديم، ثم نقل عنه (٤/ ٥٣٩٨): «وإنْ صلاها في جماعة؛ فحسن». وانظر: «الحاوي الكبير» (٢/ ٢٩١)، «تحفة الأحوذي» (٣/ ٤٤٨) – ط. دار الكتب العلمية).

وجمهور أصحابه (۱) وأبو حنيفة (۲) وأحمد (۳) وبعض المالكية (۱) وغيرهم (۱): الأفضل صلاتها جماعة، كما فعله عمر بن الخطاب (۱)، وقال مالك (۷) وأبو

- (۱) نقله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ١٦١) عن المزني وابن عبدالحكم من أصحاب الشافعي، وقال النووي في «المجموع» (١/ ٤٨٦): «وهو المنصوص في البويطي، وبه أكثر أصحابنا المتقدمين». وانظر «مدارك المرام في مسالك الصيام» (١١٤) للقطب القسطلاني، و«إرشاد الساري» (٣/ ٤٢٧).
- (۲) انظر «البناية» (۲/ ٥٨٦) للعيني. وحكاه ابن عبدالبر (٥/ ١٦١) عن عيسى بـن أبان، وبكار بن قتيبة وأحمد بن أبي عمران، والطحاوي من الحنفية. وانظر -لزامـاً- «شـرح معانى الآثار» (۱/ ٣٥٠).
- (٣) قال الترمذي في «الجامع» (٣/ ١٧٠): «اختار ابن المبارك وأحمد وإسحاق الصلاة مع الإمام في شهر رمضان»، وقال أبو داود في «مسائل أحمد» (٦٤): «سمعت أحمد يقول: يصلي مع الناس»، وسمعته -أيضاً- يقول: «يعجبني أن يصلي مع الإمام، ويوتر معه»، وقال الأثرم -كما في «الاستذكار» (٥/ ١٦٢)-: «كان ابن حنبل يصلي مع الناس التراويح كلها؛ يعني: الأشفاع عندنا، إلى آخرها، ويوتر معهم». وكذلك نقل عنه أبو داود السجستاني في «مسائله» (٦٢)، وعنه عبدالحق الإشبيلي في «التهجد» (ص ١٧٦)، وابن نصر في «قيام رمضان» (٩١)، قال أحمد: كان جابر يصليها في جماعة، وروي عن علي وابن مسعود مثل ذلك.
- (٤) انظر «فتح الباري» (٤/ ٢٥٢)، و «إرشاد الساري» (٣/ ٤٢٧)، والمصادر الآتية للمالكية.
- (٥) كإسحاق وابن المبارك، أفاده الترمذي، وتقدم كلامه قريباً، وهذا اختيار الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٣٢٥) -وعزاه للسلف- شيخنا الألباني في «صلاة التراويح» (١٧- ١٨)، والشيخ ابن عثيمين في «مجالس شهر رمضان» (١٩) -رحمهم الله وسائر علماء المسلمين-.
- (٦) بعدها في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٥٨) للنووي -ونقله عنه أيضاً الشوكاني في «النيل» (٣/ ٢٠)-: «والصحابة -رضي الله عنهم-، واستمرَّ عمل المسلمين عليه؛ لأنه من الشعائر الظاهرة، فأشبه صلاة العيد».
- (٧) ونقل عبدالحق الإشبيلي في «التهجد» (ص ١٧٦) عن مالك قولـه: «لا أشـك=

يوسف(١) وبعض الشافعية (٢) وغيرهم (٣): الأفضل فُرادى في البيت؛ لقوله (١) (الفضل الصلاة: صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» متفق عليه (١٠).

=أن الصلاة في البيت أفضل»، وقيده غير واحد لمن قوي عليه، كالقرطبي. وقال عبدالحق: «ويروى عنه -أيضاً-: أفضله أكثره، في البيت أو في المسجد». وانظر: «المدونة» (١/١٨٩)، «البيان والتحصيل» (١/ ١٨٧)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/ ١٨٧)، «تفسير القرطبي» (٨/ ٣٧٣-٣٧٣)، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (١/ ٣٥٩ رقم ٢٧٥ - بتحقيقي)، «الذخيرة» (٢/ ٣٠٣)، «التمهيد» (٨/ ١١٩)، «الاستذكار» (٥/ ١٥٨)، ١٦٤).

(۱) نقله القرطبي في «تفسيره» (۸/ ٣٧٢)، والقطب القسطلاني في «مدارك المرام» (۱) نقله القرطبي في «أرشاد الساري» (۱۱-۱۱۵)، وابن حجر في «الفتح» (۶/ ۲۵۲)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (۳/ ۲۱۷)، وصديق حسن خان في «عون الباري» (۲/ ۸٦٠).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) قال عبدالحق الإشبيلي في «التهجد» (ص ١٧٦): "وكان ابن هرمز يصلي في بيته، ويصلي بأهله، وكذلك ربيعة وغيره من علماء المدينة يختارون الصلاة في البيت، وكذلك مجاهد وابن القاسم، ويروى هذا عن عبدالله بن عمر أنه اختار للرجل أن يصلي في بيته إذا كان يحفظ»، ونقله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ١٥٨ – ١٥٩) عن ربيعة وعمر وابنه وعلي وسالم والقاسم وإبراهيم ونافع، وهذا اختيار المعلمي اليماني في «قيام رمضان» (ص ٢٧، ٣٠، ٣٤).

قال أبو عبيدة: أما مذهب عمر، فسبق، وأما مذهب ابنه، فقد أخرجه أبو داود (٤٨٥)، وعبدالرزاق (٧٤٢، ٧٧٤٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٥١–٣٥٢)، وابن نصر في «قيام رمضان» (٩١).

وينظر لمذهب علي: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٢٨٧ و٢/ ٣٩٦)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٤٩٤)، و«مصنف عبدالرزاق» (٧٧٢٢).

ويؤثر هذا عن ابن عباس -أيضاً-. انظر «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/ ٣٩٦).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٣١)، ومسلم في «صحيحه» (٧٨١).

وهنا ثلاثة أمور أنبّه عليها لأهميّتها:

الأول: انتهى هنا نقل المصنَّفُين عن الشوكاني! والكلام برمَّته للنووي، وهو -كمــا=

=تقدم- في «شرح صحيح مسلم»، فلو عزي إليه، لكان أعلى وأحسن.

الثاني: هنالك مذاهب أخرى في المسألة المذكورة، من أجودها ما نقله عبدالحق الإشبيلي في «التهجد» (١٧٦): «وقال رجل للحسن البصري: أصلّي قيام رمضان في البيت أو في المسجد؟ فقال له الحسن: الموضع الذي ترى فيه عينينك أدمع، وقلبك أرق وأخشع، فالزمه».

وقال الليث بن سعد -كما في «الاستذكار» (٥/ ١٥٩ - ١٦٠) -: «لو أنَّ الناس كلهم قاموا في رمضان لأنفسهم وأهليهم حتى يُترك المسجدُ، لا يقوم فيه، لكان ينبغي أن يخرجوا إلى المسجد حتى يقوموا فيه في رمضان؛ لأنَّ قيام رمضان من الأمر الذي لا ينبغي للناس تركه، وهو مما سنّ عمرُ للمسلمين، وجمعهم عليه، وأما إذا كانت الجماعةُ قد قامت في المسجد، فلا بأس أن يقوم الرجل لنفسه في بيته، وأهل بيته».

ولخص القرطبي في «تفسيره» (٨/ ٣٧٣-٣٧٣) مذهبه بقوله: «لـو قـام النـاس في بيوتهم، ولم يقم أحد في المسجد لا ينبغي أن يخرجوا إليه»!! وهو مخلّ، فتنبُّه!

ونقله القطب في «مدارك المرام» (ص ١١٥) عن بعض الشافعية، وقال: «ومنهم من قال: إن كان يحفظ القرآن، ويأمن من التكاسل عن القيام به، فهو في البيت أفضل، وإن كان بالعكس، ففي المسجد أفضل».

الثالث: الذي أراه راجحاً، ما قاله ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٩/٨ - ١٢٠) - وذكر الخلاف، والمذاهب والأقوال-: «كل من اختار التفرد فينبغي أن يكون ذلك على أن لا يقطع معه القيام في المساجد، فلا»، وقال: «القيام في رمضان تطوع، وكذلك قيام الليل كله، وقد خشي رسول الله الله أن يفرض على أمته، فمن أوجبه فرضاً، أوقع ما خشيه رسول الله في وخافه، وكرهه على أمته، وإذا صح أنه تطوع، فقد علمنا (بالسنة الثابتة) أن التطوع في البيوت أفضل، إلا أن قيام رمضان (لا بد أن يقام) اتباعاً لعمر، واستدلالاً بسنة رسول الله في ذلك، فإذا قامت الصلاة في المساجد فالأفضل عندي حينئذ حيث تصلح للمصلي نيته وخشوعه وإخباته، وتدبر ما يتلوه في صلاته، فحيث كان ذلك مع قيام سنة عمر، فهو أفضل -إن شاء الله-، وبالله التوفيق».

وانظر مذاهب الصحابة المؤيدة لإقامتها في المسجد مع تخريجها في «صلاة التراويح» لشيخنا الألباني -رحمه الله- (ص ٩-١٥). وانظر تأصيلاً قوياً يؤيّد ضرورة إظهار هذه الشعيرة في: «الموافقات» للشاطبي (٣/ ٢٦٢-٢٦٤)، «اقتضاء الصراط المستقيم»=

وفي «الموطأ»(١) عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد: إنها إحدى

=(۲۷۵-۲۷۷)، «فتح الباري» (۳/ ۱٤).

(١) (١/ ١١٥ – رواية يحيى).

وأخرجه من طريق مالك به: الفريابي في «الصيام» (رقم ١٧٤)، وأبو بكر النيسابوري في «فوائده» (ق ١٣٥/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٩٦) و «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٤٢ رقم ٤١٣٥، ٥٤١٥)، وسنده صحيح غاية.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ١٥٤ رقم ٦٢٧٢، ٦٢٧٣): «هكذا قال مالك في هذا الحديث (إحدى عشرة ركعة)، وغير مالك يخالفه فيقول في موضع: إحدى عشرة ركعة فير ركعة (إحدى وعشرين)، ولا أعلم أحداً قال في هذا الحديث: إحدى عشرة ركعة غير مالك، والله أعلم.

إلا أنه يحتملُ أنْ يكون القيامُ في أول ما عمل به عمر بإحدى عشرة ركعة، ثم خفَّف عليهم طول القيام، ونقلهم إلى إحدى وعشرين ركعة، يُخفّفُون فيها القراءة، ويزيدون في الركوع والسجود، إلا أنَّ الأغلبَ عندي في إحدى عشرة ركعة الوَهْم، والله أعلم».

قال أبو عبيدة: ليس كذلك، فقد تابع مالكاً على «إحدى عشرة ركعة» جمعٌ؛ منهم:

* يحيى بن سعيد القطان، عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٨٤ رقم ١ - ط. دار الفكر).

إسماعيل بن أمية.

* أسامة بن زيد.

أخرجه من طريقهما عن محمد بن يوسف به: أبنو بكنر النيسابوري في «فوائده» (ق١٣٥/ أ).

* إسماعيل بن جعفر المدني عن محمد بن يوسف:

أخرجه على بن خُجر السعدي في «حديثه» (رقم • ٤٤).

فهؤلاء أربعة رووه عن محمد بن يوسف، وتابعوا مالكاً على لفظة «إحدى عشرة ركعة».

ولذا تعقُّب العلماء ابن عبدالبر في كلامه السابق، قــال الزرقاني في «شـرح موطـأ=

عشرة ركعة.

وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف إنها إحدى وعشرون ركعة (١).

=مالك» (١/ ٢٥) راداً عليه: «ليس كما قال، فقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عـن محمد بن يوسف، فقال: إحدى عشرة ركعة، كما قال مالك».

وسنده في غاية الصحة، قاله السيوطي في «المصابيح» (١/ ٣٥٠ - ضمن «الحاوي»).

نعم، خولف مالك، خالفه محمد بن إسحاق وغيره! انظر الهامش الآتي.

(فائدة): وقع في مطبوع "إتحاف المهرة" (١٥٨/١٢ رقم ١٥٢٩٩) أن مالكاً حدثه، عن ابن شهاب!! وهذا خطأ، صوابه: (محمد بن يوسف)، وهو ثقة.

(١) تصرف المؤلّفان في النقل عن ابن حجر في «الفتح» (٢٥٣/٤)، فوقعــوا في هـذا الخطأ، وهذا نص كلام ابن حجر بعد أن نقل عن مالك ما سبق:

«ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن يوسف، فقال: «إحدى فقال: «إحدى وعشرين»».

فرواية: «إحدى وعشرين»، أخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٢٦٠ رقم ٧٧٣٠) عن داود بن قيس وغيره، عن محمد بن يوسف، به.

وأما رواية ابن نصر، فهي في «قيام رمضان» (ص ٩١)، وفيها: «ثلاث عشرة ركعة» –ومن طريقه عند أبي بكر النيسابوري في «فوائده» (ق١٦٥/أ)-، وزاد في «القيام»: «قال ابن إسحاق: وما سمعت في ذلك -يعني: في عدد ركعات قيام رمضان- هو أثبت عندي، ولا أحرى من حديث السائب، وذلك أن رسول الله الله كانت له من الليل ثلاث عشرة ركعة».

قلت: رواية الجماعة عن محمد بن يوسف: «إحدى عشرة» هي المحفوظة، وأما روايسة ابن إسحاق فهي مرجوحة، لمخالفته من أهم أوثق منه، وأكثر منسه عدداً، ويمكن أن يجمع بينها وبين رواية الإمام مالك ومن تابعه، كالجمع المذكور بين حديست عائشة في «الصحيحين»، وفيه صلاته في قيام رمضان إحدى عشرة ركعة، وما ثبت في «صحيح مسلم» عن ابن عباس، قال: كان رسول الله في يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة. فقد وقع تفصيل عند أبي داود (١/ ٢١٥)، وأبي عوانة (٢/ ٣١٨) ضمن حديث طويل، فيه:=

وفي «الموطأ»(١) من طريق يزيد بن خصيفة، عن السائب بن

= «فصلّى ركعتين خفيفتين، قد قرأ فيهما بأم القرآن في كل ركعة، ثم سلّم، ثم صلّى إحدى عشرة ركعة بالوتر، ثم نام، فأتاه بلال، فقال: الصلاة يا رسول الله! فركع ركعتين، ثم صلى بالناس»، فالركعتان الزائدتان ليستا من الإحدى عشر، واختلف فيهما، قال ابن القيم في «الهدي» (١/ ٣٢٧): «فقد حصل الاتفاق على إحدى عشرة ركعة، واختُلف في الركعتين الأخيرتين: هل هما ركعتا الفجر أو هما غيرهما؟».

وما يقال عن هذين الحديثين -أعنى: حديثي عائشة وابن عباس رضي الله عنهم-يقال في رواية مالك وابن إسحاق، وإلا؛ فالذي تقتضيه الصنعة الحديثية: ترجيح رواية مالك ومن وافقه.

وأما رواية داود بن قيس التي عند عبدالرزاق: فداود هو الفَرّاء الدّبّاغ، أبو سليمان القُرشي مولاهم، المدني، ثقة، وتفرد عبدالرزاق في الرواية عنه (إحدى وعشرين)، ولم يتبيّن لنا (غيره)، وإنما أبهمه، ولا نترك (المبيّن) لـ(الجمل)، ولا نترك رواية الجماعة، وفيهم ثقات رفعاء لمثل هذه الرواية!

وقد حمل شيخنا الألباني في كتاب «صلاة الـتراويح» (ص ٤٨-٤٩) الخطأ في ذكـر العدد لعبد الرزاق، لأنه قد اختلط!

قال أبو عبيدة: ثم رأيته في «الصيام» للفريابي (رقم ١٧٥): حدثنا قتيبة، حدثنا وكيع، عن داود بن قيس، عن محمد بن يوسف، وذكره مثل خبر عبدالرزاق، إلا أنه سكت عن عدد الركعات، وهذا أصح، والله أعلم.

والخلاصة: أن رواية الجماعة عن محمد بن يوسف (إحدى عشرة)، وهو الراجح على ما تقتضيه الصنعة الحديثية، وفي تحقيق صواب رواية (ابن يوسف) -عندي- يظهر الصواب في فعل عمر؛ لأنه روي عن السائب على ألوان وضروب، وانظر الهامش الآتي، والله الهادى.

(١) كذا قال المؤلّفان! وهو خطأ! وفي «فتح الباري» (٢٥٣/٤) -وينقـل المصنّفان منه بواسطة «النيل»-: «وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة...»! قال شيخنا الألباني في «صلاة التراويح» (٤٩ – الهامش): «وعزاه الحافظ في «الفتح» لمالك؛ فوهم».

قلت: إنما أخرجه الفريابي في «الصيام» (رقم ١٧٦)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (رقم ٢٨٢٥) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٩٦) - من=

=طريق ابن أبي ذئب، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد، قال: كانوا يقومون على عهد عمر في شهر رمضان بعشرين ركعة.

وأخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٤٢ رقم ٥٤٠٩) من طريق محمد بن جعفر، قال: حدثني يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد، قال: كنا نقوم في زمان عمر بن الخطاب بعشرين ركعة والوتر، وعزاه محققه لـ «الموطأ»!! وهو خطأ، فليكن ذلك على بالك، والله الموفق.

وهذا الطريق معتمد القائلين بالعشرين في صلاة التراويح! وقد ذهب جماهير الفقهاء، وغير واحد من المحدّثين إلى الجمع بين ما رواه محمد بن يوسف ويزيد بن خصيفة عن يزيد، قال البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٩٦) - مثلاً -: «ويمكن الجمع بين الروايتين، فإنهم كانوا يقومون بإحدى عشرة، ثم كانوا يقومون بعشرين، ويوترون بثلاث».

قلت: نعم، وقع التصريح -أيضاً- بثلاث وعشرين.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ١١٤) و «الاستذكار» (٥/ ١٥٤ – ١٥٥ رقم ٦٢٧٦): «وروى الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذُباب، عن السائب بن يزيد، قال: كنا نصرف من القيام على عهد عمر، وقد دنا فُروع -أي: بزوغ - الفجر، وكان القيامُ على عهد عمر بثلاث وعشرين ركعة»، وهو في «مصنف عبدالرزاق» (١٤/ ٢٦١ - ٢٦٢ رقم ٧٧٣٣) عن الأسلمي، عن الحارث، به.

وبهذا يجمع بين روايتي (إحدى وعشرين) و(ثلاث وعشرين) على حسب عدد ركعات الوتر.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ١٥٥): «وهذا محمول على أن الشلاث للوتـر، والحديث الأول على الواحدة للوتر»، قال: «كل ذلك معروف معمول به في المدينة».

وهذا صنيع ابن حجر في «الفتح»، كما سيأتي في كتابنا هذا، والله الموفق.

قال أبو عبيدة: الواجب (الإعمال لا الإهمال)، ولكن بعد التأكد من الصّحة والثبوت، و(الجمع) مقدَّم على (الترجيح)، والثابت عن عمر أنه صلى (إحدى عشرة) دون زيادة، يتأكّد هذا بأمور:

يزيد(١) أنها عشرون ركعة.

وروى محمد بن نصر (٢) من طريق عطاء، قال: أدركتهم في رمضان يصلُون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر.

قال الحافظ^(۳): «والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال، ويحتمل أنّ ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها، فحيث تطول القراءة تقلل⁽³⁾ الركعات، وبالعكس، وبه^(٥) جزم الداودي وغيره»، وقد روى

= الأول: أن هذه رواية محمد بن يوسف عن السائب، وابن يوسف هو ابن أخت السائب، وهو أعرف برواية خاله، وأحفظ لروايته من ابن خصيفة، إذ هذا الأخير يروي عن السائب تارة مباشرة، وتارة بواسطة.

الثاني: حمل فعل عمر على موافقة سنته فل خير وأولى من حمله على مخالفتها، وهذا بين لا يخفى -إن شاء الله تعالى-. أفاده شيخنا الألباني -رحمه الله- في «صلاة التراويح» (ص ٥١).

الثالث: رواية ابن خصيفة فيها: إن الناس فعلوا ذلك في زمن عمر، بخــلاف الرواية الصحيحة، ففيها أنه أمر بإحدى عشرة ركعة، أفاده شيخنا الألباني -رحمه الله- أيضاً في «قيام رمضان» (ص ٤).

الرابع: وقد ضعّف رواية يزيد بالشذوذ جمع من المحدِّثين؛ منهم: شيخنا الألباني في «صلاة التراويح» (ص ٤٩-٥٠)، والشيخ بديع الدين السندي في مقالة له في مجلة «الجامعة الإسلامية» (م ٩) (العدد ١) (سنة ١٣٩٧هـ)، والدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، كما في مجلة «الجامعة الإسلامية» (م ١٥/١٤٠٣هـ).

- (١) في الأصل: «زيد»، وهو خطأ، والتصويب من كتب التخريج.
- (۲) في «قيام رمضان» (ص ٩٥ مختصره)، وذكره ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ١٥٧ رقم ٦٢٩٠). وانظر: «النيل» (٣/ ٦٣).
 - (٣) ابن حجر في «فتح الباري» (٢٥٣/٤).
 - (٤) في مطبوع «الفتح»: «تقل».
 - (٥) في مطبوع «الفتح»: «وبذلك».

محمد بن نصر (۱) من طريق داود بن قيس، قال: أدركتُ الناسَ في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبدالعزيز -يعني: بالمدينة - يقومون بستٌ وثلاثين ركعة، ويوترون بثلاث، وقال مالك: الأمر [القديم عندنا(۲). وعن الزعفراني عن

(١) النقل من «الفتح» (٤/ ٤٥٣) بحروفه، والخبر عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٩٣)، وابن نصر في «قيام رمضان» (٩٥ -٩٦ – مختصره) بنحوه.

وانظر: «الاستذكار» (٥/ ١٥٧ رقم ٦٢٩٤)، «شرح الزرقاني» (١/ ٢٣٩)، «بداية المجتهد» (١/ ٢١٠)، «إرشاد الساري» (٣/ ٤٢٦)، «نيل الأوطار» (٣/ ٦٣).

(٢) جاء في «المدونة» (١/ ٢٢٢): «قال مالك: بعث إليّ الأمير، وأراد أن ينقص من قيام رمضان الذي يقومه الناس بالمدينة، قال ابن القاسم: وهي تسع وثلاثون ركعة بالوتر، ست وثلاثون والوتر ثلاث، قال مالك: فنهيته أن ينقص من ذلك شيئاً، قلت له: هذا ما أدركت الناس عليه، وهو الأمر القديم الذي لم يزل الناس عليه».

وفي «العتبية» (٢/ ٣٠٩ - مع شرحها «البيان والتحصيل») من سماع ابن القاسم: «وسمعت مالكاً وذكر أن جعفر بن سليمان أرسل إليه يسأله أن ينقص من قيام رمضان، قال: فنهيته عن ذلك، فقيل له: أفتكره ذلك؟ قال: نعم، وقد قام الناس هذا القيام، فقيل له: فكم القيام عندكم؟ قال: تسع وثلاثون ركعة بالوتر».

وقد صرّح محمّد بن رشد (٣١٠٩٠٣) باستناد هذا التوقيت - في عدد ركعات التراويح - إلى عمل أهل المدينة، فقال: «وكان للجمع فيه أصل السنّة، وكان العمل قد استمر فيه على هذا العدد من يوم الحرّة إلى زمنه». وكذا في «قيام رمضان» (٩٦ - مختصره) لابن نصر.

وفضّل الباجي في «المنتقى» (١/ ٢٠٨- ٢٠٠٩) هذا العدد لعمل أهل المدينة، فقال: «وهو الذي مضى عليه عمل الأئمة، واتفق عليه رأي الجماعة، فكان هو الأفضل».

وانظر: «التمهيد» (٨/ ١١٣)، «شرح الزرقاني» (١/ ٢٣٩)، «عارضة الأحوذي» (٤/ ١٩)، «المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة» (١/ ٣١٧).

بقي بعد هذا، أنه نُسب للإمام مالك اختياره إحدى عشرة ركعة توقيتاً للقيام، ففي «التاج والإكليل» (١/ ٧١ - بهامش «مواهب الجليل») و «ميسر الجليل الكبير» (١/ ٢٥٨) عن مالك قوله: «الذي آخذ به لنفسى، ما جمع عليه عمر الناس إحدى عشرة ركعة».

الشافعي: رأيت الناس يقومون بالمدينة](١) بتسع وثلاثين، وبمكة بشلاث وعشرين، وليس في شيء من ذلك ضيق(٢).

قال الترمذي: «أكثر ما قيل أنه يصلي إحدى وأربعين ركعة بركعة الوتر»(٣) [كذا قال](٤)، ونقل ابن عبدالبر(٥) عن الأسود بن يزيد: أربعين يوتر بسبع، وقيل: ثمان وثلاثين. ذكره محمد بن نصر(٢) عن ابن

وانظر: «قيام رمضان» (ص ٩٦) لابن نصر المروزي، «إرشاد الساري» (٣/ ٤٢٧).

وفي «النوادر والزيادات» (١/ ٥٢١-٥٢١) عن ابن حبيب، أنها كانت أولاً إحدى عشرة ركعة، إلا أنهم كانوا يطيلون القراءة، فثقل عليهم ذلك، فزادوا في أعداد الركعات، وخففوا القراءة، وكانوا يصلون عشرين ركعة غير الشفع، والوتر بقراءة متوسطة، ثم خففوا القراءة، وجعلوا عدد ركعاتها ستاً وثلاثين، غير الشفع والوتر، قال: ومضى الأمر على ذلك، ونقله عنه القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ٤٢٦)، ونحوه في «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٢٠ / ٢٣) و «الفتاوى الكبرى» (١/ ١٦٣ - ط. المعرفة) من كلامه -رحمه الله-، وكذا في «الاختيارات العلمية» (ص ٦٤) للبعلي.

⁽۱) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وبدله فيه «عندنا»، وهكذا -أيضاً - في «نيل الأوطار» (٦٤/٦)، والمثبت من «فتح الباري» (٢٥٣/٤)، ويدل هذا على أن النقل منه بواسطة «النيل»، وسيصرح بذلك المصنف، إذ لم يكن «فتح الباري» قد طبع زمن تأليف هذه الرسالة، والله الموفق للخيرات، والهادي إلى الصالحات.

 ⁽۲) في «الأم» (۱/ ۱٤۲): «رأيتهم بالمدينة يقومون بتسع وثلاثين»، ونقله بنحوه البيهقي في «المعرفة» (٤/ ٤٠، ٤٢ رقم ٤٠٥٥، ١٢٥٥)، وفيه: «وأحبُّ إليَّ: عشرون».

⁽٣) «جامع الترمذي» (٢/ ١٦٠ – ط. بشـار)، ونقلـه عنـه ابـن حجـر في «الفتـح» (٣/ ٢٥٣) بحروفه، والذي عند الترمذي مأخوذ بالاستنباط، إذ ذكر أقوالاً أكثرها المذكور.

⁽٤) المثبت من «الفتح» (٤/ ٢٥٣)، وسقط من الأصل، ومن أصله «النيل»!

⁽٥) في «الاستذكار» (٥/ ١٥٧ رقم ٦٢٩١)، ولفظه: «وكان الأسود بن يزيد يصلّـي أربعين ركعة ويوتر بسبع»، ونقله في «الفتح» (٢٥٣/٤) عنه هكذا: «تصلـى أربعين ويوتـر بسبع»!

⁽٦) في «قيام رمضان» (ص ٩٦ – مختصره)، وعنه في «الفتـح» (٢٥٣/٤)، وانظـر=

أيمن^(١) عن مالك.

قال الحافظ (۲): «وهذا يمكن ردُّه إلى الأول، بانضمام ثـلاث الوتـر، لكـن صرَّح في روايته بأنه يوتر بواحدة، فتكون أربعين إلا واحدة.

قال مالك: وعلى هذا العمل منذ بضع ومئة سنة (٢). وروي عن مالك: ست وأربعون، وثلاث الوتر، قال في «الفتح» (٤): «هذا هو المشهور عنه (٥)، وقد رواه ابن وهب عن العمري عن نافع، قال: لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسعاً وثلاثين، ويوترون منها بثلاث (٢). وعن زرارة بن أبي أوفى: أنه كان يصلي بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر (٧). وعن سعيد بن جبير: أربعاً وعشرين (٨)، وقيل: ست عشرة غير الوتر» (٩).

= «التمهيد» (۸/ ۱۱۳).

(١) في الأصل: «يونس»! وكذا في «النيل»! وهو خطأ، صوابه المثبت، كما في المصدرين السابقين. وانظر: «الاستذكار» (٥/٧٥١).

(٢) في «الفتح» (٤/ ٢٥٣).

(٣) كذا في «الفتح» (٤/ ٢٥٣ – ٢٥٤)، وانظر ما تقدم قريباً.

(٤) (٤/ ٢٥٤)، وعنه صاحب «عون الباري» (٢/ ٨٦٣).

(٥) انظر: «الكافي» (١/ ٢٥٦)، «بداية المجتهد» (١/ ٢١٠)، «حاشية الدسوقي» (١/ ٣١٠)، «الشرح الصغير» (١/ ٣١٥-١)، «الشرح الصغير» (١/ ٣١٥)، «ميسر الجليل الكبير» (١/ ٢٥٨).

(٦) أخرجه محمد بن نصر في «قيام رمضان» (ص ٩٦ – مختصره).

وذكره الباجي في «المنتقى» (١/ ٢٠٨ – ٢٠٩).

(٧) أخرجه محمد بن نصر في «قيام رمضان» (ص ٩٦ - مختصره).
 وانظر «عون البارى» (٢/ ٨٦٣).

(٨) أخرجه محمد بن نصر في «قيام رمضان» (ص ٩٦ - مختصره).

(٩) انظر «الجموع» (٤/ ٣٢)، «عمدة القاري» (١١/ ١٢٧)، «عون الباري» (٢/ ٨٦٣).

هذا حاصل ما ذكره في «الفتح»(۱) من الاختلاف في ذلك، وأما العدد الثابت عنه هذا حاصل ما ذكره في رمضان، فأخرج البخاري(۱) وغيره(۳) عن عائشة، أنها قالت: «ما كان النبي هذا يؤيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة.

وأما مقدار القراءة(٤) في كل ركعة فلم يرد به دليل. انتهى كلام الإمام

(٣) مثل: مسلم في «صحيحه» (١٢٥)، وأبو داود في «سننه» (١٣٤١)، والترمذي في «جامعه» (٤٣٩)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٣٤)، ومالك في «الموطأ» (٩٤)، وأحمد (٢/ ٣٦، ٣٧، ١٠٤)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (رقم ١١٣٠)، وعبدالسرزاق (١/ ٤٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١١٦٦)، وأبو عوانسة في «المسند» (٢/ ٣٥٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٩٥) وفي «المعرفة» (٣٧٩).

وفي الباب عن جابر بنحوه، قال: «صلى رسول الله في في شهر رمضان ثمان ركعات، وأوتر،...»، عند الطبراني في «الصغير» (١/ ١٩٠)، وابن خزية (١٠٧٠)، وابن حبان (٩٢ - موارد)، وابن نصر (٩٠)، وفيه ضعف يسير، يجبر بالشاهد قبله، وقال الذهبي في «الميزان» عنه: «إسناده وسط». وانظر «تحفة الأحوذي» (٢/ ٧٤ - ط. الهندية).

قال العلامة عبدالحق الدهلوي في «لمعات التنقيح» (١١١/٤) عن عدد ركعات التراويح: «ولا يذهب عليك أن تقدير الأعداد من غير سندٍ من جانب الشارع، لا يجوز»، وقال -قبله- ابن العربي المالكي في «عارضة الأحوذي» (١٩/٤): «والصحيح أن يُصلَّى إحدى عشرة ركعة، صلاة النبي ﴿ وقيامه، فأما غير ذلك من الأعداد، فلا أصل له، ولا حدً فيه، فإذا لم يكن بدُّ من الحد، فما كان النبي -عليه السلام- يصلي، وما زاد النبي في ومضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، وهذه الصلاة هي قيام الليل، فوجب أن يقتدى فيها بالنبي -عليه السلام-»، وقارنه -لزاماً- بما في «القبس» له (١/٤٨٤).

(٤) قال ابن العربي في «العارضة» (١٩/٤): «وأما قدر القرآن، فليس فيـه حـد، إلا ما قد روي عن أُبيّ بن كعب، أنه كان يقوم باليمن، ويصلي بالبقرة في ثمان ركعات، وهي=

⁽١) (٤/ ٢٥٣–٢٥٤)، وعنه «نيل الأوطار» (٣/ ٦٤)، و «عون الباري» (٢/ ٨٦٣).

⁽۲) في «صحيحه» (رقم ۲۰۱۳، ۲۰۱۳).

الشوكاني^(١).

وقال العلامة القسطلاني في «شرحه على البخاري» (٢): «وروى البيهقي في «المعرفة» (٣) عن الشافعي: «وليس في شيء من هذا -أي: من الاختلاف في عدد صلاة التراويح - ضيق، ولا حد ينتهي إليه؛ لأنه نافلة، فإن أطالوا القيام، وأقلّوا السجود فَحَسَن، وهذا (٤) أحب لي، وإنْ أكثروا الركوع والسجود فحسن»... وعن الشافعي -أيضاً - فيما رواه عنه الزعفراني: «رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين، وبمكة بثلاث وعشرين، وليس في شيء من ذلك ضيق» (م) انتهى.

وقال الحنابلة: والتراويح عشرون ركعة، ولا بأس بالزّيادة نصّــاً [أي:](٢) عن الإمام أحمد»(٧).

=مئتا آية، ويصليها في اثنتي عشرة ركعة»، قال: «وذلك على الإمام بحسب ما يعلم من حال المصلى معه، وصبرهم أو حجرهم».

قلت: كذا في مطبوع «العارضة»: «باليمن»، وصوابه: «بالمئين».

ووقع ذلك في خبر محمد بن يوسف عن السائب في «الموطأ» وغيره، وقد سبق في التعليق على (ص ٧٥-٧٦).

(١) في «نيل الأوطار» (٦٣/٦)، ووقع سقط في نقله عن «الفتح»، أثبتناه منه بين معقوفتين، وسبقت الإشارة إليه، والله الموفق، وانظر «السيل الجرار» له -أيضاً- (١/ ٣٣٠).

- (٢) المسمى «إرشاد الساري» (٣/ ٤٢٧).
- (٣) (٤/ ٤٤ رقم ٤١٢ ٥ ط. قلعجي).
- (٤) كذا في «إرشاد الساري»، وفي «المعرفة»: «وهو».
 - (٥) سبق توثيقه قريباً.
- (٦) سقطت من الأصل، وأثبتها من «إرشاد الساري».
- (٧) قال عبدالله بن أحمد: «رأيت أبي يصلي في رمضان ما لا أحصي».

انتهى كلام القسطلاني(١).

وقال شيخ الإسلام ابنُ القيم (٢) -رحمه الله- في بعض «فتاويه»: «أنَّ نفس قيام رمضان لم يوقت النبي شي فيه عدداً معيّناً، بل [هو] (٣) كان لا يزيد في رمضان ولا في غيره على ثلاث عشرة ركعة (٤)، كان يطيل الركعات، فلما جمعهم عمر على أبيّ بن كعب كان يصلّي بهم عشرين ركعة، ثم يوتر بثلاث (٥)، وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات، ولأنَّ ذلك أخف

والكلام هذا لابن تيمية، شيخ ابن القيم في «الفتاوى الكبرى» (١/ ١٦٣)، و «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ١٦٠)، والمنقول عن ابن القيم في «الزاد» (١/ ٣٢٥–٣٢٧) أن هديه في في القيام بالليل إحدى عشرة، أو ثلاث عَشرة، على الوجه الذي ذكرناه في التعليق على (ص٢٧)، ولم يرد له ذكر في «تقريب فقه ابن القيم»، ولا في «جامع فقهه» (٢/ ٢٢٦) إلا على هذا الوجه.

ثم وجدتُ ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» رد على ابن المطهّر الشيعي بقوله: «وزعم أن علياً كان يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة! ولم يصحّ ذلك، ونبيّنا الله كان لا يزيد في الليل على ثلاث عشرة ركعة، ولا يُستحب قيام كل الليل، بل يكره»، ثم قال: «وعليّ كان أعلمَ الناس وأتبع لهديه من أن يخالف هذه المخالفة».

انظر: «المنتقى» للذهبي (١٦٩-١٧٠).

⁼ انظر: «الإنصاف» (٢/ ١٨)، «الإقناع» (١/ ١٤٧)، «مطالب أولي النهى» (١/ ٢٥٥)، «منتهى الإرادات» (١/ ٢٠٥)، «المبدع» (٢/ ١٧)، «كشاف القناع» (١/ ٢٥٥)، «المغني» (١/ ٧٩٥ – ٧٩٩ – مع «الشرح الكبير»).

⁽١) ونحوه في «عون الباري» (٢/ ٨٦٣). وانظر «صلاة التراويح» (ص ٣٥) لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

⁽٢) النقل عنه بواسطة «عون الباري» (٢/ ٨٦٤)، وسيصرح المصنّف بذلك.

⁽٣) سقط من الأصل، وأثبته من «العون».

⁽٤) انظر التعليق على (ص ٧٦)، فهناك التخريج.

⁽٥) ورد ذلك في رواية يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد! وهيي رواية=

=مرجوحة، والأرجح منها رواية محمد بن يوسف عن السائب؛ لوجوه ذكرناها في التعليق على (ص ٧٧-٧٧)، ومضى تخريج ذلك مسهباً.

وأخرج مالك (١/ ١١٥)، وابن نصر في «قيام رمضان» (٩٥ - مختصره)، والفريسابي في «الصيام» (رقم ١٧٥، ١٨٠)، والبيهقي في «المعرفة» (٤/ ٤٢ رقم ١٧٥، ١٧٥)، والبيهقي في «المعرفة» (٤/ ٤٢ رقم ١٧٥، ١٧٥)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٤٩٦) عن يزيد بن رُومان، أنه قال: كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٥٦/٥ رقم ٦٢٨٣) بعدها وبعد رواية يزيــد بـن خصيفة: «وهذا كله يشهد بأنّ الرواية بإحدى عشرة ركعة وَهُمَّ وغلط، وأن الصحيح ثلاث وعشرون، وإحدى وعشرون ركعة، واللّه أعلم»!!

ثم قال: "وقد روى أبو شيبة -واسمه: إبراهيم ابن عُليَّة بن عثمان- عن الحكم، عن ابن عباس: أن رسول الله الله كان يُصَلِّي في رمضان عشرين ركعة والوتر"، قال: "وليس أبو شيبة بالقوي عندهم، وذكره ابن أبي شيبة (٢/ ٢٨٦ رقم ١٣ - ط. دار الفكر) عن يزيد ابن رومان، عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان".

قال أبو عبيدة: وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٩٦)، وأبو شيبة الكوفي ضعيف، بل قال النسائي والدولابي: متروك، وقال الجوزجاني: ساقط، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، سكتوا عنه، وتركوا حديثه، وقال الترمذي: منكر الحديث، وضعّفه جماعة.

وانظر -غير مــأمور-: «التــاريخ الكبــير» (۲/ ۳۱)، «تــاريخ ابــن معــين» (۲/ ۱۱)، «الجــرح والتعديــل» (۱/ ۱۰۵)، «الجــرح والتعديــل» (۱/ ۱۰۵)، «ضعفاء العقيلـــي» (۱/ ۹۵)، «المجــوحـــين» (۱/ ۱۰۶)، «تاريخ واسط» (۱۰۵).

والحكم هو ابن عُتيبة، لم يسمع من ابن عباس، كما في "إتحاف المهرة" (٧/ ٤٩) وغيره، وهو ثقة ثبت، إلا أنه ربما دلس، كما في "التقريب"، والثابت من المرفوع من هديم الإحدى عشرة دون غيرها، وقد قدمنا ذلك من حديثي عائشة وجابر -رضي الله عنهما-. وأما الثابت عن عمر، فالصحيح عنه ما يوافق هديه الله كما قدمناه -أيضاً-.

وأما الرواية السابقة هنا: رواية يزيد بن رومان فلم تصح، ولا يجوز أن تعارض رواية محمد بن يوسف الصحيحة، ولا تصح أن تشد بها رواية خصيفة المرجوحة، خلافاً لصنيع ابن عبدالبر -رحمه الله تعالى-، لأنها مرسلة، قال النووي في «المجموع» (٣/ ٥٢٦): «رواه البيهقي، لكنه مرسل، فإن يزيد بن رومان، لم يدرك عمر»، وأقره الزيلعي في «نصب=

على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة، ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين، ويوترون بثلاث، وآخرون قاموا بست وثلاثين، وأوتروا بثلاث، وهذا شائع، فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن»... إلى أن قال: «ومن ظنَّ أنَّ قيام رمضان فيه عدد مؤقت عن النبي الله لا يزاد عليه ولا ينقص منه، فقد أخطأ». انتهى من «عون الباري لشرح أدلة البخاري»(۱).

فهل بعد هذه النُّقول والاختلافات الكثيرة يلتفت إلى دعوى الرَّجُلِ: أنَّ الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين اتفقوا على أنَّ صلاة الـتراويح عشرون ركعة بالجماعة أول الليل، وفي المسجد؟ وأنه لم يسمع عن أحد منهم مخالفة في ذلك.

وأيّ ضير علينا إذا جمعنا بالناس بالتراويح في البيت بالعدد الذي صلى به الرسول الأعظم في، وكما كان يصلّي، بالخشوع والترتيل، وتعديل الأركان، وتخلّصاً من أدائها على الوجه المعلوم الذي تودّى به اليوم في أكثر المساجد من العجلة، وتضييع الأركان والواجبات، فضلاً عن السّنن والمستحبات، وفراراً من كثرة البدع؛ (كالتوحيش (٢) -أي: الوداع وغيره)،

=الراية» (٢/ ١٥٤)، وقال العيني في «عمدة القاري» (٥/ ٣٥٧): «سنده منقطع»، وهو معنى الإرسال عند الأقدمين، كما هو مصرح به في كتب المصطلح.

وهنا لفتة مهمة يجب التنبه لها، وهي: أن الإمام البخاري ذكر في «صحيحه» (كتاب صلاة التراويح): باب فضل مَنْ قام رمضان (٤/ ٢٥٠-٢٥١ - مع «الفتح») أثر عمر وجمعهم على أبي، ولم يذكر عدد الركعات، ثم أردفه بحديث عائشة: «كان لا يزيد في رمضان،...»، وهذا ظاهر أنه يرجّح هذا، وليتأمّل!

⁽١) (٢/ ٨٦٤)، واسم الكتاب المطبوع «عون الباري لحل أدلة البخاري»، ومؤلفه صديق حسن خان -رحمه الله تعالى-.

⁽٢) بدعة التوحيش؛ يراد بها: نشيد توديع رمضان، فإنه إذا بقي في رمضان خمس ليال، أو ثلاث ليال، يجتمع المؤذّنون والمتطوعون من أصحابهم، فإذا فرغ الإمام من سلام=

قولهم:

لا أوحش الله منك يا رمضان يا شهر الهسدى والقسرآن قد كان شهراً طيّباً ومباركا ومُبشّراً بالخسير مسن مولانا

فمتى فرغ أحدهم من نشيد مقطوعة بصوته الجهوري، أخذ رفقاؤه بمقطوعة دورية، باذلين قصارى جهدهم في الصيحة والصراخ بضجيج يصم الآذان، ويسمع الصم، ويساعدهم على ذلك جمهور المصلين.

ولعلم الناس بأن تلك الليالي هي ليالي الوداع، ترى الناس في أطراف المساجد وعلى سدده وأبوابه، وداخل صحنه، النساء والرجال والشبان والولدان، بحالة تقشعر لقبحها الأبدان، وقد اشتملت هذه البدعة على عدة منكرات؛ منها:

- ١- رفع الأصوات بالمسجد، وهو مكروه كراهة شديدة.
- ٢- التغنى والتطرب في بيوت اللَّه، التي لم تشيد إلا للذكر والعبادة.
- ٣- كون هذه البدعة مجلبة للنساء والأولاد والرعاع، الذين لا يحضرون إلا بعد انقضاء الصلاة للتفرج والسماع.
 - ٤- اختلاط النساء بالرجال.
- ٥- هتك حرمة المسجد؛ لاتساخه وتبذله بهؤلاء المتفرجين، وكثرة الضوضاء والصياح من أطرافه، إلى غير ذلك، مما لو رآه السلف الصالح لضربوا على أيدي مبتدعيه وهذا هو الواجب على كل قادر على ذلك-، وقاوموا بكل قواهم من أحدث فيه، نسأل الله -تعالى- العون على تغيير هذا الحال بمنه وكرمه.

ومن الأمور المحدثة المتعلقة بوداع رمضان، ما يفعله بعض الخطباء في آخر جمعة من رمضان، من ندب فراقه كل عام، والحزن على مضيه، وقولهم: لا أوحش الله منك يا شهر كذا وكذا، ويكرر هذه الوحشيات مسجعات مرات عديدة، ومن ذلك قوله: لا أوحش الله منك يا شهر المفاتيح، فتأمل -هدانا الله وإياك ما آلت إليه الخطب، لا سيما خطبة آخر هذا الشهر الجليل، الناس فيه بحاجة ماسة إلى آداب يتعلمونها لما يستقبلهم من صدقة الفطر، ومواساة الفقراء، والاستمرار على ما ينتجه الصوم من الأمور الفاضلة، والآثار الحميدة، وتجنب البدع وغير ذلك مما يقتضيه المقام.

التي لا نَقْدر على إزالتها، ولا يسعنا^(۱) السُكوت عليها، ولا نجد -أيضاً- من يساعدنا ممن يعدّون أنفسهم من أهل العلم، على منع مرتكبيها.

نقل العلامة الزّبيدي الشّهير بمرتضى في «شرح الإحياء»(٢)، قال:

«قال الشيخ الأكبر^(٣) –قدس الله سره – في كتاب «الشريعة والحقيقة»^(٤): الصفة التي يقوم بها المصلّي في صلاته في رمضان أشرف الصّفات؛ لشرف الاسم بشرف الزَّمان، فأقام الحق قيامه بالليل مقام صيامه بالنَّهار، إلا في الفريضة؛ رحمة بعبيده وتخفيفاً.

⁼ وانظر في تقرير بدعية ذلك: «ردع الإخوان عن محدثات آخر جمعة رمضان» للكنوي (٦٢-٧٧) (مهم جداً)، «السنن والمبتدعات» (ص ١٦٥)، «إصلاح المساجد» (ص ١٤٥)، «بدع القراء» (٤١)، «فتح الغفور في تعجيل الفطور وتأخير السحور» (٤١) كلاهما لأخينا الشيخ محمد موسى نصر، «البدع الحولية» (٣٣٧-٣٣٨)، مجلتنا «الأصالة» (العدد الثالث/١٥ شعبان/١٤ هـ/ ص ٧٣-٧٤).

⁽١) جاءت في الأصل «ولا يسعنا» مكررة مرتين!

⁽٢) المسمى «إتحاف السادة المتقين» (٣/ ٤٢٢) (الفائدة التاسعة).

⁽۳) يريد: ابن عربي الحاتمي الصوفي، انظر عنه كتابي «كتب حذر منها العلماء» (۱/ ۳۲، ۳۷، ۳۷، ۱۲۷، ۱۲۷، ۲۲، ۱۷۰).

⁽٤) انظر عنه «مؤلفات ابن عربي، تاریخها وتصنیفها» (ص ۳۹۳ رقم ۵۰۹) لعثمان یحیی.

⁽٥) سقطت من مطبوع «الإتحاف».

النبي الله الرجل: «ارجع فصلٌ، فإنَّك لم تصل» (١)، فمن عزم على قيام رمضان المسنون المرغَّب فيه، فليتمَّ كما شرع الشَّارعُ الصلاة، من الطمأنينة، والوقار، والتَّدبُّر، والتسبيح، وإلا فتركُه أولى انتهى كلام الزَّبيدي.

ومن تأمَّل في قول خزيران: «ما عدا مَن أزاغ اللَّهُ قلوبَهم من الاقتصار على أصل المنقول عن النبي شي من الإحدى عشرة ركعة»، يعلم أنَّ ذلك الدَّعي في العلم يعدُّ العمل بسنَّة الرسول شي زيغاً -والعياذ باللَّه تعالى ﴿ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [الحج: ٤٦].

ونجيب على قوله: ألم يطرق سمعه قوله التدوا باللذين من بعدي... (٢) إلخ» بأننا -ولله الحمد- طرق سمعنا، ووصل إلينا خطاب نبينا عليه الصلاة والسلام- هذا الذي رواه، ونحن من أشد الناس تمسكاً به فصلاتنا في البيت لا تخالف سنّة عمر، إذ سنّته جمع الناس على قارئ واحد، سواء كان في الجامع أو في غيره، وكان من يجتمع عندنا في البيت يفوق عددهم في بعض الأحيان عدد من يجتمعون في المسجد، أما عدد الركعات؛ فالاختلاف فيه كثير كما تقدّم. ولم يرد بتحديده سننة، وأكبر دليل على تمسّكنا بسنة نبينا، وسنة الشيخين من بعده: نهينا الناس عن مخالفة سنة الخلفاء الراشدين في تشييع الجنازة برفع الصوّت (٣)، وفتوى أحدنا بأنّ ذلك بدعة لم يفعله النبي الأوالخلفاء الراشدون، ولكن نقول لخزيران -مادام يذكّرنا بأهمية طلب الرسول الأكرم بخصوص التّمستك بسنّة الخلفاء الراشدين-: ما باله شمرٌ عن ساعديه،

⁽١) قطعة من حديث المسيء صلاته، أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧) في الصحيحيهما».

⁽٢) مضى تخريجه مفصلاً في التعليق على (ص ٦٧).

⁽٣) انظر ما قدمناه من آثار في التعليق على (ص ١١-١٤).

وأخذ يحرِّف الكلم عن مواضعه، لأجل إماتة سنَّة الخلفاء الراشدين التي دعونا الناس إليها، وإحياء البدعة التي تخالفها على خط مستقيم، فهمنا الله حقيقة دينه. ولا يسعنا هنا إلا أن نلفت نظر من شمَّ رائحة العلم -دع الراسخين فيه إلى قول ذلك الرجل: «تصرفات سيِّدنا عمر في صلاة التراويح»، وقوله: «وكلتاهما (أي: سنة النبي في وسنة عمر -رضي الله عنه-) مطلوب منا فعلهما شرعاً، مع إثبات الفرق فيما بينهما بنسبة ما بين درجتي مُشَرِّعيّهما، ليعلم الناس مبلغ جهل ذلك الرجل.

ثم قال في الدفاع عن أستاذه الجزّار: ولو أمعنَ العلامة الزّنكلوني الفكر بجواب فضيلة أستاذنا المومأ إليه؛ لظهر له أنه لم يختلق كلمةً واحدةً من عنده، بل كل ما نقله فيه معزو إلى محاله، ولو راجع الكتبَ المعزو اليها، لوجد تمام الموافقة بينها وبين المنقول فيه، اللهم إلا أن يكون هناك تصرّف بسيط (۱) في العبارة، فإنه -حفظه الله تعالى- بعد أن نقل حُكم المسألة على مذهبه، مع التحرير الدَّقيق، ذكر ما نقله العارف الشَّعراني عن شيخه الخواص (۲) في كتابه «العهود المحمدية» من جواز تشييع الجنازة بكلمة التَّوحيد، لورود الإذن العام عن الشَّارع بقولها في جميع الأحوال والأزمان، وأيَّده بما نقله عن بعض أئمة الشافعية (۱)، ثم قال: لا بأس من العمل بقول هذا العارف، للعلَّة التي ذكرها،

⁽١) هذا التعبير دخيل على العربية، انظر -لزاماً- ما علقناه على (ص ٢٦).

⁽٢) راجع فتوى الأستاذ الجزار في آخر الرسالة (منهما).

قال أبو عبيدة: للشعراني (عبدالوهاب بن أحمد، ت ٩٧٣هـ) كتاب مطبوع في مصر، سنة ١٢٢٧هـ-١٨٦٠م، بعنوان «درر الخواص على فتاوى سيدي علي الخواص»، لم أظفر به.

⁽٣) (٢٠١-مع شرحه «لواقح الأنوار القدسية» له أيضاً)، وسيأتي كلامه بالحرف قريباً.

⁽٤) انظر: «حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج» (٣/ ١٨٧-١٨٨)، «حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج» (٣/ ٢٣).

ومن هنا: يُعلم أنَّ جميعَ ما أورده الفاضل الزَّنكلوني عليه في غير محله، وما نقل عن العارف الخواص لجدير بالقبول عند أهل الاختصاص، الذين قد أنار الله بصائرهم، وأماط حجاب الغَفْلة عن قلوبهم، وخصوصاً في هذا الزَّمان الذي قد استحكمتْ فيه الغفلةُ على الجميع، وعمَّت البلوى فيه للرَّفيع والوضيع.

نقول: إنَّ من يتأمل في جواب العلامة الزنكلوني(١) يَرَ أنه -حفظه اللَّه تعالى- لم يتعرَّض للجزَّار بشيء، ولم يُرد أن يبَيّن خطأه، أدبأ منه، بل بيَّنَ حكم الشَّريعة الإسلامية في المسألة، بياناً لا يترك قولاً لقائل، ولمح تلميحاً بضعف استدلال الجزَّار، وهذا لا بدَّ منه لمن أراد أن يبيِّن أحكام الله، أما وقد قام تلميذُ الجزَّارِ الخاصِّ يؤيد الباطل على الحقِّ. ويستعمل المغالطة في استنتاجه، فقد وجب علينا أن نظهرَ خطأه وخطأ أستاذه صراحةً في فهـم قـول الخـواص، الذي نقله العارفُ الشعراني، وهو: «إذا علم من الماشين مع الجنازة أنهم لا يتركون اللغوَ [في الجنازة] ويشتغلون بأحوال الدنيا، [ف]ينبغي أن نأمرهم بقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله الله وهذا القول لا يفهم منه أن نامر الناسَ بالذَّكر، إذا علم أنهم لا يتركون اللغو، ويراد بالذَّكر طبعاً الذكر الخفسي، كما ذكر ذلك أئمة المذاهب الأربعة، بقولهم: وإذا ذكر الله فليذكره سرًّا في نفسه، وبدليل كلام الشعراني نفسه قبل كلام الخواص بأسطر، وهذا نصه: «وينبغى لعالم الحارة، أو شيخ الفقراء في الحارة، أن يعلّم من يريد المشي مع الجنازة آداب المشى معها من عدم اللغو فيها»... إلى أن قال: «وأخطأ من لغا في طريق الجنازة في حق نفسه، وفي حق الميت، وقد كان السَّلف الصَّالح لا يتكلَّمون في الجنازة (٣)، وكان الغريب لا يعرف من هو قريب الميت

⁽١) راجع فتواه في آخر الرسالة (منهما).

⁽٢) «العهود المحمدية» (٢٠١).

⁽٣) انظر ما قدمناه عنهم في التعليق على (ص ١٧).

حتى يعزِّيه (۱)؛ لغلبة الحزن على الحاضرين كلِّهم، وكان سيِّدي علي الخواص...»(۲) إلى آخر ما نقله الجزَّار في فتواه.

هذا ما يفهم من قول الخواص، ولو كان الشَّعرانيُّ حيَّاً لما رضي بتفسير الجزار، وباستنتاجه (٢)، وهل يعقل من الإمام الشّعراني بعد أمره بالتَّمسُّك بالآداب المشروعة مع الجنازة، أن يبيح البدعة القبيحة السيّي هي خلاف تلك الآداب؟ معاذ الله!

ومَنْ حَمل كلام الشَّعراني على الجهر بالذكر وراء الجنازة، فقد أوقعه في الخطأ الصريح، وتكذيب نفسه لنفسه، ومعارضته نصوص أئمة الدين وإجماعهم، ومخالفة أقوال وأفعال رسول الله الله عنه وأصحابه، وهذا ما نُجلّه عنه.

وَمَا تَقَدَّم يُعلَم: خبطُ الفاضل الجزَّار، وخلطُه في هذه المسألة، ونرجو الله -تعالى- أن لا تكون جميع فتاويه وأحكامه كذلك، مبنيَّة على مجرد انتقال ذهنه لأمر يتوهمه من النصوص التي يطلع عليها من غير تدقيق، ولو كان تلميذُه خزيران يفهم ما يقرأه، لما وقع فيما وقع فيه من تأييد أستاذه فيما ظهر بطلانه.

وأما استدلال الجزار بقول الخواص: «فإن مع المسلمين الإذن العام من الشارع بقول: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله هي كل وقت شاؤوا» فإن مراد الخواص الإذن في جميع الأحوال والأزمان، هو عموم الأحوال والأزمان التي لم يثبت النهي عن ذكر الله -تعالى فيها، سراً وجهراً، وإلا لأجزنا لمن يسمع الخطبة يوم الجمعة ولمن يسمع تلاوة القرآن، أن يذكر الله -تعالى عند

⁽١) انظر ما قدمناه عنهم في التعليق على (ص ١٨).

⁽٢) «العهود المحمدية» (٦٠٠-٦٠١).

⁽٣) رضي أم لم يرض، فلا أثر ذلك على الحكم الشرعي، وتفريعات المصنّفيّن الآتية لا داعي لها، والله الموفق.

الخطبة والتلاوة، مع أنه لم يقل بجواز ذلك أحد، كما أنه لم يقل بجواز رفع الصوت مع الجنازة أحد، ولو انتبه خزيران إلى قول أستاذه: «ولا بأس من العمل بقول هذا العارف للعلَّة التي ذكرها» -أي: أن لا يترك اللغو والاشتغال بأحوال الدنيا من يمشي مع الجنازة- لتحقّق أنَّ أستاذه يثبت بقوله: «لا بأس» أن قول لا إله إلا الله مع الجنازة خلاف الأولى، ولو وجد ما يقتضيه من خوف وقوع الناس باللغو، فكيف والحالة أن اللغو إنما يقع عند الصِّياح، ورفع الأصوات التي يتستّر اللاغي بجلبتها؟ ويفعل عما يراد من ذلك، والناس عنه مشغولون بصياحهم المعلوم الذي لا ينكره إلا كلُّ مكابر، فما لاحظه العارفُ الخواص من الأسباب التي سوَّغت له جواز الأمر بقول لا إله إلا الله، محمد رسول الله؛ أي: سرّاً، مفقودة في زماننا، مع السكوت خلف الجنازة محققة عند رفع الأصوات بذكر أو غيره، فيكون الخواص بتلك الأسباب مانعاً عن قولها في زماننا؛ لفقدان العلة كما أفتى أحدُنا. وقد توقفنا -ولله الحمد- للسّير بالمسلمين على سنَّة السُّكوت مع الجنازة، بدون أن يقع منهم لغوِّ أو غيبة، إلى أن قام من أخذتهم حميةُ الجاهلية، فأحيوا بدعةً أمتناها، وأماتوا سنةً أحييناها، وحسبهم قوله ﴿ الله عمل عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ » (١).

وقول خزيران: «وما نقل عن العارف الخواص لجدير بالقبول عند أهل الاختصاص، الذين قد أنار الله بصائر هم...» إلخ، غريب؛ لأنّ الخواص لم يرد الجهر بالذّكر قطعاً، على أننا لو سايرنا خزيران في فهمه، وقلنا: إنَّ الخواص أراد بالذّكر الذكر جهراً، فهل يرضى أهلُ الاختصاص أن يتركوا سنّة الرسول ألله، ويتركوا ما كان عليه الصحابة والأئمة المجتهدون، وما كان عليه السلف الصالح، ثم يتبعوا بدعة قال بها الخواص -على ما فهمه خزيران- لأمر جرى في زمنه واقتضى ذلك؟ اللهم، إلا إذا أراد بأهل الاختصاص: نفسه وأستاذه

⁽١) أخرجه البخاري (رقم ٢٦٩٧)، ومسلم (رقم ١٧١٨) في «صحيحيهما» عن عائشة.

والمنشدين أمام الجنازة ﴿رَبُّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَــا مِـن لَّدُنْـكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

قال: ودعوى الأستاذ الزنكلوني من أنَّ العمل به -أي: بما نقل عن الشَّعراني - خاصٌّ في حالة لا يتعدّاها، لا برهان له عليها، كما وإنَّ حُجَّتُه التي ردّدها في جوابه لا تفيدنا، كذلك دعواه كراهة الذّكر بها، استناداً على ما كان عليه الصَّدرُ الأول غير صحيحة، لما أنَّ الكراهة حكم من أحكام الدّين، فلا بدً لما من دليل ينتجها، ولا تثبت إلا بإيراد نص صريح صحيح، يفيد النّهي عن الذّكر بها جهراً في هذا الموطن، حتى يتخصص عمومُ الإذن المذكور، وأنّى له ذلك؟!

نقول: إنَّ البرهان على دعوى الأستاذ العلامة الزنكلوني، بتخصيص العمل بقول الشعراني، بجواز الذّكر بكلمة التوحيد مع الجنازة في حالة لا يتعدّاها، وعلى قوله بكراهة الذّكر بها في ذلك الموطن، هو ما اعترف به خزيران نفسه، من عمل الصّدر الأول، الذي هو المشروع في تلك الحالة، وهو الصّمتُ، والمعمول به في كل مذهب من المذاهب المعتبرة (۱۱)، فهو أصل الحكم بكراهة الذّكر بها حينئذ، والسّنّة العملية التي درج عليها الخلفاء الراشدون والصحابة والتابعون، أكبر دليل على ذلك؛ لأنَّ الفعل في باب التأسي والصحابة والتابعون، أكبر دليل على ذلك؛ لأنَّ الفعل في باب التأسي والامتثال، أبلغ من القول المجرد، كما ذكره الأصوليون (۱۲)، وكل ذلك منطو في جواب العلامة الزنكلوني، يفهمه من ﴿كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ

⁽١) تقدم بيان ذلك، ولله الحمد.

⁽٢) انظر لطائف وفوائد في هذا عند ابن القيم في «مدارج السالكين» (١/ ٤٤٦ وما بعدها - ط. الفقي)، و«الموافقات» (٤/ ٧٩ وما بعدها - بتحقيقي)، «أفعال الرسول الله الله الله عدما الأشقر.

قال: وبعد التأمل الصحيح؛ يتبيّن أنه لا منافاة بين ما كان عليه الصدر الأول، وبين قول العارف المومأ إليه، بل هناك موافقة كلّية بينهما، وكلاهما طريق موصل للغرض الذي يرمي إليه الدّين الإسلامي عند تشييع الجنازة من العظة، والتفكر بالموت، إذ أن ذكر كلمة التوحيد مع ملاحظة معناها كما هو المطلوب شرعاً، أقوى باعث، وأكبر مساعد، لتناول تلك الحكمة لما هو محسوس من حصول الخشوع، وحضور القلب، ومراقبة الحق، للذّاكر، ولا أخال مسلماً ينكر ذلك، بل لكل مؤمن حاسة ذوقية، يُدرك بها ذلك عند التلاوة، ولذا كان الإذن بها عن الشارع عاماً بكل حال وآن.

نقول: إنَّ احتجاجه على صحة فتوى أستاذه بوجود الموافقة بين ما كان عليه الصدر الأول وبين قول الشعراني، موافقة تامة من حضرته على صحة حكم العلامة الزّنكلوني بخطأ أستاذه الجزّار في جوابه بضد ما كان عليه الصدر الأول، ورجوعه على نفسه بالنقض في جميع ما أتعب نفسه فيه، من المحاولات الفارغة لإثبات صحة ما أجاب به أستاذه، وكان الأجدر والأليق به: أن يسكت على ما حصل في القضيّة، وعلى جواب أستاذه في الجملة؛ تخلصاً من هذه المغالطات الزّائدة، التي فضحته، وبيّنت درجته ودرجة أستاذه العلميّة، لدى الخاص والعام، إذ لا أمير في العلم إلا العلم (۱).

وأما قوله: «إنّ ذكر كلمة التّوحيد مع ملاحظة معناها كما هو المطلوب...» إلى آخر ما جاء في كلامه.

فالجواب عنه: إن كلمة التوحيد بالشرط الذي ذكره، من ملاحظة

⁽۱) ما أجمل هذه الكلمة، وإن من أحسن حسنات العلم -وكله حسن- أنه فضًاح للأدعياء، وأن العبرة فيه الحجة والبرهان، لا الشهادة، ولا السنّ، ولا السبق، ولا تشقيق العبارات، واجترار الباطل، وتنميق الكلام، فالعلم -على قواعده المعمول بها - هو (السلطان) و(الأمير) و(الحاكم).

معناها، لا ريب أنه أقوى باعث، وأكبر مساعد على حصول الخشوع وحضور القلب للذّاكر بها، ولا شك أن كل مسلم يدرك ذلك عند التلاوة، ولكن من أين يجيء ملاحظة المعنى، والذّاكرون قد شغلهم الصيّاح والضّجيج، واكتناف الناس أهل الميت لتخفيف آلامهم، والنساء من خلفهم ينادين بالويل والثّبور، والمؤذّنون المأجورون أمامهم يصيحون، وإلى ذوي الجنازة ينظرون، كي يجزلوا لهم العطاء، ويقدّروا لهم التّعب والشّقاء! فلكلٌ من المشيعين شاغلٌ يشغله، عن ملاحظة معنى الذّكر بالاتفاق بيننا وبين المعترض، اللهم إلا إذا كان من أهل الاختصاص، الذي لهم حاسة ذوقيّة لا يشغلهم شاغلٌ عن ذكر الله، وهم مسن عناهم بقوله فيما سبق: بل إنه يوافق معنا على أنّ أكثر الناس لا يخرجون لتشييع الجنائز، إلا مراعاة لخاطر قربي الميت، ولذلك تجد خروجهم مع جنازة الفتير قليلاً، وتزاحهم للخروج مع جنازة الغني كثيراً، فمن قصد في خروجه مع الجنازة مرضاة العباد، كيف يتيسًر له ملاحظة معنى الذكر الذي يقوله تبعاً لا قصداً، بل إذا ذكر في مثل تلك الحال؛ فإنما يكون موافقة للناس في اللَّفظ دون القصد.

ثم قال: ولا يبعد أن يقال في هذا الموضوع: إنَّ العرف العام وتعامل المسلمين في البلاد المصريَّةِ والشَّاميةِ وغيرهما من بلاد المسلمين قديماً وحديثاً، واتفاقهم على تشييع جنائزهم بالجهر بالتَّهليل والتكبير من غير خروج عن الحدّ الشّرعي، حتى صار ذلك شعاراً ليِّتهم، يتميَّز به عن ميت غيرهم، يصلح مخصصاً لسنَّة الصّمت، لما تقرر في الأصول أنَّ العرفَ العام يصلح مخصصاً للنص الشرعي، لا ناسخاً (۱).

⁽١) إذا توارد العرف والنبص معاً على موضوع واحد، وتصادما في حكمهما، فيطرح العرف، لفساده وبطلانه، ويعمل بالنص الخاص؛ لأنّ إرادة المشرّع فيه مفسّرة، وقد ناقضها العرف رأساً، بل هدمها كليةً، إذ القصد غير الشرعي -كما يقول الشاطبي- هادم=

واختلف في الخاص (۱)، فقيل.. وقيل..، والصحيح: لا، وذلك بأن تكون سنة الصمت في وقت عدم غفلة المشيعين عن الحكمة، كما هو شأن الصدر الأول، والسلف الصالح المنقول ذلك عنهم، والجهر بالذكر حال استيطان الغفلة في القلوب، أو خوف الوقوع في محرم، كما هو حال أهل هذا الزمان، كما خصص العلماء عموم حديث النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان (۱)

=للقصد الشرعي، ولا يجوز ذلك عقلاً وشرعاً بالبداهة.

وهذا في الحقيقة من باب تصادم العرف العام مع النص الخاص الآمر، وليس من باب تعارض العرف مع النص العام الذي يكون موضوع العرف فيه بعض أفراده.

وانظر بسط المسألة في: «العرف والعادة» (ص ٩٤ وما بعدها) للأستاذ أحمد فهمي أبي سنة، و«إتحاف الأنام بتخصيص العام» (ص ٢٦٣ وما بعد) لمحمد إبراهيم الحفناوي، و«العقد المنظوم في الخصوص والعموم» (٢/ ٤٥٤–٤٥٧) للقرافي (المسألة الرابعة) من (الباب الثالث والعشرين: فيما ظن أنه من مخصوصات العموم مع أنه ليس كذلك) (مهم جداً، وقرر فيه بتحقيق وتأصيل ما أومأنا إليه، وقال: «فتأمله، فهو من المواضع النفيسة، عظيم النفع في الأصول والفروع الفقهية، فكثيراً ما يغالط الفقهاء في الفتيا به، وكذلك في التدريس والتخريج، بما ليس بمنصوص على المنصوص»)، «المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي» (ص ٥٧٩ وما بعد) لأستاذنا فتحي الدريني -عافاه الله وشفاه-.

وانظر -أيضاً-: «الفروق» (١/ ١٧١-١٧٨)، «شرح التنقيح» (٢١١)، «المستصفى» (٢/ ١١١)، «الإحكام» (١/ ٣٠١)، «المعتمد» (١/ ٣٠١)، «نهايــة السـول» (٢/ ١٢٨)، «نظرية العرف» (٦٦) للخياط، «العرف والعمل في المذهب المالكي» لعمر الجيدي (١٦٧ وما بعد).

- (١) أي: في العرف الخاص، وانظر الهامش السابق.
 - (٢) يشير إلى قوله (١٤) «لا تبع ما ليس عندك».

أخرجه أحمد (٣/ ٢٠٤، ٣٠٤، ٤٣٤)، وعبدالرزاق (١٤٢١٤)، وابن أبي شيبة (٦/ ١٢٩)، والشافعي (١٤٣/٢)، والطيالسيي (١٣١٨)، وأبو داود (٣٥٠٣) (كتاب الإجارة): باب الرجل يبيع ما ليس عنده، والترمذي (١٢٣٢) (كتاب البيوع): باب كراهية بيع ما ليس عندك، والنسائي (٤٦١٣) (كتاب البيوع): باب بيع ما ليس عند البائع، وابن=

الشامل للاستصناع، بتعامل المسلمين عليه بينهم(١).

نقول: إنَّ العرف العام لا يكون حُجَّةً إلا إذا كان من المسلمين كافة في البلدان كلها، وذلك ما لا يمكن إثباته؛ لأنَّ المسلمين في معظم البلاد الإسلامية؛ كمكة، والمدينة، والأناضول، والرومللي (٢)، والهند، وأفغانستان، وبخارى، وجاوا، وغيرها سائرون على العمل بما كان عليه رسول الله على، وخلفاؤه

=ماجه (٢١٨٧) (كتاب التجارات): باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن، وابن الجارود (٢٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٩٠-٣١٠٥)، و«الأوسط» (٥١٣٩)، و«الصغير» (٧٧٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤١/٤)، وابن حبان (٩٨٣)، والدارقطني (٢/٨-٩)، والبيهقي (٥/٢٦، ٣١٣)، كلهم عن حكيم بن حزام -رضي الله عنه - مرفوعاً - به. قال الترمذي: «حديث حسن».

والحديث صحيح، له شاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، خرجته في تعليقي على «الموافقات» (١/ ٢٩٤)، ولله الحمد.

(١) هذا على تخريج جماهير العلماء! انظر: «البناية» للعيني (٦/ ٦٢٣)، «المنتقى»
 للباجي (٤/ ٢٩٧)، «إحكام الأحكام» (٣/ ١٥٦) لابن دقيق العيد.

فهؤلاء جعلوا (السَّلَم) وما ورد في مشروعيته من باب تخصيص عموم حديث حكيم بن حزام السابق، وهذا صنيع المؤلفين -رحمهما اللَّه تعالى-، وصرح العلامة ابن القيم في كتابه الفذّ البديع «إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٣ – ١٩٣ – بتحقيقي) إلى أن المراد من الحديث: النهي عن بيع العين المعينة، وهي لم تزل في ملك الغير، أو بيع ما لا يقدر على تسليمه، وإن كان في الذّمة، وصرح بأنّ جَعْلَ السَّلَم داخلاً في الحديث من قبيل التّوهم.

والفرق بين طريقة الجمهور وهذه الطريقة: أنّ ابن القيم يجعل الحديث من قبيل العام الذي أُريد به الخصوص، والجمهور يجعلونه من العام المخصوص، ويقولون مع هذا أن بسين السلم وبين بقية الصور الممنوعة وجه من الفرق يستدعي الاختلاف في الحكم؛ فكلام ابن القيم إنما يطعن في قول من صرح بأن السلم مخالف للقياس، وبقي أن يكون هناك فارق بين بيع الإنسان ما لا يملكه ولا هو مقدور له، وبين المضمون في الذمة المقدور على تسليمه، وعليه؛ فلا يصح تخريج المثال على تخصيص العموم بالعرف.

(٢) كذا في الأصل! ولم يرد له ذكر في الجدول تصحيح الخطأ، في آخر الكتاب.

الراشدون، أئمة الدِّين، من تشييع الجنازة بالصَّمت(١).

يعلمُ ذلك كلُّ مَن زار تلك البلاد، ووقف بالمشاهدة على أحوال أهلها، لا كما ادّعاه حضرة خُزيران رجماً بالغيب؛ لأنّ أحدنا شاهد ذلك في معظم البلدان التي ذكرناها شهادة عين، وبهذا نكتفي عن إطالة البحث مع حضرة الرجل في خطبه بنهاية كلامه هنا في مسائل كان فيها كحاطب ليل، ولا علاقة لما بالموضوع، وإنّما فعل ذلك حُبّاً للظهور (٢)، واتّباعاً للهوى، ومخالفة للحق المشهور، وإيهام الناس بنقل ألفاظ الخاص والعام، والاستصناع بأنه من أهل الاطّلاع، ومن ذلك الخبط: تصرّفه في حكم الشريعة المصونة بتخصيصه سننة الصمت في وقت عدم غفلة المشيعين عن الحكمة، وإباحة الجهر بالذّكر حال استيطان الغفلة في القلوب، أو خوف الوقوع في محرّم، على أنّ التّعرض لذلك اعتراف منه بأن السّنة هي الصمت، فما كان أهنأ له! لو أراح نفسه من تلك الجهود التي كانت نتيجتُها الاعتراف عما قاله العلامة الزّنكلوني في المسألة، موافقة لفتوى أحدنا.

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم (٢)

وهنا نختم المقال مع خزيران بخصوص تمسّكه في جواز التّهليــل والتّكبـير مع الجنازة بورود الإذن العام (٤) بها في جميع الأحوال والأزمان من النقل الــذي

⁽١) انظر ما قدمناه في التعليق على (ص ١١-١٤).

⁽٢) في الأصل: «بالظهور»، ولم يرد له ذكر في «جدول تصحيح الخطأ» في آخر الكتاب، ولعل الصواب ما أثبتناه.

^{. (}٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في «تاج العروس» (١/١٥)، وانظر: «المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربية» (٧/٤٤٤).

⁽٤) من سمات المبتدعة -على اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم- الاحتجاج بالعمومات، وترك الأدلة الخاصة، انظر «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ٥٢ - بتحقيقي).

استدل به أستاذُه الجزّار من كلام الشّعراني، ونثبت له خطأه وخطأ أستاذِه في وجهة الاستدلال، وذلك بنقل ما ذكره الحافظ الإمام الأصولي أبو إسحاق الشّهير بالشاطبي في بحث البدع من كتابه «الاعتصام»(۱)، قال: «إنّ الدَّليلَ الشَّرعيَّ إذا اقْتَضَى أمراً في الجملة مما يتعلَّق بالعبادات مثلاً، فأتى به المكلَّف في الجملة -أيضاً-؛ كذكر اللّه، والدُّعاء، والنَّوافلِ، والمستحبَّاتِ، وما أشبَهها مما يعلَم من الشَّارع فيها(٢) التوسعة، كأن الدّليل عاضداً لعمله (٣) من جهتين: من جهة معناه، ومن جهة عمل السلف الصالح به.

فإنْ أتى المكلَّفُ في ذلك الأمر بكيفية مخصوصة أو زمان مخصوص، أو مكان مخصوص، أو مكان مخصوص، أو مقارناً لعبادة مخصوصة، والتزم ذلك بحيث صار متخيلًا الأليال عليه، أن الكيفية أو الزَّمان أو المكان مقصودُه شرعاً، من غير أن يَدُلُّ الدَّليلُ عليه، كان الدليلُ بمعزل عن ذلك المعنى المُستَدَلِّ عليه.

فإذا نَدَبَ الشَّرَعُ -مثلاً - إلى ذكر الله، فالتزم قومٌ الاجتماع عليه على لسان واحد، وبصوت و واحد، أو في وقت معلوم مخصوص عن سائر الأوقات، لم يكن في ندب الشَّرع ما يدلُّ على هذا التخصيص اللُتزَم، بل فيه ما يدلُّ على خلافه؛ لأنَّ التزام الأمور غير اللازمة شَرعاً شأنها أنْ تُفْهمَ التَّشريع، وخصوصاً مع من يقتدى به في (1) مجامع الناس كالمساجد، فإنها إذا أَظْهرَت هذا الإظهارَ، ووُضِعت في المساجد كسائر الشَّعائر التي وضعها رسولُ اللّه على في المساجد كسائر الشَّعائر التي وضعها رسولُ اللّه على في

⁽١) (٢/ ٥٩-٦٢ - بتحقيقي).

⁽٢) في الأصل: «فيه»، والمثبت من «الاعتصام».

⁽٣) في الأصل: «لعلمه»، والمثبت من «الاعتصام».

⁽٤) كذا في الأصل، وبعض نسخ «الاعتصام»، وفي نشرتنا: «مخيَّلاً».

⁽٥) كذا في الأصل، وبعض نسخ «الاعتصام»، وفي نشرتنا: «وصوت».

⁽٦) كذا في الأصل، وبعض نسخ «الاعتصام»، وفي نشرتنا: «وفي».

المساجد وما أشبَهها -كالأذان، وصلاة العيدين، والاستسقاء، والكسوف- فُهِمَ مِنها بلا شك أنَّها سُنَنٌ إنْ لا يتناولها الفريضة (٢)، فأحرى أنْ لا يتناولها الدَّليل المُستَدَلُّ به، فصارت من هذه الجهة بدَعاً مُحْدثة.

يَدُلُكَ (٣) على ذلك تركُ التزامِ السَّلفِ الصالحِ لتلك الأشياء، أو عَدَمُ العمل بها، وهم كانوا أحقَ بها وأهلها لو كانت مشروعة على مقتضى القواعد؛ لأنَّ الذّكر قد نَدَب إليه الشَّرعُ ندباً في مواضعَ كثيرةٍ، حتى إنّه يُطلب فيه تكثيرٌ من عبادة (١) من العبادات ما طُلِب من التكثير مِنَ الذّكر؛ كقوله تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اذْكُرُواْ اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً... ﴾ الآية [الأحزاب: 13]، وقوله: ﴿وَابْتَغُوا مِن فَصْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الجمعة: ١٠]، [وقوله -تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُواْ وَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَثِيراً لِعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال: ٤٥]، بخلاف سائر العبادات. وَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلَحُونَ ﴾ [الأنفال: ٤٥]، بخلاف سائر العبادات.

ومثل هذا الدُّعاء؛ فإنه ذِكر الله، ومع ذلك؛ فلم يلتزموا فيه كيفيّات، ولا قيَّدوه بأوقات مخصوصة بحيث يُشعر باختصاص التَّعبُّد بتلك الأوقات إلا ما عيَّنه الدّليل؛ كالغَداة والعَشيِّ، ولا أظهروا منه إلا ما نص (٦) الشَّارعُ

⁽١) في الأصل: «إذ»، والمثبت من «الاعتصام».

⁽٢) في الأصل: «الفرضيّة»، والمثبت من «الاعتصام».

 ⁽٣) جاءت في الأصل تبعاً لمطبوعة رضا لـ«الاعتصام» هكــذا: «محدثة بذلك وعلى»!
 وهو خطأ، صوابه ما أثبتناه، اعتماداً على نسختين خطيتين جيدتين منه، والله الموفق والهادي.

⁽٤) في الأصل: «في تكثير عبادة»، وكذا في نسخة من «الاعتصام»، والمثبت من نشرتنا.

⁽٥) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبتناه من «الاعتصام».

⁽٦) في الأصل: «حث»، وسقط من طبعة رضا من «الاعتصام»، وقدره في الهامش: «نص»، أو «حث»، وما أثبتناه من نسختين خطيتين جيدتين من «الاعتصام»، وهو كذلك في نشرتنا.

على إظهاره؛ كالذّكر في العيدين وشبهه، وما سوى ذلك، فكانوا مثابرين على إخفائه وسَتْره (١)؛ ولذلك قال لهم حين رَفَعوا أصواتهم: «أرْبِعُوا على أنفسكم؛ إنكم لا تدْ عون أصمَّ ولا غائباً» (٢) وأشباهه، ولم (٣) يُظهروه في الجماعات.

فكلُّ مَن خالف هذا الأصل، فقد خالف إطلاق الدَّليل أَوَّلاً؛ لأنَّه قُيد فيه بالرَّأي، وخالف مَنْ كان أعرف منه بالشَّريعة -وهم السَّلفُ الصَّالحُ رضي الله عنهم-، بل [قد](٤) كان رسول الله عنهم-، بل [قد](٤) كان رسول الله الله يترك العمل وهو [عليه السلام-] يحبُّ أنْ يعمل به؛ [خشية](٥) أن يعمل به الناسُ فيفرض عليهم التهى كلام الإمام الشاطبي (٧).

ومما نقلناه ههنا عن ذلك الإمام العظيم، يتبيَّن حكم المسائل التي حاول خزيران إثبات جوازها ومشروعيتها بأدلة لا تثبت، بينها وبين المدلول بعد

⁽١) في الأصل ونسخة من «الاعتصام»: «وسره»، وما أثبتناه أجود، وهو الموافق لنسخة قديمة جيدة منه، وكذا في نشرتنا.

⁽٢) سبق تخريجه، وهو في «الصحيحين» من حديث أبني موسى الأشعري -رضي الله عنه-.

⁽٣) كذا في الأصل، وفي نشرتنا: «فلم».

⁽٤) سقط من الأصل، وطبعة رضا، وهو مثبت في نسختين خطيتين جيدتين منه، وهو كذلك في نشرتنا.

⁽٥) كذا في طبعة رضا، وعنه الأصل، وفي نسخة منه بياض بدله، وفي هامشها: «لعل هنا سقطاً، وهو: خوف أن يعمل به»، وما أثبته من نسخة أجود وأقدم، وهو كذلك في نشرتنا.

⁽٦) يشير إلى قصة صلاته هي بأصحابه قيام رمضان، ثم امتناعه من المواظبة عليها، وسبق تخريجها، وفي المطبوع: «فيفترض»، والمثبت من نسختين خطيتين جيدتين من «الاعتصام»، وكذا في نشرتنا.

⁽٧) ومَنْ تأمّل في كلام الإمام الشاطبي؛ يظهر له قدر علم الأستاذ الجزّار وتلميـذه خزيران (منهما).

السماء عن الأرض، وهي التزام الناس قراءة سورة الكهف يوم الجمعة على وجه المواظبة في المساجد، بقصد التعبد، وطلب الثواب، واجتماعهم مساء ليلة النصف من شهر شعبان كل سنة بقصد التقرب إلى الله -تعالى- بقراءة سورة (يس) ووردها الخاص، وما شاكل ذلك. وكل ذلك في وقت مخصوص، وحال مخصوص، انتحله الناس من عند أنفسهم، واعتقدوا أنه من الدين، مع أنه لم يرد في الشرع شيء يفيد طلب هذه التخصيصات والالتزامات، بصور وأحوال تلك الأعمال، مما يساعد عليه دليل أصل مشروعية قراءة القرآن، والذكر، والدعاء، ولذلك التزم السلف الصالح ترك تلك الأعمال، وعدم العمل بها، مع أنهم كانوا أحق بها وأهلها.

وقد ذكر الإمام الشاطبي في الكتاب نفسه من (الباب الرابع) في مأخذ أهل البدع بالاستدلال ما نصه: «أنَّ العملَ المتكلَّم فيه -يعني: العملَ المستدلَّ على ثبوته بالأحاديث الضعيفة للتَّرغيب- إمَّا أنْ يكون منصوصاً على أصله جُملة وتفصيلاً، أو لايكون منصوصاً عليه لا جُملة ولا تفصيلاً، أو يكون منصوصاً عليه جُملة لا تفصيلاً، أو يكون

إلى أن قال: «والشالث -أي: المنصوص عليه جملة لا تفصيلاً -: رُبَّما يُتُوهّم أنّه كالأوّل من جهة أنه إذا ثبت أصل عبادة في الجملة فيُسْتَسْهَل (٢) في التّفصيل نقله من طريق غير مُشترط الصّحّة، فمُطلق التّنفُل بالصلاة مشروع، فإذا جاء ترغيب في صلاة -كليلة النّصف من شعبان - فقد عضدَه أصل التّرغيب في صلاة النافلة، وكذلك إذا ثبت أصل صيام [النافلة](٣) ثبت صيام

⁽۱) «الاعتصام» (۲/ ۱۹ - بتحقیقی).

⁽٢) في الأصل: «فيسهل»، وكذا في طبعة رضا من «الاعتصام»، وما أثبتناه من نسختين خطيتين جيدتين، وكذا في نشرتنا.

⁽٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وطبعة رضا، وهو في نشرتنا عن=

السابع والعشرين من رجب... وما أشبه ذلك.

وليس كما توهموا؛ لأنَّ الأصل إذا ثبت في الجُملة لا يلزم إثباته في التَّفصيل، فإذا ثبت مطلقُ الصلاة لا يلزم منه إثباتُ الظهر، أو العصر (۱)، أو الوتر، أو غيرها، حتى يُنصَّ عليها على الخصوص، وكذلك إذا ثبت مطلق الصيّام؛ لا يلزمُ منه إثباتُ صوم (۱) رمضان، أو عاشوراء، أو شعبان، أو غير ذلك، حتَّى يَثبُت التَّفصيل بدليلٍ صحيح، ثم يُنظر بعد في أحاديث التَّرغيب والتَّرهيب بالنسبة إلى ذلك العمل الخاص الثَّابت بالدليل الصحيح» (۱) انتهى.

وبهذا يتأكَّد صدق ما أشرنا إليه: من عدم مشروعية تخصيص قراءة سورة الكهف يوم الجمعة في المساجد، وتخصيص قراءة الدُّعاء الخاص مساء ليلة النصف من شعبان، وعدم مشروعية التَّعبُّد بذلك على الوجه المخصوص المعروف عند الناس، وأنّ ما دخل به خزيرانُ من وجوه الاستدلال بالنُّصوص الإجالية؛ لإثبات تلك الأعمال التَّفصيلية غلطٌ فاحشٌ.

والأغرب: اعتقادُه ذهولنا عن الدَّلائل الإجمالية التي ذكرها؛ بقصد إثبات تلك الأحكام التَّفصيليَّة، وسنأتي على بيان مفردات أدلته السيّ ذكرها بهذا الشَّأن، بعد تفنيد ما أسنده إلينا، فمن ذلك:

قوله بتصرف: «تواتر النقل عن القصَّاب ورفيقه الفاضل الشيخ عز الدين القسام نزيلي مدينة حيفا، إطلاق منعه جواز قراءة القرآن في المساجد جهراً، خصوصاً قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، واشتدُّ نكيرُهما على من يفعل ذلك».

⁼نسخة خطية مجودة.

⁽١) في الأصل: «والعصر».

⁽٢) في الأصل: «صيام».

⁽٣) «الاعتصام» (٢/ ٢٠-٢١ - بتحقيقي).

ومن ذلك -أيضاً- قوله: «ومن جملة ما نقل عنهما: تواتر الإنكار على ما اعتاده عامة المسلمين وخاصتهم في مشارق الأرض ومغاربها، واستحسنوه من الاجتماع في الليلة الثانية عشرة من ربيع الأول الموافقة -على قول (۱۰)- لليلة ولادته في المساجد، ومن قراءة لأحدهم قصة مولده في المساجد،

ومن ذلك -أيضاً-: «أننا أنكرنا -عَلَناً- على منابر المساجد يــوم الجمعة إحياء ليلة النّصف من شعبان بالعبادة، وصوم يومها واجتماع المسلمين مساء ليلتها على تلاوة سورة (يس)، ووردها المخصوص، وإننا قلنا: إنّ جميع ما ورد في ذلك ضعيف، لا يجوز العمل به».

نقول: إنّ نسبة هذه الأقوال إلينا لا ظل لها من الحقيقة، ودعواه التّواتر في نقل تلك الأقوال عنّا لا صحة لها، إلا أن يكون إخبار قوم يصدّق العقل تواطؤهم على الكذب، ولو جاوز عددُهم التّواتر؛ لأنّ العقل يكذب أن يقول

⁽۱) زعم ابن دحية في كتابه «التنوير في مولد السراج المنير» -بعد أن ذكر أقوالاً متعددة - أن الذي لا يصح غيره، وعليه أجمع أهل التاريخ، أن مولده -عليه الصلاة والسلام - لثمان مضت من ربيع الأول!! وفي هذا الإجماع نظر! كيف، وقد قال أبو شامة في «الذيل على الروضتين» (ص ٢٢٩) (أحداث سنة ٢٦٦هـ): «وكان مولد النبي الله ليلة الإثنين ثاني عشر، ربيع الأول، على قول الأكثرين». وحقق العلامة محمود باشا الفلكي في كتابه «نتائج الأفهام في تقويم العرب قبل الإسلام» (ص ٢٨-٣٥) أن ميلاده كان يوم التاسع من ربيع الأول، الموافق ٢٠/ إبريل/ سنة ٢٥١م، قال (ص ٣٥): «فاحرص على هذا التحقيق، ولا تكن أسر التقليد».

وسبب اختياره (التاسع) لا (الثامن) قوله: «وقد اتفقوا جميعاً على أن الولادة كانت في يوم الإثنين، وحيث إنه لا يوجد بين الثامن والثاني عشر من هذا الشهر يوم إثنين، سوى اليوم التاسع منه، فلا يمكن قط أن نعتبر يوم الولادة خلاف هذا اليوم»، واعتمد فيما ذهب إليه على الحسابات الفلكية.

وفيه أقوال كثيرة، ليس هذا موطن ذكرها وبسطها، وفيما ذكرناه كفاية وغنية -إن شاء الله تعالى-.

مسلم -فضلاً عن طالب علم- بمنع قراءة القرآن في المساجد على الإطلاق، بعد أن يسمع قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَنْفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرَّا وَعَلاَنِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَن تُبُورَ ﴾ [فاطر: ٢٩].

وبعد أن يسمع قوله (الله القرآن الله الله الله الله الله القرآن) فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالاً، فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار) (۱۱).

أو يقول بالإنكار على قراءة قصة المولد النّبوي الشّريف، المستملة على بيان شمائل الرسول وفضائله، التي يكون للمسلمين بها أسوة حسنة، أو يقول بالنّهي عن إحياء ليلة النصف من شعبان وصوم يومها، ولو تنبّه خزيرانُ إلى خطر وعظم ما وقع فيه من الإثم بنسبته هذه الأمور إلينا؛ لما خط قلمُه حرفاً واحداً في ذلك؛ لأنه لا يخلو: إمّا أنْ يكون غيرَ صادق في دعوى النّقل عنا، فيدخل تحت قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا يَفْتُرِي الكَذِبَ الّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآياتِ اللّهِ فيدخل تحت قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا يَفْتُرِي الكَذِبَ الّذِينَ اللّهِ يُعْمِنُونَ بِآياتِ اللّهِ اللّه عنا، ألّذينَ آمَنُواْ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبِأْ فَتَبَيّنُوا أَنْ تُصِيببُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَى الّذِينَ آمَنُواْ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبِأْ فَتَبَيّنُوا أَنْ تُصِيببُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَى الّذينَ آمَنُواْ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبِأْ وَيَبَيْنُوا أَنْ تُصِيببُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَى النّذِينَ آمَنُواْ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبِأُ وَيَبَيْنُوا أَنْ تُصِيببُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَى اللّه عنا، مَا فَعَلْتُم نَادِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٢]، ويدخل -أيضاً - تحت قوله الله في الحديث ما في عنا أبي هريرة -رضي الله عنه -: الصحيح الذي أخرجه أبو داود والحاكم عن أبي هريرة -رضي الله عنه -: «كفى بالمرء إثما أن يحدّث بكل ما يسمع»(٢).

⁽۱) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ۷۵۲۹)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ۸۱۵) من حديث عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما-.

ووقع في مطبوع «مسلم» (١٠/١ ط. محمد فؤاد عبدالباقي): «عن حفص بن=

=عاصم، عن أبي هريرة»، وكذا في طبعة الحلبي، وزيادة: «عن أبي هريرة» خطأ، وهي مثبتة في «شرح النووي» (١/ ٧٧-٧٧) في المتن، وأفاد النووي في «الشرح»، أن «عن أبي هريرة» ساقطة، ثم رأيته ينصص على ذلك (١/ ٧٤)، ووقع في «المفهم» (١/ ٥٣-٥٥)، وأثبتت على الجادة في «فتح الملهم» (١/ ١٢٥ ط. الأولى)، و«إكمال المعلم» (١/ ١٨٨)، و«المعلم» (١/ ١٨٤).

وأفاد المازري وأبو العباس القرطبي في «المفهم» (١/ ٥٤)، و«تلخيص صحيح مسلم» (١/ ٤٠)، أن أبا العباس الرازي أسنده في نسخته من «الصحيح»، قال القرطبي: «وهو ثقة»، كذا في «التلخيص»، وفي «الشرح»: ولم يذكر أبا هريرة، هكذا وقع عند كافة رواة مسلم، وقال المازري في صنيع الرازي: «ولا يثبت هذا».

قلت: وهو الصواب، وكذا نقله عن مسلم الحفاظ؛ منهم: ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٥٤٢)، وغيره.

وقد رواه هكذا مرسلاً: غُندر، عند القضاعي في «الشهاب» (٢/ ٣٠٥ رقم ١٤١٦)، وحفص بن عمر، عند: أبي داود في «السنن» (رقم ٤٩٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١١٢)، و «المدخل» (١/ ١٠٨)، وقال عقبه: «ولم يذكر حفص أبا هريرة»، وفي مطبوعه «ابن عمرو»، وهو خطأ.

إلا أن مسلماً -رحمه الله- أردفه في «مقدمة صحيحه» (١٠/١) -ومن طريقه ابن نقطة في «التقييد» (٢٥/٢) - عن ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٥٩٥) بطريق آخر متصل من حديث علي بن حفص المدائني، عن شعبة، عن خبيب، عن حفص، عن أبي هريرة رفعه.

وأخرجه من هذا الطريق: أبو داود في «السنن» (رقم ١٩٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/١١) -وتصحف فيه (ابن حفص) إلى (ابن جعفر)!! فليصحح-، و«المدخل إلى الصحيح» (١٧٠١-١٠٨)، وابن حبان في «الصحيح» (٣٠ - الإحسان)، و«مقدمة المجروحين» (١٨/١-٩)، والخطيب في «الجامع» (١/٨٠١ رقم ١٣١٩)، وقال أبو داود عقبه: «ولم يسنده إلا هذا الشيخ»، وقد أخطأ المعلق على «الإحسان»، فعدّ خمسة وصلوه!! وصحح الطريق الموصولة عن شعبة: ابن عبدالبر في «الجامع» (رقم ١٩٢٨).

قلت: وهم: غندر بن معاذ العنبري؛ كما عند مسلم، وحفص بن عمر؛ كما عند أبي داود، وآدم بن إياس، وسليمان بن حرب؛ كما عند الحاكم في «المستدرك» (١/٢١١).

ويحسن بنا هنا أن نبيِّن ما نعتقده في المسائل التي نسبها إلينا:

أما قراءة القرآن في المساجد، فإنا لم نمنعها مطلقاً، بل كنّا نرغّبُ المسلمين فيها أشدَّ التَّرغيب، ونذكر لهم أنه يجب عليهم قراءة القرآن، وسماعُه بالسَّكينة، والتَّدبُر، والإنصات، لتصلَ معانيه لأعماق قلوبهم، وطالما نبَّهناهم -أيضاً إلى أن الصلاة إنما كانت تنهى عن الفحشاء والمنكر، بسبب ما فرض فيها من قراءة القرآن، التي تذكّر المصلي بما له، وما عليه، وترشِدُهُ إلى ما خلق لأجله، ولكن الذي منعناه ونمنعه -أيضاً -: تلاوة القرآن المقرونة بالتَّشويش على المصلِّين (۱)،

= قال رشيد الدين العطار في «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٧٤١ - آخر كتابي «الإمام مسلم») بعد هذه الطريق: «فاتصل ذلك المرسل من هذا الوجه الثاني، لكن رواية ابن مهدي ومن تابعه على إرساله أرجح؛ لأنهم أحفظ وأثبت من المدائني الذي وصله، وإن كان قد وثقه يحيى بن معين، [كما في «سؤالات ابن الجنيد» (٣٣)، و«تاريخ الدارمي» (٦٤٢)، و«سؤالات ابن محرز» (٩١٤)]، والزيادة من الثقة مقبولة عند أهل العلم، ولهذا أورده مسلم من الطريقين ليبين الاختلاف الواقع في اتصاله، وقدم رواية من أرسله؛ لأنهم أحفظ وأثبت كما بيناه.

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن علي بن حفص هذا، فقال في «الجسرح والتعديسل» (٦ رقم ٩٩٨): «يكتب حديثه و لا يحتج به»، ولهذا قال أبو الحسن الدارقطني [في «التتبع» (رقسم ١٤)]: «الصواب في هذا الحديث المرسل»، والله –عز وجل– أعلم» انتهى كلام العطار.

قال أبو عبيدة: وقطع النووي في «شرحه» (١/ ٧٤) بصحته، قال بعد كلام الدارقطني السابق: «وإذا ثبت أنه روي متصلاً ومرسلاً؛ فالعمل على أنه متصل، هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء، وأصحاب الأصول، وجماعة من أهل الحديث، ولا يضر كون الأكثرين رووه مرسلاً، فإنَّ الوصل زيادة من ثقة، وهي مقبولة».

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً، أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٦٨٦)، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٦١٩ / ٣١٩)، وفي سنده يحيى بن عبيدالله، وهو متروك.

(۱) لبعض المالكية رسالة خطية محفوظة بموريتانيا في (۹ ورقات) في مركز أحمد بابـا، تحت رقــم (۲۹۸)، بعنــوان «جــواب في شــأن قــراءة القــرآن بصــوت عــالِ قــرب الذيــن= مع إخراج القراءة عن حدّها المشروع؛ كالتّمطيط، والتّلحين، والخطأ الفاحش في أحكام التجويد، على أنَّ القارئ يقرأ وأكثر الناس لا يستمعون ولا ينصتون؛ لأنَّ منهم من يكون حينئذ مشغولاً بالصّلاة، ومنهم من يكون متأهباً للوضوء، ومنهم من يتلو القرآن، ومنهم من يشتغل بإخراج الدَّراهم من كيسه للقارئ، اللذي اتّخذ تلاوة القرآن للاسترزاق، ومنهم من يكون منهمكاً بجمع النقود له، فمثل هذه التّلاوة التي ضيَّعت شرف القرآن والدِّين، وكانت سبباً في قسوة قلوبِ المسلمين، هي التي غنعها للما منعها خزيران نفسه، ويؤيِّدنا في ذلك: ما ذكره الإمام النووي في «كتابه التبيان» (۱) نقلاً عن أقضى القضاة (۱) الماوردي (۱۲) في كتابه في «كتابه التبيان» (۱۱) نقلاً عن أقضى القضاة (۱۲) الماوردي (۱۳) في كتابه

⁼يصلون»، منسوخة سنة ١٣٠٠هـ.

وانظر: «مختصر تنزيه المسجد الحرام عن بدع الجهلة العــوام» (ص ١٨) لأبــي البقــاء أحمد القرشــي (ت ٨٥٤هــ).

⁽١) (ص ١١١-١١٢ ط. الحجار، أو ص ٥٦ - ط. دار ابن كثير).

⁽۲) في هذا الاصطلاح نظر، انظر في إنكاره: «معجم الأدباء» (۸/ ۲۰–۵۳)، «طبقات الشافعية الكبرى» (۷/ ۲۲۸)، «تيسير العزيز الحميد» (ص ٤٧)، «فتـح الباري» (٠١/ ٥٩٠)، وانظر عن تاريخه ومعناه ومقارنته بمصطلحات اليوم: «النظم الإسلامية» للدوري (١/ ٥٧)، «دراسات في حضارة الإسلام» (٠٠٠) لهاملتون كب، «العراق في عهد المغول» (١٧) لجعفر خصباك، «مبادئ نظام الحكم في الإسلام» (ص ٦٣٧) لمتولي، «منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية منذ نشاته حتى نهاية العصر السلجوقي» لعبدالرزاق الأنباري.

⁽٣) نعم، كان الماوردي يلقب (أقضى القضاة)، وأطلق بعضهم عليه خطأ، لقب (قاضي القاضي)! في الوقت الذي كان فيه أبو عبدالله الدامغاني يتولى منصب (قاضي القضاة) آنذاك، فذكر ابن الجوزي في «المنتظم» (٨/ ١٦٩ – ط. العراقية) في معرض حديث عن عقد الخليفة القائم بأمر الله على بنت السلطان طغرلبك، فذكر أنه حضر قاضي القضاة أبو عبدالله الدامغاني وأقضى القضاة الماوردي.

"الحاوي" (١) إذ قال: "القراءة بالألحان الموضوعة، إن أخرجت لفظ القرآن عن صيغته، بإدخال حركات فيه، أو إخراج حركات منه، أو قَصْرِ ممدود، أو مد مقصور، أو تمطيط يخفي به بعض اللفظ ويلتبس، فهو حرام يفسق به القارئ، ويأثم به المستمع؛ لأنه عَدَل به عن نهجه القويم إلى الاعوجاج، والله -تعالى يقول: ﴿قُرْآناً عَرَبيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر: ٢٨]» انتهى كلام الماوردي.

ثم قال الإمامُ النَّوويُّ: "وهُذا القسم الأول من القراءة بالألحان المحرمة مصيبة (٢)، ابتلي بها بعضُ الجهلة الطِّغام الغُشمة، الذين يقرؤون على الجنائز، وفي بعض المحافل، وهذه بدعة محرَّمة ظاهرة، يأثم كلُّ مستمع لها، كما قاله أقضى القضاة الماوردي. ويأثم كلُّ قادر على إزالتها، أو على النهي عنها، إذا لم يفعل ذلك. وقد بذلتُ فيها بعضَ قُدرتي، وأرجو من فضل الله الكريم، أن يوفِّق لإزالتها من هو أهل لذلك، وأن يجعله في عافية انتهى كلام النووي.

وأما قراءة سورة الكهف، فإنما نمنعها؛ لما يقع في قراءتها بما ذكر سابقاً، وزِد على ذلك: وجه الالتزام والتخصيص (٣)، وقد بيّنا ذلك فيما سبق نقلاً عن

⁼ وانظر في الفرق بينهما وإزاحة لبس كان في أذهان كثير من الناس عند ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٧/ ٢٢٨)، وفي كلامه لبس ذكره مصطفى جواد في تعليقه على كتاب ابن الساعي «الجامع المختصر» (٩/ ٢)

⁽۱) (۱۷/۱۷) – ط. دار الكتب العلمية) أو (۲۱٪ ۲۱۳–۲۱۶ – ط. دار الفكر)، وقد نقل المصنف كلامه من «التبيان» للنووي بحروفه، وتصرف النووي في النقل من «الحاوي» فلينظر.

⁽٢) لأبي البركات محمد بن أحمد، المعروف بـ(ابن الكيال) (ت ٩٣٩هـ) رسالة بعنوان «الأنجم الزواهر في تحريم القراءة بلحون أهل الفسق والكبائر»، فرغ أخونا مالك شعبان من تحقيقها، وجمع كلام العلماء -على اختلاف أعصارهم وأمصارهم ومشاربهم ومذاهبهم وفنونهم - الوارد في ذم ذلك، ولعلها تنشر قريباً، والله الموفق للخيرات، والهادي إلى الصالحات.

⁽٣) انظر في بدعية التزام قراءة سورة (الكهف) على المصلين قبل الخطبة بصوت=

الإمام الشاطبي.

أمّا دعواه أنَّ الناس اليوم يجتمعون على قراءة القرآن؛ مثل اجتماع النسي ه مع عصابة من ضعفاء المهاجرين، وكون الناس اليوم داخلين فيما يصدق عليه قوله على العلم المجتمع قوم في بيت من بيوت الله -تعالى-، يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم، إلا نزلتْ عليهم السَّكينة، وغشيتهم الرَّحمة، وحفَّتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده»(١)، فالمشاهدة تدلُّ على خلافه، كما يشهد بذلك كلُّ مُنصف، كما أنَّ دعواه أنَّ المستمعين ينصتون بخشوع، متفكّرين في معانى ما يتلى على مسامعهم، مترنِّمين بمبشراتها، متَّعظين خائفين من منذراتها، بذرف الدُّموع، وخشية القلب، وقشعريرة الجسم... إلى آخر ما جاء في عبارته، فهي غير صحيحة -أيضار الله الله الله عنه الدُّرجة من فهي غير صحيحة -أيضار الله الله الله الله عنه الدّ التَّفكُّر في معاني ما يتلى على مسامعهم... إلى آخر ما ذكره؛ لكانوا في مقدِّمة الأمم، ولسادوا العالم أجمع، ولأعدّوا لأرباب البدع ومؤازريهم الذين شوَّهوا هذا الدين الحنيف، وأوصلوا أهلُه إلى الحضيض، ما يتألم منه حضرة خزيران، وأستاذه الجزَّار، ويشهد -أيضاً- على عدم وصول العوام إلى هذه الدرجة قول خزيران نفسه في رسالته «فصل الخطاب» (ص ١٠): «خصوصاً في هذا الزَّمان، الذي قد استحكمتْ فيه الغفلةُ للجميع، وعمَّت البلوي فيه للرَّفيع والوضيع».

⁼مرتفع: «السنن والمبتدعات» (١٧، ٤٩)، «الإبداع في مضار الابتداع» (١٧٧)، «بدع القراء» (٢٠).

وانظر في بدعية التزام قراءة سورة الكهف عصر يوم الجمعة في المسجد: «فتاوى الشاطبي» (١٥٢) - (وفيه بدعية قراءة السورة بالإدارة)-، «الحوادث والبدع» (١٥٢) للطرطوشي، «بدع القراء» (٢١) للشيخ بكر أبو زيد.

⁽١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة.

ومن هذا يعلم: أنَّ جميع الأدلة التي أوردها من الأحاديث، وأقوال العلماء فيما يتعلَّق بتلاوة القرآن هي حُجَّةٌ لنا لا علينا، إذ قد يثبت بها التلاوة المشروعة التي دعونا الناس إليها، أما تطبيق الأدلة على حالة المسلمين اليوم؛ فهو خلاف الواقع، وقلب للحقائق.

وأما قراءة قصة المولد النبوي الشريف المشتملة على بيان شمائل الرسول وفضائله، التي لا يمكن للأُمة الإسلامية أن تصل إلى ما كان عليه أسلافها من المجد والسؤدد، إلا بالتَّحلي بها، فنحن من أشد الناس دعوة إليها، وأما الذي أنكرناه -وننكره أيضاً - فهو ما عمَّت به البلوى من قراءة المولد بالغناء والتمطيط البشع، والمبالغة بتوقيعه على أنحاء الموسيقى، والاكتفاء بسيرة الولادة فقط، مع ما أدخل فيها من الأمور التي لم تثبت، وترك المهم المفيد من أحواله وشمائله في، وكثيراً ما سمعناهم يقولون: حبيبي يا... يا مو. حا. حا. مد، وأمثال ذلك، مما يشمئز منه كل مسلم، ويعترف بقبحه كل ذي ذوق سليم، فهل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يزعم مع ثبوت هذه الحقائق، أن أكثر هذه المجتمعات في أيامنا خارجة عن حد البدع المنكرة؟ وأما دعواه أن الاجتماع لتلاوة المولد الشريف في بلادنا، هو خال من كل شرً، مشتمل على الخير المخض، من أوله إلى آخره، فهي مكابرة محضة (١٠).

(١) وهذا حال هذه الاجتماعات غير الشرعية في كـل زمـان ومكـان، وصـور أبـو البقاء أحمد بن الضياء القرشي العدوي الحنفي (ت ٨٥٤هـ) في كتابه «مختصر تنزيــه المسـجد الحرام عن بدع الجهلة العوام» (ص ١٧ -١٨) كيفية الاحتفال بالمولد -آنذاك-، فقال:

[&]quot;ومنها: ما أَحْدَثُوهُ في ليلة مَوْلِدِ النبي في الثانية عَشَرَ من ربيع الأول، يجتمع تلك الليلة الفرَّاشون بالشُّمُوع والفوانيس في المسجدِ الحرام، ويزفّونَ الخطيبَ مِنَ المسجدِ إلى مولدِ النبي -عليه السلام- بالشُّموع والمغرعات والمنجنيقات، وبين يَدَيْهِ جوقات المعرّبين، ويختلط حينئذِ الرِّجالُ والنَّسَاءُ والصّبيانُ، ويكشُرُ اللّغطُ والزعيق والخصومات، ورفع الأصوات بالمسجد الحرام وفي مسجد المَولِدِ، ويحصل في تلك الليلة مِنَ المفاسدِ ما لا=

فإنا نرى أنَّ أكثر الموالد التي تقرأ في زماننا، تشتمل على الصُّراخ والغناء، وما شاكل ذلك، هذا ونرى المدعويين يشتغلون بشيرب الدُّخان (١) حتى يتمَّ الجمعُ، ويحضر القارئ فتكون عند ذلك الغرفة التي يراد أن يقرأ فيها العشر من القرآن الكريم والمولد مملوءة دخاناً، ذا رائحة كريهة، وفي أثناء القراءة تسرى الجمع في الغُرف الأخرى، يشربون الدخان التوتون، والتنباك ويخوضون في الغيبة والنَّميمة، بيل وجدناهم يرتكبون أكبر من ذلك في بعض الأحيان؛ كشرب الخمر.

ومما ذكرنا: يُعلم أنَّ فتوى العلامة ابن حَجَر عن حكم قراءة الموالد التي نقلها رداً علينا، هي موافقة لما كنّا ننبه الناسَ وندعوهم إليه، فهي حُجة لنا، وردِّ عليه، وإلى المتأمِّل نصُّ الفتوى: سئل العلامة ابن حجر: عن حكم الموالد، هي سُنَّة، أم فضيلة، أم بدعة؟ مع بيان دليل كلِّ، وهل الاجتماع للبدعة المباحة! جائز أم لا؟ فأجاب بقوله: الموالد [والأذكار](٢) التي تفعل عندنا، أكثرها مشتمل على خير؛ كصدقة، وذكر، وصلاة وسلام على رسول الله أكثرها مشتمل على خير؛ كصدقة، وذكر، وصلاة وسلام على رسول الله النساء للرِّجال الأجانب، وبعضها ليس فيها(١) شر، لكنه قليل نادر، ولا شك أنَّ القسم الأول -أي: المشتمل على خير؛ كصدقة، وذكر، وصلاة وسلام على

⁼يُحْصيه إلا الله -تعالى-».

⁽١) انظر عنه، وتقرير حرمته، وبيان المصنفات الواردة فيه، مع لمحة قوية عـن تاريخه وأضراره في كتابي «التعليقات الحسان» على رسالة الشيخ مرعي الكرمي «تحقيق البرهان في شأن الدخان»، وهو مطبوع أكثر من مرة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

⁽٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته من «الفتـاوى الحديثيـة» لابـن حجـر الهيتمى.

⁽٣) بدل ما بين المعقوفتين في الأصل: «كرؤية»، والمثبت من «الفتاوى الحديثية».

⁽٤) في الأصل: «فيه».

رسول الله هي، وعلى شرور؛ كرؤية النساء للرجال الأجانب- ممنوع؛ للقاعدة المشهورة [المقررة](۱): إن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، [فمن علم وقوع شيء من الشر فيما يفعله من ذلك، فهو عاص آشم، وبفرض أنه عمل في ذلك خيراً، فربما خيره لا يساوي شره](۱)، ألا ترى أنَّ الشارع(۲) ها اكتفى من الخير بما تيسر، وفطم عن جميع أنواع الشَّر، حيث قال: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتُكم عن شيء فاجتنبوه"(۱)... والقسم الثاني سنة تشمله الأحاديث الواردة في الأذكار، المخصوصة والعامة؛ كقوله الملائكة، وغشيتهم الرَّحة، ونزلت عليهم السَّكينة، وذكرهم الله فيمن عنده"(٤) الملائكة، وغشيتهم الرَّحة، ونزلت عليهم السَّكينة، وذكرهم الله فيمن عنده"(٤).

فمن تأمل هذه الفتوى المصرِّحة باشتمال أكثر الموالد في زمن ابن حجر منذ (٤٠٠) سنة على الشرور، وأنها ممنوعة ما دامت لا تخلو من الشرور،

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته من «الفتاوي الحديثية».

⁽۲) هل يجوز إطلاق (الشارع) على رسول الله ﴿ فَالنبي ﴿ فَالنبي ﴿ مُخْبِرٌ عَنِ اللّه وَلَذَا قَالَ ابن مسعود: ﴿إِنِ اللّه شرع لنبيكم سنن الهدى»، وقال الله -تعالى-: ﴿ شَـرَعَ لَكُم وَنَ الدّينِ مَا وَصَى بِهِ نُوحاً ﴾ [الشورى: ١٣]، وانظر للتفصيل: «الموافقات» (٥/ ٥٥٠ – مِنَ الدّينِ مَا وَصَى بِهِ نُوحاً ﴾ [الشورى: ١٣]، وانظر للتفصيل: «الموافقات» (١٠٦) للغلاييني، «المنهاج ٢٥٧ – بتحقيقي)، «الفروق» (٤/ ٥٠ – ٤٥٠)، «نظرات في اللغة» (١٠٦) للغلاييني، «المنهاج القرآني في التشريع» (٣٠٠ – ٣٠٠) (فيه تأصيل وإفاضة لمنع إطلاق المشرع على النبي ﴿ الله المعلم النبي ﴿ الله الله على «الفتوى» (١٠٥ – ٥٥) لبازمول.

⁽٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٧٢٨٨)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ١٣٣٧) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

⁽٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ٥٦٩٩) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أيضاً.

⁽٥) في «الفتاوى الحديثية» (ص ١٥٠).

عملاً بقاعدة (درء المفاسد مقداً على جلب المصالح)(١) يعلم عدم صحة دعوى خزيران؛ بأنَّ الموالد في بلادنا هي من القسم الخالي من الشّرور، ليُثبت إباحتها على كل حال، وهل يخلو مولد من رؤية النساء للرجال الأجانب في زماننا؟ وذلك زيادة عن الخروج في قراءة الموالد عن الأدب المشروع، مِمّا أشرنا إليه مِن تصرُّفات القُرَّاء والمنشدين، وزِدْ على هذا: ما تشتملُ عليه من البِدَع، التي شوّهت حقيقة الدين الإسلامي، وفسحت مجالاً للذين يكيدون له سوءاً، فالأمر لله العلي الكبير، ويؤيّدُ ما قلناه -أيضاً - بخصوص المنشدين: نصُّ الفتوى الثانية التي نقلها -أيضاً عن ابن حجر جواباً عن سؤال رفع إليه، وهو:

"ما تفعله طوائف باليمن وغيرهم من الاجتماع على إنشاد الأشعار "الموائح [مع ذكر مسجع، هل] "الله هو ذكر أم لا؟ وهل يفرق بينه وبين الأشعار الغزليّة (١٠) ...، بما مآله: "إنَّ إنشاد الشعر وسماعه، إن كان فيه حث على خير، أو نهي عن شر، أو تشويق إلى التأسي بأحوال الصالحين، والخروج عن النَّف ورعونتها، وحظوظها، [والدأب] والجد في التحلّي بمراقبة الحق في كل نفس، ثم الانتقال في شهوده في كل ذرة من ذرات الوجود، كما أشار إليه الصّادق المصدوق الله بقوله: "الإحسان: أنْ تعبد الله كأنّك تراه، فإنْ لم تكن تراه؛ فإنه

⁽۱) انظر حول هذه القاعدة: «إيضاح المسالك» للونشريسي (القاعدة الرابعة والثلاثون)، «الاعتصام» (۲/ ۲۲۲ - بتحقيقي)، «الأشباه والنظائر» (ص ۸۷، ۱۰۰) للسيوطي و(ص ۹۰) لابن نجيم، «شرح القواعد الفقهية» (ص ۱۰۱ رقم ۳۹) للزرقاء، «مجلة الأحكام العدلية» (المادة ۳۰)، «المدخل الفقهي» (رقم ۵۹۶)، «الوجيز في إيضاح قواعد الخادمي» (ص ۳۱۹).

⁽۲) في مطبوع «الفتاوى الحديثية»: «وغيرهم من اجتماعهم على إنشاد أشعارهم»

⁽٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

⁽٤) انظر عنها كتابي «شعر خالف الشرع»، يسّر اللّه إتمامه بخير وعافية.

يراك "(۱) فكل من الإنشاد والاستماع سنة...، والمنشدون والسامعون مأجورون مشابون، إن صلحت نياتهم (۲) ، وصَفَتُ سرائرُهم، وأما إن كان بخلاف ذلك... مما يناسب (۳) أغراضهم الفاسدة، وشهواتهم الحرَّمة، فهم عاصون آثمون "(۱) . وأما ادّعاؤه بأنَّ مواضيع القصائد وحال المنشدين والمستمعين في هذه الأيام من قبيل ما ذكر في صدر هذه الفتوى، فإننا نترك الحكم فيه لأهل الإنصاف.

على أنّ الاحتفال بقراءة قصة المولد النبوي، ليست سنة الخلفاء الراشدين، فيُعض عليها بالنَّواجذ، ولا فعلها أحدٌ من أهل القرون الثلاثة الفاضلة (٥)، التي هي خير القرون الإسلامية، بشهادة الرسول (١٠٠٠)، التي هي خير القرون الإسلامية، بشهادة الرسول

وأخرجه البخاري في «الصحيح» (كتاب فضائل أصحاب النبي ، باب فضائل أصحاب النبي الله ، باب فضائل الصحابة، أصحاب النبي الله) (٣/٥ رقم ٣٦٥١)، ومسلم في «الصحيح» (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) (٤/ ١٩٦٢ رقم ٢٥٣٣) من=

⁽۱) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٥٠)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ٨-١٠) من حديث عمر بن الخطاب.

⁽٢) صلاح النية لا يكفي، بل لا بد من الاتباع، والمواليد ليست من سنة النبي ولا من سنة خلفائه وأصحابه، بل هي من طريقة الفاطمين العبيديين! وانظر تعليقنا الآتي، والله الهادي.

⁽٣) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الفتاوى الحديثية»: «يليق».

⁽٤)«الفتاوي الحديثية» (ص ٨٠) لابن حجر الهيتمي.

⁽٥) يشير إلى ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد) (٢٥٨-٢٥٩ رقم ٢٦٥١)، ومسلم في «صحيحه» (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) (٤/ ١٩٦٤ رقم ٢٥٣٥) عن عمران بن حصين -رضي الله عنه-، ولفظ البخاري: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، ولفظ مسلم: «إن خيركم قرني...»، و «خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيه...».

الملك المظفر التُركماني الجنس (١)، صاحب إربل (٢)، ثم صارت عادة متبعة، وسنة مبتدعة، وشعاراً دينياً (٣).

=حديث ابن مسعود -رضى الله عنه- بلفظ: «خير الناس...».

(١) ابن خلكان ج ١ ص (٥٥٢-٥٥٣) (منهما).

(٢) بلد قرب الموصل (منهما).

(٣) الصحيح أن أول من أحدث بدعة المولد الفاطميون العبيديون من الباطنيين، كما قال المقريزي في «خططه» (١/ ٤٩٠)، والقلقشندي في «صبح الأعشى» (٣/ ٤٩٨)، والسندوبي في «تاريخ الاحتفال بالمولد النبوي» (٦٩)، ومحمد بخيت المطيعي في «أحسن الكلام» (٤٤-٥٥)، وعلي فكري في «محاضراته»، وعلي محفوظ في «الإبداع» (ص ٢٢١)، وحسن إبراهيم حسن وطه أحمد شرف في كتابيهما «المعيز لدين الله» (ص ٢٨٤)، وأحمد المختار العبادي في «تأليفه في التاريخ العباسي والفاطمي» (ص ٢٦١-٢٦٢)، وإسماعيل الأنصاري في «القول الفصل في حكم الاحتفال بمولد خير الرسال الله» (ص ٢٤)، وعبدالله بن منيع في «حوار مع المالكي» (ص ٧٥).

وذكر بعضهم أنّ أول مَن أحدثه صاحب إربل الملك المظفر، كما قال المصنّفان.

انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٤٣٧)، و«السرد القوي على الرفاعي والمجهول وابن علوي وبيان أحكامهم في المولد النبوي» (ص ٨٩، ٩٥)، و«الإنصاف فيما قيل في المولد من الغلو وبلا إجحاف» (ص ٣٤–٣٥).

ولا يبعد أن يكون عمل المولد تسرب إلى صاحب إريل من العبيديين، فإنهم أخذوا الموصل سنة (٣٤٧هـ)، كما في «البداية والنهايـة» (١١/ ٢٣٢)، ومولد الملك المظفر سنة (٩٤٥هـ)، كما في «التكملة» (٣/ ٣٥٤)، وولي السلطنة بعد وفاة أبيه سنة (٣٣٥هـ)، كما في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٣٥).

قال محمد بخيت المطيعي في «أحسن الكلام» (ص ٥٢):

«... ومن ذلك تعلم أن مظفر الدِّين إنما أحدث المولد النبوي في مدينة إربىل على الوجه الذي وصف، فلا ينافي ما ذكرناه من أن أوَّل مَن أحدثه بالقاهرة الخلفاء الفاطميون من قبل ذلك، فإن دولة الفاطمين انقرضت بموت العاضد بالله أبي محمد عبدالله بن الحافظ بن المستنصر في يوم الإثنين/عاشر المحرم/سنة سبع وستين وخمس مئة هجرية، وما=

=كانت الموالد تعرف في دولة الإسلام من قبل الفاطمين».

بقي بعد هذا أن نقول: إن المحدثاتِ كلَّها شر وضلالة بنص رسول اللَّه هُ وإنّ كل عمل ليس له أصل في الشرع: بدعة وضلالة، وإن ارتكبه من يُعد من «الصالحين» ويشتهر به!! ولقد بيَّن ياقوت في «معجمه» (١٣٨/١) -وهو من معاصري الملك المظفر- شيئاً من أحواله، وقال:

«طباع هذا الأمير متضادّة، فإنه كثير الظلم عسوف بالرَّعيَّة، راغب في أخــذ الأمــوال من غير وجهها»، وذكر ابن العماد في «شذرات الذهب» (٥/ ١٤٠) في ترجمة الملـك المظفـر: «كانت نفقته على المولد في كل سنة ثلاث مئة ألف دينار».

ثم وجدت كلمة مطوّلة عنه في «رجال من التاريخ» (٢٦٧-٢٧٣) عن (الملك المظفر)، وجاء فيها (ص ٢٧٢-٢٧٣) وصف لإحياء هذه الموالد، وهذا نصه:

«تبدأ الاحتفالات ليلة المولد بِسَوْق عدد هائل من الإبل والبقر والغنم بالطبول والأناشيد، والناس وراءها بالأعلام والمزامير والصياح، حتى تذبح ويعد للمها للولائم، فتقام القدور، ويعد الطعام الكثير، ثم يذهب إلى المسجد فيخرج من صلاة العشاء، بين يديه الشموع العظيمة والمشاعل والناس وراءه، حتى ينتهي إلى (الخانقاه) فيقيم تلك الليلة سماعاً عظيماً (أي: ما يسمونه اليوم ذكراً، وما هو بالذكر)، ويأتي الصوفية بعجائب الإنشاد والرقص والتواجد، فإذا كان يوم المولد، نصب له برج كبير، فيجلس عليه مع رؤساء دولته، وبرج أوطاً منه للصوفية والعلماء، ويراً الجيش بين يديه في عرض عظيم، بفرسانه ورجالته وأعلامه وراياته وطبوله، وجماعات الصوفية والمنشدين، وطلبة المدارس، وعامة الناس، ثم يقوم الخطباء والوعاظ، وينشد المنشدون، ويخلع على الجميع ويعطيهم، ثم يدعى كل من عضر وهم آلاف مؤلفة إلى الموائد، فيأكلون جميعاً».

و الخيراً... انظر في بدعية المولىد ومفاسده المترتبة عليه: المصادر المذكورة سابقاً، و «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٢٩٥)، و «الفتاوى الكبرى» (١/ ٣٢١)، و «المدخلل» (٢/ ١٦- ١٠١)، و «المعيار المعيار (٩/ ١٥٥)، و «تفسير المنار» (٩/ ٩٦) و (٢/ ٤٧- ٤٠١)، و «فتاوى رشيد رضا» (٥/ ٢١١٢)، و «مجلة المنار» (٧٠/ ٥٩٥– ٤٠٠، ١٥٤) و «كتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٩٦ – ٩٧ - بتحقيقي)، و «بداية السول» (ص ٩)، و «مختصر الشمائل المحمدية» (١٧٥) (كلاهما فيه=

وأما ليلة النصف من شعبان، فلم يحصل بخصوصها إلا تنبية الناس للمسابقة لصوم نهارها، وقيام ليلها، بالعبادة الخالصة لله -تعالى-، بعد التوبة، وأداء الفرائض؛ لأنه لا يفيد العبد إقباله على النوافل ما دام تاركاً للفرائض (۱)، لكن لا على وجه الاجتماع في المساجد، واعتقاد لنوم ذلك، بل على وجه الانفراد والاختيار، وأنَّ الدُّعاء بالصُّورة المعلومة مساء ليلة النَّصف ليس من الأعمال التي تعبَّدنا الله بها، ولم يفعله رسول الله هي، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا الأئمة المجتهدون -رضوان الله عليهم أجمعين-.

والحديث الذي استدل به في هذا الموضوع وهو: «إذا كانت ليلة النصف من شعبان؛ فقوموا ليلها، وصوموا نهارَها، فإنَّ الله -تعالى- ينزل فيها لغروب

=كلام على بدعية الموالد من كلام شيخنا الألباني -رحمه الله-، وقد ذكرناه في جمعنا لكلامه على البدع، يسر الله إتمامه).

وقد صنف الفاكهاني رسالة لطيفة في حكم المولد، أسماها بـ «المورد في عمل المولـد» فانظرها فإنها مفيدة، وفي «فهرس المكتبة الغربية بصنعاء» (٧٢٤) رسالة مفردة لمحمد الغشم (ت ٣٤٠ هـ) في ذلك، وطبع حديثاً «رسائل في حكم الاحتفال بالمولد النبوي» في مجلدين لمجموعة من العلماء، وفيها بيان كثير من المفاسد والمحاذير، ونكتفي بهذه الإحالات المجملة؛ لأنّ الكلام على هذه البدعة متسع الأرجاء، وله ذيول ويطول، والله الموفق.

(١) هذا الإطلاق خطأ قطعاً، والقاعدة الحادية عشرة في «تقرير القواعد» لابن رجب (٦٦/١ - بتحقيقي): (من عليه فرض؛ هل له أن يتنفّل قبل أدائه بجنسه أو لا؟)، قال ابن رجب: «وهذا نوعان؛ أحدهما: العبادات المحضة؛ فإن كانت موسّعة؛ جاز التنفل قبل أدائها؛ كالصلاة اتفاقاً، وقبل قضائها -أيضاً-؛ كقضاء رمضان على الأصح.

والثاني: إن كانت مضيّقة، لم تصح على الصحيح، ولذلك صور...» مذكورة بتفصيل فيه، وانظر تعليقي عليه، و «القواعد الفقهية النُّورانية» (ص ٤٩-٥٠)، وللكلام السابق مستند عن أبي بكر قوله ضمن خطبة طويلة، فيها: «وإن الله لا يقبل نافلة حتى تؤدّى الفريضة»، خرجته في تعليقي على «الخطب والمواعظ» لأبي عُبيد القاسم بن سلام (رقم ١٣٢)، يسرّ الله إتمامه وإظهاره بخير وعافية.

الشمس إلى السماء الدنيا، فيقول: ألا مستغفر، فأغفر له! ألا مسترزق فأرزقه! ألا مبتلى فأعافيه! ألا كذا...، ألا كذا...، حتى يطلع الفجر»(١).

متفق على ضعفه عند جميع المحدّثين، ومنهم من قال بوضعه (٢). قال

(۱) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (۱۳۸۸)، والفاكهي في «تاريخ مكة» (۳/ ۸۶ رقم ۱۸۳۷)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (رقم ۲۸۲) و «فضائل الأوقات» (رقم ۲۵)، والثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (ق۸۰/ أ - أول تفسير الدخان)، والتيمي الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (رقم ۱۸۳۳)، وابن الجوزي في «الواهيات» (۲/ ۲۱ ورقم ۹۲۳)، والمزي في «تهذيب الكمال» (۱۸۳۳)؛ جميعهم من طريق الحسن بن علي الخلال، عن عبدالرزاق، عن ابن أبي سبرة، عن إبراهيم بن محمد، عن معاوية بن عبدالله بن جعفر، عن أبيه، عن علي رفعه.

قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (رقم ٩٢٣): «هذا حديث لا يصح، وابن لهيعـة ذاهـ الحديث»!

قلت: كذا في مطبوعه: «وابن لهيعة»، ولعلها سبق قلم من المصنف أو الناسخ، والصواب: «ابن أبي سبرة»؛ وهو: أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبرة، قال الإمام أحمد: يضع الحديث ويكذب، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في جملة من يضع الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات على الأثبات، لا يحل كتابة حديثه، ولا الاحتجاج به بحال. وانظر -غير مأمور-: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٠٤- ٢٠٠)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٠٥)، «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» (٢/ ٤٨١)، «ميزان الاكرام الآتي عند المصنف، والتعليق عليه.

(۲) هذا حكم شيخنا الألباني -رحمه الله- على الحديث، فقال في «ضعيف سنن ابن ماجه» (۱۰۵ رقم ۲٦۱): «ضعيف جداً أو موضوع»، وانظر: «المشكاة» (۱۳۰۸)، وقال: «لكن نزول الرب كل ليلة إلى سماء الدنيا ثابت».

وقال في «السلسلة الضعيفة» (٥/ ١٥٤ رقم ٢١٣٢): «وهذا إسناد مجمعٌ على ضعفه، وهو عندي موضوع؛ لأنَّ ابن أبي سبرة رموه بالوضع، كما في «التقريب»».

وقال ابن رجب في «لطائف المعارف» (ص ١٤٣): «إسناده ضعيف»، وضعّفه البوصيري في «الترغيب» (٢/ ٨١).

العلامة السندي في «حاشيته على ابن ماجه» (۱) مخرِّج هذا الحديث: «في إسسناده ضعف؛ لضعف ابن أبي سبرة (۲) ، واسمه: أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبرة (۲) ، قال فيه أحمد بن حنبل (۳) ، وابن معين (۱): يضع الحديث انتهى. ووافقه الذهبي في «الميزان» في الإمام أحمد، وذكر عن ابن معين (۱) أنه قال فيه: وليس حديثه بشيء، وقال النسائي (۷): متروك. وممن قال بوضعه: الإمام الفقية الحافظ (۸) أبو حفص عمر بن بدر الموصلي الحنفي إمام المسجد الأقصى

(1)(1/173).

وقال ابن المديني والبخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث.

وانظر -غير مأمور-عدا ما تقدم-: «الكنى» للبخاري (٩)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٠٦)، «الكنى» للدولابي (١/ ١٢١)، «الكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢/ ١١٦-١١٧)، «ديوان الضعفاء والمتروكين» (٢٧٨)، «المغني في الضعفاء» (٢/ ٩٧)، «التهذيب» (٢/ ٢٧)، «الكاشف» (٣/ ٢٧٥).

- (٥) انظره (٣/ ٥٩٦ و٤/ ٥٠٣ ٥٠٤).
 - (٦) انظر الهامش قبل السابق.
- (٧) في «الضعفاء والمتروكين» له (رقم ٦٦٦).

⁽٢) في الأصل، وفي مطبوع «حاشية السندي»: «بسرة»، بتقديم الباء الموحدة على السين! وهو خطأ.

⁽٣) قال عبدالله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥١٠ رقم ١١٩٣)، قال أبي: «وليس حديثه بشيء، كان يكذب ويضع الحديث». وفي «العلل» (١٣٩ - رواية المروذي): «ليس هو بشيء». وانظر: «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» (ص ٤٨٦ رقم ١٢٠٧).

⁽٤) قال في رواية الدوري (٢/ ٦٩٥): «ليس حديثه بشيء».

⁽٨) قال السيوطي عنه: «ليس من الحفاظ»، وقال عن كتابه: «عليه في كثير مما ذكره انتقاد»، وقال السخاوي: «عليه مؤاخذات كثيرة، وإن كان له في كل باب من أبوابه سلف من الأئمة، خصوصاً المتقدمين»، انظر «الوضع في الحديث» (٣/ ٥٠٦).

(المتوفَّى سنة ٦٢٢)هـ في كتابـ «المغني عـن الحفظ»(١)، حيث قـال: «صلاة

= ووجدتُ في رسائل أحمد بن الصّديق، المسماة «دَرّ الغمام الرقيق» (ص ١٦٣) ما نصه: «وكان ابن بدر الموصلي هذا غير محقق في الحديث، كما قال الحافظ في ترجمته من «الدرر الكامنة»!!

قلت: لا يوجد ترجمة لابن بدر في «الدرر»؛ لأنه ليس من رجال القرن الشامن، وإنحا توفي سنة (٢٢ هــ). انظر: «العبر» (٥/ ٩١)، «الجواهر المضيئة» (١/ ٣٨٧)، «منتخب المختار» للفاسي (١٥٨ – ١٥٩)، «تاج التراجم» (٦٤)، «اللباب» (٣/ ٢٦٩ – ٢٧٠).

(١) (ص ٢٩٧ - مع «جُنّة المرتاب»).

وانظر في تقرير ذلك: «المنار المنيف» (ص ٩٨-٩٩) لابن القيم، «تفسير القرطبي» (١٢/ ١٢٨)، «اللوطبي» (١٢/ ١٢٨)، «اللولئ (١٢/ ١٢٨)، «اللولئ (١٢/ ١٨٥)، «سفر السعادة» (١٥٠).

وانظر في بدعية صلاة الرغائب -وهي صلاة تؤدًى في ليلة أول جمعة من رجب، بين صلاة المغرب والعشاء، يسبقها صيام الخميس، وهي صلاة موضوعة، أحدثت في الإسلام بعد سنة ثمانين وأربع مئة -: «الحوادث والبدع» (۱۲۲) للطرطوشي، «أداء ما وجب» لابن دحية (ص ٥٥ وما بعد)، «اقتضاء الصراط المستقيم» (١٨٣)، «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٣٩ وما بعد)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٢٥١-٢٥٥)، «مساجلة علمية بين الإمامين العز بن عبدالسلام وابن الصلاح حول صلاة الرغائب»، «تبيين العجب علمية بين الإمامين العز بن عبدالسلام وابن الصلاح حول المن الرغائب»، «تبيين العجب عا ورد في فضل رجب» (ص ٤٧)، «جموع فتاوى ابن تيمية» (٢/٢)، «الموضوعات» (٢/٤)، «فتاوى النووي» (٠٤)، «المدخل» لابن الحاج (١/ ٣٩٣)، «ختصر تنزيسه المسجد الحرام عن بدع الجهلة العوام» (ص ١٧)، «الاعتصام» (٢/ ١٨، ٢٧٩، ٢٩٤ – بتحقيقي)، «الأمر بالاتباع» (٦٦١ وما بعد)، «السنن والمبتدعات» (٠٤٠)، «البدع الحولية» بتحقيقي)، «الأمر بالاتباع» (٦٦١ وما بعد)، «السنلة الصحيحة» (٢/ ٢٥٠)، «اصلاة التراويح» (ص ٢٤)، «التعقيب الحثيث» (ص ٥٠)، «إصلاح المساجد» (ص ٩٩)، «صلاة التراويح» (ص ٢٤)، «التعقيب الحثيث» (السلسلة الصحيحة» (٢/ ٢٥٥)، (٢٥٠)»).

(فائدة): لعلي بن محمد بن غانم المقدسي (ت ١٠٠٤هـ): «ردع الراغب عـن الجمع في صلاة الرغائب»، منها ثلاث نسخ في الأزهرية، وأخرى في كوبرلي، وخامسة في الحرم المدني، وسادسة في جامعة الملك سعود.

وقال الإمام الحافظ القاضي أبو بكر المعروف بابن العربي في تفسيره «أحكام القرآن»(٢): «وليس في ليلة النصف من شعبان حديث يُعَوَّلُ عليه (٤)، لا

(١) انظر «أداء ما وجب» (٥٣-٥٤).

(٢) كذا في الأصل، و «المغني» للموصلي، و «الاعتصام» (٢/ ١٨ - بتحقيقي)، ولعلها صوابها: «الأيام».

(٣) (٤/ ١٦٩٠) ونحوه في «عارضة الأحوذي» (٣/ ٢٧٥) لـه، ونقله القرطبي في «تفسيره» (١٢٨/١٦)، ومثله في «إصلاح المساجد» (١٠٧) للقاسمي، وانظر «الباعث» (١٢٨، ١٣٨، ١٧٤ - بتحقيقي)، وكتابي «القول المبين» (٤٤٩-٤٤).

(٤) هذا صحيح بالجملة، اللهم إلا إذا استثنيت حديث نزول الرب -جل جلاله-فيها، ومغفرته لكل أحد إلا لمشرك أو مشاحن، فقد ورد عن جمع، وبمجموع طرقه ينهض للاحتجاج، كما تراه مفصّلاً في تعليقي على «المجالسة» للدينوري (رقم ٩٤٤)، وفي رسالتي «حسن البيان فيما ورد في ليلة النصف من شعبان»، وانظر «السلسلة الصحيحة» (١١٤٤).

وستأتي عند المصنف نقول كثيرة جيدة حول بدعية ما أحدث في ليلة النصف من شعبان، وما أحسن ما قاله علي بن إبراهيم -رحمه الله تعالى-: «وقد جعلها -أي: ليلة النصف من شعبان- أئمة المساجد مع صلاة الرغائب ونحوها شبكة لجمع العوام، طلباً لرئاسة التقدُّم، وملاً بذكرها القصاص مجالسهم، وكلُّ عن الحق بمعزل».

قلت: وصدق هذا العالم في قولته هذه، وله سلف فيها، نقل الطرطوشي في «الحوادث والبدع» (ص ١٣٨ - ط. الطالبي)، عن الأوزاعي قوله: «بلغني أن من ابتدع بدعة خلاه الشيطان والعبادة، وألقى عليه الخشوع والبكاء، لكي يصطاد به»، ويحقق ما قاله الواقع، كما نُقل في الأخبار عن الخوارج وغيرهم، قاله الشاطبي في «الاعتصام» (٢١٦/١ - بتحقيقي).

وقد أكد كلامه جمع من العلماء المحققين، والفضلاء الربانيين، وأسوق لك -أخي القارئ- جملة من كلامهم، لتتسلّح به، وتسوقه عند الجهلة الطغام من العوام، ممن لا زال=

في فضلها، ولا في نسخ الآجال فيها(١١)، فلا تلتفتوا إليها».

=في قلبه ميل إلى تعظيم هذه المواسم، التي تفعل بها البدع والحوادث.

قال الإمام أبو شامة المقدسي في كتابه «الباعث» (ص ١٧٤ - بتحقيقي): «وأما الألفية؛ فصلاة ليلة النّصف من شعبان، سمّيت بذلك لأنها يقرأ فيها ألف مرة ﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَد﴾ لأنها مئة ركعة في كل ركعة يقرأ الفاتحة مرة و(سورة الإخلاص) عشر مرات.

وهي صلاة طويلة مستثقلة، لم يأت فيها خبرٌ ولا أثر إلا ضعيف أو موضوع، وللعوامٌ بها افتتان عظيم، والتزم بسببها كثرة الوقيد في جميع مساجد البلاد التي تصلى فيها، ويستمر ذلك الليل كله، ويجري فيه الفسوق والعصيان، واختلاط الرجال بالنساء، ومن الفتن المختلفة ما شهرتُه تغني عن وصفه، وللمتعبدين من العوام فيها اعتقادٌ متين، وزين لهم الشيطان جعلها من أصل شعائر المسلمين». وأصلها حكاه الطُرطُوشي في كتابه «الحوادث والبدع» (ص ١٢١-١٢٧)، قال: وأخبرني أبو محمد المقدسي، قال: لم يكن عندنا ببيت المقدس قط صلاة الرَّغائب، هذه هي التي تصلى في رجب وشعبان.

وأول ما حدثت عندنا في سنة ثمان وأربعين وأربع مئة، قدم علينا في بيت المقدس رجلٌ من نابلس يعرف بابن أبي الحمراء، وكان حسنَ التالاوة، فقام يصلي في المسجد الأقصى، ليلة النصف من شعبان، فأحرم خلفه رجل، ثم انضاف إليهما ثالث ورابع، فما ختمها إلا وهو في جماعة كبيرة، ثم جاء في العام القابل فصلى معه خلقٌ كثير، وشاعت في المسجد وانتشرت الصلاة في المسجد الأقصى وبيوت الناس ومنازلهم، ثم استقرت كأنها سنّة إلى يومنا هذا، قلت له: فأنا رأيتك تصليها في جماعة، قال: نعم، وأستغفرُ الله منها.

قلت: أبو محمد هذا، أظنه عبدالعزيز بن أحمد بن عمر بن إبراهيم المقدسي، روى عنه مكي بن عبدالسلام الرميلي الشهيد، ووصفه بالشيخ الثقة، والله أعلم».

ونقله عنه أبو شامة في «الباعث» (١٢٤ - بتحقيقي)، والشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٢٨٣ - بتحقيقي)، والسيوطي في «الأمر بالاتباع» (ص ١٧٦-١٧٧ - بتحقيقي).

قال أبو عبيدة: فيا عباد الله! فهل بعد هذا البيان من بيان؟ وها هو إمام عالم ينبئك بأصل وضع هذه الصلاة، التي أصبحت من سمات أهل البدع، فإن ليلة النصف من شعبان لم يكن في ليلها قيام، ولم يثبت في نهارها صيام، وانظر ما سيأتي عند المصنف، والله الموفق.

⁽١) زعم بعضهم أن ليلة النصف هذه هي ليلة القدر، وقد أبطل ذلك جمع؛ منهم:=

وذكر أبو شامة في كتابه «الباعث» (۱) عن أبي بكر الطُّرْطُوشي (۲) قال: «روى ابن وضاح (۳) عن زيد بن أسلم، قال: ما أدركنا أحداً من مشيختنا ولا فقهائنا يلتفتون إلى ليلة النَّصف من شعبان، ولا يلتفتون إلى حديث مكحول (۵) ولا يرون لها فضلاً على سواها، قال: وقيل لابن أبي مليكة: إنَّ زياداً النَّميري يقول: إنَّ أَجْرَ ليلة النَّصف من شعبان كأجر ليلة القدر، فقال: لو سمعتُه وبيدي عصا لضربتُه، قال: وكان زياد قاصًا (۱). وقال الحافظ أبو الخطاب بن دحية (۷): «روى الناسُ الإغفال (۸) في صلاة ليلة النَّصف من شعبان، أحاديث

⁼ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (٣/ ٢٧٥-٢٧٦)، وابن كثير في «تفسيره» (٤/ ١٢٧)، والشنقيطي في «أضواء البيان» (٧/ ٣١٩)، وانظر «البدع الحولية» (ص ٢٩٠-٢٩٢).

⁽١) (ص ١٢٥-١٢٧ - بتحقيقي)، وطبع الكتاب دون مراجعتي، فوقعت فيه أخطاء طبعية كثيرة، ولي زيادات كثيرة عليه، وسيخرج -إن شاء الله- قريباً مع العناية اللائقة به، والله الموفق للخيرات، والهادي للصالحات.

⁽٢) في كتابه «الحوادث والبدع» (ص ١٢١-١٢٢).

⁽٣) في كتابه «البدع» (رقم ١١٩).

⁽٤) في الأصل: «مشايخنا»! والمثبت من «البدع»، والمراجع السابقة.

⁽٥) وقع عليه فيه اختلاف كثير، بيّنه الدارقطني في «النزول» (رقم ٨١)، وفاته وجهاً عند ابن قانع في «المعجم» (٢٢/٢٢)، وذكرتُه مفصلاً في «حسن البيان» (٢٠-٢٣)، وللّـه الحمد.

⁽٦) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٣١٧–٣١٨ رقم ٧٩٢٨)، وابن وضاح في «البدع» (رقم ١٢٠).

⁽٧) في كتابه «أداء ما وجب»، صرح بذلك الطرطوشي وعنه أبو شامة، والمصنفان ينقلان عن أبي شامة، والنقل غير موجود في مطبوعة «أداء ما وجب»! ولعله في كتاب ابن دحية: «ما جاء في شهر شعبان»، وأشار إليه في آخر «أداء ما وجب» (ص ١٥٩)، وفيه (ص ٢٤): «وحديث ليلة النصف من شعبان، والتعريف بمن وضع فيها الزور والبهتان».

⁽A) كذا في الأصل، و «الباعث»! ولعل الصواب: «وقد روي بعض الأغفال من=

موضوعة [وواحداً مقطوعاً] (۱)، وكلفوا عباد الله بالأحاديث الموضوعة فوق طاقتهم، من صلاة مئة ركعة... [وقال في كتاب «ما جاء في شهر شعبان» من تأليفه -أيضاً-] (۱): «وقال أهل التّعديل والتجريح: ليس في حديث ليلة النّصف من شعبان حديث يصحّ، فتحفّظوا -عباد الله- من مفتر يروي لكم حديثاً موضوعاً يسوقه في معرض الخير، فاستعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعاً من النبي الله ، فإذا صحّ أنه كذب، خرج من المشروعيّة، وكان مستعمله من خدم الشيطان؛ لاستعماله حديثاً على رسول الله الله الم ينزّل مستعمله من سلطان» (۱).

وقال العراقي (٣): حديث صلاة ليلة النصف من شعبان باطل، وقال التقيُّ السُّبكيُّ في «تقييد التراجيح» (١٤): الاجتماع لصلاة ليلة النصف من شعبان

⁼الناس»، ثم تأكد لي هذا لما وجدتُ ابن دحية يقول في «أداء مـا وجـب» (ص ٦٦): «وقـد روى بعضُ الأغفال الذين لا يعرفون الصحيح من السقيم...» فتأمّل.

⁽١) سقط من الأصل، وأثبته من عند الطرطوشي وأبي شامة -رحمهما الله-.

⁽٢) إلى هنا انتهى نقل المصنّفَيْن من «الباعث» (١٢٥-١٢٧ - بتحقيقي) لأبي شامة المقدسي.

⁽٣) في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢٠٣/١)، وذكر غير واحد من المحدثين أن الأحاديث الواردة في فضل صلاة ليلة النصف من شعبان غير صحيحة؛ منهم: ابن الجوزي في «الموضوعات» (٦/ ١٢٦- ١٢٩)، وأقره أبو شامة في «الباعث» (ص ١٣٦- ١٣٧)، وابن رجب في «لطائف المعارف» (١٤٥)، والفيروز آبادي في خاتمة «سفر السعادة» (ص ١٥٠)، ووافقه ابن همّات الدمشقي في «التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة» (ص ٢٦)، والشيخ عبدالعزيز بن باز في «التحذير من البدع» (١١). وانظر: «مختصر تنزيه المسجد الحرام» (ص ١٥)، «المنار المنيف» (ص ١٥)، «المنار المنيف» (ص ١٥)، «المفوائد المجموعة» (١٥) للشوكاني.

⁽٤) هذا مصنّف من مصنّفات عدة للسبكي في التراويح، انظر ما قدمناه في التعليق على (ص ٦٤).

ولصلاة الرَّغائب بدعة مذمومة. وقال النووي (١٠): هاتان الصَّلاتان -أي: صلاة الرَّغائب، وصلاة ليلة النِّصف من شعبان- بدعتان موضوعتان منكرتان قبيحتان، ولا تغتر بذكرهما في كتاب «القوت» (٢) و «الإحياء» (٣)، وليسس لأحد أن يستدلَّ على شرعيتهما، بقوله (١١) (الصلاة خير موضوع) (٤)؛ فإن ذلك

(۱) في «المجموع» (۶/ ۵٦) و «الفتاوى» (۲٦) جمع تلميذه ابن العطار عنه، ونقله ابن همات في «التنكيت» (ص ۹٦) عن النووي بحروفه.

(٢) في (الفصل العشرين) منه (في ذكر إحياء الليالي المرجو فيها الفضل المستحب إحياؤها) (١/ ١٢٩ - ط. مؤسسة خلدون).

وانظر -لزاماً- عن هذا الكتاب: كتابي «كتب حـذر منهـا العلمـاء» (١/ ٤٩، ١٨٧ و٢/ ٣٤٩-٣٥).

(۳) في آخر (القسم الثالث: ما يتكرر بتكرر السنين) من (الربع الأول) (۲۰۳/۱)،
 وانظر عنه كتابي «كتب حذر منها العلماء» (۱/۱۸۷ و۲/ ۳۵۰–۳۵۱).

قلت: ولا تغتر -أيضاً- بذكر الثعلبي لها في «تفسيره»، كذا في «شــرح الأوراد»، قالــه على القارى في «الأسرار المرفوعة» (ص ٣٩٦).

(٤) ورد بهذا اللفظ ضمن حديث أبي ذر الطويل، الـذي أخرجه أحمد (٥/ ١٧٨، ١٧٩)، وهو -مطولاً ومختصراً- عند النسائي (٨/ ٢٧٥)، وابن سعد (١/ ٣٢)، والحاكم (٢/ ٢٨٢) وإسناده ضعيف جداً، فيه عبيد بن الخشخاش، متروك. وأبو عمر الدمشقي ضعيف، والراوي عنه المسعودي، قال الدارقطني: المسعودي عن أبي عمر الدمشقي متروك.

وأخرجه ابسن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٢٩)، وابسن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٦٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٨)، والبيهقي (٤١٩) من طريق يحيى بن سعيد السعيدي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر، ولم يذكروه بتمامه.

وإسناده ضعيف جداً، يحيى بن سعيد يبروي عن ابن جريج المقلوبات، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد، قاله ابن حبان، وقال ابن عدي: هذا أنكر الروايات.

ويغني عن هذا حديث ثوبان الصحيح: «استقيموا، ولن تحصوا، واعلموا أن من خير أعمالكم الصلاة»، وقد خرجتُه في تعليقي على «الطهور» (رقم ١٩٨)، وتعليقي على «الباعث» (ص ١٥٤-١٥٥)، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (١١٥)، و«الإرواء»=

يختصُّ بصلاة لا تخالف الشَّرع بوجه من الوجوه، وقد صح النَّهيُ عـن الصـلاة في الأوقات المكروهة (١)، نقل ذلك كلَّه العلاّمةُ الزَّبيديُّ في «شرح الإحياء» (٢).

وأما دعاؤها المشهور (٣) الذي ذكره خزيران فلم يرد من طريت صحيح، وإنما هو من جمع بعض المشايخ، قال العلامة الزّبيدي في «شرح الإحياء» (٤): «وقد توارث الخلف عن السّلف في إحياء هذه الليلة -أي: ليلة النصف من شعبان - بصلاة ست ركعات بعد صلاة المغرب، كل ركعتين بتسليمة، يقرأ في كل ركعة منها بالفاتحة مرة، والإخلاص ست مرات، وبعد الفراغ من كل ركعتين يقرأ سورة يس مرة، ويدعو بالدُّعاء المشهور بدعاء ليلة النصف»... إلى

وحديث ثوبان يشهد لحديث أبي ذر، وفي الباب عن أبي هريسرة وأبي أمامة، ولذا حكم شيخنا على هذه القطعة من حديث أبي ذر بأنه حسن لغيره، انظر «صحيح الترغيب» (رقم ٣٩٠).

(١) ورد ذلك في أحاديث كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما، انظر تخريجي لبعضها في تعليقي على «الموافقات» (٢/ ١٦).

(٢) المسمى "إتحاف السادة المتقين" (٣/ ٤٢٧).

(٣) وهو قولهم: «اللهم يا ذا المنّ، ولا يمن عليه، يا ذا الجلال والإكرام،...»، وهو لا أصل له، كذا قال الزّبيدي -وسيأتي كلامه-، وصاحاب «أسنى المطالب» (رقم ٨٣٨)، وهو من ترتيب بعض أهل الصلاح من عند نفسه، قيل: هو البوني، صاحب كتاب الخرافة والشعوذة «شمس المعارف الكبرى»، انظر عنه كتابي «كتب حذر منها العلماء» (١/٤٢، ١٢٤).

وانظر لبدعية هذا الدعاء: «السنن والمبتدعات» (١٤٥-١٤٦)، «رسالة ليلة النصف من شعبان» (٣٣، ٣٣) لمحمد حسنين مخلوف، رسالة «روي الظمآن» (ص ٩) للأنصاري، «الإبداع» (٢٩٠)، مجلة «المنار» (٣/ ٦٦٧)، «البدع الحولية» (٣٠٣-٣٠٣)، رسالتي «حسسن البيان» (١٣).

(3) (4/ 773).

أن قال: "ولم أر [لصلاة ليلة النصف من شعبان] (١)، ولا لدعائها مستنداً صحيحاً في السُّنة، إلا أنه من عمل المشايخ». ومما تقدم يعلم عدم صحة الأحاديث التي أشار إليها، والتي ذكرها بخصوص ليلة النصف من شعبان، وبطلان قوله في حديث النُّزول (٢): "وإنْ نص بعض العلماء على ضعفه»، لأنَّ الذي نصَّ على ضعفه -لا بعض العلماء - بل كلُّهم، ومنهم مَن قال بوضعه كما أشرنا، وأما ما ذكره من أن الأحاديث الصحيحة النَّاطقة بفضل الصيّام في شهر شعبان كثيرة، مستدلاً بحديث السيدة عائشة الذي أخرجه الشيخان، قالت: "وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان" فلا علاقة له بموضوعنا، وقوله: إنّ الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال، ليس على إطلاقه، بدليل ما شرطه المحدّثون لجواز العمل بالضّعيف في الترغيب والترهيب. قال الحافظ السخاوي (٤):

«سمعت شيخنا الحافظ ابن حجر مراراً يقول -وكتبه لي بخطه-: إنَّ شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

وانظر: "فتاوى الرملي" (٤/ ٣٨٣ - هامش "الفتاوى الفقهية الكبرى") لابن حجر الهيتمي، "تبيين العجب" (ص ٢١)، "تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه الصلاة والسلام" للعلامة محمد حياة السندي، "حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال" جمع وإعداد صديقنا فوزي بن محمد العودة، "حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال" لأشرف بن سعيد، "الإعلام بوجوب التثبت في رواية الحديث وحكم العمل بالحديث الضعيف" لسليمان بن ناصر العلوان.

⁽١) بدل ما بين المعقوفتين في «الإتحاف»: «لها».

⁽٢) انظر ما قدمناه (ص ١٢٤).

⁽٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ١٩٦٩، ١٩٧٠)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ١٩٦٦).

⁽٤) بحروفه في «القول البديع» (٣٦٣–٣٦٤) للسخاوي.

الأول: [متفق عليه] (١)، أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذَّابين، والمتَّهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أنْ يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع، بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

الثالث: أنْ لا يعتقد عند العمل به ثبوته؛ لئلا ينسب إلى النبي الله ما لم يقله». قال: «والأخيران عن ابن عبدالسلام، وعن صاحبه ابن دقيق العيد، والأول نقل العلائيُّ الاتفاق عليه انتهى. والحديث الذي استدلَّ به خزيران، هو شديد الضعف لا يجوز العمل به في فضائل الأعمال؛ لأنَّ أحد رواته وهو: ابن أبي سَبْرة (٢) - متروك، يضع الحديث كما تقدم (٣)، على أنَّ القاضي أبا بكر بن العربي (١٤) لا يجوز العمل بالضعيف مطلقاً.

وتمويه خزيران في آخر كلامه بما يتعلَّق بليلة النَّصف من شعبان بقوله: «أما الاجتماع على قراءته -أي: دعاء ليلة النصف- في الليلة المذكورة، فهو

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من المطبوع.

⁽٢) في الأصل: «بسرة»، وهو خطأ.

⁽٣) (ص ۱۲۲).

⁽٤) انظر «العارضة» له (٣/ ٢٧٥).

بل هذا مذهب إمامَي الدنيا في الحديث: أبي عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، نص عليه في «مقدمة صحيحه» (٢٨).

وانظر له: «مقالات الكوثري» (٤١ فما بعد)، وكتابي «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٢/ ٥٨٦).

وهذا الذي كان يدافع عنه شيخنا الألباني بقوة في كثير من المناسبات والجلسات، وقرره بتحرير وتفنيد للشروط المذكورة سابقاً في تقديمه لـ «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٤٧ - ١٥ - ط. المعارف).

اجتماع على الدُّعاء الذي هو مخ العبادة كما ورد في الحديث(١)، في ليلة يتجلَّى فيها الحقُّ على عباده من غروب الشمس، ويقول: هل من كذا؟ هل من كذا؟... فيكون من قبيل البدع المندوبة» ظاهر حيث يقول فهو اجتماع على الدعاء الذي هو مخ العبادة، كما ورد في الحديث، وذلك تصريح منه بأنه اجتماع مخصوص، في زمان مخصوص، على وجه مخصوص، التزم فيه التعبد بأمر مخصوص، لم يرد في الشُّرع دليلٌ عليه تفصيلاً، وإن كان من حيث جنسه داخلاً في دليل الدعاء الإجمالي، من غير تقييد بهذه الالتزامات والخصوصيات المعلومة، فيكون ابتداعاً وقع الناس فيه من جهة توهم أنه بهذه الصُّورة مشروعٌ، مع أنه لم يقم عليه دليل تفصيليّ بخصوصه، وقد ثبت ما فيــه القناعــة بأنَّ ما كان من هذا القبيل فهو بدعة، غير مباحة، فضلاً عن أنها مندوبة كما قال! وأيضاً: فإن ذلك الاجتماع لا يخلو عما يخالف الشَّرع، وأقلُّه قراءة ســورة (يس) بصوت واحد، بالاستعجال المتناهي الذي بسببه يقطع القارئون كلمات القرآن وآياته، ويسقطون كثيراً من الكلمات والحروف، فيتغيَّر به المعنى تغييرا فاحشاً، وفيه ما علمت من الفسق والإثم، كما نقلناه (٢) عن الإمام النووي، وبذلك يقعون -أيضاً- في إثم ترك الإنصات، وجهر بعضهم على بعض بالقرآن، ومعلوم أنه منهي عنه، بقوله الله الله الناس، كلكلم يناجي ربُّه، فلا يجهر بعضكم على بعض بالقراءة»(٣)، خصوصاً وأنَّ البعض من الذين

⁽۱) الحديث بلفظ: «الدعاء هو مخ العبادة» لم يثبت، والثابت: «الدعاء هو العبادة»، انظر تعليقي على «الموافقات» (۶/ ۳۹۸). وتعليقي على «إعلام الموقعين» (۳/ ۲۰۲). (۲) (ص. ۱۱۰–۱۱۱).

⁽٣) أخرجه عبدالسرزاق (٢١٦)، ومن طريقه: أحمد (٣/ ٩٤)، وعبد بن حميد (٣) أخرجه عبدالسرزاق (٢١٦)، ومن طريقه: أحمد (٣/ ٩٤)، وابن خزيمة (٨/ ٩٤)، وأبو داود (١٣٣٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٨٠٩)، وابن خزيمة (١١ ٢١)، والحاكم (١/ ٣٠-٣١)، والبيهقي (٣/ ١١) من حديث أبي سعيد الخدري، قال: اعتكف رسول الله على في أبيم المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، وهو في قُبيم له،=

يشتركون في تلك التلاوة لا يحفظون السورة ولا الدعاء (١١)، فيتلقَّفون الكلمات من غيرهم، وهناك التَّشويش والتشويه الذي لا يرضاه اللَّهُ ولا رسولُه.

ومن هذا يتضح فساد قول خزيران: «واجتماع مسلمي هذه البلاد في مساجدهم تلك الليلة، خال مِن كلِّ منكرٍ وشرَّ، إنه عبارة عن صلاةٍ، وتلاوةٍ قرآن، وتضرّع، ودعاء».

ولما أثبت حضرتُه -على زعمه- إباحة اجتماع الناس للمولد، والإنشاد فيه، أدمج -أيضاً - مسألة إباحة التوحيش (٢) -الذي هو وداع رمضان - فدخل في الموضوع بعد ذكر الفتوى الثّانية لابن حجر، وقال: "وقد ذكر العلامة الحبر الرملي في أواخر "فتاويه" أنَّ الشّيخ عزَّ الدين بن عبدالسلام (١) سئل عن السّماع، الذي يفعل في هذا الزمان في مجالس الذّكر، فأجاب بما صورته: "سماع ما يحرِّكُ الأحوال السّنيَّة المذكّرة للآخرة، مندوب إليه» انتهى.

ثم رتَّب عليه ما أراد الاستدلال به من التُّوحيش، ووداع رمضان بالأناشيد، فقال: «ومن يطَّلع على مواضيع القصائد التي تنشد أثناء تلاوة الموالد في هذه البلاد، وعلى حال مستمعيها، يذعن أنّها من هذا القبيل،

⁼ فكشف السُّتورَ، وقال: «ألا إنّ كلَّكم مناج ربَّه، فلا يؤذينَّ بعضُكم بعضاً، ولا يرفعن بعضكُم على بعض بالقراءة»، وإسناده صحيَّح على شرط الشيخين.

⁽۱) حتى لو حفظوها، فالذكر بصوت واحد بدعة، وللتفصيل مقام آخر، وانظر «المدخل» (۱/ ۹۰ وما بعد) لابن الحاج، و«رياض الصالحين» (تحت الحديث رقم ٢٥٠ - تعليق شيخنا الألباني)، و«مجلة المنار» (م ٣١/ ص ٨، سنة ١٩٣٠م-١٩٤٩هـ)، و«السلسلة الصحيحة» (٥/ ١٣ – ١٤)، والله الهادي والواقي.

⁽٢) انظر ما قدمناه في التعليق على (ص ٨٧-٨٩).

⁽٣) انظرها بهامش «الفتاوي الكبري» لابن حجر الهيتمي.

⁽٤) انظر «كتاب الفتاوى» (ص ١٦٣) للعز، ومقدمة كتابي «شعر خالف الشرع»، فقد استوعبت كلام العلماء على السماع، والله الموفق.

خصوصاً إذا كان المنشد صالحاً، حَسَنَ الصّوت، ومما تقدَّم يتبيَّنُ حكم الاجتماع المعتاد في البلاد الشَّامية في المساجد بالليلة التي لا تعاد في شهر رمضان تلك السنة، وذكر المؤذنين فرادى ومجتمعين القصائد المرققة للقلوب، المدمعة للعيون، المشتملة على تنبيه الغافل، إلى ما قصَّر فيه خلال الشهر، وندمه على ما جنته فيه يداه، من قبيح الأعمال وسوء الأحوال، وتبشير الصَّائم فيه بالمغفرة والجنة؛ كقولهم: يغفر المولى لمن صلَّى وصام، أخذاً من قوله عليها الله الله الله الله أخرجه الشيخان: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً؛ غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام رمضان إيماناً واحتساباً؛ غفر له ما تقدم من ذنبـه»(١)، وقولهـم: «إنَّ في الجنة باباً، اسمه: الريان، لا يدخله إلا صائمٌ شهر رمضان»، استنباطاً مما أخرجه الشَّيخان عن سهل بن سعد، قال: قال رسول اللَّه ١١٠٠ (في الجنة ثمانية أبواب؛ منها باب يسمَّى: الريَّان، لا يدخله إلا الصائمون (٢)، وأمثال ذلك من معانى الأحاديث الصَّحيحة، والحِكُم البليغة، من غير تشويش على مُصَلِّ، ولا إضرار بأحد، ولا تمطيط خارج عن الحدّ، ولا يجلس هذا المجلس إلا كلُّ متشوِّق لسماع ذلك متعطش، وإنَّ ذلك من الاجتماع على الخير، فيكون من البدعة المندوبة، وعلى الأقل فمن المباحة. فكيف ينكر على فاعله؟ على أنه قد شوهد من كثير من العوام الذين يحضرون هذا الاجتماع عند ما يقول المؤذّنون: لا أوحش اللّـه منك يا شهر رمضان، يا شهر القرآن، يا شهر التّراويح، يا شهر التسابيح، وأشباه ذلك، البكاء والخشوع» انتهى.

فنقول: يفهم من كلامه هذا، إن إباحة التُّوحيش على رأيه متوقَّفة على

⁽۱) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ١٩٠١)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ٧٦٠) من حديث أبي هريرة -رضى الله عنه-.

⁽٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ١٨٩٦)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ١١٥٢).

خلو أناشيد الوداع عن التّمطيط، الخارج عن الحدّ، ومن التّشويش على مصلّ، وهذا أمر لا يمكن إثباته؛ لأنَّ كلَّ الناس يعلم أنَّ المؤذِّنين لا يقصدون بإنشاد تلك القصائد التي ينشدونها إلا إدخال الطّرب بأصواتهم الفجَّة، علي السامعين الغافلين، وأكبر دليل على ذلك: مبالغة المنشدين مبالغة موحشةً في تمطيط أصواتهم، وبح حناجرهم، واجتماع بعضهم إلى بعض؛ ليعظم الصُّوتُ، وتغلب اللهجة على المستمعين، وأدلُّ منه: عدمُ ملاحظتهم معنى الإنشاد الذي طبقه على الأحــاديث الــتي أوردهــا؛ لأنَّ جميــعَ المؤذِّنـين والمنشــدين أُمِّيــون، لا يحسنون لفظ الأناشيد، ولا ينطقون بها صحيحة المبنى، على أنهم لـو أحسـنوا لفظها، فإن لغط أصواتهم يضيّع معناها، ففعل هؤلاء المنشدين بدعة منكرة، تنطبق عليه فتوى ابن عبدالسلام، التي استدلَّ بها خزيران؛ لأنه ليس في إنشادهم ما يحرِّك الأحوالَ السَّنيَّة المذكِّرةُ للآخرة، وإن كان مواضيع القصائد صحيحاً، على أنا نقول: إنَّ رفع الأصوات بالأناشيد في المسجد، ولـو كانت على الوجه الذي ذكره من حصول الخشوع والبكاء بها ممنوع شرعاً؛ لما ورد عنه الله أنه قال: «جنّبوا مساجدكم صبيانكم، ومجانينكم، وخصوماتِكم، وبيعكم، وشراءكم، وسلَّ سيوفكم، ورفع أصواتكم، وإقامة حدودكم، وجُمرُوها أيام جمعكم»(١)، وروى الترمذي والنّسائي عن أبي هريـرة، قـال: قـال

⁽۱) أخرجه الطبراني في «الكبير» (۸ رقم ۷٦٠١)، و «مسند الشاميين» (رقم ٣٣٨٥)، والبيهقي في «الخلافيات» -كما في «فتح الباري» (١٥٧/١٣)-، وابين عدي في «الكامل» (٥/ ١٨٦١)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٤٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٠١)- من طريق العلاء بن كثير، عن مكحول، عن واثلة وأبي الدرداء وأبي أمامة رفعوه.

وإسناده واو، فيه العلاء بن كثير.

قال أحمد في رواية حنبل -كما في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥٣٥)-: «ليس بشيء»، وقال البخاري في «ضعفائه الصغير» (رقم ٢٨٤): «منكر الحديث»، وقال ابن حبان في=

=«المجروحين» (٢/ ١٨٢): «كان يروي الموضوعات عن الأثبات».

وله شواهد واهية، لا يفرح بها، وهذا البيان:

أخرج عبدالرزاق في «المصنف» (١/ رقم ١٧٢٨)، وابن عمدي في «الكمامل» (٤/ ١٤٥٣ - ١٤٥٣) من طريق عبدالله بن محرر، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة رفعه، وضعف عبدالله بن محرر: النسائي والسعدي وابن معين والفلاس وعبدالله بن المبارك وقتادة ووافقهم، وقال: «أحاديثه غير محفوظة»، قاله الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٣٢٥).

وأخرج ابن ماجه في «سننه» (رقم ٥٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٢ رقم ١٣٦)، و«مسند الشاميين» (رقم ٣٣٨٠) من طريق الحارث بن نبهان، عن عتبة بن يقظان، عن أبي سعيد، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً به.

وإسناده واو بمرة، أبو سعيد هو محمد بن سعيد المصلوب، قال أحمد: «كان يضع الحديث»، وقال البخاري: «تركوه»، وقال النسائي: «كذاب»، والحارث بن نبهان ضعيف، قاله البوصيري في «زوائده على ابن ماجه» (١/ ٢٦٥)، وضعّفه ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ١٥٧).

وأخرج عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٤٤١-٤٤٢ رقم ١٧٢٩) -ومن طريقه إسحاق بن راهويه في «مسنده»، كما في «تخريج الزيلعي للكشاف» (١/ ٣٢٥)، و«نصب الراية» (٢/ ٤٩٢)-، والطبراني في «الكبير» (٢٠ رقم ٦٦٩) من طريق عبد ربه بن عبدالله الشامى، عن مكحول، عن معاذ مرفوعاً.

ومكحول لم يسمع من معاذ، إلا أن في رواية الطبراني بين مكحول والشامي (يحيى ابن العلاء)، كذا في «المعجم»، وفي «مسند الشاميين»: «مكحول عن ابن العلاء عن معاذ»، وأعله بالانقطاع ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٤٤).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١ رقم ١٧٢٧) من مرسل مكحول. والحديث ضعيف من طرقه كلها.

انظر: «فوائد حديثية» (١٥٣-١٥٤ - بتحقيقي)، و«مجمع الزوائد» (٢/ ٢٥، ٢٦)، و«تفسير ابن كثير» (٦/ ٦٨)، و«تفسير القرطبي» (١٢/ ٢٧٠)، و«الـترغيب والـترهيب» (١/ ١٩٩)، و«تذكرة الموضوعات» (٣٧)، و«الأسرار المرفوعة» (١٧٢)، و«كشف الخفاء» (١/ ٤٠٠)، و«الدرر المشتهرة» (١٨٠)، و«إصلاح المساجد» (١١٠)، و«الأجوبة الفاضلة»=

=(٥٥)، و «صفة صلاة النبي ١٤٠٠ (٩٨)، وكتابي «القول المبين» (ص ٢٨٦-٢٨٧).

هذا، وقد شهدت خطر هذا الحديث الواهي، عندما رأيتُ بعضَ العامـة مـن الجهلـة يطردون الناشئة من بيوت الله، محتجّين بهذا الفقه، فينفّرونهم من الدين، علــى حـين تفتــح المؤسسات النصرانية صدرها وذراعيها لأبناء المسلمين مع أبنائهم، ولا قوة إلا بالله.

(۱) الحديث باللفظ المذكور ليس عند الترمذي ولا النسائي، وإنما أخرجه الطبراني في «الكبير» (۱۶۵۶) - ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (۱/ ۳۰۰) -، وابس السني في «عمل اليوم والليلة» (۱۵۳)، والديلمي في «الفردوس» (۳/ ۵۷۷ رقم ۵۷۶۹)، وابن منده في «معرفة الصحابة» من طريق عباد بن كثير، عن يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن أبيه، عن جده، به.

وإسناده ضعيف جداً، عباد بن كثير متروك.

قال ابن حجر: «هذا حديث منكر السند والمتن».

وعزاه في «كشف الخفاء» (١/ ٤٠١) للطبراني وابن السني وابن منده عن أبي هريرة قوله، ذكره وزاد عليه في آخره: «ومن رأيتموه ينشد ضالة في المسجد فقولوا: لا وجدتها، ثلاثاً»، وهذا القسم الأخير بنحوه عند الترمذي (١٣٢١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٧٦)، والدارمي (١٤٠٨)، ابن خزيمة (١٣٠٥)، وابن السني (١٥٥)، وابن حبان (١٧٦) – موارد)، وغيرهم عن أبي هريرة رفعه، ولعل هذا سبب وهم المصنّفَين في عزو الحديث للترمذي والنسائي.

وهنالك أثر في منع قول الشعر في المسجد، وفيه عقوبة زائدة على ما في هذا الحديث. أخرج مسدد في «مسنده» -كما في «المطالب العالية» (١٧٦/١)-، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/٣٠٢ رقم ١٦٤٧) بسند ضعيف عن عبدالله بن مسعود، قال: «إذا رأيتم الشيخ ينشد الشعر في المسجد يوم الجمعة، فاقرعوا رأسه بالعصا».

والأحاديث الصحيحة في جواز قسول الشعر في المسجد أصبح، وانظر في المسألة: «الأوسط» لابن المنذر (٥/ ١٢٧)، «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٥٨)، «سنن البيهقي»= (٢/ ٤٨٨)، «تفسير القرطبي» (٢٢/ ٢٧١)، «إعلام الساجد» (٣٢٣-٣٢٣) للزركشي،

وقال الإمام العلامة أبن الحاج في «المدخل»(١): «ينبغي أن يمنع من يرفع صوته في المسجد في حال الخُطبة وغيرها؛ لأنَّ رفع الصَّوت في المسجد بدعة».

قال الإمام ناصر الدين أحمد بين محمد ابين المنيّر في كتابه المسمّى بـ «الانتصاف» (٢): «وحسبُك في تعيين الأسرار في الدُّعاء اقترانه بالتضرُّع في آية ﴿ الْعُورُونَ وَ اللَّعراف: ٥٥]، وإنَّ وَادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً إِنّهُ لاَ يُحِبُ المُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وإنَّ دعاء لا خفية ولا وقار دعاء لا تضرّع فيه ولا خشوع، لقليل الجدوى، فكذلك دعاء لا خفية ولا وقار يصحبه، وترى كثيراً من أهل زمانك يعتمدون الصّراخ والصيّاح في الدُّعاء، خصوصاً في الجوامع، حتى يعظم اللغط ويشتد، وتستد المسامع [وتستك] (٣)، ويهتز الدَّاعي بالناس، ولا يعلم أنه جمع بين بدعتين: رفع الصّوت في الدُّعاء، وفي المسجد، وربما حصلت للعوام حينئذ رقة لا تحصل مع خفض الصّوت، ورعاية سمت الوقار، وسلوك السنة الثابتة بالآثار، وما هي إلا رقة شبيهة بالرِّقة العارضة للنساء والأطفال، ليست خارجةً عن صميم الفؤاد؛ لأنها لو كانت من أصل لكانت عند اتباع السنَّة في الدُّعاء، وفي خفض الصّوت به، أوفر وأوفى وأزكى، فما أكثر التباس الباطل بالحق على عقول كثير من الخلق! اللهم وأونى وأزكى، فما أكثر التباس الباطل بالحق على عقول كثير من الخلق! اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه» انتهى.

ومما تقدّم: يفهم أن وداع رمضان بدعٌ من الأمر، ولو حاول الحاولون إباحته واستحسانه بدون حُجّة ولا برهان، لاسيّما مع ما يقع بسبب التّوديع

^{= «}المجالسة» (٢٣١٥ - بتحقيقي)، «فتح الباري» (١/ ٥٤٩)، «نتائج الأفكار» (٢٠٦/١)، «رد المحتار» (١/ ٤٦٤)، «عون المعبود» (٣/ ٤١٧)، «بذل المجهود» (٢١/ ٤٦٤)، «الفتوحات الربانية» (٢/ ٢٧ - ٦٨).

⁽١) (٢/ ٢٢٢)، وانظر منه (١/ ١٠٦) في رفع الصوت -أيضاً-.

⁽٢) (٢/ ٦٦ - بهامش «الكشاف»).

⁽٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته من «الانتصاف».

من الأمور الغير (١) المشروعة؛ كالتَّغنِّي والتَّطرِّب في بيوت لم تشيَّد إلا للذِّكر والعبادة، وكرفع الأصوات في المساجد، وهمو مكروه كراهمة شديدة، وتجمّع الأولاد الرَّعاع، الذين لا يحضرون إلا بعد انقضاء الصَّلاة، للتفرَّج والسَّماع خاصة،... إلى غير ذلك.

وأما ما نسبه إلينا، من أننا أدخلنا في أفكار العامة، أنه لا لزوم لصلاة الظهر بعد صلاة الجمعة، فنقول: إنَّ هذه المسألة طال فيها الخلافُ بين السَّادة الشافعية (٢) أنفسهم، وألَّفت فيها الرسائل (٢)، فمن أحبَّ فليرجع إلى كُتُبهم،

(١) (غير) إذا أضيفت لا تعرف.

(٢) انظر -على سبيل المثال-: «حاشية الشبراملسي» على «نهاية المحتاج» (٢/ ٣٠٣-٣٠٣)، «حاشية البجيرمي على المنهج» (١/ ٤٢٣) وما سيأتي.

(٣) من أجودها رسالة مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م)، وهي مطبوعة بعنايتي، آخر كتابي «إعلام العابد بحكم تكرار الجماعة في المسجد الواحد»، الطبعة الثالثة منه، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. وانظر في مدح هذه الرسالة «الأجوبة النافعة» (ص ٧٤) لشيخنا الألباني -رحمة الله عليه-، وسيأتي كلامه قريباً.

وصنَّف غير واحد من المتأخرين رسائل خاصة في المسألة؛ من ذلك:

* «الاعتصام بالواحد الأحد من إقامة جمعتين في بلد» لعلي بن عبدالكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، منها نسخة خطية في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء بخط موسى بن أحمد، وهمي مطبوعة ضمن «فتاويه» (١/١٧١-١٨٦).

«تعدد الجمعة» لعمر بن علي الرفاعي، منها نسخة في دار الكتب المصرية [٣٤]
 مجاميع].

* «جواز صلاة الجمعة في موضعين» لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـــ)، منهــا نســختان في كوبرلي، وأخرى في دار الكتب. انظر «فهارس كوبــرلي» (٢/ ٢١٤ و٣/ ٣٣٨)، و«فهــرس دار الكتب» (١/ ٤٢٨).

* «حكم تعدد صلاة الجمعة في المساجد وما يتعلق بإعادتها ظهراً جماعـــة» لإبراهيــم المأموني، منها نسخة في دار الكتب المصرية [١٠١٣].

وإلى العلماء الرَّاسخين منهم، فيقف على الحقيقة(١١).

= * «الأقوال المجتمعة في منع تعدد الجمعة» منها نسخة خطية في جامعة أم القرى (٣/٤٠٧) في (٥ ورقبات) (٩٠-٩٥) فرغ الناسخ منها سنة ٩٧٥هـ، انظر: «فهرس غطوطات جامعة أم القرى» (١/ ١٢٥)، «الفهرس الشامل» (١/ ٦٦٢).

* «اللمعة المستفادة في إقامة الجمعة والإعادة» لمحمد بن خاتم المالكي الإحسائي، منها نسخة خطية في جامعة أم القرى (٣٢٣) في (٧ ورقات)، انظر: «فهرس مخطوطات جامعة أم القرى» (١/١٥٦).

* «اللمعة في آخر ظهر الجمعة» لنوح مصطفى الرومي الحنفي، منها نسخة خطية في جامعة أم القرى (١٤١٤) في (١٥ ورقة)، وأخرى في دار الكتب المصرية [٨٣ مجاميع]. انظر: «فهرس مخطوطات جامعة أم القرى» (١٣٨/٢)، «فهرس دار الكتب» (٢٧/١).

* "إعادة صلاة الجمعة بعد الظهر" لإبراهيم بن محمد بن جمعان، نسخة كتبت في القرن (١١هـ)، منها نسخة في جامعة الملك سعود بالرياض [٢٨/ ٣/ م].

* «بلوغ الرفعة لطالبي أحكام ظهر الجمعة» لمؤلف حنفي، منها نسخة في مكتبة أسعد أفندي، استانبول [٣٧٧٩]، ضمن مجموع.

* «جواب على رسالة القاضي العلامة محمد أحمد العنس في سقوط الظهر في كل جمعة» لفقيه زيدي، منها نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء [مجاميع ١١٨] كما في «فهارسها» (٢/ ٢٠).

* وقال محمد أديب آل تقي الدين الحصني في كتابه «منتخبات التواريخ لدمشق» (ص ٧٥٣) في ترجمة (عيسى بن شمس الدين الكردي)، الشهير (بالملا الدمشقي) (ت ١٣٣٢هـ): «له رسالة بمنع صلاة الظهر يوم الجمعة عند الشافعية، وهي مطبوعة».

(١) هناك جهود مشكورة مبرورة لمجموعة من العلماء، العاملين في محاربة بدعة صلاة الظهر بعد الجمعة، وهذه جملة من نقول أثمة العصر في ذلك:

* الشيخ العلامة محمد رشيد رضا -رحمه الله تعالى-:

ذكر بدعيّتها في «فتاويه» (٣/ ٩٤٢ و٤/ ١٥٥٠ – ١٥٥١ و٥/ ١٩٦٥–١٩٦٦)، ومجلة «المنار» (٢٣/ ٢٥٩، ٤٩٧ و ٣٤/ ١٢٠)، وله جهود مشكورة في محاربتها.

* الشيخ العلامة جمال الدين القاسمي -رحمه الله تعالى-:

ومَنْ تأمَّل في رسالة خزيران: يرَ أَنَّ ذلك الشَّيخ جمع مزيجاً من المسائل العلمية، كان فيها حاطب ليل، وحشرها إلى ذهنه، ثم نشرها قلمه كما شاء عقله وهواه، ليدهش بها العامة، ويساعد بها من اتَّخذ دينه متجراً، وجعل ذكر الله آلة لسلب الأموال، فالأحاديث التي استدلَّ بها منها ما هو صحيح، فكان دليلاً لنا، وحجةً عليه؛ لأنه أوَّلها كما أحب، واستنتج منها ما أراد، حتى صار غو ذجاً لقول الشاعر:

سارتْ مشرقة وسرتُ مغربًا شَتَانَ بين مشرق ومُغَربُ

ذكر بدعيّتها في كتابه «السنن والمبتدعات» (ص ١٠، ١٢٣).

* الشيخ العلامة محمود محمد خطاب السبكي:

أطال في بدعيّتها في كتابه «الدين الخالص» أو «إرشاد الخلق إلى دين الحق» (٤/ ١٧٥ - ١٧٨).

* الشيخ حامد محيسن الشافعي:

أطال في بيان بدعيّتها في مقالة له، نشرت في مجلة «نور الإسلام» الصادرة في جمادى الثانية، سنة ١٣٥٦هـ، العدد السابع من السنة الثالثة.

* الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني:

ذكر بدعيّتها في (بدع الجمعة) في آخر كتابه «الأجوبة النافعة» (ص ٧٤)، وقال: (وللشيخ مصطفى الغلاييني رسالة نافعة في هذه المسألة، اسمها: «البدعة في صلاة بعد الجمعة»، نشرت في مجلة «المنار» على دفعات، فانظر (٧/ ٩٤١-٩٤٩، ٨/ ٢٤-٢٩)، ولعلها أفردت في رسالة مستقلة). قلت: انظر الهامش السابق، وانظر -غير مأمور- كلامي في «القول المبين» (٣٨٤-٣٨٨)، «وبل الغمام» (١/ ٣٤٤)، «فتاوى علماء الإحساء»

(١) ذكره في «تاج العروس» (١٥/ ٥٠١) مادة (شرق) بلا نسبة، وهو في «المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية» (١/ ٤١٦)، و«الإعلام» (٣/ ١٥ - بتحقيقي).

⁼ ذكر بدعيّتها في كتابه «إصلاح المساجد» (ص ٤٩-٥٢).

[#] الشيخ العلامة الشقيري:

ومنها ما هو ضعيف، أو واهٍ، أو موضوع، وقد أشرنا إلى ذلك بما فيه الكفاية. هذا وقد تطرُّف الرَّجلُ في الإيهام، وترويج ما أتى به إلى حدٍّ أظهر فيه خطراً محسوساً على الدِّين من نور تعاليمنا المخالفة لنزعته ورغبته الــتي اراد أن يحمل الناس عليها ظلماً وعلواً، وهكذا جعل خاتمة رسالته الاستنجاد بالعلماء من أهل مصر والشام، وبرجال المجلس الإســـلامي، في القــدس الشــريف، أمـــلاً بأن يتمَّ له ما تمنَّاه، وأجهد نفسه للوصول إليه، وهيهات! فإنَّ العلماء علماء لا يميلون مع الهوى، ولا ينظرون إلى السِّوى، وإن الحقُّ رائدُهم، ونصرة الحق بغيتهم، ولو أنه كلما خطر لإنسان خاطر يؤيدونه فيه ويجارونه على ما يرتضيه، لما بقى للحق أثر، ولعمَّت الفوضى، وزاد الخطر، كيف والعلماء ورثة الأنبياء؟ يحيون ما أمات الجاهلون من سنن الهدى، ويكشف الله بهم عن الأمة غياهب الرَّدى، فلا حول ولا قوة إلا باللَّه العلى العظيم. ويا حبذا لو يحكم العلماءُ في مسألة الجنازة، وبقية المسائل التي نازع فيها الخصم العنيد؛ ليظهر الحقُّ، ويزهـق الباطل. وأهمُّ شيء يجب انتباه علماء العصر إليه: أشباه تلك الواقعات، وتوضيح أحكام الشَّريعة فيها، ليعود للدِّين مجــدُه، وللإسلام زهرتُه، وليقف الجازفون في الملَّة السَّمحة عند حدِّهم، ولا يطمعوا في إغواء غيرهم، ويكون في ذلك الأمن من استشراء داء المبشرين؛ لأنَّ المسلمين متى وقفوا على معالم الشرع الصَّحيحة، لا يمكن أن يلتفتوا إلى السَّفاسف، ولا أن يعتنـوا بالزَّعـانف، واللَّه يعلم أننا ما قصّرنا في مقاومة التّيّارين، دون أن تأخذنا في اللَّه لومة لائسم، وإنَّ ذلك هو الذي هيَّج علينا خزيران وأضرابُه مِن جنود المتمسكين بالمحافظة على إرضاء العامة، ومناوأة الخاصة، وإنا لهم لبالمرصاد، والله مِن ورائهم محيط، والحمد لله أولاً وآخراً، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد المعصوم مِن الخطأ والزلل، وعلى آله وأصحابه والتّابعين لهم بإحسان إلى يـوم الديـن، ونستغفر الله العظيم مِمَّا طغا به القلم، وكان الفراغ مِن تأليفها في الضَّحوة الكبرى يوم الثَّلاثاء الواقع في ٢٢ ذي الحجة عام ١٣٤٣هـ.

صورة الفتوى التي أفتى بِها أحدنا في حيفا لما سئل عن الصِّياح في التَّهليل والتَّكبير وغيرهما أمام الجنائز

سؤال: ما قول أهل العلم الحق في الصِّياح في التَّهليل والتَّكبير وغيره أمام الجنائز؟ أفتونا أثابكم الله.

قال صاحب «الدر»(٢): «ويكره في الجنازة رفع صوت بذكر أو قراءة».

قال ابن عابدين في «حاشيته»(٣) عليه: «قال صاحب «البحر»: وينبغي لمن

⁽۱) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٩٩٢)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ٢٧٠٤).

⁽۲) (۲/ ۲۳۳ - حاشته).

^{(7) (7/ 777).}

تبع الجنازة أن يطيل الصَّمت، وفيه عن «الظهيرية»: فإن أراد أن يذكر الله -تعالى- يذكره في نفسه انتهى باختصار وتصرّف.

وقال الشُّرُنبلالي(١) -أيضاً-: «ويكره رفع الصوت بالذِّكر والقرآن، وعليهم الصّمت، وقولهم: كل حي سيموت، ونحو ذلك خلف الجنازة بدعة».

قال العلامة الطحطاوي (٢) في «حاشيته عليه»: «وفي «القهستاني» عن «القنية»: يكره تحريماً رفع الصوت بالذكر والقرآن خلف الجنازة. وفي «السراج»: ويستحب لمن اتبع الجنازة أن يكون مشغولاً بذكر الله -تعالى سراً والتفكر فيما يلقاه الميت، وأنَّ هذا عاقبة أهل الدنيا... فإن لم يذكر الله -تعالى فليلزم الصَّمت، ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر، ولا يغتر بكثرة من يفعل ذلك، وأما ما يفعله الجهال في القراءة على الجنازة من رفع الصوت والتَّمطيط فيه، فلا يجوز بالإجماع (٣)، ولا يسع أحداً يقدر على إنكاره أن يسكت عنه، ولا ينكر عليه (٤) انتهى.

فيؤخذ من هذا: أنه يتعين على كل قادر على إزالة هذه البدعة، أن يزيلها، وإلا فهو آثم وشريك لصاحبها، ويجب على كل عالم أن ينكرها، وإلا فهو داخل تحت قوله الله الإذا حدثت في أمتي البدع، وشتم أصحابي، فليظهر العالِمُ علمه، فمن لم يفعل لعنه الله والملائكة والناس أجمعين (٥)

⁽١) في «مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح» (ص ١٠١).

⁽٢) في الأصل: «الطنطاوي»!!

⁽٣) في الأصل: «في الإجماع»، والمثبت من «حاشية الطحطاوي».

⁽٤) «حاشية الطحطاوي» (ص ٣٣٢).

⁽٥) مضى تخريجه مسهباً في التعليق على (ص ٤٥-٤٧).

رواه الحافظ الآجري في كتاب «السُنَّة»(١) من(٢) طريق الوليد بن مسلم عن معاذ بن جبل. انتهى.

(١) أي: «الشريعة» (رقم ٢٠٧٥) وسنده عنده هكذا: «بقية بن الوليــد والوليـد بـن مسلم، قالا: ثنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عــن معـاذ»، لا كمـا في الأصــل -وهــو المثبت-، وروي على ضروب وألوان، ذكرتُ ذلك في تخريجي للحديث، والله الموفق.

⁽٢) في الأصل: «في»، والصواب ما أثبتناه.

[صورة فتوى الشيخ عبدالله الجزار ('`)

وقد أُرْسِلَتْ هذه الفتوى إلى الفاضل الشيخ عبدالله الجزار، مفتي عكا، وسئل عن رأيه في ذلك، فأجاب بما يلي:

الحمد لله ملهم الصَّواب، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمد، والآل، والأصحاب، أما بعد:

فأقول: إنَّ إطلاق الكراهة التَّحريمية في رفع الصوت أمام الجنائز بالذّكر وخلافه خلاف ما ذكره العلامة ابن عابدين في «حاشيته رد المحتار» (٢)، من كون كراهة ما ذكر، قيل: تنزيهية، وقيل: تحريمية (٣)، وكذلك ذكر القهستاني في «شرح الرُّموز» ما نصه: لا بأس لمشيع الجنازة بالجهر بالقرآن والذكر، وقيل: إنه مكروه كراهة التَّحريم، فإنَّ ظاهره صريح في أنَّ المعتمد فيه الكراهة التنزيهية

⁽۱) وهو شيخ خزيران المردود عليه، وقد ولد في عكا سنة ١٨٥٥م، من أسرة قدمت من المغرب، ودرس في عكا، واتبع الطريقة الشاذلية، ثم درس في الأزهر، وعيّن خطيباً وإماماً في جامع أحمد باشا، والتحق في القضاء الشرعي، كاتباً في المحكمة الشرعية في العهد العثماني، وأصبح قاضياً شرعياً لحكمة عكا، فمفتياً لها، وبقي مفتياً فيها زمن الانتداب البريطاني حتى آخر حياته، حقق رسالة الربيع بن ليث، وطبعها في عكا سنة ١٩٢٨م، توفي سنة ١٩٣٩م، ترجمته في «من أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (ص ٨٩-٩٠).

^{(1) (1/ 777).}

⁽٣) الفرق بينهما: أن التنزيهية فيها عتاب، والأخرى فيها عقاب، والفرق بينهما وبين الحرام: أن الحرام ثبت بدليل قطعي دونها، وهذا على مصطلح الحنفية دون غيرهم. انظر: «تيسير التحرير» (٢/ ١٣٥)، «مسلم الثبوت» (١/ ٥٨)، «التلويح على التوضيح» (١/ ١٢٦).

لذكره كراهة التحريم بما يشعر بالضَّعف. وذكر مثل ذلك -أيضاً- في «شرح ملتقى الأبحر على مجمع الأنهر»(١)، على أنه قد ذكر العلامة الشيخ عبدالقادر أفندي الرافعي(٢) مفتي الديار المصرية سابقاً في تقريره(٣) على «حاشية المحقق السيد محمد عابدين»، نقلاً عن السنّدي ما نصّه: «ونقل عن السنّيد الطّاهر الأهدل أنه قال: السنّة -وإن كانت هنا السُّكوت-يعني: وراء الجنازة- لكن قد اعتاد الناسُ كثرة الصلاة على النبي النه، ورفع أصواتهم بذلك، وهم إن

 $(1)(1/3 \forall 7).$

(۲) هو الشيخ عبدالقادر الرافعي، وهو أول من لقّب بالرافعي، الفاروقي الحنفي، وينتهي نسبه إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ولد في طرابلس، الشام، سنة ١٢٤٨هـ – ١٨٣٢م، ونشأ بها، وتلقى مبادئ العلم، ولما ترعرع، سافر إلى مصر، والتحق بالأزهر، شم اشتغل بالتدريس فيه، وتخرج عليه عدد كبير من أفاضل العلماء، وتولى مشيخة رواق الشوام، وإفتاء ديوان الأوقاف، وعين عضواً في مجلس الأحكام، ثم رئيساً للمجلس العلمي في الحكمة الشرعية، وفي سنة ١٣٢٣هـ عين مفتياً للديار المصرية قبل وفاته بثلاثة أيام، وتوفي فجأة سنة ١٣٢٣هـ – ١٩٠٥م بمصر، ودفن في قرافة المجاورين، ورثاه كثير من الشعراء والكتاب، له ترجمة مطولة في: «تراجم علماء طرابلس وأدبائها» (ص ٨٨-٩١) لعبد الله حبيب نوفل، «الأعلام الشرقية» (١/ ٣٣٧ رقم ٤٤٠)، «الأعلام» (٤/ ٤٦)، وجمع ابنه محمد رشيد كتاباً في ترجمته وهو مطبوع، وعنوانه «ترجمة حياة الشيخ عبدالقادر الرافعي».

(٣) قال عنه صاحب «تراجم علماء طرابلس» (ص ٩٠): «ملأه بالتحقيق الدقيـق، وبالانتقاد، كما يظهر لمن يقـرأه، مطبوعاً في مصـر، وزاد على المطبوع تكملـة ما برحـت مخطوطة».

قال أبو عبيدة: اسم التكملة «ذخيرة الأخبار بتتمة رد المحتار على الدر المختار»، وهي بخطه في المكتبة الأزهرية، ١٩٦١ رافعي، فقه حنفي ٢٦٨٠، وله -أيضاً- «جدول الأغلاط الواقعة في كتاب قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار على الدر المختار»، وما أجدر الكتاب الأول بالطباعة؛ لعنايته بالنوازل وتخريجها على الأصول، فضلاً عن التحقيق والتذييل والتذنيب.

مُنِعُوا أبتْ نفوسُهم عن السُّكوت والتفكر، فيقعون في كلام دنيوي، ربما وقعسوا في غيبة، وإنكار المنكر إذا أفضى إلى ما هو أعظم منكراً كان تركه أحبَّ ارتكاباً؛ لأخف المفسدتين، كما هي القاعدة الشرعية (١). انتهى.

وذكر الإمامُ الكبير العالم الرباني سيدي عبدالوهاب الشّعراني في (عهد تشييع موتى المسلمين) في كتابه «العهود المحمدية» نقلاً عن شيخه العارف باللُّـه سيدي على الخمواص -رضى الله عنهما- ما نصه: "وكان سيّدي على الخواص يقول: إذا علم من الماشين مع الجنازة أنهم لا يتركون اللغو في الجنازة، ويشتغلون بأحوال الدنيا، ينبغى أن نأمرهم بقول: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، فإن ذلك أفضل من تُرْكه، ولا ينبغي لفقيــه أنْ ينكــر ذلــك إلا بنـص أو إجماع، فإن مع المسلمين الإذن العام(٢) من الشَّارع بقول: (لا إله إلا اللَّه، محمد رسول الله) ، كل وقت شاؤوا، ويا للعجب من عمى قلب من ينكر مشل هذا!! وربما غرم عند الحكَّام الفلوس، حتى يبطل قول المؤمنين: (لا إلىه إلا الله، محمد رسول الله) على في طريق الجنازة، وهـو يـرى الحشيش يباع، فـلا يكلُّف خاطره أن يقول للحشَّاش: حرام عليك... إلى آخر ما ورد فيه، فراجعه»، وعليه؛ فإنَّ البلوي قد كثُرت، والغفلة في هذه الأوقات قدد استولت على قلوب الخلق أجمع، وذهلوا عن التَّفكُّر في أحوال الآخرة، وانصرفت هممُهم ووجهتهم إلى الدنيا في جميع الأزمان، فضلاً عما يقع منهم أثناء تشييع الجنائز، من اللغو والغيبة، فلا بأس من العمل بقول

⁽۱) هدي السلف المنقول خلاف هذا، وهو مقدم على تخريج القواعد، فالمسائل ينبغي أن تقرر أحكامها بالنقل، فإن تعذر فبالاستنباط والتخريج على القواعد والمقاصد، وهكذا. وانظر لقاعدة (ارتكاب أخف الضررين): «فتاوى قاضي خان» (۱/ ۱۷۲)، «القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير» (۱٤۹، ۱۲۸)، «القواعد الفقهية» للشَّدُوي (۱٤۷)، «موسوعة القواعد الفقهية» (۲/ ۸۲).

⁽٢) انظر لزاماً رد المصنّفين على هذه الشبهة في (ص ٩٢).

هذا العارف^(۱)، وقد نقل في «الحواشي المدنيَّة» عن بعض أفاضل علماء السَّادة الشافعية (۲) ما يؤيد ذلك، وذكر المدابغي في «حاشيته» على قول الخطيب الشربيني على شرح (وكره اللغط في الجنازة) (۳) ما نصه: «أي: رفع الصَّوت، ولو بقرآن، أو ذكر، أو صلاة على النبي في وهذا باعتبار ما كان في الصَّدر الأول، وإلا فالآن لا بأس بذلك؛ لأنه شعار الميت؛ لأنَّ تركه مزر بالميت، ولو قيل بوجوبه لم يبعد» (١٤) انتهى نقلاً عن بعض مشايخه.

هذا ما تيسر لنا تحريره في هذا الموضوع، ونساله -تعالى- أن يهدينا إلى سواء السبيل، ويوفّقنا إلى ما فيه رضاه، ورضا نبيّه هي، واتّباع الحقّ أسلم، واللّه -سبحانه وتعالى- أعلم.

مفتي عكَّا عبدالله الجزار^(٥)

في ۱۹ رجب عام ۱۳٤۳

⁽١) هذا مردود، بما قرر المؤلَّفان فيما سبق، واللَّه الموفَّق.

⁽٢) انظر: «حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج» (٣/ ١٨٧)، «حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج» (٣/ ٢٣).

⁽٣) «الإقناع» (١/ ١٧٨).

⁽٤) انظر: «المنح السامية في النوازل الفقهية» (١/ ١٦٣ - ١٦٦) و «النوازل الجديدة الكبرى» (٢/ ٣٩) كلاهما للمهدي بن محمد بن الخضر الوزاني المالكي (ت ١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م)، وله «تقييد في جواز الذكر» رد فيه على العلامة الرهوني، ولعله ما في «النوازل الصغرى» المسماة «المنح السامية»، انظر: «معلمة الفقه المالكي» (١٨٦)، «المطبوعات الحجرية في المغرب» (٧٨)، ولأبي العباس أحمد بن أبي المحاسن بن يوسف الفاسي الفهري رسالة في جواز الذكر بالجهر مع الجنازة، انظر «المطبوعات الحجرية في المغرب» (٧٨).

⁽٥) كان مديراً للمدرسة الأحمدية بعكا، وكانت تابعة لأزهر فلسطين. انظر: «من تاريخنا» للأستاذ محمود العابدي (٢/ ١٥٢ - ١٥٣)، «بلادنا فلسطين» (الجزء السابع - القسم الثاني) (في ديار الجليل) (ص ٣٠٣)، ومضت ترجمته قريباً.

فأرسل المستفتي -وهو: الحاج عبدالواحد الحسن، نائب رئيس الجمعية الخيرية (١) بحيفا صورة الفتويين إلى الأستاذين: الشيخ محمود محمد خطاب السُبكي (٢)، والشيخ على سرور الزَّنكلوني مِن كبار علماء الأزهر.

فأجاب حضرة الأستاذ العلاّمة الشيخ على سرور الزُّنكلوني بما يأتي:

كبسسا تتدارهم الرحيم

الحمد لله، والصّلاة والسلام على رسول الله، أمّا بعد: فإنّ تشييع الجنائز في نظر الإسلام من المسائل الدينية، التي لا يجوز شرعاً أن يذهب بها العرف، أو تتحكّم فيها العادة، وليس الدِّين الإسلامي إلا ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله محمد في وقد بيَّنت السُّنة العمليَّة الصَّحيحة حُكمَ الله في هذه المسألة، وأنه الصّمت والتَّفكير في الموت، وفيما بعد الموت، وقد سار الصَّحابة حرضوان الله عليهم والتَّابعون، والسَّلفُ الصالح على هذا الحكم بعد وفاة النبي في الله عليهم والتَّابعون، والسَّلفُ الصالح على ما قررته السنة، من أنَّ الصَّمت والتفكير هو المطلوب، ولم يخالف أحد من المجتهدين في هذا الحكم؛ لأنَّ المذاهب الفقهية المعوَّل عليها لا تعتمد إلا على الدلائل الشرعية، وليس لنا دليل شرعي يخالف حكم هذه المسألة؛ ولأنَّ الغرض الذي يرمي إليه الدين من التشييع هو التَّادب والتَّفرغ للخشوع واستحضار ما يؤول إليه الدين من التشيع هو التَّادب والتَّفرغ للخشوع واستحضار ما يؤول إليه الإنسان، وأنَّ المنتهى إلى الله، كما كان منه المبدأ، مع ما في رفع الصَّوت من

⁽١) انظر عنها كتاب عبداللُّه الحوراني «الجمعيات الخيرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة» صادر عن دار الكرمل.

⁽٢) سبقت ترجمته (ص ٢٤).

⁽٣) انظر ما علقناه (ص ١١-١٤).

الجلبة والضّوضاء، وصرف النفس عن التّفكر في الموت، وهو أمسُّ شيء بسعادة الإنسان في تلك الحالة، وقد شرع الله العبادات كلها في صورها المختلفة، وأشكالها المتعددة، لترمي إلى غاية واحدة، هي: السعادة الأبديَّة، إلا أنه -جلَّ شأنه- جعل لكل عبادة شكلاً خاصاً، وروحاً خاصة، يتناسبان مع كل طريق موصل إلى تلك السعادة، وقد أمرنا بالتفكر في الموت في أكثر شؤوننا، وأن حالة تشييع الجنازة أعون على الامتثال، وأدعى إلى تأكّد الطّلب، حيث المشيعون قد تفرَّغوا إلى توديع واحد منهم -وقد كان معهم بالأمس- ليذهبوا به إلى مقرِّه في دار الجزاء، فالوقت إذاً: وقت العظات البالغات، والتّفكير العميق، ومن هذا يتبين لنا: حكم الله في هذه المسألة.

أما القول بجواز رفع الصّوت في الجنازة بالقراءة والذّكر وغيرهما، وأنه لا بأس به، وأن من قال بوجوبه لا يبعد، فغير معروف في دين اللّه، ولا قيمة له، ما دامت السُّنَة وعمل الصَّدر الأول على خلافه، وما دام لم يقم دليلٌ شرعيٌ آخر على طلب الجهر أو جوازه جوازاً مستوي الطرفين، وأما ما نقل عن بعض المتأخرين من العلماء -إن صحَّ الأخذ بآرائهم - فمحمولٌ على حالة خاصة، لا يتعدَّى الحكم فيها ظروفها الخاصة؛ مثال ذلك: أن يتمكَّن الجهلُ بالدِّين من الناس ويتحاكموا إلى العصبية والجاهلية الأولى، إذا استحكم الخلاف بينهم، ويخشى إذا فُوجئوا وقت تشييع الجنازة بطلب العمل بالسُّنَة أن تحدث فتنة، تعود على المسلمين بالضَّعف والتّفرّق، خصوصاً إذا كان الداعي فاقد الحكمة، أو سيّء النية؛ ففي مثل تلك الحالة، يجوز أن يترك الناس على ما هم عليه فراراً من الفتنة، لا غير (۱)، حيث الأمر بالمندوب قد يـؤدي بالناس ملى ما هم عليه فراراً من الفتنة، لا غير (۱)، حيث الأمر بالمندوب قد يـؤدي بالناس ملى ما هم عليه فراراً من الفتنة، لا غير (۱)، حيث الأمر بالمندوب قد يـؤدي بالناس

⁽۱) على وفق المقرر عند الفقهاء، ودرجات تغيير المنكر خمسة؛ فإن زال أو نقص: فالنهي واجب، وإن زال بعضه وظهر منكر مثله: فمحل نظر، وإن لم يزل: فهو سنّة مرغّب=

إلى الوقوع في المحرم، وليس معنى هذا: إن ما هم عليه هو الجائز، أو المطلوب شرعاً، بل هو مخالف للسنّة الشّرعية في كل حال، فهذه الحالة الخاصة لا تغيّر حكم الله في المسألة، فلا ترفع عن المسلمين العالمين القادرين حرج إهمال الدَّعوة إلى الله سراً وجهراً عند أمن الفتنة، أما ما يقال من أن المسيّعين إذا لم يشتغلوا بالذكر والقراءة وغيرها، فإنهم يشتغلون بأحاديث الدنيا، ويقعون في محرَّمات القول، فلا يغيّر من حكم الله شيئاً، إذ المسلمون جميعاً مطالبون في كل شأن من شؤونهم، بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا لضاع الدين، وانظمست معالِمُه، بتحكم الفوضى والعادات، والله -تعالى - يقول: ﴿فَإِنْ وَانْطُمسِتُ مَا لِللهِ وَالْيُومِ الاَّحِرِ لَا لَكْ عَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأُويلاً ﴾ [النساء: ٥٩].

أما كون الذكر مطلوباً في ذاته، ومأذوناً فيه من جهة الشَّارع، إذناً عاماً، فلا يتنافى مع كراهته في وقت شرع الله فيه عبادة خاصة، لحكمة يعلمها، تعود على المسلمين بالخير الكثير.

وفَّقنا اللَّه جميعاً لفهم دينه فهماً صحيحاً، ورزقنا العملَ به، والسَّلام.

علي سرور الزَّنكلوني (١) من علماء الأزهر

⁼فيه، وإن ترتب عليه منكر مثله أو أشد: فإنكاره منكر. وانظر -لزوماً-: «إعلام الموقعين» (٣/ ٣٣٩- ٣٤ - بتحقيقي).

⁽١) له ذكر في كلام أحمد الغماري في كتابه «دَرّ الغمام الرقيق» (١٨٧)، ولا تأبه به!!

وأجاب حضرة الأستاذ العلاَّمة الشيخ محمود محمد خطاب السّبكي^(۱) بما يأتي:

بسساته الرحم الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٢٧]، والصَّلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «من عمل بسنتي فهو مني، ومن رغب عن سنتي فليس مني»(٢)، وعلى من كان بشرعه من العاملين النَّاصرين.

من محمود خطاب إلى حضرة الأمجد عبدالواحــد الحســن لا يــزال موفقــاً للصُّواب.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعلى كل من اتبع الهدى، أما بعد: فأقول لحضرتكم: قد وصل خطابكم مستفهمين عن حكم رفع الصُّوت حال السير مع الجنازة.

(والجواب):

إنَّ الحكم الوارد في الشَّرع الشَّريف هو السُّكوت في تلك الحال، كما كان عليه رسول الله -صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- وأصحابه -رضي الله تعالى عنهم-، وسلف الأمة (٢)، وعليه إجماع الأئمة المجتهدين، فهذا هو الحق الذي يطلب المصير إليه، والعمل به، ولا عبرة بما يخالفه من عادة الناس، أو

⁽۱) مضت ترجمته (ص ۲٤).

⁽٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٥٠٦٣)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ١٤٠١)، بلفظ: «من رغب عن سنتي فليس مني».

⁽٣) انظر ما قدمناه في التعليق على (ص ١١-١٤).

أقوال المجازفين والجاهلين، أو العلماء المتساهلين، في أعمالهم، أو أقوالهم، أو تأليفهم، أو إفتائهم. وهذا من الوضوح بمكان فلا يحتاج إلى دليل غير ما ذكر.

ومرسل طضرتكم بطريق البريد نسخة من «تعجيل القضاء المبرم»، وأخرى من «فتاوى أئمة المسلمين»، وخمس نسخ من «تحفة الأبصار والبصائر»، وباطلاعكم على ما فيها تقفون على نصوص الشّرع الشّريف في جميع المذاهب، ونحمد الله رب العالمين، ونصلّي ونسلّم على خاتم النبيين القائل: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»(۱)، وعلى من كان بهديه من العاملين.

في ٤ رمضان عام ١٣٤٣

(۱) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (۱/ ۱۲ رقم ۱٥)، والحسن بن سفيان في «الأربعين» (رقم ٩) -وعنه السلفي في «الأربعين البلدانية» (رقم ٤٠) - والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٢ - ٢١٣ رقم ١٠٥)، وابن بطة العكبري في «الإبانية» (١/ ٣٨٧ - ٣٨٨ رقم ٧٧٩١)، وأبو الطاهر السلفي في «معجم السفر» (ص ٣٧٥)، وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص ١٨)، والحكيم الترمذي وأبو نصر السجزي في «الإبانية» -كما في «الجامع الكبير» (م ١٨/)، وأبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي في «الحجية على تاركي سلوك طريق المحجّة» -كما في «أربعي النووي» (رقم ٤١) - من حديث عبدالله بن عمرو رفعه.

وصححه النووي في «أربعينه»، والذهبي في «الكبائر» (ص ٢١-٢١١ - بتحقيقي)، وتصحيح هذا الحديث بعيد جداً من وجوه، قالمه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٣٣٨-٣٣٩)، وذكر ما خلاصته: إن الحديث ضعيف لثلاث علل فيه:

الأولى: ضعف نُعيم بن حماد، ومدار الحديث عليه.

الثانية: الاضطراب في رواية الحديث عنه.

الثالثة: الانقطاع بين عقبة بن أوس وعبدالله بن عمرو.

أقوال العلماء في موضوع الرِّسالة وتأييدهم لها ننشرها مرتَّبةً حسب تأريخها وورودها(''

(١) هذا العنوان وما يليه من الأصل.

تبسسا تتالرحم الرحيم

حمداً لوليِّه، وصلاةً وسلاماً على نبيِّه، وعلى سائر إخوانه الأنبياء والمرسلين، ومن تبعهم بإحسان.

أما بعد؛ فإنّ الله -تعالى - يقول: ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْء فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩]، والردّ إلى الله ردّ إلى كتابه الحكيم، والردّ إلى الرسول ردّ إلى سنته القويمة؛ لأنه -صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله - مبيّن للناس ما نزّل إليهم من ربّهم.

معلوم أنَّ الأمة الإسلامية لم تنل ما نالته من علم وحكمة، ومحبَّةٍ وألفة، وثروةٍ وقوةٍ، وعزَّة ومَنَعة، ومُلْكٍ كبير، وعدل عامٍ، ورحمةٍ واسعة، إلا بسالعمل بما أرشدها الله إليه في كتابه وعلى لسان رسوله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-.

ثم تنكّر لها وجهُ الزَّمن، واشتعلت فيها أعاصيرُ الفتن، فذاق بعضُها بأس بعض، فبدلت من بعد عزِّها ذُلاَّ، ومن بعد قوَّتها ضعفاً، ثم ضاعت مقوّماتُها ومشخصاتها الدينية والدّنيوية، فعاد تراثُها بين الأمم العادية نهباً مقسماً.

لو عني علماء الأمة بتنقية الدِّين من شوائب البدع والأضاليل، التي أفسدت أمر أهله، عملاً بإرشاد الرسول الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردِّ»(۱)؛ أي: مردود. «كل بدعة

⁽١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٦٩٧)، ومسلم في «صحيحه» (رقم=

ضلالة، وكل ضلالة في النار»(١)، وأخذوا في أمور الدنيا بالأنفع الأرفع، إذ مبنى الدِّين على الاتباع، والدُّنيا على الاقتباس والاختراع، كما لا يخفى «الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها التقطها»(١)، «من سنَّ سُنَّة حسنة، فله أجرُها، وأجرُ مَن عَمِلَ بها إلى يوم القيامة»(١)، لو عملوا بذلك؛ لجدَّدوا للأُمَّة ما درس من آثار سَلَفها الصَّالح.

إنَّ من البدع الدينيَّة التي فشتْ، ولم يكن لها أثر في صدر الإسلام: صياح الصَّائِحين أمام الجنائز بالأذكار والأناشيد، وتشويشهم بذلك على متَّبعيها إيماناً واحتساباً، حتى يشغل قلب السامع وعقله بما يسرى وبما يسمع، ويذهل عن عبادة التّفكّر والسَّعي للآخرة، والاستعداد للقاء الله -تعالى-، ﴿وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُوراً ﴾ [الإسراء: الآخِرة وسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُوراً ﴾ [الإسراء:

ألُّف العالمان العاملان الجليلان: الشَّيخُ كامل القصَّاب، والشَّيخُ عزالدين

⁼١٧١٨) بلفظ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

⁽١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ٧٦٧) من حديث جابر.

⁽۲) أخرجه الـترمذي (۲٦٨٧)، وابن ماجه (٤١٦٩)، وابن عدي في «الكـامل» (١/ ٢٣٢) أو (١/ ٣٧٦ - ط. دار الكتب العلميـة)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (رقم ٢٥)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ٢١٤)، وابن الجوزي في «العلـل المتناهية» (١/ ٨٨ رقم ١١٤) من حديث أبي هريرة رفعه. وإسناده ضعيف جداً، فيه إبراهيم بن الفضل المحزومي، متروك.

وضعّفه جداً شيخنا الألباني في «تعليقه على إصلاح المساجد» (٩٩)، «ضعيف الجامع» (٤٣٠)، «ضعيف الترمذي» (٥٠٦)، «ضعيف ابن ماجه» (٩١٢). وانظر: «المقاصد الحسنة» (رقم ٤١٥)، «الأسرار المرفوعة» (٢٨٤)، «كشف الخفاء» (١/ ٤٣٥).

⁽٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ١٠١٧).

القسّام - نزيلا حيفا- هذه الرسالة النّفيسة «النقد والبيان»، في بيان الحقّ في هذه المسألة وغيرها من المسائل، التي دعاهما الفاضل (خزيران) العكّي إلى البحث فيها، وكشف النقاب عن وجه حقيقتها، وقد أوردا من نصوص الكتاب والسّنّة، وكلام بعض الفقهاء الأجلاَّء مِن علماء المذاهب الأربعة، ما يؤيّد ما ذهبا إليه، وأضافا إلى ذلك فتويين للعلامتين (الزَّنكلوني والسبكي)، فكان قولهم سديداً، وجوابهم صحيحاً، فجزى الله المؤلّفين الفاضلين عن دينهما خيراً، وأكثر في الأمة من أمثالهما من العلماء المنصفين المصلحين.

[دفع شبهة أو تتمة]

سألني وطنيٌّ غيور ممن يعرف الأستاذ القصَّاب، ويقدره في التمسك بالدين وخدمة الوطن قدره: ما معنى قول وقول صديقه الأستاذ القسام في آخر الرسالة: «وأهم شيء يجب انتباه علماء العصر إليه: أشباه تلك الواقعات، وتوضيح أحكام الشريعة فيها، ليعود للدِّين مجده، وللإسلام زهرته»؟

فقلت له: اعلم -يا أخي- أنَّ مَنْ سَبَر غورَ الإسلام، ودرس حكمة التَّشريع؛ علم أنَّ جميع التَّكاليف الشَّرعيَّة: من روحيّة، وبدنيّة، ومالية، مبنيَّة على درء المفاسد وجلب المصالح(١).

(فالصَّلاة) الروحيّة البدنيَّة، التي هي فرض عام على كل مكلَّف، تنهى عن الفحشاء والمنكر، وأشد الفواحش والمنكرات فتكاً وهتكاً، هي: تلك

⁽۱) الشرع قواعد، جاء ليحقق مصلحة الإنسان في المعاش والمعاد، والحال والمآل، ولم يثبت منه شيء على خلاف القياس -على ما حققه ابن القيم في «الإعلام» بما يُرْحَل إليه، ويُكتب بماء العيون، لا بماء الذهب-، ومن ظن أن له مصلحة في الدنيا بالخروج عن أمر مولاه والاستجابة لداعي هواه؛ فهو واهم، والواجب إعمال (الألفاظ) و(المباني)، دون إهمال (الحقائق) و(المعاني)، ومن (الشقاء) تجاوز (النص)، ومن (الغباء) عدم النظر في المعنى، والواجب إلحاق الشبيه بالشبيه، والنظير بالنظير.

الجيوش المعنويَّة التي مهدت بها أوروبا السَّبيلَ لفتح بـلاد الشرق -كـالخمر، والقمار، والزنا، والربا، والانتحار-، فكثير ممن أضاع الصَّلة، واتبع الشَّهوات^(۱) وقع في هذا التيار، الذي أسلمه إلى الجنون أو المنون، فكان ذلك من أشد المصائب على الوطن.

(والصّيام) الذي يدعو إلى إمساك المعدة عن الطَّعام، وسائر الأعضاء عن الآثام، وصرف جميع القوى والمواهب فيما أعدَّتْ له، يعلِّم الثبات على خلق (مبدأ) قويم لا محيد عنه، فالصَّائم الذي يغلب عقلُه شهوته، ولا يخون دينه بالأكل نهاراً -سراً أو علانية - لا يمكن أن يخون وطنه، أو يخدع في أمره، فيبيعه بثمن بخس من غير أهله.

(والحجّ) لا تخفى حكمته على ذي بصيرة؛ وأهمّها: التَّعاون على توفير أسباب الخير للأُمَّة، ودفع عوادي الشَّر عنها.

(والزُّكاة) إعطاء نصيب معلوم من المال للفقراء والمساكين، الذين أقعدهم العجز عن الكسب، وتوزيع الزَّكاة على الأصناف الثمانية التي ذكرها الكتاب الحكيم بقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالمَسَاكِينِ وَالعَامِلِينَ عَلَيْهَا الكتاب الحكيم بقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالمَسَاكِينِ وَالعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالمُوبُهُمْ وَفِي الرَّقَابِ وَالغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَريضةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠] صرف الزكاة في مصارفها الشَّرعيَّة يقينا شرور الشيوعية والبُلْشُفِيّة (٢)، اللتين أصابتا الأمم والشعوب الغربية التي هضمت حقوق الضعفاء، فعمّتها الفوضى، وفدحتها المصائب، ولا يـزال سيل

⁽١) سبب هلاك الأفراد والمجتمعات الإفراط في تناول الشهوات.

⁽٢) مذهب يرى أنّ من المستحيل على الهيئة الاجتماعية أن تنتقل طفرةً من النظام الرأسمالي إلى النظام الشيوعي، وأنه لا بد من دور انتقاليّ يُطبَّقُ فيه مذهبُ الجماعيّة، من «المعجم الوسيط» (١/ ٦٩)، وانظر تفصيلاً في «القاموس السياسي» (٨٤) لعبدالرزاق الصافى.

الشيوعية يمتدّ(١)، ولا يعلم عاقبتها إلا اللّه.

ثم لا يخفى أنَّ كثيراً من هؤلاء الصائحين أمام الجنائز، وعلى القبور، قادرون على العمل والأكل من كسب يدهم، ومنهم مَن يملك الأموال والأملاك، وقد أكلوا حقوق الضُعفاء من الرِّجال والنِّساء والوليدان، الذين لا يجدون ما ينفقون، ولا يستطيعون حيلة، ولا يهتدون سبيلاً، أولئك المساكين، هم الذين ذكرهم الله في كتابه، وعلى لسان رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم-، موصوفين بأوصاف خسة، لا يشاركهم فيها أحد عمن لهم قدرة على العمل، أو عندهم ما يكفيهم ويغنيهم عن السؤال، قال -صلوات الله عليه وعلى آله-: «ليس المسكين الذي تردُّه اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان، إنما المسكين: المتعفّف، واقرؤوا إن شئتم قوله -تعالى-: ﴿لِلْفُقَرَاء الَّذِينَ أحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَرَّباً فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِياءً مِنَ التَّعَفُّفُ بَعْرِفُهُم بِسِيماهُمُ لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّه بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٧٣]» (٢).

إذا اضطررنا هؤلاء الأقوياء إلى العمل؛ كثرت الأيدي العاملة في الزِّراعة والصِّناعة والتَّجارة التي هي مواد الشروة الأصلية، وحفظت الزّكوات والصَّدقات والوصايا لمستحقيها. ولما كان التَّمييزُ بين المستحقين وغيرهم على وجه الاستقصاء عَسِراً في هذا الزَّمن، تعيَّن تأليف جمعيات خيرية (٣) للقيام بهذا

 ⁽١) ثم انهارت الشيوعية -والحمد لله- هذه الأيام في بلادها ومنشأها، كشأن سائر الباطل، على وفق سنة الله القدرية (الكونية) والشرعية.

⁽۲) أخرجه البخاري (۱٤٧٩)، ومسلم (۲۳٤۸) في «صحيحيهما» من حديث أبــي هريرة -رضي اللّه عنه-، وانظر «الدر المنثور» (۲/ ۹۰).

⁽٣) يصلح أن يمثل على قيامها بالمصالح المرسلة، وتحتاج أحكامها إلى جمع وتـأصيل، والدراسات فيها على وجـه الاستقلال -في حـدود علمي- قليلـة، ولمصطفى الغلاييـني البيروتي رسالة مستقلة مطبوعة بعنوان «التعاون الاجتماعي»، ولأخينا الشـيخ فتحـى بـن=

الغرض وتحقيقه؛ كجمعية الإسعاف الخيري في دمشق، وجمعية المقاصد الخيرية في بيروت، وكالجمعية الخيرية في حيفا، وغيرها، وهذه أفضل طريقة تجمع بها الأموال من المحسنين وتنفق على الفقراء والمساكين؛ لإطعامهم وإيوائهم، وتعليم أبنائهم.

قال بعض الأئمة المحققين (١) في تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقُوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالعُدُوانِ ﴿ [المائدة: ٢]: «أما الأمر بالتعاون على البرِّ والتَّقوى، فهو من أركان الهداية الاجتماعية في القرآن؛ لأنه يوجب على الناس إيجاباً دينياً أن يُعين بعضُهم بعضاً في كلِّ عمل من أعمال البر، التي تنفع الناس: أفراداً وأقواماً، في دينهم ودنياهم، وكلُّ عملٍ من أعمال التقوى التي يدفعون بها المفاسد والمضار عن أنفسهم »، ثم قال:

«كان المسلمون في الصَّدر الأول جماعة واحدة، يتعاونون على البر والتَّقوى، من غير ارتباط بعهد ونظام بشريٌ (٢)، كما هو شأن الجمعيات اليوم،

⁼عبدالله الموصلي -وفقه الله تعالى- دراسة أرسلها إليّ فرغ منها في هذا الموضوع، أتى فيها على أصول المسألة دون فروعها، جمعها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ السّعدي -رحمهما اللّه تعالى-.

⁽۱) هو السيد محمـد رشـيد رضـا، والمذكـور كلامـه في تفسـيره «المنـار» (٦/ ١٣١) بحروفه.

⁽٢) أخرج أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٠٤) -ومن طريقه الذهبيي في «السير» (٤/ ١٩٢) - بإسناد صحيح إلى مُطَرِّف بن عبدالله بن الشَّخير، قال: «كنا ناتي زيد بن صُوحان، وكان يقول: يا عباد الله! أكرموا وأجملوا، فإنما وسيلة العباد إلى الله بخصلتين: الخوف والطمع، فأتيتُه ذات يوم وقد كتبوا كتاباً، فنسقوا كلاماً من هذا النحو: إن الله ربُنا، وعمداً نبيّنا، والقرآن إمامنا، ومن كان معنا كنا... وكنا له...، ومن خالفنا كانت يدنا عليه، وكنّا وكنّا، قال:

فجعل يعْرِضُ الكتاب عليهم رجلاً رجلاً، فيقولون: أقررتَ يا فـــلان؟ حتى انتهــوا الى، فقالوا: أقررتَ يا غلام؟ قلت: لا.

فإنَّ عهد الله وميثاقه كان مُغنياً لهم عن غيره، وقد شهد الله -تعالى - لهم بقوله: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ بِقُوله: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْلَهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ولما انتشر بأيدي الخلف ذلك العقد، ونكث ذلك العهد، صرنا محتاجين إلى تأليف جمعيات خاصة بنظام خاص؛ لأجل جَمع طوائف من المسلمين، وحملهم على إقامة هذا الواجب (التعاون على البر والتقوى) في أي ركن من أركانه، أو عمل من أعماله، وقلما ترى أحداً في هذا العصر، يعينك على عمل [من] (١٠ البر، ما لم يكن مُرتبطاً معك في جمعية ألفَتُ لعمل معين، بل لا يفي لك بهذا كلُّ مَنْ يعاهدك (١) على الوفاء، جمعية ألفَتُ لعمل معين، بل لا يفي لك بهذا كلُّ مَنْ يعاهدك (١)

قلت: إنَّ اللَّه قد أخذ عليَّ عهداً في كتابه، فلن أُحدث عهداً سوى العهد الذي أخذه علي.

فرجع القوم من عند آخرهم، ما أقرَّ منهم أحد، وكانوا زُهاء ثلاثين نفساً» انتهى. وانظر في تقرير هذا المعنى: «الحاوي للفتاوى» (١/ ٢٥٣) للسيوطي، «تنقيح الفتاوى الحامدية» (٢/ ٣٣٤) لابن عابدين، «الدين الخالص» (٦/ ٢٩٠) لمحمود خطاب السبكي.

(١) سقط من الأصل، وأثبته من تفسير «المنار».

(۲) يتوسع بعض الحركيين، فيطلقون على ذلك (البيعة)، ثم ينسون -أو يتناسون- مع مرور الزمن، فتجري على ألسنتهم التحذير من نخالفتها، ولا بد من ضبط (البدايات) حتى تسلم (النهايات)، ولا بد من تحقيق مناط الأشياء (بالعدل)، وإطلاق ما ورد عليها في الشرع من الفاظ (بالحق)، ولذا؛ اقترح إمام هذا العصر فضيلة الشيخ ابن باز -رحمه الله- أن يسمى نحو هذا التعاون (عقداً) لا (بيعة)، فقال في رسالة له بتأريخ ١١/٤/٨٠٤هـ لفضيلة الشيخ سعد الحصين -حفظه الله- عن جماعة (التبليغ) التي تأخذ -في شبه القارة الهندية - (البيعة) لأمرائها: "فقد اقترحت على قادتهم لما اجتمعت بهم في موسم الحج الماضي بمكة -وحصل بيني وبينهم من التفاهم ما نرجو فيه الفائدة - أن يكون (عهداً) بدل (بيعة)، فقبلوا ذلك، ولعلهم تعلقوا بما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في الجزء (بعة)، من عدم إنكار ذلك» انتهى.

⁼ قال - يعني: زيداً -: لا تعجلوا على الغلام، ما تقول يا غلام؟ قلت: إذَّ الله قد أخذ عل "عمداً في كاره، فله: أُحدث عمداً سرى العمد الذ

فهل ترجو أن يُعينك على غير ما عاهدك عليه؟»(١).

قال: «فالذي يظهر أنَّ تأليف الجمعيات في هذا العصر، مما يتوقَّف عليه امتثال هذا الأمر، وإقامة هذا الواجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كما قال العلماء (٢)، فلا بدَّ لنا من تأليف الجمعيات الدينية والخيرية والعلميّة، إذا كنَّا نريدُ أن نحيا حياةً عزيزة؛ فعلى أهل النجدة والحمية من المسلمين (٣) أن يعنوا بهذا كلّ العناية» (١٠) ا.هـ.

وفي هذا تأصيل لمشروعية قيام (جمعيات الأمر بالمعروف) و(الهيئات الاجتماعية) و(المراكز العلمية)، ومنوط ذلك بأمور؛ من أهمها: ارتباطهم بالعلماء الربانيين، و(العمل من ورائهم) لا (أمامهم)، ووجود نصيب وافر من (العلم الشرعي) عند القائمين على هذه الأعمال، يفوّت وقوعهم في المخالفات، ووجود مُكنة في الإرادة من الترفع عن حب الرئاسة والمصالح الشخصية، والمطامع الدنيوية، مع الدوران في الحركات والأقوال=

⁼ وانظر استخدام «البيعة» و «العهد» و «العقد» عند الفقهاء، وما يترتب على عدم الوفاء به: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٢ و ٢/ ٣٩) للبخاري، «تفسير القرطبي» (٦/ ٣٣)، «المستصفى في علم الأصول» (٢/ ٢٤٢ و ٢٥١)، و «شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد» (١/ ٧٠) و (٢/ ٧٢٧)، و «الإصابة» (١/ ٤٥٤)، و «بهجة النفوس» (١/ ٩٢٧)، و «فتح الباري» (١/ ٦٤)، و «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٥٥)، و «مشكل الآثار» (١/ ٨٠ – ط. الهندية)، وانظر خلاف أهل العلم فيمن أخذ على نفسه عهداً، ثم لم يف به، هل عليه كفارة أم لا؟ في: «فتح الباري» (١/ ٤٧٤)، و «الهداية» (٢/ ٤٧)، و «المغني» (١/ ١/ ١٧٧)، و «فقه الإمام الأوزاعي» (١/ ٢٨١).

⁽١) تفسير المنار (٦/ ١٣١).

⁽٢) انظر في تقرير هذه القاعدة: «قواعد ابن اللحام» (٩٢)، «تسهيل الوصول» (٢٩٢) للحملاوي، «القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير» (٤٩٣)، «الاعتصام» (١/ ٣١٩، ٣٦١ و٢/ ١٨٤ - بتحقيقي)، «مذكرة في أصول الفقه» للشنقيطي (١٣-١٥) (وفيه تفصيل بديع)، «الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية» (٣٤٤).

 ⁽٣) كذا في الأصل، وفي مطبوع «تفسير المنار»: «أهل الغيرة والنجدة من المسلمين».
 (٤) تفسير المنار (٦/ ١٣١).

قلتُ لمخاطبي: أفرأيت أيها الأخ الكريم هذه المسائل الفرعية التي ذكرتُها، وما تضمَّنتُ من الحِكَم والأحكام، وإصلاح حال المجتمع الإسلامي بجمع شتات الخير له، ودفع عوادي الشَّرِّ عنه، فكيف إذا عمل بأصول الإسلام وقواعده كلِّها؟ ألا يكون ذلك سبباً لإعادة مجد الدِّين وزهرة الإسلام، كما قال ذانك المؤلفان الكريمان؟ بل ألا يكون مثل ذلك سبباً لإعادة حضارة العرب، وسعادة البشر على أيديهم مرّة أخرى؟ قال: بلى، ورغب إليَّ أن أثبتَ ذلك في رسالة «النقد والبيان»، ففعلت.

فنحن ندعو كرام الوطنيين المسلمين إلى إقامة الدين على الوجه الصَّحيح، واتِّباع السُّن النَّافعة، ونبذ البدع الضَّارة، فإن في ذلك سعادتهم وسعادة أوطانهم، وبالله المستعان.

في ٧ المحرم الحرام سنة ١٣٤٤

عضو الجمع العلمي وخطيب جامع الدقاق ومدرِّسه بدمشق الشام محمد بهجة البيطار(١)

=والأفعال في عقد سلطان (الولاء) و(البراء) و(الحب) و(البغض) على ذات الدين، لا على هذه (المسمّيات)، التي هي وسائل فحسب، وهي بمثابة أسماء (العاملين)، أو عشائرهم، أو جنسياتهم، وإلا؛ رجع الأمر إلى حال (الحزبيين) العاملين باسم (الدين)، الآخذين منه ما يلزمهم، دون العمل على (خدمته)، وتشخيص (واجب الوقت)، والعمل على إحيائه، والله الموفّق والعاصم.

(۱) هو محمد بهجة بن محمد بهاء الدين البيطار، ولد في دمشق سنة ١٣١١هـ - ١٨٩٦م، من أسرة دمشقية عريقة، هاجر جده الأعلى من بليدة من أعمال الجزائر، واستوطن فيها منذ أكثر من مئتي عام، كان والده عالماً أديباً، فنشأ في حجره، وتلقى عليه مبادئ علوم الدين واللغة، وعلى أعلام عصره؛ مثل: جمال الدين القاسمي، وآخرين، درس في المدارس الابتدائية منذ عام ١٩٢١م، وعين مديراً للمعهد العلمي السعودي في مكة،

=وأسندت إليه وظيفة مفتش التدريس في مكة ١٩٣٦-١٩٣١م، وفي عام ١٩٣٦م عين أستاذاً في مدرسة التجهيز، ثم أستاذاً محاضراً في كلية الآداب السورية عام ١٩٤٨م، من مؤلفاته: «حياة شيخ الإسلام ابن تيمية»، «الثقافتان البيضاء والصفراء»، «الإسلام والصحابة الكرام بين السنة والشيعة»، «نقد عين الميزان»، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر»، «أسرار العربية» (تحقيق)، «شرح قواعد مصطلح الحديث»، «عاضرات في المجمع العلمي بدمشق»، «مسائل أحمد لتلميذه أبي داود» (تحقيق)، «تخريج أحاديث كتاب البخلاء» للجاحظ، «الموفي في النحو الكوفي» (شرح وتعليق)،... وغيرها.

' بــــــالتهارحم الرحيم

الدِّين الإسلامي يكفل للبشر السَّعادة في كلِّ زمان ومكان، ويفي بحاجيَّاته في كل عصر ومصر؛ لانطباقه على نواميس العمران، وابتناء أحكامه على قواعد محكمة، لا تكاد تزعزعها الأعاصيرُ والعواصفُ، كما يشهد بذلك فلاسفة الاجتماع، وعلماء العمران.

وقد نال الصّدر الأولُ مِن السّعادة التّامة، والملك الكبير، والسّلطان العظيم، ما لا يقوم بوصفه البيان، ولا يمتري فيه إنسان، ذلك بما نفخه هذا الدّين فيهم مِن روح العلم والعمل، والتّواصي بالحقّ، والتّعاون على البرّ والتّقوى، حتى إذا دار الزّمانُ دورته - دسّ أناسٌ من أعداء الدّين أنفسَهم فيه، وتزيّوا بزيّ أهله، وصاروا يعملون على هدمه بما يضعون من أحاديث، ويدسّون مِن روايات ليس لها أقل حظّ مِنَ الصّحّة والصّدق، فَفَشَت بذلك البدعُ والأهواء، وثارت أعاصيرُ القلاقل والفتن بين المسلمين، وكثر بينهم الشّقاق، وزاد النّفاق، حتى انشقّت عصا وحدتِهم، وانقسموا إلى فِرق وأحزاب، كل حزب فرح بما لديه، وكلّ فرقة تكفّر الأخرى؛ لمخالفتها لها في المشرب، ومباينتها إيّاها في المذهب!

ظلَّ أهل الإسلام على هذه الحالة حيناً من الدَّهر، والعدو يستربَّص بهم الدَّوائر، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً ﴾ [الكهف: ١٠٤]، لا يكادون يشعرون بحالتهم، ولا يعلمون أيان مصيرهم، حتى قيَّض الله في هذا العصر فئة من عقلاء الأمة وحكمائها، أحسَّتْ بالخطر المحدق، فأهابت بالأمة، وأخذت

تسعى لمحو الخرافات (١) المتغلغلة في أعماق النفوس، وإعفاء آثار البدع والمحدثات التي غص بها العالم الإسلامي، وصارت شارة عارٍ في جبين الإسلام، هذا إلى أعمال أخرى عظيمة لها مقام غير هذا المقام.

نجحت هذه الفئة بعض النَّجاح فيما دعت إليه من تنقية الدِّين من الشَّوائب، وأيقظت أذهانَ كثير من الناس، وصار لها أتباع ومريدون، ينشرون دعوتها، ويعزِّزون كلمتها، ويدُعون إلى اطراح ما لم يرد به الدِّين، مما عليه عامَّة المسلمين، على ما لاقت من المقاومة والمناهضة من فريق المبتدعة: أولئك الذي مني الإسلام بهم ومنوا به!

هؤلاء المخرّقون أو أولئك الجامدون على المحدثات، العاضّون عليها بالنّواجذ: قوم عالة، نشؤوا على المسكنة، فاتّخذوا الدّين أحبولة يصطادون بها طائر الرّزق، وآنسوا من أهله الغافلين ميلاً لهم، وتعلّقاً بأذيالهم -وما أشد تعلّق العامة بمن يُظهر لهم التقوى! - فاتّخذوا لهم منهم جُنّة، تقيهم من سلاح أهل الإصلاح الماضي، وتحفظ لهم منزلتهم الموهومة، فهم أبداً، ينزلون على إرادة الرّعاع، ولا يخالفون لهم أمراً خشية من نفورهم، ومحافظة على مكانتهم عندهم، فهؤلاء القسوم عقبة في سبيل المصلحين كؤود، ولو تسنّى لرجال الإصلاح القضاء عليهم؛ لرأيت النساء يدخلون في دين الله أفواجاً، ولا بدّ أنْ يأتي يوم يظهر الله فيه -على أيدي المصلحين - دينه الذي ارتضاه، ويتمّ نوره.

على أن هؤلاء المبتدعين، فضلاً عن حرصهم على حفظ مكانتهم عند الرّعاع، قوم استأنسوا بظلام الجهل، وأخلدوا إلى المسكنة والذّل، حتى طبع الله على قلوبهم، وعلى أبصارهم غشاوة، فهم يتأذّى بصرهم من نور العلم، ويعزّ عليهم الخروج من غيابة الجب إلى استنشاق الهواء الطلق في هذا الفضاء

⁽١) لصاحب هذه السطور (العبد الضعيف) كتاب مفرد عن الخرافة، يسر اللّه إتمامه ونشره بخير وعافية.

الواسع المترامي الأطراف، وهم -مع ذلك كله- لا يخجلون من دعوى أنهم رجال الإصلاح والصلاح، وأن سعادة البشر لا تتم إلا باتباع مناهجهم وسُبُلِهم! ويعلم الله أنهم ليسوا إلا حشرات سامة، تحارب السعادة والبُلَهْنِيَّة (۱)، وتمزق أشلاء الإنسانية بسمها الناقع، وشرها المستطير، وأن محدثاتهم لا ضرَّ على الدين من طعنات ألد أعدائه، وأجلب للشرور إليه من أشد مناوئيه.

أجل! فإنه لولا محدثاتهم المخزية التي شوَّهوا بها الدِّين، وتفهيمهم الدِّين للناس تفهيماً مقلوباً لما تجرَّأ أحدٌ على الطَّعن فيه، ولما خسر كل يوم عدداً من أبنائه غير قليل.

وليس ما يرتكبه هـؤلاء جهاراً، ليلاً ونهاراً، من ضروب الموبقات، ويجرأون عليه من مقاومة المصلحين جهلاً وعداوناً بضروب الوسائل، بخاف على أحد، وقد كنت إخال أن للعراق النَّصيبَ الأوفر، والحظ الأكبر، من هؤلاء المبتدعة، حتى إذا كتبت الرِّحلة لي في هذه الأيام إلى بلاد الشام، ووقفت عن كثب على أحوال قادتهم، واطلعت على بعض ما لهم من المؤلفات في الدَّعوة إلى حشوهم، والتَّهويل على المصلحين؛ دهشت عما رأيت، وعجبت لانقياد العامة لهم وتألُبهم على كل مَنْ يحضونهم على مناهضته من رجال الإصلاح الديني والعلمي، إنْ حقاً، وإنْ باطلاً، حتى كأنَّ الشاعر (٢) العربي قد قصدهم بقوله:

لا يسألُون أخماهم حمين يندبهم في النَّائبات على ما قال برهانا! ومن جملة الأمور التي وقفتُ عليها:

أنَّ عالماً من رجال الإصلاح سُئل عن (حكم الصّياح في التَّهليل

⁽١) الرَّخاء وسَعَة العيش.

⁽٢) وهو من شعراء الحماسة.

والتكبير، وغيرهما أمام الجنائز)، فأفتى بأنه «مكروه تحريماً، وبدعة قبيحة، يجب على علماء المسلمين إنكارها، وعلى كل قادر إزالتها، مستدلاً بآية قرآنية، وحديث صحيح، وأقوال الفقهاء»، وسأل هذا المستفتى عن السؤال نفسه رجلاً آخر ينتمي في الظّاهر إلى العلم، فأجاب بالسّلب، ونفى ما قرره الأولُ نفياً رجماً بالغيب، وتهجماً على الحق بقول الزور، ولم يكتف بذلك وحده، بل تجاوز حدود الأدب والإنصاف، ورمى الرّجل بالزّيغ والضّلال، وأسند إليه ما لم يقل به، ولم يجر به قلمه، شأن أصحاب الهوى والإفك، وأن في قصة الإفك (١) لعبرة لقوم يعقلون.

إنّ هذه المسألة، وكذا مسألة المولد النبوي، ونظائرها؛ لمن الأمور البديهية، التي لا يحسن بمنتم إلى العلم، وشاد شيئاً من الفقه، أن يُنازع أو يختلف فيها، ومن نازع فقد أعرب عن جهل عريق، وفهاهة باقلية (٢)، وجهالة غبشانية! فقد أجمعت كلمة المحققين من السّلف والخلف على إنكار هذه البدع، التي لم يُنزّل الله بها من سلطان، ولم يختلف منهم قط اثنان.

وإنَّ فيما ساقه الأستاذان الجليلان: الشَّيخُ كامل القصاب، والشَّيخُ عنَّ الدين القسام، من الأدلة الشَّافية، والنَّقول الوافية، عن فطاحل علماء المذاهب الأربعة في رسالتهما «النقد والبيان في الردِّ على خزيران» -الذي أعرب عن مبلغ علمه، وفهمه للدين- لغُنية عن سرد ما نعرفه من أقوال المحققين في هذه

فمر بقوم، فقالوا له: بكم اشتريت الظبي؟ فمد يديه، ودَلَع لسانه؛ يريد: أحمد عشر. وانظر «مجمع الأمثال» (٢/ ٣٨٨-٣٨٩).

⁽١) انظرها مع تخريج طويل لها في «الحنائيات» (رقم ٢٤٣) مع تعليقي عليه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

⁽٢) الفَهَاهة: العِيّ، ومن أمثلة العرب: (أعْيا من باقل)؛ و(باقل): رجل من إياد. قال أبو عبيدة: باقل رجل من ربيعة، بلغ من عَيّه أنه اشترى ظبياً بأحَدَ عشر درهماً،

المسائل، وعسى أن يتروَّى خزيران وشيخُه في رسالة الفاضلين، فيستعينا بها على الرُّجوع إلى الحقِّ، ويعلنا للناس خطأهما المطلق؛ لئلا يزلَّ معهما من يــزلّ محسِّنُ الظَّنَّ بهما، ويرجع في فهم أمور الدين إليهما...!

على أنَّ الجدال في مثل هذه المسائل البسيطة (١)، أصبح في هذا العصر المسابقة والمباراة، عصر الصنّاعات والمخترعات، ضرباً من المضحكات، التي يخجل أن يفوه بها عاقلٌ. وإنني لأعتقد أنَّ الأستاذين الهمامين: القصاب والقسام -وهما هما- ما كانا ليبحثا في هذه المسألة، ويؤلّف لها رسالةً، لولا وجوب نصرة الحقّ، ودحر شبه المضلّين في الدّين.

سدَّد اللَّه خطوات الجميع، ووقَّقنا إلى ما فيه خير الأمة، والسلام على من اتَّبع الهدى.

في ١٠ المحرم سنة ١٣٤٤هـ.

نزيل دمشق: محمد بهجة الأثري^(٢)

(١) نبّهنا في التعليق على (ص ٢٦) خطأ استخدام هذه الكلمة.

⁽٢) هو محمد بهجة بن محمود بن عبدالقادر المعروف بالأثري، ولد عام ١٩٠٤م في بغداد، وتعلم مبادئ القرآن والكتابة على امرأة كانت تعلم الصبيان في حيه، ثم قرأ القرآن في كتّاب آخر، فأتم قراءته وهو ابن ست سنوات، لقبه الإمام الآلوسي بالأثري؛ لشدّة ولعه بالآثار (الحديث الشريف)، تنقّل في عدة مناصب، آخرها: انتخابه عضواً في المجلس الأعلى الاستشاري بالجامعة الإسلامية في المدينة النبويّة، ونال عدة أوسمة، وله عدة مؤلفات؛ منها: «أعلام العراق»، «تاريخ مساجد بغداد» (تهذيب)، «المجمل في تاريخ الأدب العربي»، وغيرها. ترجمته في: «موسوعة أعلام العراق في القرن المعشرين» (١/ ١٨٢ – ١٨٣) وفيه ترجمته بخطه، مجلة «المورد» (المجلد الرابع والعشرون/ العدد الثاني/ ١١ ١٤ هـ - ١٩٩٦م/ عدد خاص عنه) - وفي أوله (ص ٤ - ١٦): (سيرة العلامة الأثري بقلمه) -، وللباحث محمود المشهداني رسالة ماجستير بعنوان: «محمد بهجة الأثري»، حياته وشعره»، نالها من جامعة القاهرة، ولحميد المطبعي «العلامة محمد بهجة الأثري»،

=طبع عن وزارة الثقافة بالعراق، سنة ١٩٨٨م، وللمجمع العلمي العراقي كتاب «محمد بهجة الأثري»، فيه:

- ١- الأثري المتربي والمربي/ لعبدالعزيز البسام (ص ٢٣-١١٥).
- ٢- الأثري... الإنسان والشاعر/ لأحمد مطلوب (ص ١١٦-١٥٢).
 - ٣- الأثرى والبحث اللغوى/لحسام النعيمي (ص ١٥٣-١٨٧).
 - ٤- الأستاذ الأثري والتاريخ/ لصالح العلى (ص ١٨٨-١٩٨).
 - ٥- الوحدة الروحية في شعر الأثري/ لمحمود الجادر (١٩٩-٢٤١).
- ٦- الأثري ملامح من سيرته ومشاركاته في الجامع والجامعات العربية/ لعدنان الدوري (ص ٢٤١-٤٢٥).
 - ٧- ثبت مؤلفات الأثرى/ لعبد الزهراء غياض (ص ٤٢٦ إلى آخر الكتاب).

وللشيخ علي الطنطاوي -رحمه اللّـه- في «ذكرياتـه» (٢٠١، ٢٥٧، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٢، ٢٧٢، ٢٨٠) منذرات حسنة عن (٢٠٦، ٢٨٧، ٢٨٧) شذرات حسنة عن حياته -رحمه الله تعالى-.

٣

تبسسا تدارحم الرحيم

الصِّياح بالذِّكر أمام الجنائز، والمولد، والتراويح

ليست مسألة الذّكر والجنائز والتّراويح مما ينبغي فيه الاجتهاد فيختلف فيه، أو يكون اجتهاد المجتهدين فيه موافقاً بعضه لبعض، وإنما هي من العبادات التي أكملها الله -تعالى- بالنّصوص في كتابه، وعلى لسان خاتم أنبيائه ورسله، فلا اجتهاد فيها إلا ما يتعلّق بالإيقاع على الوجه المشروع، وهو ما سماه الأصوليون بتحقيق المناط؛ كالاجتهاد في القبلة، على أن الله -تبارك وتعالى- أكمل الدّين الإسلاميّ كلّه، حتى قواعد الأمور الاجتهادية، وهي أكثر القضاء (۱) والسياسية والحرب، لذا قال الإمام العادل عمر بن عبدالعزيز: «تحدث للنّاس أقضية، بحسب ما يحدث لهم من الفجور» (۲).

(١) كذا في الأصل!

(۲) نقله ابن رشد في «فتاويه» (۲/ ۲۱۷)، وابن حرم في «الإحكام» (۲/ ۱۰۹) أو (۲/ ۸۳۱ – ط. الأخرى)، والقرافي في «الفروق» (٤/ ۲۰۱) في (الفرق التاسع والستون والمئتين) عن العز بن عبدالسلام، وعنه الشاطبي في «الاعتصام» (۱/ ۶۹، ۲۰۳، ۲/ ۲۷۷ – بتحقيقي)، وشكك في صحة نسبتها إليه في (۱/ ۳۱۲ – بتحقيقي)، وكذا طعن ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ۸۳۱) بهذا الأثر وصحته، قال عقبه: «هذا من توليد من لا دين له، ولو قال عمر ذلك لكان مرتداً (!!) عن الإسلام، وقد أعاذه الله من ذلك، وبرأه منه، فإنه لا يجيز تبديل أحكام الدين إلا كافر»، وتعقبه العلامة أحمد شاكر بقوله: «هذه كلمة حكيمة جليلة، لا كما فهم ابن حزم، فإن معناها أن الناس إذا اخترعوا ألواناً من الإثم والفجور=

هذا كتاب الله -تعالى-، وهذه دواوين سنة خاتم رسله؛ من الوضوح عكان في مثل مسألة الذّكر والجنائز والتّراويح وغيرها، فليس في هذين الوحيين الثقلين هذه الطرق الصوفية بالبداهة، سواء منها عهد الشيخ لمريده أم الاجتماع، وكذا الصياح، ولفظ الجلالة وحده فضلاً عن لفظ «آه» والرقص، وغير ذلك مما هو معروف مشهور. وقد كانت مشيخة الأزهر الشريف الجليلة سئلت عن لفظ: «آه»، فأفتت بمنعه، والإجماع العلمي من أهله المجتهدين قائم على منعه، ومنع إفراد لفظ الجلالة، إذ العبادات كلها لا تصح إلا بالكلام المفيد.

وكذا الجنائز مما لم تزل كتب الفقه واضحة كالشمس في رابعة النهار في بيان حكمه الشرعي، فضلاً عن نطق كتاب الله -تعالى- وسنة رسول الناس كافة -صلى الله عليه وآله وسلم- بحكمه الشرعي، ومن أحكام الجنازة الصريحة: أن لا يعجّل السّائرون بها في سيرهم، ولا يتأنوا فيحاكوا بعض الملل، بل يكونوا فيها وسطاً، كسائر الأمور الشرعية (١)، كما هو نصُّ القرآن الحكيم الذي يستفاد منه جداً في قوله -تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾ البقرة: ١٤٣].

إنَّ الأمة الإسلامية ليست هي دنيوية مادية، وليست هي -أيضاً- زاهدة

⁼والعدوان استحدث لهم حكامهم أنواعاً من العقوبات والأقضية والتعزير -مما جعل الله من سلطان الإمام- بقدر ما ابتدعوا من المفاسد، ليكون زجراً لهم ونكالاً». انظر -لزاماً-: «شرح ابن ناجي على الرسالة» (٢/ ٢٧٦)، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» (٣/ ٧٢-٧٣).

⁽١) الأدلة والنقول كثيرة شهيرة فيما استنكره صاحب هذه السطور -رحمه الله-، وفي عباراته غيرة محمودة، وإجمال حسن، إذ المقام التأييد والتعليق بما لا يتحمل الإطالة، وانظر الأدلة من الكتاب والسنة والآثار السلفية في تأييد (الوسطية) في رسالة السخاوي -رحمه الله-: «الجواب الذي انضبط في لا تكن حلواً فتسترط»، وهي مطبوعة بتحقيقي، ولله الحمد والمنة.

في الدنيا كلَّ الزهد، بل هي وسط بين الدنيا والآخرة، إذ الإنسان روح وجسد، فمصالح الدُّنيا للثاني، ومصالح الآخرة للأول، لذا لا يمكن في العالم الإنساني لأحدٍ أن يقوم بالحقوق الإنسانيَّة -شخصيَّة كانت أم عموميَّة- حقَّ القيام سوى المسلم.

وأمًّا التراويح فالاختلاف في عدد ركعاتها إنما هو اختلاف في روايات أحاديثها بالبداهة (۱)، ولا تنبغي المشادَّة فيها ألبتة، بل أرى أنها من الأمور الثانوية (۲)، وليصلها من شاء على أيّ كمية منها (۳)، وما أهلك المسلمين إلا أهواؤهم، حتى تناول اختلاف العلماء منهم أموراً كان اختلافهم فيها لفظياً، وأموراً وضح أنَّ اختلافهم فيها كان من أمرين هما من السدّاء الشديد بمكان؛ وهما:

الفلسفة التي نقلت بما لها وما عليها من اللغة اليونانية إلى اللغة العربية.

والأمر الآخر: هو النَّعرة المذهبية، وهذه الأمور هي كخلق الأفعال مما هو معروف.

وأما المولد فلا نزاع قط في أن أول من أحدثه صاحب إربل، في أوائل

⁽۱) وقد حققنا ذلك في التعليق على الصفحات (٧٥-٧٩، ٨٣-٨٧)، فانظرها غـير مأمور.

⁽٢) لو قال: الخلافية، لكان أجود، والخلاف الذي يمتد بين المحققين على اختلاف الأمصار والأعصار من أمارات الخلاف السائغ والمعتبر، وأقوى دليل للمتوسعين: العمل الموروث، على ما بيَّن الشيخ عطية محمد سالم -رحمه الله- في كتابه «التراويح، أكثر من ألف عام في مسجد النبي الله الموفق.

⁽٣) لعبدالرحمن بن عبدالكريم الزبيدي الشافعي (ت ٩٧٥هـ) رسالة محفوظة في دار الكتب المصرية [٣٥٤ مجاميع] بعنوان «إقامة البرهان على كمية التراويح في رمضان». انظر «فهرس دار الكتب» (١/ ٤٩٨).

القرن السابع أو أواخر القرن السادس، كما في «تاريخ ابن خلكان»(١)، وهذه دواوين السنة النبوية فليس فيها إشارة دالة على ذلك، لأننا -نحن المسلمين-منهيُّون عن تقليد غيرنا إلا في الأمور الدُّنيوية الصَّرفة، بشرط أن نتبيَّن حقائقَها، فلو كان المولد مطلوباً -ولـو علـي جهـة الاستحسـان- لفعلـه أهـلُ القرون الثَّلاثة الأول، الذي شهد لهم رسولُ العالمين بالخيرية(٢)، على أنَّ المولد صبغ بالصَّبغة الشَّرعية إذ داوم النَّاس على يومه التاريخي، وإن اختلفت رسائله المؤلفة، فضلاً عما في كثير جداً منها(٣) من القصر على ذكر الجمال، وأمور أكثرها ليس في كتب الحديث الشريف الصحيحة عند رجال الجرح والتعديل، والقليل من تلك الرَّسائل فيه السِّيرة النبوية الكريمة، ولكن هـذه يسيرة جـداً، على أنَّ من وازن بين يوم الولادة، ويوم البعثة، حدّثته نفسه أنَّ الثاني أفضل من الأول، فتحدو به إلى العناية به، ولكنه إذا أعار وجوده لفتة طيبة إلى كتب الحديث الصحيحة، رأى فيها أنَّ الرسول -صلى اللَّه عليه وآله وسلم-وأصحابه -رضوان الله عليهم- لم يتخذوا يوم البعثة عيداً ألبتة. ومن الأمور المعلومة بالبداهة في الإسلام أنَّ ذكري رسول العالمين -عليه أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التُّسليم- هي من القربات المباركة إلى الله -تعالى- وحده، فهي مطلوبة، ولكن

⁽١) (١/ ٤٣٧)، ومضى الحديث عنه مفصلاً ، انظر (ص ١١٣–١٢٠).

⁽٢) إشارة إلى حديث صحيح، مضى ذكره وتخريجه في التعليق على (ص ١١٧).

⁽٣) منها «مولد العروس» المنسوب كذباً لابن الجوزي، وكذا شرحه «فتح الصمد العالم على مولد أبي القاسم» أو «البلوغ الفوزي في بيان ألفاظ مولد ابن الجوزي» المطبوع في بولاق سنة ١٢٩٢هـ، وقد نسبه الأستاذ العلوجي في «مؤلفات ابن الجوزي» (ص ٢٤٢) للنووي! قلت: ليس كذلك، فهو دخيل على يحيى بن شرف، وإنما هو لمحمد بن عمر النووي الجاوي، ألفه سنة (١٢٩٤هـ - ١٨٧٧م)، وانظر الزاماً -: كتابي «كتب حذر منها العلماء» (٣/٣٠٠)، و«كتب ليست من الإسلام» (ص ٤٧- ٢٠) للأستاذ محمود مهدي الاستانبولي، وكتابي «الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣ - الهامش).

في أي وقت كان، بدرس سيرته -صلى الله عليه وآله وسلم- للاقتداء به(١١).

ثم إنَّ البدعة الدِّينيَّة: إمَّا أن تكون اختراع عبادة، أو شعار ديني لا أصل لهما، وإمَّا أن تكون تخصيصاً لعبادة مشروعة بزمان معين أو مكان معين أو هيئة معينة، لم يخصصها بها الشَّارع، ومن هذا النَّوع عدَّ الفقهاء صلاة الرغائب في رجب (٢)، وصلاة ليلة النصف من شعبان (٣) من البدع المذمومة. قال النووي في «المنهاج» (٤): وصلاة رجب وشعبان بدعتان قبيحتان مذمومتان، وقد سمى الشَّاطيُّ هذا النَّوع بالبدع الإضافيَّة، وسمَّى النَّوعَ الأولَ البدع الحقيقية، وليرجع إلى تفصيله هذا في كتابه «الاعتصام» (٥).

فما يعهد من الاحتفال بالمولد ليس عبادة مأثورة عن الشَّارع، يؤتَى بها على الوجه المشروع، ولا هو عمل دنيوي محض، بل يجمعون فيه بين عبادات يأتون بها أو ببعضها على وجه غير مشروع، وبين لعب ولهو بعضه مباح، وبعضه محظور. فخلط العبادات الدِّينية باحتفالات الزِّينة واللهو، وجعل ذلك عملاً واحداً عن باعث ديني، هو الذي يجعل مجموع تلك الأعمال من قبيل الشَّعائر الدينية، ويوهم العوامَّ أن تلك العادات -وكذا العبادات المبتدعة في هيئتها وتوقيتها وعددها - من أمور الدين المشروعة بهذه الصفة ندباً أو وجوباً.

وصفوة القول: أنَّ الذِّكر نفسه أمام الجنازة، والصِّياح به، والمولد بالكيفية

⁽١) الأحسن من هذا -عندي- القول بسنيّة صيام الاثنين؛ لأنّ النبي الله ثبت عنــه قوله في سبب صيامه: «ذلك يوم ولدت فيه».

⁽٢) انظر ما قدمناه عنها (ص ١٢٣، ١٢٨).

⁽٣) انظر ما قدمناه عنها (ص ١٢٥).

⁽٤) كذا في «فتاويه» (٤٠) جمع تلميذه ابن العطار، و«المجموع» (١/٥٦)، ونقله عنه ابن همات في «التنكيت» (ص ٩٦)، ولم أظفر به في «المنهاج» للنووي!

⁽٥) انظره (١/ ٢٨٧ - ٢٨٩ - بتحقيقي).

المشهورة ليست من البدع الحسنة قط؛ لأنَّ الله -تعالى- أكمل الدِّين، وأجمعت الأمةُ على أن أهل الصَّدر الأول أكملُ الناس إيماناً وإسلاماً، وأنَّ كلَّ بدعة ليست من هذا القبيل، كالمنافع الدُّنيوية، والوسائل التي يقوى بها أمر الدين والدنيا؛ كالمدارس، والمستشفيات، والملاجئ الخيرية، التي يثاب صاحبها بحسن نيته فيها، فإنها تعد بدعة عسنة.

والتّحقيق: أنَّ هذه لا تسمَّى بدعة شرعية، وإنما يطلق عليها اسم البدعــة لغةً، فليس لأحدٍ كائناً من كان أنْ يخترعَ في الدِّين نفسه شيئاً.

وهذا دين الله الإسلام الأعلى بيَّن أيما بيان في كتاب الله وسنة خاتم رسله، وكامل لا يحتاج إلى زيادة، كما لا يصح النقص منه. فمصالح الإنسان الروحية والبدنية تامة فيه ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ [المطففين: ٢٦]، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُو يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ [الأحزاب: ٤].

(تنبيه)

قد يقال كثيراً جداً: إننا إذا نفذنا حكم الله -تعالى- الذي في هذا المقال، فجميع حفظة القرآن الحكيم الذين يعيشون من الجنائز لا يستطيعون سوى هذه العيشة، فيضرون؛ إذ ليس لهم كسب غير ذلك، فيقال: أمّا بالنسبة للمبصرين منهم، فيجب عليهم السّعي لغير تلك المهنة بالبداهة، وأما غيرهم فيجب على رؤوس الأمة أن يطالبوا لهم بحقوقهم الجمّة الموقوفة عليهم، وكذا الوصايا التي يوصي بها الأغنياء من المسلمين لهم ولغيرهم من الفقراء، وليس للمبصرين من أولئك الحفظة أن يأخذوا شيئاً من هذه الحقوق، فإنّ أخذهم منها من أكبر الدواعي لهم إلى الكسل وما إليه، فيجب على الرؤساء والأغنياء شرعاً أن يغنوا هؤلاء وأولئك كما قلنا، وإلا كان ذَنْبُ الفريقين مضافاً إلى ذنوبهم، ونرجو أن لا يكونوا كذلك، هذا وليس في كتب أئمة الحديث دليل واحد على قراءة القرآن للموتى بعد خروج روحهم منهم، فما كتبه كشير من مُؤلّفي

المتأخّرين من ضد ذلك ليس بحق، وإنما الذي في «صحيح ابن حبان» حديث: «اقرؤوا على موتاكم» (١)، والموتى هنا المحتضرون، كما بيّن ابنُ حبان نفسه سبب هذا الحديث (٢)، وسبب الحديث الآخر الذي في «صحيحه» (٢) -أيضاً-

(۱) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٣٧)، وأحمد (٥/ ٢٦، ٢٧)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٥٢-٢٥٣ - ط. دار ابن كثير) -ومن طريقه علم الدين السخاوي في «جمال القراء» (١/ ٢٣٣)-، وابن ماجه (١٤٤٨) وأبو داود (٣١٢١)، والطبراني (٢٠ رقم ١٥٠)، والحاكم (١/ ٥٦٥)، والبيهقي (٣/ ٣٨٣) من طريق ابن المبارك، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان -غير النّهدي-، عن أبيه، عن معقل رفعه.

وقال الحاكم: وقفه يحيى بن سعيد وغيره عن سليمان التيمي، والقول فيه قول ابن المبارك، إذ الزيادة من الثقة مقبولة.

قال أبو عبيدة: الحديث إسناده ضعيف؛ لجهالة أبي عثمان، واضطرابه، فقد أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٤٦٤)، وابن حبان (٣٠٠٢)، والبغوي (١٤٦٤) من طريق ابن المبارك، عن التيمي، عن أبي عثمان، عن معقل، دون (عن أبيه).

وأخرجه الطيالسي (٩٣١)، والنسائي (١٠٧٥)، والطبراني (٢٠ رقــم ٥١١، ٥٤١) من طريق سليمان التيمي، عن رجل، عن أبيه، عن معقل.

وأعله ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٩- ٥٥ رقم ٢٢٨٨) بالاضطراب والوقف، وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه. وانظر: «التلخيص الحبير» (٢/ ١٠٤)، و«الميزان» (٤/ ٥٥٠)، و«الأذكار» (١٣٢) - وفيه: «إسناده ضعيف، فيه مجهولان» -، و«الفتوحات الربانية» (٤/ ١١٨)، و«لحات الأنوار» للغافقي (٢ رقم ١١٧٤، ١١٧٧)، و«فيض القدير» (٢/ ٢٧)، و«الكنز الثمين» (٢٧)، و«الإرواء» (٣/ ١٥٠ - ١٥١ رقيم ٢٨٨)، و«فضائل سورة ياسين في ميزان النقد» (ص ١١-١٥)، و«القول المبين في ضعف حديثي التلقين واقرؤوا على موتاكم ياسين» (٢٠-٢١).

(٢) إذ ذكره في (فصل في المحتضر)، وقال عقبه: «أراد بــه مــن حضرتــه المنيّــة، لا أنّ الميت يُقرأ عليه». انظر: «الإحسان» (٧/ ٢٦٩، ٢٧١).

(٣) رقم (٣٠٠٣ - الإحسان) من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-.

وهو: «لقّنوا موتاكم لا إله إلا الله»(۱)، وهذا يوضّح معنى (الموتى) الذي قاله، وعليه جرى أمثال العلامة القدوري(۲) الحنفي، إذ التلقين لا يكون ما يفعله الناس عقب الدفن، بل هو كلام من حيّ لحي؛ ليقوله الحيّ المخاطب، ومن الباطل قياس قراءة القرآن للموتى على الصيّام والحج عن الميت، إذ هذان من الحقوق الثابتة في ذمة الميت، وليست القراءة منها، وإهداء ثواب القراءة لروح الموتى باطل (۲)؛ لأنّ ثواب العبادة غير متيقّن لصاحبها، بل هو مرجو عنده، والإهداء لا يصح إلا بالملك المتيقّن، والحقّ من وراء القصد.

(۱) وأخرجه من حديث أبي سعيد -أيضاً-: أحمد (٣/٣)، وابن أبي شيبة (٣/٣)، ومسلم (١٩٧٦)، والنسائي (٤/٥)، والترمذي (٩٧٦)، وأبيو داود (٣١١٧)، وابن ماجه (١٤٤٥)، والبغوي (١٤٦٥)، والبيهقي (٣/٣٨٣)، وأبو نعيم (٩/٢٢٤)، وغيرهم.

(فائدة): بوّب النووي في «صحيح مسلم» على الحديث (باب تلقين الموتى لا إله إلا الله)، وتبويب الترمذي: (باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له عنده)، وتبويب ابن حبان: (ذكر الأمر بتلقين الشهادة مَنْ حَضَرَتْه المنيّة).

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين القدوري البغدادي، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق (ت ٤٢٨هـ)، له «مختصر» في الفقه، يعرف بـ «الكتاب» أو «مختصر القدوري»، وهو مختصر مشهور متداول عند الحنفية، وهو أحد المتون المعتمدة في نقل المذهب عند المتأخرين، وهو مطبوع مع شرحه «اللباب» لعبدالغني الميداني، انظر: «تاج التراجم» (ص ٧/ رقم ١٣)، «الفوائد البهية» (٣٠)، «المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة» (١٨٨).

(فائدة): جاء في «مختصر القدوري» (١/ ١٢٥ - مع «اللباب»): «إذا احتُضر الرجلُ وجٌه إلى القبلة على شقّه الأيمن، ولقّن الشهادتين». قلت: ولا دليل على توجيهه للقبلة، انظر «أحكام الجنائز» (٢٠)، وانظر في (التلقين) المشروع: «دار البرزخ» (ص ٢٣) للمجيول، «الأحكام الشرعية في حق المنتقلين إلى رب البرية» (٥٦) لعبدالستار المشهداني.

(٣) بينت ذلك -بتطويل وتأصيل- في تعليقي على «التذكرة» للقرطبي، ولله الحمد، يسر الله إتمام تحقيقها بخبر وعافية.

في ١٣ المحرم الحرام سنة ١٣٤٤

وكتبه الفقير راغب القبائي الحسيني البيروتي خريج الأزهر الشريف

ومِن بديع كلام العلاّمة السّلفِي ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٢٧٦) لقولـه -تعالى-:
 ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] قوله:

٤

بسسائة الرحم الرحيم

الحمد لله الذي يقول الحق وهو يهدي السبيل، والصَّلاةُ والسَّلامُ على المبعوث بأقوم قيل، مِن أكرم قبيل، وعلى آله وصحبه ما قامت دعوى بحجّة قاطعة لكل تضليل، وقادت فتوى ساطعة للعمل بواضح الدّليل، وبعد:

فقد اطلعت على الرسالة الموسومة «النقد والبيان في دفع أوهام خزيران» لمؤلفيها الشيخين: محمد كامل القصاب، ومحمد عزيران الموسومة به فصل الخطاب قبل ذلك على رسالة الشيخ محمد صبحي خزيران الموسومة به فصل الخطاب في الرد على الزنكلوني والقسام والقصاب، في مسألة رفع الصوت والصياح بالتهليل والتكبير وغيرهما في تشييع الجنائز، وهل هو من قبيل البدع المذمومة أو من قبيل المستحسن الجائز»، ورددت النظر في الردِّ وردِّ الردِّ من حيث التاليل والمدلول، وأمعنت الفِكرَ فيهما من حيث النقل والمنقول، والفروع والأصول، فكان الذي ظهر لي في الجواب وإنه إن شاء الله الحه الحق الذي لا يعدل عنه، والصوب، فكان الذي ظهر لي في الجواب وإنه أن شاء الله الماريح، والمهيع الناجح، والعمل الراجح، ألا وهو هدي السلف الصالح، فما شرعه الشارع (۱) الناجح، والعمل الراجح، ألا وهو هدي السلف الصالح، فما شرعه الشارع (۱) عليه، واستقر عليه والتمحلات في الأدلة، والمحاولات بالمقابلات بين المعلول والعلة، من غير ضرورة أكيدة داعية إليه، وحاجة شديدة حاملة عليه، مقاومة

⁽١) انظر ما علقناه (ص ١٤ وما بعد).

ومصادمة بالهدم لصروح صريح وصحيح النّص، ومجاراة لتشييد وتـأييد هـوى النّفس، فإنّ العدول عن قول النبي عليه وفعله، وخلفائـه الراشـدين، والأئمة المجتهدين، إزراء بالشّارع والشّرع وإخلال، فماذا بعد الحق إلا الضّلال؟!

وفي «القواعد الأصولية الزّرقوية»(١) (قاعدة (٤٢))(١): «لا متَّبع إلا المعصوم؛ لانتفاء الخطأ عنه، أو من شهد له بالفضل؛ لأنَّ مزكّي العدل عدل، وقد شهد -عليه السلام- بأنّ «خير القرون قرنه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» يلونهم» (١)، فصحَّ فضلُهم على التَّرتيب، والاقتداء بهم كذلك».

وبهذا يُعلم أنَّ كل قضية موجودة في زمنه -عليه الصلاة والسلام-، وفي زمن خلفائه، وأئمة الأمة، واستمرَّ العملُ فيها عملاً، أو تركاً، قولاً أو فعلاً، كان ذلك حُجةً وأساساً وأصلاً، فلا يجوز تجاوزه إلا لضرورة تبيح المحظور، فكلُّ خير في اتباع من سلف، وكل شر في ابتداع من خلف، وهم بالخير أعرف، ولله أخوف، وعلى الأجر أحرص، وبالورع أسعد، وعن البدع أبعد، وما ينقل عمن بعدهم من الأقاويل ينظر فيه إلى المستند والدَّليل، ففي «القواعد» (٣٨) المذكورة قاعدة (٣٨): «العلماء مصدَّقون فيما ينقلون، لأنه موكولُ إلى أمانتهم (٤٠)، مبحوث معهم فيما يقولون؛ لأنه نتيجة عقولهم، والعصمة غير ثابتة

⁽۱) نسبة للشيخ أبي العباس أحمد بن أحمد بن محمد زرُّوق، واسم كتابه «قواعد التصوف»، ولعل هذه الحيدة عن تسميته الكتاب مقصودة، وللشيخ زروق تأثر بالمصلحين على منهج السلف في الاستدلال، ولا سيما الشاطبي في «الاعتصام»، كما بيّنتُه في تقديمي له (۱/ ۱۹ - ۲۰)، والكلام المزبور في «قواعد التصوف» (ص ٣٣ - ط. محمد زهري النجار)، وانظر عن حياته بالتفصيل «الشيخ أحمد زروق: آراؤه الإصلاحية» إعداد إدريس عزوزي، طبع بالمغرب عن وزارة الأوقاف.

⁽۲) مضى تخريجه (ص ۱۱۷).

⁽٣) (ص ٣١ - ط. محمد زهري النجار).

⁽٤) في مطبوع «القواعد»: «موكول لأمانتهم».

لهم، فلزم التَّبصُّرُ؛ طلباً للحقِّ والتَّحقيق، لا اعتراضاً على القائل والناقل».

وأي بدعة حدثت في الإسلام، ولو كانت خفيةً في المبادئ، فلا تلبث أن يتسع خرْقُها، ويعظم فتْقُها، ألا ترى هؤلاء المنشدين أمام الجنائز، فعلاوة عن كونهم خالفوا السُّنة السَّنيَّة، وحالفوا البدعة السَّيِّة الدنيَّة، في مجرد وجودهم بهيئتهم، مع التَّصنُع، والتَّنطُع، والتَّكلُف، والتَّعسُف، فقد اتّخذوها بضاعة: تجارة وإجارة، وتعهدوها احتكاراً، ولا تَسَلُ عن المساركة، والمشاكسة، والمماكسة، والمناقصة، الأمر الذي انقلبت به الحقيقة، ودخلت به في قسم المعاصي، وخلت من روح الإخلاص، وتخلّت من الخلاص، وإذا زجروا نفروا، وإذا أمروا أنفُوا وعنفوا، وكم تعبنا لما عبنا! وعانينا لما عاينًا! وقد جرى العمل به بين العموم والخصوص، والمنكر له مكابر منكر للمحسوس، وذلك كلّه بفضل المنشدين الجاهلين، والمرشدين المتساهلين.

فإذا كان الإمام النّـووي(١) -رحمه اللّه- شنّع في ذلك، وذمّ الحال في أمده، فهل شهد بما لم يعلم، أو تحسن الأمر من بعده، والذي ينبغي اعتقاده في هذا المقام، واعتماده بين علماء الإسلام؛ هو: التّخلّي مع الجنازة من الجهر بكل شيء، والتحلّي بحلية الحزن والصّمْت، وحُلّة السّمت، اقتداءً بالمشرع(٢) الأعظم -عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام-، وقد استوفى أدلّة المذاهب الأربعة في ذلك أصلاً وفرعاً، بما في بعضه كفاية، لمن وقف عند حدود كلام رب الأرباب بقوله -عز اسمه-: ﴿فَبَشُرْ عِبَادِ. الّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلُ فَيَتّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧- أحسَنَهُ أُولُولُ الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧-

⁽۱) انظر: «المجموع» (۶/ ۵٦)، و«الفتاوى» (ص ۶۰ – جمع تلميذه ابن العطار) لــه، ونقله عنه ابن همات في «التنكيت» (ص ۹٦)، وغيره.

⁽٢) النبي رضي مبلّغ لا مشرع، انظر التعليق على (ص ١١٥).

بدمشق الشَّام في ١٥ المحرم الحرام سنة ١٣٤٤

كتبه بقلمه: صالح نجم الدين التَّونسي^(۱) الإمام المالكي والمدرس بالجامع الأموي

(۱) لـه ترجمـة في «ذكريـات علـــي الطنطـــاوي» (۱/ ۷۱، ۷۳، ۸۱، ۸۳ و۲/ ۲۳۶ و۳/ ۲۳۲ و ۸۳ (۱۸)، ومما قال عنه في الموطن الأخير:

«كانت حلقة الشيخ صالح كالمدرسة الجامعة؛ فيها حديث، وفيها قواعد في المصطلح وفي الأصول، وفيها تاريخ وشعر وأدب، وكان الشيخ فصيح العبسارة، طلق اللسان، كثير السجع، يأتي معه عفواً بلا تكلف، بلهجته التونسية الجميلة.

وفي هذه الحلقة، عرفت أول مرة الأستاذ سعيد الأفغاني ١٣٣٨ هـ، واستمرت صحبتنا العمر كله، ثم صار عديلي (جد زوجتينا والد أمّيهما الشيخ بدر الدين).

وقدمت القول بأن الشيخ صالحاً كان شديداً، فما كنا نحبه ونحن صغار، فلما كبرنا وأدركنا مبلغ ما استفدنا منه من علم ومن أدب، بل ومن دين ومن خلق، أحببناه، ثم ودعنا وهاجر إلى المدينة المنورة، فكان مدرس المسجد النبوي، وكان ذلك في الأربعينيات من هذا القرن الهجري، لأنني لما جئت المدينة في رحلتنا تلك، من أربع وخمسين سنة، كان قد مر عليه زمان، وهو فيها.

وفي المدينة تزوج -كما أظن- وولد له الفقيد الأستاذ عبدالرحمن -رحمه الله-، ومن قبله الأستاذ الطيب الذي بلغ أعلى السلم في الرتب العسكرية على علم وفضل وسعة اطلاع، أطال الله عمره، وله إخوة ما عرفتهم، وفهمت أن عم أمهم هو شيخنا وأستاذنا في المدرسة السلطانية الثانية في دمشق سنة ١٣٣٧هم، وهو الشيخ زين العابدين التونسي، الأخ الأصغر لشيخ مشايخنا، السيد الخضر الحسين، الذي ولي مشيخة الأزهر، وأسس جمعية المداية الإسلامية في مصر يوم أسست جمعية الشبان، وكنت ألقاه في المطبعة السلفية عند صديقه خالي محب الدين وهو صديقه، كما ألقى العالم النبيل المؤرخ المحقق أحمد تيمور باشا، وكانا متشابهين في سعة العلم، وشدة الحياء، وكثرة التواضع، ولين الجانب.

وعندي عن الشيخ صالح -رحمه الله- الكثير الكثير، ولو جمعت ذهني يومـــ لكتبـت له ترجمة كاملة، أسأل الله أن يوفقني إليها».

٥

بسسائةالرحم الرحيم

اطَّلعنا على هذا الكتاب، وعلمنا ما فيه، ونقول: كلِّ من المتناظرين قد أطال الكلام في غير محلِّ الحاجة، والذي يظهر: أنَّ كلاً من المتناظرين لا يقصد بما يقول، إلا أن يغلب مناظرة، فكان الدُّخولُ بينهم غيرَ جائز، لما أنّ شرط المناظرة: أن يكون القصدُ إحقاقَ الحقِّ، وأن يكون كلُّ من المتناظرين يحب ظاهراً وباطناً أن يكون الحقُّ في جانب مناظره، كما كان عليه السَّلفُ الصَّالح (۱)، ولذلك نقول -بياناً للحقِّ في ذاته، بقطع النَّظر عن الانتصار بعده لأحد منهما-:

رفع الصَّوت من المشيِّعين للجنازة بنحو قرآن، أو ذكر قصيدة بردة (٢٠)، أو عير ذلك بدعة مكروهة مذمومة شرعاً بلا شبهة، لا سيّما على الوجه

(١) في آخر «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٣٢٦) تحت عنوان (ثلاث كلمات للشافعيِّ: لم يُسبَقْ إليها، وانفرد بها)، ومن بينها: قوله: «ما ناظرتُ أحداً، فأحبَبْتُ أنْ يُخْطِئ».

قال أبو عبيدة: وقد وقعت بينه وبين الإمام أبي عبيد القاسم بن سَلاَم ما يترجم ذلك عملياً، فكان الشافعي يقول: إنّ القرء هو الحيض، وكان أبو عبيد يقول: إنه الطهر، فلم يزل كل منهما يقرر قوله، حتى تفرّقا، وقد انتحل كل منهما مذهب صاحبه، وتأثّر بما أورده من الحجج والشواهد، انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٢٧٣)، مقدمتي لـ«الطهـور» لأبي عبيد (ص ٣٤-٣٥).

(٢) انظر ما قدمناه في التعليق على (ص ٢٠).

الذي يفعله النّاسُ في هذا الزّمان، مما يمجّه الذّوقُ السّليمُ، ويستقبحه الطّبعُ المستقيم، ولم يكن شيء منه موجوداً في زمن النّبيّ ، ولا في زمن الصّحابة، والتّابعين، وتابعيهم، وغيرهم من السّلف الصّالح، بل هو مما تركه النّبيّ عنه مع قيام المقتضى لفعله (۱)، فإنه كان يعلّمهم كلّ ما يتعلّق بالميت، من غُسل، وصلاةٍ عليه، وتشييعِه، ودَفْنِه، فلو كان رفعُ الصّوت من المشيّعين مطلوباً شرعاً لفعله، أو أمر بفعله، وما تركه عني في مقام التّعليم يكون ترْكُه سُنّة، وفعله بدعةً مذمومة شرعاً، كما هو الحكم في كلّ ما تركه عني مع قيام المقتضى لفعله.

على أنَّ رفع الصَّوت ينافي الحكمة المقصودة من المشي مع الجنازة، من التَّفكّر في الموت، وما بعده، مع أنَّه قد ورد النَّهي عن ذلك بخصوصه، فقد روى أبو داود عنه على أنه قال: «لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار»(٢).

ولكن جوَّز بعضُ المتأخّرين رفعَ الصَّوت بالذّكر ممن يمشي مع الجنازة، إذا كان ذكراً شرعياً، بناءً على أنَّ علَّة كراهة رفع الصَّوت، هي: موافقة أهل الكتاب في رفع أصواتهم أمام الجنائز، وقد زالت تلك العلّة؛ لأنَّ أهل الكتاب صاروا يمشون ساكتين مع جنائزهم، لا يرفعون أصواتهم، فكانت مخالفتُهم في رفع الصَّوت بالذّكر المشروع فلا يكره حينئذ، وتغير الحكم لتغير العلّة! ولا يخفى ما فيه، أما أولاً: فإنَّ المشاهدة في زماننا الآن بالديار المصريَّة، أن كثيراً من أهل الكتاب يرفعون أصواتهم مع جنائزهم بأناشيد يرتّلونا، فكانت مخالفتُهم في أهل الكتاب يرفعون أصواتهم مع جنائزهم بأناشيد يرتّلونا، فكانت مخالفتُهم في

⁽۱) هذا القيد في الترك مهم جداً، كما نبّه عليه ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (۲/ ٥٩٨- ٥٩٩)، و «مجموع الفتاوى» المستقيم» (۲/ ٥٩٨)، و «مجموع الفتاوى» (۲/ ۲۷۲ و ۲۷۷ - ۲۷۶ - بتحقيقي)، و «الموافقات» (۳/ ۲۵۷، ۲۵۳، ۲۸۳، ۲۸۳) مع تعليقي عليهما.

⁽٢) تقدم تخريجه.

عدم رفع الصُّوت كما هو السنة.

أما ثانياً: فلأنَّ العلَّة ليست هي ما ذكر، بل علَّة السُّكوت هي التَّفكُــر في الموت وما بعده.

وأما ثالثاً: فلأنَّ المعوَّل عليه في الأحكام الشرعية هو النّص [في] (1) المنصوص عليه، وإنْ زالت العلة لأن (1) النَّص هو الذي أثبت الحكم فيما نص عليه فيه، والعلة حكمة فقط، لا يشترط بقاؤها في المنصوص عليه [لبقاء الحكم] (1)، وليس هذا الحكم من الأحكام التي بناها الشَّارع على العرف، وأناطها به (1)، حتى يختلف باختلاف عرف الناس وعوائدهم.

ولو كان الأمر كما يقول ذلك البعض، وأن الحكم تغير بتغيّر العلة لكان عدم رفع الصوت مكروهاً مع الجنازة، ولا قائل به، بل الكلام في جواز رفع الصّوت، وعدم جوازه فقط، وقد علمتَ أنَّ الحقَّ عدم الجواز.

وأما ما يفعل في زماننا أمام الجنائز، من الأغاني، والأناشيد، ورفع الصُّوت، بنحو البردة واليمانية وغيرهما، مع تغيير في الصُّوت، وتمطيط

⁽١) سقط من الأصل، وأثبته من «أحسن الكلام» (٢٨) لحمد بخيت المطيعي.

⁽٢) في الأصل: «فإن»، والمثبت من «أحسن الكلام» (ص ٢٨).

⁽٣) سقط من الأصل، وأثبته من «أحسن الكلام» (٢٨).

⁽٤) هذا قيد مهم عليه يدور (تغير الأحكام بتغير الزمان)، وانظر بسط ذلك في «إعلام الموقعين» (٣/ ٣٣٧) وتعليقي عليه، ولحسن العلمي بحث بعنوان «الاجتهاد وتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان»، منشور في «الاجتهاد الفقهي: أي دور وأي جديد؟!» (ص الفتوى بتغير الزمان والمكان»، منشور في «الاجتهاد الفقهي: أي دور وأي جديد؟!» (ص المجرة، الدمام، وللشيخ إسماعيل كوكسال التركي دراسة جيدة، منشورة بعنوان: «تغيّر الأحكام في الشريعة الإسلامية»، وللعقلانيين وأصحاب (الفكر المستنير) -زعموا- توسيع غير مرض في إعمال هذه القاعدة، ليس هذا موطن بسطه، والله الموفق. وفي الأصل: «وناطها»، والمثبت من «أحسن الكلام».

الكلمات وتغيير (١) للحروف، وغير ذلك مما يُفعل في هذا الزَّمان، فهذا مما لم يقل بجوازه أحدٌ من العلماء، بل هو منكر قطعاً، وكذا ما يفعل من المشي بالمباخر، ومشي العساكر رجالاً وفرساناً، وحمل الجنائز على غير أعناق الرِّجال (٢)، كل ذلك من البدّع التي لا يقول أحدٌ من العلماء بجوازها، وعلى كلِّ حال؛ فالصَّواب الاحتياط (٣)، والعمل بالسُّنَّة، وما عليه السَّلف الصَّالح، ويكفي في ذلك أنّه اقتداءٌ بالنَّبي الله وأصحابه.

وأما العُرف الحادثُ من النَّاس فلا عبرة به، في مثل هذا، إذا خالف النَّصَّ، بل بعض العلماء لم يعتبرْه أصلاً حتى فيما يتغيَّر بتغيِّر العرف إذا خالف النَّص (1)؛ لأنَّ التَّعارف إنما يصح (0) دليلاً على الجواز إذا كان عاماً من عهد أصحاب رسول الله الله والمجتهدين؛ لأنه حينئذ يلحق بالإجماع؛ فيكون حُجَّة كما صرَّحوا به، وما تعارفه الناس من الرَّفع للصوت مع الجنازة ليس كذلك،

⁽١) في الأصل: «بتغيير»! والمثبت من «أحسن الكلام» (٢٨).

⁽٢) من البدع: التزام حمل الجنازة على السيارة، وتشييعُها على السيارات، انظر تفصيل ذلك في «أحكام الجنائز» (ص ٩٩-١٠٠ رقم ٣١٥،٥٤ رقم ٢٩، ٧٠).

⁽٣) العمل بالاحتياط من المسائل التي أعيت العلماء، وراسل فيها الشاطبي أهل المشرق والمغرب مستشكلاً أشياء منها، فلم يفز بمقنع، ورأيت رسالة علمية جيدة في هذا الموضوع، ليست الآن تحت يدي. وانظر -غير مأمور-: «الموافقات» (١٦١/١ و٥/١٠٦ الموضوع، ليست الآن تحت يدي. وانظر -غير مأمور-: «الموافقات» (١٦١/١ و٥/١٠١ و٥/١٠٠) المنشور في القواعد» (١٦٠/١٠٠)، «إيضاح السائك» للونشريسي (١٦٠)، «المنشور في القواعد» (١٦٧/١-١٣٤)، «تهذيب السنن» (١/ ٢٠)، «بدائع الفوائد» (٣/ ٢٥٧-٢٥٩).

ثم ظفرتُ في "فهرس مخطوطات مكتبات المدن الإيرانية» (٣/ ١٥٧١) بهذا العنوان: "سويّ الصراط، البرزخ بين التفريط والإفراط، في مسالة الاحتياط»، وأن منها نسخة في مدرسة آخوند، بطهران، تحت رقم [٢/٤٨١٦]، ومؤلفها على بن محمد الإخباري.

⁽٤) انظر ما علقناه على (ص ١٨٨).

⁽٥) في الأصل: «يصلح»، والمثبت من «أحسن الكلام» (٢٩).

فلا يصلح تعارفُهم له دليلاً على جوازه، وقد بيَّنا كلَّ ذلك في كتابنا «أحسن الكلام فيما يتعلَّق بالسُّنَّة والبدعة من الأحكام»(١)، والله -تعالى- أعلم.

في ٢٣ المحرم سنة ١٣٤٤هــ

الموافق ١٣ أغسطوس سنة ١٩٢٥م

مفتى الديار المصرية سابقاً محمد بخيت المطيعي الحسني^(٢) غفر الله له ولسائر المسلمين آمين

(۱) ذكر فيه (ص ۲۸-۲۹) من كلامه السابق هنا: «رفع الصوت...» إلى قوله القريب: «دليلاً على جوازه»، وزاد: «وكذا ما تعارفوه من التغني ورفع الأصوات بالترضي عن الأصحاب -رضي الله عنهم-، وغير ذلك مما ترفع به الأصوات وقت الخطبة، فإن ذلك ممنوع، وبدعة مذمومة شرعاً اتفاقاً يثاب من منعه أو أمر بمنعه، وإذا كانت قراءة القرآن والذكر وما شاكل ذلك ممنوعاً وقت الخطبة، فكيف بغير ذلك مما اعتاده الناس اليوم» انتهى.

قال أبو عبيدة: ويشمل النهي -أيضاً -: الجهر بقراءة «دلائل الخيرات»، أو الأسماء الحسنى، أو القول خلفها: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن الله يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، سبحان من تعزّز بالقدرة والبقاء، وقهر العباد بالموت والفناء، أو الصياح خلفها: الفاتحة، أو استغفروا لأخيكم، أو سامحوه، أو الصلاة على النبي في أو ترك الإنصات، وتحدث الناس بعضهم مع بعض، أو المناداة على الميت، أو رثاءه بقصائد، أو الضرب بالطبل والأبواق والمزامير، وقولهم: محمد، أو أبو بكر، أو علي، أو قراءة الأدعية. انظر تقرير ذلك في: «المدخل» لابن الحاج (٣/ ٢٤٥، ٢٧٩، ٤/ ٢٤٢)، «الحوادث والبدع» (١٤٤، ١٥٥)، «الباعث» (١٠٥، ٢٥٠)، «الأمر بالاتباع» (١٥١، ٢٥٠ -١٥٤)، «تلبيس إبليس» (١٥٠، ٢٥٠)، «المسع» (١/ ٢٢٠)، «السنن والمبتدعات» (١٠٥، ٢٥٠)، «الإبداع» (٣٥، المسلمة الضعيفة» (١/ ٢١٤)، «أحكام الجنائز» (ص ٢١٤)، «البدعة» شملتوت (٣١)، «السلسلة الضعيفة» (١/ ٢١٤)، «أحكام الجنائز» (ص ٢١٤).

ولمحسن بن محمد بن القاسم (كان حياً ١١٢٥هـ): «الرد على رسالة الجهر بالذكر»، منها نسخة ضمن مجاميع [٨٣]، في (٧) ورقات في الجامع الكبير بصنعاء، كما في «فهارسها» (٣/ ١٠٥٣).

⁽٢) مضت ترجمته في التعليق على (ص ٢٥).

بسسابته الرحم الرحيم

الحمد لله مؤيد الحق بالبرهان القاطع، موفّق أهل اليقين إلى الصّواب، وهادي الموفقين إلى الحكمة وفصل الخطاب، عاضد حماة الحقيقة بالوقاية الصّمدانية، مؤيّد دُعاة الشّريعة الغراء بالتّأييدات الرّبانية، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد النور الشامل، والسيّد الكامل، وعلى آله الكرام، وأصحابه العظام.

أما بعد؛ فقد اطّلعت على الرسالة التي ألَّفها الهمامان الفاضلان: السَّبهات، كامل القصَّاب، والشَّيخُ عزّ الدين القسَّام، لازال كلَّ منهما مزيلاً للشُبهات، مظهراً للصَّواب، بعناية الملك الوهاب، قصدا بها إزالة البدعة الفاشية بين الناس، من رفع الأصوات خلف الجنائز وأمامها بالذّكر والتَسويش، الشَّاغل للمصاحبين لها عن الاتعاظ بالموت، ومفاجأة سكراته، فرأيت مباحثها الجليلة، وعباراتها الجميلة، في غاية الحُسن والإتقان، وكلُها توافق المعقول والمنقول، كما حرّره الأئمة الفحول، من كلام علماء المذاهب الأربعة، وكلّها تدلُّ دلالة واضحة على المنع من الجهر بالذّكر وغيره مع الجنائز، وأنَّ على متبعيها الصَّمت والتّفكر والاعتبار، وفيما نقله صاحبا الرسالة من كتب المذاهب الأربعة غنيةٌ وكفاية لمن أنصف، ولم يسلك سبيل من محمج وتعسَّف، وإلى إباحة البدع حاول وتكلَّف، وقد قال في «من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيان»(۱)، وقال

⁽١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (رقم ٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري.

﴿ عليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدينِ المهديين، عَضُّوا عليها بالنُّواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنَّ كلَّ بدعة ضلالة»(١)، وقال ١١٠٠٠ (من تمسَّك بسُنَّتي عند فساد أمتي فله أجر مئة شهيد»(٢) كما رواه البيهقى مرفوعاً، وقال (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رده"")، وقد ترتب على ارتكاب أمثال هذه البدع: وقوع الجهّال، وكثير من طلبة العلم، فيما نهى اللَّـه -تعالى-ورسوله الله عنه، من فعل الحرَّم أو المكروه(٤)، وإذا نهاهم عارفٌ عن ارتكابها، وأمرهم باتّباع السُّنّة، قالوا: قد وجدنا علماءَنا لها يفعلون، وفعلناها بحضرتهم وهم ساكتون، وهم قدوتنا فنحن لهم متبعون، فبدّلت السُّنن بالبدع، وصار المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، فلو أنَّ علماء الزُّمان عملوا بما علموا، وأمروا بالمعروف، ونهوا عن المنكر، كما أمروا، لما أُخلُّوا بوظيفتهم، ولا عباد اللَّه أَضلُوا، وقد تصفَّحتُ الرسالةُ من أوَّلها إلى آخرها؛ فوجدتُها مستحقَّة لأن ترفع على هامة القبول، وكل ما سطَّراه وحرَّراه وبيّناه وقرّراه هو لب الحقيقة، وعين الشَّريعة، لا يشوبه شائب، ولا يخشى عليه من كلمة عاتب، أو عائب، فجزاهما الله بالحسني، وزيادة، على ما أورده كلٌّ منهما بهذه الرسالة وأجاده، آمين.

كتبه الفقير إليه -تعالى-صالح الحمصي^(ه) في ١٠ صفر سنة ١٣٤٤

⁽۱) مضى تخريجه.

⁽٢) مضى تخريجه (ص ١).

⁽٣) مضى تخريجه (ص٥٦).

⁽٤) ينظر هل توصف البدعة بالكراهة؟ راجع تأصيل ذلك في «الاعتصام» (١/ ٣١٦ - بتحقيقي) للشاطبي.

⁽٥) هو صالح بن أسعد بن محمد الحمصي، ولـد في دمشـق ٢١ ربيـع الثـاني سـنة ١٢٨٥هـ - ١٨٦٨م، قرأ على الشيخ بكري العطـار، وتفقـه على الشيخ أحمـد الحلبي،=

.....

=وغيرهما، كان حجة في الفرائض والفقه الحنفي، توفي بدمشق ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م، من مؤلفاته: «شذرات من رشحات الأقلام على منظومة كفاية الغلام».

انظر ترجمته في: «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر» (٢/ ٥٧١)، «معجم المؤلفين» السوريين» (١٥٠)، «الأعلام الشرقية» (٢/ ٥٦٢ رقم ١٨٥)، «معجم المؤلفين» (٥/ ٤)، «ذكريات علي الطنطاوي» (٤/ ٢٤٦)، مجلة «التمدن الإسلامي» السنة ٩/ الجزء (٨) و(٩)/ ص ٧٣، مقدمة «رشحات الأقلام» (١٦).

۷ سب التالرحم الرحيم

الحمد لله بارئ الخلق، والصَّلاة والسلام على سيدنا محمد النَّاصر الحــقّ بالحقّ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وعترته وأحبابه.

أما بعد: فإنَّ نصوص جميع مذهبنا - نحن معاشر الشَّافعية - ناطقة بكراهة اللغط أمام الجنازة، للأدلّة الصَّحيحة الدالَّة على ذلك، نقلاً وعقلاً، وما قال بعضُ متأخري السَّادة الشافعية (۱) مما يخالف ذلك، فليس لهم فيه سند، فما ذكره الأستاذان الفاضلان، والمحققان الكاملان، والعالمان العاملان، مؤلف هذه الرسالة، هو الذي يعوَّل عليه، ويركن إليه، فجزاهما الله خير الجزاء، إنه سميع قريب مجيب الدعاء، آمين.

في ١٣ صفر سنة ١٣٤٤

كتبه الفقير إليه -عزَّ شأنه-عبد المعطي السقا الشافعي المدرس بالأزهر

⁽١) انظر: «حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج» (٣/ ١٨٧، ١٨٨)، و«حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج» (٢٣/٣).

^ سبسالتدار حمراار حيم

تصفّحتُ هذه الرّسالة من تصنيف الأستاذين الفاضلين: الشيخ كامل القصّاب، والشّيخ عزّ الدين القسام، فوجدتُها تضمّنت مسائلَ جمّة، تتعلّق بآداب الذّكر، والدُّعاء، وقراءة القرآن، والمواطن التي يحسن فيها جميع ذلك أو لا يحسن، وقد أجاد الأستاذان -حفظهما اللّه- في تمحيص الحقّ، وتحرير الصّواب في تلك المسائل، مما يؤدّي تدبّره إلى إحياء سنن، وإماتة بدع -إن شاء اللّه تعالى-.

أما كلمتي التي أقولها هنا، فلستُ أراها بالتي تتسع لبيان ما أعتقده الحق في مسائل المناظرة كلِّها، وبذلك أكتفي برفع الصَّوت بالذكر وراء الجنائز التي هي أم الباب، والأصل الذي تفرَّع عنه السؤال والجواب، فأقول:

لا نزاع بين علمائنا في أنَّ الصَّمت وراء الجنائز هو السُّنَة، لما أن في السُّكوت وراءها ما يبعث على الخشوع والإخبات، وتذكر الموت والآخرة، لكننا نرى المسلمين في كشير من البلاد الإسلامية، قد خالفوا هذه السُّنَة، واعتادوا رفع أصواتهم بقراءة القرآن، أو بأذكار أخرى مرتّلة وملحّنة، كما هي في الطّوائف الأخرى غير المسلمة، وعذر بعض العلماء المتأخّرين في قبول ذلك: أنهم لو لم يرفعوا أصواتهم بالذّكر لاشتغل مشيّعو الجنازة بالتهامس والخوض في مختلف الأحاديث، وقد رأيت الأستاذ الكبير السيّد محمد الكتاني (١) -نزيل

⁽١) هو محمد المكي بن محمد بن جعفر الكتاني الحسني، ولد بمدينـة فـاس بـالمغرب=

دمشق- يميل إلى الجهر بالذّكر أمام الجنائز مع اعترافه بأن السنة هي السكوت، قال (١): وإنَّ الناس في بلادنا -يعني: فاس- يلغطون كثيراً وراء الجنازة، ويتناجون، ويتحدّثون عن الميت وسيرته في حياته، وما سيكون في حالة ورثته، وماذا عساه يقع بينهم من تنافس وخصام، ونزاع بشأن الإرث.

قال: وربما تخطوا ذلك إلى الطّعن في الميت، أو في ورثته، فكان رفعُ الصّوت بالذكر شاغلاً للمشيعين عن الحديث والخوض في الباطل، لكن السيّد

= سنة ١٣١٢هـ، ونشأ بها، وانصرف منذ صغره إلى حياة الرجولة بإشارة من والده، فأتقن السباحة والرماية وركوب الخيل والصيد والضرب بالسيف، درس في جامعة القرويين بفاس، ثم غادر بلاده مع والده وأخيه سنة ١٣٢٥هـ كراهية الاستعمار الفرنسي، وتوجهوا إلى الحجاز، وتنقل بين مكة والمدينة، وبقي فيها سنوات طويلة يقرأ على علمائها، شم انتقل مع أبيه وأخيه إلى دمشق، فنزلوا بحارة الشالة في حي سوقسا روجة، وبعد مدة عاد إلى المغرب مع أسرته واشترك مع والده في الجهاد ضد الفرنسيين، ثم لما توفي والده في مدينة فاس سنة ١٣٤٥هـ، رجع إلى دمشق فاستقر بها. وانظر: "تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع الهجري" (٢/ ٩٠٩)، ومقدمة "نصيحة أهل الإسلام" (٩٧-٨١) لابنه إدريس، وفيها ذكر المصادر التي ترجمت له على وجه جيد فيه استقصاء.

(١) من كتبه التي تذكر في ترجمته: «نصرة ذوي العرفان فيما أحدثوه لذكر الهيللة من الطبوع والألحان»، فلعل هذا النقل فيها، والله أعلم.

وهذا رأي أحمد بن الصديق في «در الغمام الرقيق» (ص ١٣٩).

وللمهدي بن محمد بن الخضر الوزاني الفاسي (ت ١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م): "تقييد في جواز الذكر على الجنائز" ردّ فيه على العلامة الرهوني، انظر: «معلمة الفقه المالكي» (١٨٦)، و «المطبوعات الحجرية في المغرب» (٧٨).

قلت: وهذا رأيه في «النوازل الجديدة الكبرى» (٢/ ٣٩)، و «المنح السامية في النوازل الفقهية» وهو «النوازل الصغرى» (١/١٦٣-١٦٦)، ولعل «التقييد» السابق هو كلامه هنا، والله أعلم.

ولأحمد بن أحمد الطبيي الشافعي (٩٧٩هـ): «رأي في الماشي -كذا- مع الجنازة»، منه نسخة في مكتبة الجامعة الأمريكية، بيروت، ضمن مجموع كما في «فهارسها» (٣٢٣).

الكتّاني -حفظه اللّـه- لا يتردّد أصلاً في أنَّ الرُّجوع إلى العمل بالسُّنَة هو الأفضل، وأنه إذا أمكن حمل الناس على السُّكوت المطلق وراء الجنائز، كان ذلك أمثل، ولا يكون ثمة حاجة إلى رفع الصَّوت بالذّكر وراءها، فالخلاف إذن يشبه أن يكون لفظياً كما يقولون، أو أنَّ الحكم فيه مما يختلف باختلاف الأمصار الإسلامية، وحالة سكَّانها الروحيَّة والأخلاقية (١).

وأن من يقول بالسُّكوت وراء الجنائز عملاً بالسُّنَة، ومن يستحسن في هذه الأيام رفع الصوت وراءها، كلاهما يرمي إلى غرض واحد، وهو الحيلولة بين المشيّعين، وبين الخوض في الباطل من حيث يؤدِّي ذلك إلى التَّفكر والخشوع، لذلك كنا نحبُ أن لا ترتفع أصوات المتناظرين في مسألة هي أهون من جميع المسائل التي تهم المسلمين اليوم، وأخفها ضرراً، وكان غيرُها لعمري! أحق بالاهتمام بها، وعقد مجالس المناظرات من أجلها، فتتمحص ويتحرّر وجه الحق منها.

وملخّص ما أريد أن أقوله بالنسبة إلى دمشق -حيث أنا نزيل (٢) اليوم، وإلى طرابلس الشّام حيث عشت ونشأت- أن الناس فيها -حتى العامة- أصبحوا يشعرون بأنَّ السكوت وراء الجنازة أفضل من رفع الصوت بالأذكار، وأعون على الخشوع والخشية، ويشعرون -أيضاً- بأنه كلما كان الحفل وراء الجنازة كبيراً، والسكوت عاماً، كانت الجنازة والخشوع فيها أعظم، وأنَّ السكوتَ التَّامَّ على هذه الصورة لا يفسح مجالاً للهمس والنجوى، بل الأمر على العكس يضطر الناس إلى الصَّمت والإطراق، إذ لا يكاد أحدٌ من الناس يناجي رفيقه الذي بجانبه في الجنازة، التي لا رفع صوت بالأذكار فيها، حتى يناجي رفيقه الذي بجانبه في الجنازة، التي لا رفع صوت بالأذكار فيها، حتى

⁽۱) الأمر ليس كذلك، إذ هذه المسألة وارد فيها نصوص وآثار، وهي لا تتغير بتغيير الأزمان، فضلاً عن الديار، راجع (ص ۱۸۸).

⁽٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «نزيلها».

يلتفت إليه المطيفون به، ويحدجونه بأبصارهم، فيقطع النَّجوى، ويسكت، ولعلَّ رفع الصَّوت بالأذكار وراء الجنائز الصغيرة الشَّأن، القليلة المشيِّعين يساعد على شيوع أمرها، وانتباه الناس إليها، فيهرعون إلى تشييعها والخروج معها إلى الجبَّانة، فرفع الصَّوت بالذِّكر يكون في بعض الأحايين وسيلةً إلى تكشير المشيعين، لا سيما في جنائز الفقراء، ومَنْ لا يؤبه لهم من الناس (۱).

ومع هذا؛ فإنَّ الأفضل العمل بالسنة، وتعويد الناس السكوت وراء الجنائز، كما يقع الآن في كثير من بلاد الإسلام، التي ارتقت فيها الأخلاق، وانتشت العلوم والآداب، أما البلاد الأخرى التي ما زالت مقصِّرة في هذه الحلبة، وقد تعسَّر فيها العملُ بالسُّنَّة، فينبغي لعلمائها أن يجتهدوا في تنبيه أهاليها إلى وجوب السكوت وراء الجنائز، ويسلكوا إلى هذا الغرض مختلف الطرق، وربما كانت أقرب تلك الطرق: أن يوصي العلماء وأشراف الناس بالعمل بالسُّنة في جنائزهم، فيقتدي بهم الآخرون، ومن ثم ينتبه عامّة الناس ودهماؤهم إلى ما في السنة الشريفة من الحسن والأدب الصحيح، فيألفوها، ويسلكوا سبيلها، كما هو الحال في بلادنا السُّوريَّة، أو معظم أمصارها.

ولا أعلم الحال في مدينة عكا بلد الأستاذ الجليل الشيخ عبدالله الجزار (٢)، ولم أطَّلع على فتواه في هذه القضية، لأعلم إنْ كنت باعدت عنه فيما قلتُه، أو قاربته؛ لذلك أرجو أن تقع كلمتي هذه موقع القبول من نفسه.

في ٢٠ صفر سنة ١٣٤٤ المغربي^(٣)

⁽١) هذا التفريق لم يقل به أحد! وخير الهدي هديه ﷺ.

⁽٢) مضت ترجمته.

⁽٣) هو عبدالقادر المغربي، ولد باللاذقية ٢٤ رمضان سنة ١٢٨٤هـ، اتصل ببعض العلماء المجدديين والمصلحين؛ كالشيخ جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، ونهج منهجهما في التعليم والإرشاد والإصلاح، اشترك مع الأمير شكيب أرسلان وعبدالعزيز=

.....

=جاويش في تأسيس كلية دار الفنون في المدينة المنورة، عهد إليه تحرير جريدة الشرق بدمشق، ثم آلت إليه رئاسة مجمع دمشق من عام ١٩٤٣م إلى أن توقفت أعماله بسبب قلة الاعتمادات في موازنة المجمع.

من مؤلفاته: كتاب «الاشتقاق والتبويب»، «السفور والحجاب»، «البينات»، «الأخلاق والواجبات»، وغيرها. توفي صباح ٢٧ شوال سنة ١٣٧٥هـ.

وانظر ترجمته في: «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري» (٢/ ٦٦٨)، «مصادر الدراسات الأدبية» (٣/ ١٦٦٥–١٢٦٥)، «ذكريات علي الطنطاوي» (٢/ ٨٥، ١٩٩ و٣/ ٢٥١ و // ٢٣٥)، ولعدنان ١٩٩ و٣/ ٢٥١ و // ٢٣٥)، ولعدنان الخطيب كتاب مفرد عن حياته.

٩

تبسب إتدارهم الرحيم

الحمد لله الواحد القهار، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نور الأنوار، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان في كلِّ زمان ومكان، والسلام عليهم أجمعين، أما بعد:

فقد عمّت البلوى، وزادت الشّكوى، في مسائل حدثت في الدّين، ونسبت إليه، وقد كثرت في أزمنتنا، وانتشرت بين عامتنا، وأقر عليها بعض خاصتنا، بل أفتوا بها، وحرضوا عليها -كحادثة هذه الرسالة: الصياح في الجنائز، زاعمين أنها من الدّين وشعائره، بتأويلات تكلّفوها، واستنتاجات لفّقوها، والدّين بين أيديهم بآياته، وأحاديثه، وأقوال أئمته وعلمائه، على اختلاف المذاهب والمشارب، فألبسوه بذلك ثوباً جديداً، نراه رثاً، ويرونه قشيباً، حتى غلبت الفروع على الأصل، وضاع اللب في القشور (١١).

فكان ذلك بلاء على الدِّين، ومنكراً فيه يسأل اللَّه عنه مَن يقدرون على

⁽١) لا يوجد في الدين لباب وقشور، وللعز بن عبدالسلام فتوى في ذلك، هذا نصّها (ص ٧١ - ط. المعرفة): «لا يجوز التعبير على الشريعة بأنها قشر، مع كثرة ما فيها من المنافع والخيور، وكيف يكون الأمر بالطاعة والإيمان قشر؟! وأن العلم الملقب بعلم الحقيقة جزء، ومن أجزاء علم الشريعة، ولا يُطلق مثل هذه الألقاب إلا غبي شقي قليل الأدب، ولو قيل لأحدهم: إنّ كلام شيخك قشور؛ لأنكر ذلك غاية الإنكار، ويطلق لفظ القشور على الشريعة!!وليست الشريعة إلا كتاب الله وسنة رسوله هذه، فيُعزّر هذا الجاهل تعزيراً يليق عثل هذا الذنب».

إذالته مِنَ العلماء، الّذِين هم ورثة الأنبياء، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -ومن ذلك التّغنّي في المساجد-كجامعنا الأموي-بأنواع الشعر والقصائد من فنون الأنغام المطربة، مما لا يسمع لفظه، ولا يفهم معناه، ومن ذلك حفلات المولد الشريف النّبوي، التي كثيراً ما يجري فيها المنكرات والبدع المذمومة، على اسم المولد الذي هو ليس من السّنة في شيء -وإن كان في نفسه حسناً-، ثم إنهم حرّموا وأنكروا أموراً أخرى، لا شأن لها؛ لأنها معروفة الحكم، مفروغ منها، وجعلوها ديدنهم وشعارَهم، غافلين مع شدتهم هذه عن محرّمات ومكروهات، يُجاهر بها، وبدع فاشية شوهت الدّين في نظر غير المسلمين.

والمصيبة كل المصيبة، أنه متى قام نابغة من علمائنا، يخالف مشل هؤلاء، داعياً إلى الدِّين الصحيح، مثل صاحبي هذه الرسالة الأستاذين: الشيخ كامل القصاب، والشيخ عز الدين القسام -حفظهما اللَّه تعالى- جافوه، وناوؤوه، ووصموه باسم الوهابية (۱)، وهذا لا شك أنه من علائم الجهل والحسد.

لم يوصم الأستاذ القصاب قبل الآن بهذه الوصمة، ولكن سيلقَّب بهـذا اللقب منذ الآن، حيث تكلَّم في بدع المساجد، والموالـد، والجنائز، وسـوف لا يضره ذلك في دينه شيئاً، بل يزيد الثقة بعلمه وغيرته –إن شاء الله–.

وفي الختام، نقول: إن ما جاء في هذه الرسالة كلّها هو الحقّ بــلا ريـاء (٢)، والصواب بشهادة العلم والعلماء.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النَّهاأ إلى دليل جزى الله المؤلِّفين خير الجزاء، وكفاهما شرَّ الجهلاء، آمين.

⁽١) انظر بشأنها ما علقناه على (ص ٦-٧).

⁽٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (مراء).

في ٢٥ صفر سنة ١٣٤٤

كتبه **محمد جميل الشَّطي^(۱)** النائب الحنبلي بدمشق عفي عنه

(۱) هو محمد جميل بن عمر بن محمد بن حسن الشطي، ولد في دمشق ۱۸ صفر سنة (۱۳۰۰هـ)، ونشأ في حجر والده، قرأ مبادئ العلوم على عمه الشيخ مراد، ثم على الشيخ أبي الفتح الخطيب، وأخذ الفقه الحنبلي والفرائض عن والده، ثم عن عمه الآخر الشيخ أحمد الشطي، ولع بالأدب والتاريخ، عرف بأخلاقه الفاضلة، حلو المعاشرة لطيف الحديث، لازم المحاكم الشرعية بدمشق صغيراً منذ سنة ۱۳۱۳هـ مقيداً في محكمة البزورية، من مؤلفاته: «رسالة الضياء الموفور في تراجم بني فرفور»، «ديوانه»، «رسالة في علم الفرائض»، «قانون الصلح وبعض القوانين التركية المعمول بها» (وترجمه عن التركية)، «مختصر طبقات الحنابلة»، «الوسيط في الإفراط والتفريط»، «السيف الرباني» (رسالة في الرد على القاديانية)، وغيرها. انظر ترجمه في: «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري» (٢/ ٤٠٧)، «معجم المؤلفين» (٩/ ١٦١)، مجلة «التمدن الإسلامي» (م

1.

تبسب لتدارحم الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي لا يقبل من الأعمال إلا ما شرَعه، ولا يرضى عمن ابتدع في دينه شيئاً، حتى يترك بدعته، ودينه هو ما كان عليه مَنْ علا الخلق فضله، وتمسك به السَّلف الصالح الذين يبغضون المبتدعة.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته»(١)، والقائل: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس

(۱) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (رقم ١٥٦)، وإسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن عبدالرحمن القشيري، قال الأزدي: كذاب متروك الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: منكر الحديث. وانظر «اللسان» (٥/ ٢٥٠).

وروي بلفظ آخر: «إن اللَّه حجز التوبة عن كل صاحب بدعة».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١١٣/٥ رقم ٢١٤)، وأبو محمد الضراب في «زياداته على الجالسة» (٦/ ٣٩٨-٣٩٩ رقم ٢٨١٦/ م - بتحقيقي)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم ٣٧)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٢٦١)، وابن فيل في «جزئه» -كما في «الكنز» (رقم ١١٠٥)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٦/ ٢٧ رقم ٢٠٥٤)-، وأبو الشيخ في «طبقات أصبهان» (٣/ ٢٠٩ - ١٦٠)، وابن وضاح في «البدع» (رقم ١٥٧)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٥٩، ٥٩- ٢٠)، والضياء في «المختارة» (٦/ ٣٧ رقم ٥٠٠٧)، والحمي في والحروي في «ذم الكلام» (ص ٢٢٢ - ط. دار الفكر اللبناني)، وأبو بكر الملحمي في «مجلسين من الأمالي» (ق ١٤/ ١/ ٢٠)، ويوسف بن عبدالهادي في «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» (ق ١٦/ ١٠) - وأبو يعلى =

منه فهو رد $^{(1)}$ ، وفي رواية: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد $^{(1)}$ ؛ يعني: لكونه من المبتدعة، القائل في حقّهم: «أصحاب البدع كلاب النار $^{(1)}$ ، ويا لها

=-وليس موجوداً في رواية ابن حمدان المطبوعة-، وأبو نصر السجزي، وابن عساكر، وابن النجار -كما في «كنز العمال» (رقم ١١٠٥، ١١٦)- من طرق عن حميد الطويل، عن أنسر فعه.

قال الهيثمي في «الجمع» (١٠/ ١٨٩): «ورجاله رجال الصحيح، غير هارون بن موسى الفروي، وهو ثقة».

وفصّلتُ في طرقه، والخلاف فيه في تعليقي على «الجالسة»، والحمد لله. وانظر: «الاعتصام» (١/ ١١٢ - بتحقيقي).

- (۱) مضى تخريجه.
- (٢) مضى تخريجه.
- (٣) يريد حديث أبي أمامة، قال أبو غالب -واسمه: حَزوَّر-: اكنت بالشام، فبعث المهلَّب سبعين رأساً من الخوارج، فنصبوا على درج دمشق، وكنت على ظهر بيت لي، فمر أبو أمامة، فنزلت فاتبعته، فلما وقف عليهم، دمعت عيناه، وقال: سبحان اللَّه! ما يصنع الشيطان ببني آدم -قالها ثلاثاً-، كلاب جهنم، كلاب جهنم، شر قتلى تحت ظل السماء -ثلاث مرات-، خير قتلى مَن قتلوه، طوبى لمن قتلهم أو قتلوه.

ثم التفت إليَّ، فقال: يا أبا غالب! إنك بأرض هم بها كثير، فأعاذك الله منهم.

قلت: رأيتك بكيت حين رأيتهم؟

قال: بكيتُ رحمة حين رأيتهم كانوا من أهل الإسلام! هل تقرأ سورة آل عمران؟ قلت: نعم.

فقراً: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابِ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ... ﴿ حتى بلغ: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]، وإن هؤلاء كسان في قلوبهم زيعٌ، فزيع بهم.

ثم قرأ: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْــَدِ مَـا جَـاءَهُمُ الْبَيِّنَـاتُ...﴾ إلى قوله: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٥-١٠٧].

قلتُ: هم هؤلاء يا أبا أمامة؟

.....

= قال: نعم.

قلتُ: من قِبَلِك تقول أو شيءٌ سمعته من النبي الله الله

قال: إني إذن لجريء، بل سمعتُه من رسول الله ، لا مرة، ولا مرتين... حتى عد سبعاً.

ثم قال: إنَّ بني إسرائيل تفرَّقوا على إحدى وسبعين فرقة، وإن هذه الأمة تزيد عليها فرقة، كلها في النار؛ إلا السواد الأعظم.

قلت: يا أبا أمامة! ألا ترى ما يفعلون؟

قال: ﴿عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ الآية [النور: ٥٤]».

وفي رواية قال: «قال: ألا ترى ما فيه السواد الأعظم -وذلك في أول خلافة عبدالملك والقتل يومئذ ظاهر-؟ قال: ﴿عَلَيْهِ مَا حُمُّلَ وَعَلَيْكُمْ مَّا حُمُّلُتُمْ﴾ [النور: ٥٤]».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٧٠٥-٣٠٨)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٨٦٦٣)، والحميدي في «المسند» (رقم ١١٣٦)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٥٣، ٢٥٦)، والترمذي في «الجامع» (رقم ٢٠٠٠)، وابين ماجه في «السنن» (رقم ٢٧١)، وابين ماجه في «السنن» (رقم ٢٧١)، والطبراني في «الكبير» (١/٧١٥-٣٢٨، ٣٢٨ رقيم ٣٢٨-٣٠٨، وهالأوسط»، و«الكبير» (١/٧١٧)، والطحاوي في «مشكل الآثيار» (٦/ ٣٢٨-٣٣٩ رقم ٢٥١)، وابين نصر في «السنة» (رقم ٢٥١)، وابن نصر في «السنة» (ص ٢٦-١٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم ١٥٠٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٨٥)، واللالكائي في «السنة» (١٥١، ١٥٢)، والآجري في «الشريعة» (ص ٣١-٢١)، وابن الجوزي في «الواهيات» (١/ ١٥١، ١٥٢)، والبيه متاربة، والمناسرة عن أبي غالب به، بألفاظ متقاربة، وبعضهم اختصره.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قلت: أبو غالب البصري حزوّر البصري، صاحب أبي أمامة، ضعيف، يعتبر بـه في الشواهد والمتابعات، وقد تابعه:

* صفوان بن سُلَيم -وهو ثقة-، عند أحمد في «المسند» (٥/ ٢٦٩)، وابنه عبداللّـه في «السنة» (رقم ١٥٤٦)، وسنده صحيح.

من عار ومذمّة! وعلى آله وأصحابه الذين قال لهم: «اتبعوا ولا تبتدعوا، فإنما هلك من كان قبلكم بما ابتدعوا، وتركوا سنن أنبيائهم، وقالوا بآرائهم، فضلّوا وأضلّوا» (۱) والقائل لهم: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعلًا لما جئت به» (۲)؛ يعني: فالذين اتبعوا أهواءهم، قد ضلّوا وأضلوا، وعلى من تبعهم بإحسان، وعن سنن السلف لم يعدلوا، بل ساروا متمسكين بأذيالهم، لم يغيروا ولم يبدّلوا.

أما بعد؛ فيقول أسير ذنبه عبد ربه الكافي محمد بن يوسف بن محمد المعروف بالكافي (٣): إنّ الله -سبحانه وتعالى- ابتلى آخر هذه الأمة المشرّفة

^{= *} سيار الأموي - وثقه ابن حبان (٤/ ٣٣٥) (في التابعين) وأعاده! (٢/ ٤٢٣) في (أتباع التابعين)، وفي «التقريب»: «صدوق»-، ومن منهجه في مثله قوله: مقبول -عند أحمد في «المسند» (٥/ ٢٥٠) - أيضاً-. ولقوله: «شر قتلى...»، «كلاب أهل النار» شاهد من حديث عبدالله بن أبي أوفى» لابن صاعد (رقم ٣٩، ٤٤)، و«الحنائيات» (رقم ٢٢٥) وتعليقي عليه، ففيه التخريج مطولاً.

⁽١) ليس هذا بحديث، وإنما هو قول للشعبي عند ابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ١٠٥٠ رقم ٢٠٢٦)، وانظر «الاعتصام» (١/ ١٧٢ - بتحقيقي).

⁽۲) مضى تخريجه.

⁽٣) هو محمد بن يوسف بن محمد بن سعد الحيدري التونسي الشهير بالكافي، يتصل نسبه بعلي -رضي الله عنه-، ولد بمدينة الكاف في تونس سنة ١٢٧٨ هم، طلب العلم صغيراً، وتنقل بين البلدان، فسافر إلى بلد الوردانين على الساحل التونسي، ثم غادر من صفاقس إلى طرابلس، ثم إلى بني غازي، ثم إلى بيروت، ثم دمشق، ثم النبك، فحمص، ثم طرابلس الشام، ثم بيروت، فيافا، فالرملة، ثم بيت المقدس، ثم رجع إلى يافا، ومنها إلى بور سعيد، فالإسماعيلية، فالقاهرة ووافي الأزهر في ٢٤ شوال سنة ١٣٠٧هم، وبقي في الأزهر عشر سنين، ثم سافر إلى صفاقس وتجول في بلاد المغرب، ثم اشتغل بالتدريس في الجامع الأموي للفقه الحنبلي، توفي سنة ١٣٨٠هم.

من مؤلفاته: «الحصن والجنة على عقيدة أهل السنة» لأبي حــامد الغـزَّالي، «نصـرة=

بأناس يستحسنون أشياء بآرائهم، أو يستندون فيها إلى آشار منسوخة، كاستنادهم في رفع الأصوات في المساجد إلى ما كان يناضل به سيِّدُنا حسان بن ثابت -رضي الله عنه- عن رسول الله الله الله قصيدته المشهورة -رضي الله عنه- (۲)، وغير ذلك مما لا تقوم به حُجّة،

=الفقيه السالك»، «التوضيحات الوافية»... وغيرها. انظر: «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع الهجري» (٧٤٣/٢)، «رجال من التاريخ» (ص ٤٢١) لعلي الطنطاوي، «معجم المؤلفين» (١٣٦/١٢)، «إتحاف ذوي العناية» (١٣٦/١٢).

(١) يشير إلى قوله عليه لحسان: «اهجهم وجبريل معك».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٣٢١٣)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ٢٤٨٦).

وهذا -والذي يليه- محكم وليس بمنسوخ، وراجع ما أحلنا إليه بشأن قول الشعر في المسجد في تعليقنا على (ص ١٣٧)، وكذا أتينا عليه في كتابنا عن أحكام الشعر العلمية، يسر الله نشره.

(۲) أخرجها مطولة ومختصرة جمع؛ منهم: ابسن ديزيل في «جزئه» (ص٥٣)، وأبو العباس ثعلب في «مجالسه» (٢/ ٣٤٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمشاني» (٥/١١)، والحاكم (٥/٨/١)، وأبو الفرج الأصبهاني في «الأغاني» (١٥/ ١٤٢)، وأبو نعيم في «الحاكم (٥/١ ١٤٣)، وأبو الفرج الأصبهاني في «الأغاني» (١٥/ ١٤٣)، و«دلائل النبوة» «معرفة الصحابة» (٣/ ١٥٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ ٤ - ١٠٤)، وابن سيد الناس في «منح المدح» (ص ٢٥٤)، وابن جابر الوادي آشي في «برنامجه» (ص ٢٢٠)، والسبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ١٢٢) من طرق ضعيفة موصولة، أو مرسلة، أو موقوفة، والعلماء فيها بين رد وأخذ، وتصحيح وتضعيف، ولهم فيها -مذ زمان- تصانيف مفردة، وللدكتور عبدالعزيز المانع في مجلة «المجمع العلمي العراقي» (م٣٣ رجب سنة ٢٠٤١) نقد لمذه القصيدة، ومشكك بإسلام كعب، وكذلك للأستاذ سعدي أبو حبيب مقالة في هذا المرضوع منشورة في مجلة «الأديب» البيروتية، عدد إبريل، سنة ١٩٧١م، وللشيخ إسماعيل الأنصاري دراسة مفردة مطبوعة قديماً وحديشاً في صحتها والعمل بها، وللدكتور سعود الفنيسان «توثيق قصيدة بانت سعاد في المتن والإسناد» وهو من منشورات مكتبة الرشد، ولأحمد الشرقاوي «بانت سعاد في المتن والإسناد» وهو من منشورات مكتبة الرشد، ولأحمد الشرقاوي «بانت سعاد في إلمامات شتى» منشور عن دار الغرب، ولابن حجة=

خصوصاً من المقلّد الممنوع من أخذ الأحكام من الأدلّة إجماعاً، كما نقله ابن خيران (۱)؛ لقصوره عن ذلك، وكاستنادهم في رفع الأصوات خلف الجنائز المخالف لما كان عليه -عليه الصلاة والسلام- والسلف الصالح، إلى أنَّ رفع الأصوات يشغل الناس عن الغيبة والوقوع في أعراض الناس، وبعضهم يقول: إنه صار عادة وتركها يزري بالميت، وغير ذلك من العبارات التي أصلها وحي الشياطين؛ لأنَّ به تموت السَّنَّة، التي يحبّها اللّه -تعالى-، ودرّج عليها النبي الشياطين؛ والسلف الصالح: أهل القرون المشهود لهم بالخيرية، وكاستنادهم في القيام في المولد الشريف إلى أنه تعظيم له الله وكل ما كان تعظيماً له فهو واجب، ورتبوا على هاتين المقدّمتين: أن من لم يَقُم عند ذكر الولادة يعد مستخفاً بمقامه الله في في في في في في في الأشراف المستخفاً بمقامه الله المناه المناه

=الحموي «شرح قصيدة بانت سعاد» من منشورات مكتبة المعارف - الرياض، وللدكتور السيد إبراهيم محمد «قصيدة بانت سعاد وأثرها في الـتراث العربي» من منشورات مكتبة المعارف - الرياض، وللدكتور السيد إبراهيم محمد «قصيدة بانت سعاد وأثرها في الـتراث العربي» من منشورات المكتب الإسلامي، وألف حولها كتب أخرى، انظر -مثلاً كتابنا «الإشارات» (رقم ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٣).

⁽۱) هو أبو علي الحسين بن صالح بن خيران البغدادي الشافعي، أحد أركان المذهب، كان إماماً زاهداً ورعاً، تقياً، متقشفاً، توفي سنة عشرين وثلاث مئة، ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٢٧١-٢٧٤)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٥٣)، «وفيات الأعيان» (١/ ٢٠٠)، «شذرات الذهب» (٢/ ٢٨٧).

⁽۲) هو يحيى بن يوسف بن يحيى الأنصاري، أبو زكريا، جمال الدين الصَّرْصَرِي، لـه «المنتقى من مدائح الرسول» ولعله المسمى «المختار من مدائح المختار»، توفي سنة ٢٥٦هـ – ١٢٥٨م، ترجمته في: «البداية والنهاية» (٢١/ ٢١١)، «ذيل مرآة الزمان» (١/ ٢٥٧–٣٣٢)، وفيه: «امتدح رسول الله الله بأشعار كثيرة، قيل: إن مدائحه فيه –صلوات الله عليه وسلامه- تقارب عشرين مجلداً»، ثم قال: «وسأذكر من مديحه لرسول الله على سبيل التبرك وتشريف هذا الكتاب ما تيسر إن شاء الله-»، وأطال في ذلك –رحمه الله-.

عند ذكره أن تنهض الأشراف قياماً، أو جثياً على الركب»، أو عبارة تقرب من هذه، وإلى قيام العلامة ابن السبكي (۱) عند سماع قول الصَّرْصَري، وغير ذا من المستندات الواهية (۲)، ويأتي بطلان الاستدلال بما ذكر -إن شاء الله تعالى-، وكاستنادهم في القيام لبعضهم للتَّعظيم لآثار وردت لغير التَّعظيم، بل السُّنة عدم القيام، كما يأتي، وبعضهم فصل بين العلماء والوالدين وغيرهم، فجعل القيام للعلماء والوالدين للتَّعظيم مطلوباً شرعاً، دون غيرهم، وهو تحكّم (۱) محض، بل السُّنة لم تفرِّق بين العلماء والوالدين وغيرهم، والذي يقول: تعتريه الأحكام الخمسة، قول متأخر، لا يعارض السنة فهو من توليد الكلام المنهي عنه، بل العارض له حكم وقته، ويزول بزوال وقته، ويبقى الحكم الأصلي أ

وأما من خَبطَهم الشيطان بالمس؛ فهذا عندهم غايةُ التبجيل وكمالُ العقيدةِ الحسنة به الله ولا ريب أنّ هؤلاء أعظمُ حمر الكون في خِفّةِ العُقول والنّهى، وأشدّها جهلاً في تقليد الأهواء، أعاذنا اللّهُ مِنَ الحمق والطيش، ورزقنا في نعيمه رغد العيش» ا.هـ.

وانظر في تقرير هذه البدعة: «المدخل» (١/ ٢٥٦-٢٥٧) (وفيه التنبيه على بدعة القيام للمصحف، وتجدها -أيضاً- في «شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور» (٢٩) لحمد بن عبداللطيف)، «الرد على الكاتب المفتون» (١٦٥، ١٦٥)، «الرد القوي» (١٦٤، ٢٠٩) كلاهما للشيخ حمود التويجري -رحمه الله-.

⁽۱) قال التاج في ترجمة أبيه على بن عبدالكافي في «الطبقات» (۱۰/ ۲۲۰): «وأما محبته للنبي هي «وأما التّقييّ: «السيف المسلول» (ص ٥٢٤).

⁽٢) قال صديق حسن خان -رحمه الله تعالى في «الدين الخالص» (٤/ ٥٥- ٢٥١): «وقد سمعنا أن المحتفلين بمولده الله إذا بلغوا إلى ذكر ولادته عليه السلام ، قاموا قياماً واسعاً لتعظيم روحه الله من الجنون والخبط، وهذا القيام منهم -مع هذا القيام التعظيمي - يشبه الشرك عند من يعرف الأدلة وهو عالم بكيفية الاستدلال بها.

⁽٣) أي: قول بالتشهى، لا دليل عليه.

كالضَّرورة، لإباحة أكل الميتة المحرمة، وبزوال الضَّرورة يرجع الحكم الأصلي، وهذا أمر مقرَّر عند من له أدنى إلمام بالعلم، ثم أولئك الناس المبتلى بهم آخر هذه الأُمَّة لم يسكت عنهم رجمال العلم، بل لا يزالون يحاربونهم، ويشنُون عليهم الغارة، إلا أنَّ هؤلاء المبتدعين اشتدّ عضدُهم بالعامّة، الذين لا يفرِّقون بين سنة وبدعة، وممن حارب أهل البدع: العالمان العلاّمتان، والأستاذان الكاملان: محمد كامل القصّاب، ومحمد عزّ الدين القسام، وعضدهما جلة أنجاب، فعارضهم من تطمئنُ نفسه بالبدعة، ولربما تشمئزُ من الجري على السُّنَة، ومن الضلاَّل من يجادل عن البدعة، ويحاول علوها على السُّنَة، ويأبى الله ذلك، والحقُ يعلو، ولا يُعلى عليه.

ولْنرجع إلى بيان ما تقدّم، وإن كانت البدعُ الملصقة بالدّين كثيرة، كإيقاد الضَّوء نهاراً في العيدين (١)، والمولد (٢) بنية التعظيم، ولا عبرة بالنيَّة المخالفة للشَّرع، وكجعل الصَّباحية في المساجد المتنزّهة عن ذلك، وكالذّكر المحرّف عما جاء في الشَّرع (٢)، وكالرَّقص في حال تخبُّطهم بالشَّياطين (١٤)، وضربهم للآلات

⁽۱) انظر بدعية زيادة تنوير المساجد في الأعياد، كتاب «المسجد في الإسلام» (٣٤٩)، وقارن بـ«تفسير القرطبي» (٢١/ ٢٧٥) (آخر المسألة الثانية عشرة مـن تفسـير سـورة النـور: آية ٣٦).

قلت: ومثله إيقاد الأضواء في ليلة عيدالميلاد، وجعل ذلك على هيئة هلال لا صليب مجاراة للنصاري؛ ولا قوة إلا بالله.

⁽٢) انظر ما قدمناه (ص ٢٠).

⁽٣) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٠/ ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣١، ٥٥٨)، «البدعة» (١٥/ ٢٣١، ٢٣١، ٢٥٨)، «البدعة» (١٥» ٢٥)، «البدعة» (١٥» ٤٦١)، «المتوت (٤١)، «سهم الألحاظ» (رقم ٣٢)، «معجم المناهي اللفظية» (١١، ٣٢٨، ٣٥٤)، «القول البليغ» (١١٩) للتويجري.

⁽٤) انظر في تقرير بدعية ذلك: «تلبيس إبليس» (١٦٠، ٢٢٢، ٢٥٢، ٢٥٨، ٥٥٩،=

الحرَّمة شرعاً، يوجد بعض من ينتسب للعلم يزين حالهم الخبيث، ويستند في تزيينه إلى أفراد صدر منهم ذلك، ولا ندري أهم من الجاذيب الذين لا يؤخذ منهم حكم أم الممكور بهم؟! وكيف يسوغ لعالم متديّن أن يترك أقوال من ثبتت مكانتهم فقها وتصوّفًا (!)، ويتَّبع الأقوال الضَّعيفة والشَّاذَّة، وقد نص عالم العلماء سيدي علي الصَّعيدي العَدوي في «حاشيته على الخرشي» (١) على أنه يحرم الحكم والفتوى والعمل في خاصة النَّفس بالقول الضعيف، ونصوا على أنَّ من يتَّبع الأقوال الضعيفة يكون في دينه ضعف (١)، وحملوا عليه لا تعلموا

=٣٧٣)، «فتاوى العزبن عبدالسلام» (١٦٣)، «تفسير القرطبي» (٦/ ٢٥٨ و ٧/ ٢٥٠)، و٩/ ١٠٩ و ١٠٩/ ١٠٩ و١٠/ ٢٥٠ و١٠/ ٢٥٠)، و٩/ ١٠٩ و١٠/ ٢٥٠ و١٠/ ٢٥٠ و٢١٥ و١٠/ ٢٥٠)، وود ٢١٥ و١٠/ ٢٥٠ وود ٢١٥ وود ٢١٥ وود ٢١٥ وود ٢١٥ وود ٢٠٥٠)، وود كشف القناع» لأبي العباس القرطبي، «الشرح والإبانة» (٣٦٤)، «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ٥٥، ١١٥، ٢٥٠)، «المدخل» (٣/ ٩٣، ٩٩ - ١٠٠، ١١٧ وولا ٢٤٦)، «الأمر بالاتباع» (٩٩ - ١٠٠، ٢٧٤ - ٢٧٠)، «الكلام على مسألة السماع» لابن القيم، «أدب الطلب» للشوكاني (١٦١)، «السنن والمبتدعات» (١٩١)، «اللمع» (١٠٠)، «الإبداع» (٣٢٢)، رسالتي «القرطبي والتصوف» (٩- ٢٢)، وفي التعليق عليها مصادر الآثار السلفية الناهية عن ذلك، والله الموفق.

(1) (1/ 57, 73).

(٢) صنّف أبو عبدالله محمد بن قاسم القادري الحسني الفاسي (ت ١٣٣١هـ - ١٩٣١م): «رفع العتاب والملام عمن قال: العمل بالضعيف اختياراً حرام»، بسط فيه هذه المسألة، ونقل فيه كلام المالكية بتفصيل وتأصيل.

ولعبدالله الغزي رسالة محفوظة بالأزهرية [١٧٨ مجاميع – ٤٢١٣] في (٤٥٢ ورقـة) بعنوان: «الإقناع الجامع المانع البارع اللطيف في الرد على مـن أفتى في الكفـر بـالضعيف»، ولمحمد بن البوصير كتاب مطبوع، سنة ١٩٧٣م بموريتانيا بعنوان: «أسـنى المتـاجر في أنّ مـن عمل بالراجح ما خرج عن مذهب الإمام مالك»، وهو في (٣٤٤) صفحة من القطع الكبير.

وللشيخ أحمد بن الحناط مخطوط بعنوان «فتوى بالحلف بالطلاق والخروج عن المذهب للضرورة».

وانظر في تقرير هـذا: «الفروق» للقرافي (١/ ١٠٧، القاعدة الثانية والسبعون)،=

أولاد السَّفلة العلم؛ أي: الزائد على العلم العيني.

فنقول: أمّا رفع الأصوات في المساجد، فقد كان في الصّدر الأول، ثُمَّ نسخ (۱) وبالناسخ أخذ أئمة المذاهب الحقّة، قال في «شرح العقيلة» (۲) للحافظ السخاوي ما نصه: «قد كان لمسجد رسول الله الله ضجة بتلاوة القرآن، حتى أمرهم بخفض أصواتهم؛ لئلا يغلط بعضهم بعضاً» ا.هـ.

ومصداق قول الحافظ: ما رواه الإمام أبو داود عن أبي سعيد الخدري، حيث قال: «اعتكف رسول الله هيه فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف السّتر، وقال: ألا إنَّ كلكم مناج لربه، فلا يؤذ بعضكم بعضاً، ولا يرفع بعضكم على بعض بالقراءة»(٢) ا.هـ.

وورد: "يا على! لا تجهر بقراءتك ولا بدعائك، حيث يصلّي الناس، فإنَّ ذلك يفسد عليهم صلاتهم الله على وما خرجه القرطبي (٥) عند قوله -تعالى-: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللّهُ أَنْ تُرْفَعَ ﴾ [النور: ٣٦]؛ ورفعها بما قاله الله الله السابقة على المساجدكم صبيانكم، ومجانينكم، وسلَّ سيوفِكم، وإقامة حدودكم، ورفع أصواتكم،

^{= «}حاشية العطار على جمع الجوامع» (٢/ ٤٠٤)، «الموافقات» (٥/ ٨٩- ٩٠) للشاطبي، «حاشية الدسوقي» (١/ ٢٠)، «مواهب الجليل» (١/ ٣٣)، «الفكر السامي» (١/ ٤٢١)، «نشر البنود» (٢/ ٢٧٢)، «أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي» (٢٥٠).

⁽١) هذا يحتاج إلى نقل! ولم أر من قال بذلك.

⁽٢) اسمه «الوسيلة إلى كشف العقيلة» لعلم الدين علي بن محمد بن عبدالصمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، والعقيلة هي «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد»، وهي نظم «المقنع» للداني، منظومة رائية في رسم المصحف. انظر «كشف الظنون» (٢/ ١١٥٩).

⁽٣) مضى تخريجه في التعليق على (ص ١٣٣).

⁽٤) ليس هذا بحديث!

^{.(}YV·/YY)(o)

وخصوماتكم، وجمِّروها في الجمع، واجعلوا على أبوابها المطاهر»(١) ا.هـ من «حاشية الجمل»، وقريب منه ما في ابن ماجه (٢)، وكون مالك يوجد له قول بجواز رفع الأصوات في المساجد في حيز المنع؛ لأنه -رضي الله عنه- من أشد الناس اتباعاً للسُّنَّة المصطفوية.

إذا تقرر لديك ما تقدم، فلم يبقَ لجموّز رفع الأصوات في المساجد، إلا قول بعض المتأخّرين، العاري عن المستند؛ لكونه خلافَ السُّنَّة.

وأما استنادهم في رفع الأصوات خلف الجنائز، فأمر مُحْدَث ينافي السُّنَة التي يحبها الله، واستمرَّ عليها العمل في زمنه في أو وفي زمن السلف الصالح، وهو الصمت مع الجنازة (٣)، أما محبَّة الله -تعالى-؛ فلما روي كما في «الجامع الصغير» (١): «إنّ الله يحب الصمت عند ثلاث: عند تلاوة القرآن، وعند الزحف، وعند الجنازة» (٥).

قال المناوي (١٠): «أي: في المشي معها والصلاة عليها، وقال الحنفي: أي: من تغسيل الميت، والصّلاة عليه، والمشي أمامه إلى أن يأتي به القبر، فقراءة القصائد، والقرآن أمام الجنازة بدعة مخالفة للسُنّة» ا.هـ محل الحاجة.

وأما استمرار السَّلف عليها، فلإنكار سيدنا عبداللَّه بن مسعود -رضي اللَّه عنه- على من رفع صوته، بقوله: «استغفروا لأخيكم»، فقال لـه سيدنا

⁽١) مضى تخريجه في التعليق على (ص ١٣٥).

⁽٢) مضى تخريجه في التعليق على (ص ١٣٦).

⁽٣) انظر ما قدمناه في التعليق على (ص ١٧).

⁽٤) (١/ ٧٥ أو ١/ ٢٨٨ رقم ١٨٦٨ - مع «الفيض»).

⁽٥) مضى تخريجه مسهباً في التعليق على (ص ١٢).

⁽٦) في «فيض القدير» (١/ ٢٨٨ رقم ١٨٦٨).

عبدالله: «لا غفر الله لك» (۱)، وما قال له ذلك؛ إلا لكونه أحدث حدثاً في الدين، لم يكن في زمنه هي وعليه فنقول: رفع الأصوات خلف الجنائز لا يحبّه الله، ولا هو من العمل الذي كان عليه النبي هي وكل ما كان كذلك فهو رد على صاحبه، فرفع الأصوات خلف الجنائز رد على صاحبه؛ لنص الحديث الحكم، قال مالك -رحمه الله تعالى-: «ومن أحدث في هذه الأمة شيئاً، لم يكن عليه سلفها، فقد زعم أن رسول الله هي خان الدين؛ لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكُمُ دِينَكُمْ مِينَكُمْ إِللهُ الله على فما لم يكن يومئذ ديناً لا يكون اليوم ديناً» (۱).

وقال سيدنا حذيفة بن اليمان (٣) -رضي الله عنه-: «كل عبادة لم يتعبدها أصحاب رسول الله الله فلا تتعبدها، فإن الأول لم يدع للآخر مقالاً، فاتقوا الله يا معشر القراء، وخذوا بطريق مَن كان قبلكم (١)» ونحوه لابن مسعود -رضي الله عنه-(٥) ا.هـ.

والخير كله في اتباع من سلف والشر كله في ابتداع من خلف

وأما استنادهم في القيام عند ذكر ولادته الله إلى أنه تعظيم له الله تاركه يكفر لاستخفافه بمقامه الله وينتظم من كلامهم قياس من الشكل الأول، وصورته هكذا: القيام عند ذكر ولادته الله تعظيم له، وكل ما كان تعظيماً له

⁽١) مضى تخريجه.

⁽٢) ذكره الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٦٢ و٢/ ٣٦٨ - بتحقيقي)، وصاحب «تهذيب الفروق» (٤/ ٢٢٥)، وهو في «الإمام مالك مفسراً» (ص ١٦٨).

⁽٣) في الأصل: «اليماني»!

⁽٤) تقدم تخريجه في التعليق على (ص ٥٩).

⁽٥) ورد عنه بألفاظ عديدة، انظرها مع تخريجها في «الاعتصام» (١/ ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٧ - بتحقيقي).

فهو واجب، يعدُّ تاركه مستخفّاً؛ فيكفر، فتكون النتيجةُ -بعد حذف الحد الوسط-: القيامَ عند ذِكْر ولادته واجب، يكفر تاركُه للاستخفاف!!

أقول -ومن الله تعالى أطلب الحول والقوة-:

إنَّ استنادهم باطل؛ لمنع المقدِّمتين: أما منع الكبرى؛ فظاهر؛ لعدم لـزوم الاستخفاف لعدم القيام، لاحتمال أنَّ من ترك القيامَ تركـه كسلاً، مع اعتقاد احترامه، وتعظيمه في ، أو أنّه تركه جاهلاً، بكونه تعظيماً له في ، أو أنه تركه لاعتقاده التَّعظيم في عدم القيام، امتثالاً لنهيه في عن ذلك، واتباعاً للسلف الصالح، الذين كانوا لا يقومون له مع محبَّتهم له في كونهم يعلمون كراهيته لذلك؛ لأنه من شعار غير المسلمين. وأمَّا منع الصغرى فهو أظهر من منع الكبرى؛ لأنَّ القيام لم يكن مشروعاً للتَّعظيم، ولم يشرع إلا في القيام للصَّلاة، ومن المعلوم عند العلماء: أنَّ تعظيمَ النَّبي في قربة إلى الله -تعالى-، ولا يتقرَّب إليه -تعالى- إلا بما شرعه.

قال العلاّمة الحفار كما في (نوازل الأحباس) من «المعيار» (۱) للعلامة الونشريسي ما نصّه: «إنَّ النَّبي ﴿ لا يعظم إلا بالوجه الذي شرع به تعظيمه، وتعظيمه من أعظم القُرب إلى اللّه -تعالى-، لكن يتقرّب إلى اللّه -سبحانه- بما شرعه، وقد ورد النَّهيُ منه ﴿ عن القيام له، وبيَّن علَّة النَّهي؛ لكونه -أي: القيام- مِن زيِّ الأعاجم (۲)، وكان ﴿ يكره التَّشبه النَّهي؛ لكونه -أي: القيام- مِن زيِّ الأعاجم (۲)، وكان ﴿ يكره التَّشبه

⁽۱) «المعيار المعرب» (٧/ ١٠٠).

⁽۲) يشهد لهذا ما أخرجه مسلم في "صحيحه" (رقم ٤١٣) بسنده إلى جابر، قال: «اشتكى رسول الله هيئة فصلينا وراءَه، وهو قاعد، وأبو بكر يُسمِعُ الناسَ تكبيرَه، فالتفت إلينا، فرآنا قياماً، فأشار إلينا فقعدنا، فصلينا بصلاته قُعوداً، فلما سلم، قال: إنْ كدتم لتفعلون فِعْلَ فارس والرُّوم، يقومون على ملوكهم، وهم قعود، فلا تفعلوا، ائتمُوا بأئمَّتكم، إن صلى قاعداً، فصلوا قعوداً».

بهم (١)؛ كحلق اللِّحا، وإعفاء الشُّوارب (٢)، وفي «الشفاء» (٣) وغيره عن أبي

= وفي رواية عند ابن خزيمة (١٦١٥)، وابن حبان (٢١١٢): «لا تفعلوا كما يفعل أهـل فارس بعظمائهم». وانظر في توجيه الحديث على منع القيام في: «مجموع فتـاوى ابـن تيميـة» (١/ ٩٣- ٩٣)، «الآداب الشرعية» (١/ ٤٣٣- ٤٣٣).

(١) قال ابن القيم في كتابه القيم «الفروسية» (ص ١٢٢ - بتحقيقي): «جاءت الشريعة بالمنع في التَّشبه بالكفار والحيوانات، والشياطين، والنساء، والأعراب، وكل ناقص»، وفصًل في ذلك، فانظر كلامه، فإنه مهم غاية.

وللعلماء مصنفات كثيرة في حرمة التشبه بالمشركين، من أهمها على الإطلاق «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية، و «حسن التنبه لما ورد في التشبه لمحمد بن محمد الغزي، وهو مستوعب ومهم، و «الإيضاح والتبيين» للشيخ حمود التويجري، وهو مهم في الأمور العصرية الشائعة، و «التشبيه المنهي عنه في الفقه الإسلامي» لجميل اللويحق.

وأخرج -أيضاً- (رقم ٢٦٠) بسنده إلى أبي هريرة، قال: قال رسول الله الله الله المؤوا الشُّوارب، وأرْخوا اللَّحَي، خالفوا الجوس».

(٣) «الشّفاء» للقاضي عياض (١/ ١٣٠-١٣١).

(فائدة): كتاب «الشفا» من أكثر الكتب اشتهاراً، ونسخهُ الخطية أكثرها انتشاراً، وهو كتاب مليح غاية، لولا ما شابه من أحاديث واهية، وقد نبّه العلماء على هذا الضعف في الكتاب، قال الذهبي في ترجمة القاضي عياض في «السير» (٢١٦/٢٠):

«قلت: تواليفُهُ نفيسةٌ، وأجلُها وأشرفُها كتاب «الشُّفا»، لولا ما قد حشاهُ بالأحاديث المفتعلة، عَمَل إمام لا نَقْدَ له في فنِّ الحديث ولا ذوق، والله يثيبه على حُسن قصده، وينفع براشفائه»، وقد فَعَلَ، وكذا فيه من التأويلات البعيدةِ ألوان، ونبينا -صلوات الله عليه وسلامه - غنيٌ بمدحةِ التنزيل عن الأحاديث، وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد، وبالآحاد النظيفة الأسانيد عن الواهيات؛ فلماذا يا قوم نتشبعُ بالموضوعات؟! فيتطرق إلينا مقال ذوي الغِلِّ والحسد، ولكن من لا يعلم معذورٌ؛ فعليك يا أخي بكتاب «دلائل النبوة» للبيهقي، فإنه شفاءٌ لما في الصدور، وهدى ونور».

أمامة -رضي الله عنه-، قال: خرج علينا رسولُ الله ﴿ مَتُوكَٰنَا عَلَى عَصَا، فَقُمنا له، فقال: «لا تقوموا كما تقوم الأعاجم، يعظّم بعضُهم بعضاً»(١) ا.هـ.

ومعنى ما في «الترمذي»: كانوا يجبُّون القيام له ولا يقومون؛ لما يعلمون

= قلت: ويظهر لك صحة ما قاله الذهبي عند النظر في تخريج السيوطي لهذا الكتاب، وهو «مناهل الصّفا في تخريج أحاديث الشّفا»، وقد أورد «مؤلف ورحمه الله تحت تأثير عاطفته الجياشة بعض الأحاديث الضعيفة، ونقل بعض الأقوال الواهية في التفسير ليستدل بها»، وقد بيَّنتُ شيئاً من ذلك في كتابي «من قصص الماضين» (ص ٤٢٩)، وقد قام الأستاذ أحمد جمال العمري بدراسة هذا الكتاب، ونبه على أشياء وقعت للقاضي فيه في كتابه المطبوع بعنوان «السيرة النبوية في مفهوم القاضي عياض»، انظر منه -على سبيل المشال (ص ٥٣٥ وما بعد)، وانظر: «مصادر السنة النبوية وتقويمها» (١٠٤)، «كتب حذر منها العلماء»

(۱) أخرجه ابسن أبسي شسيبة (٥/ ٢٣٥)، وأحمد (٥/ ٢٥٣)، وأبسو داود (٥٢٣٠)، وابن ماجه (٣٨٣٦)، والروياني في «مسنده» (٢/ ٣١٦-٣١٣ رقـم ١٢٨١)، والموبياني في «الكبير» وتمام في «فوائده» (٣/ ٢١١ رقـم ١١٨٦ – الروض البسام)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٧٨-٢٧٩ رقـم ٢٤٤١ – مختصراً)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٦٤)، والحرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص ١٤٨٧-٣٧٣ رقم ١٥٨، ٥٥١)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ٣٤-٣٥)، والبن حبان في «المجروحين» (٣/ ٢٥٩-١٠٦١)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٢٨٢-٢٨٧) والبنعقي في «المدخل» (ص ٢٠٤ رقم ١٩٧٧)، والمنعب» (٦/ ٢٥٩ رقم ٢٥٩)، والقاضي عياض في «المدخل» (ص ٢٠٤ رقم ١٩٧٧)، والمناب في «تهذيب الكمال» (١/ ٢٥٦-١٣١)، والمزي بعض الرواة متكلم فيهم، وبعضهم مجهول، كأبي العَدَبَس، وبه أعله العراقي في «تخريم بعض الرواة متكلم فيهم، وبعضهم مجهول، كأبي العَدَبَس، وبه أعله العراقي في «تخريم المديث الإحياء» (١/ ١٦٨-١٥)، وانظر في توجيه الحديث على المسألة في: «المدخل» تغتر بتحسين المنذري في «الترغيب» (٣/ ٢٦٩-٢٧٧) له. وانظر: «السلسلة الضعيفة» تغتر بتحسين المنذري في «الترغيب» (٣/ ١٦٩-٢٠٧) له. وانظر: «السلسلة الضعيفة» تغتر بتحسين المنذري في «المرفي نفيس.

من كراهيته لذلك (١)، ويلزم أصحاب هذا القول -على مقتضى نتيجتهم-: تكفير جميع الصّحابة، الذين في مقدمتهم أبو بكر الصّدّيق (٢) -رضي اللّه

(۱) أخرجه أحمد (٣/ ١٣٢، ١٣٤، ١٥١، ١٥٠، ١٥٠)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٣٥)، والمترمذي (٢/ ٢٥٤)، وفي «الشمائل» (رقم ٣٣٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٩٤٦)، والطحاوي في «المشكل» (٣/ ١٥٥-١٥٦ رقم ١١٢٦)، وأبو يعلى (٦/ ١١٤-١٨٤ رقم ٣٧٨٤)، وأبو الشيخ في «أخلاق رقم ٣٧٨٤)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي الأثار» (١/ ٢٨٣ رقم ١٢٥)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي الإثار» (١/ ٣٦١)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٣٦١) رقم ٣٣٣٩)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٤٦٩ رقم ٣٦٦)، والبغوي أنس، وإسناده صحيح على ٨١٧)، والخطيب في «الجامع» (١/ ٢٧٩ رقم ٣٠٧) من حديث أنس، وإسناده صحيح على شرط مسلم، قاله ابن القيم في «تهذيب السنن» (٨/ ٨٢)، وصححه النووي في «المترخيص في الإكرام» (١٦)، والعراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٧/ ٢١ - الإتحاف).

وانظر في توجيه الحديث على حرمة الكراهة: «المدخل» (١/ ١٨٤)، «جمع الوسائل» (ص. ١٨٠)، و «السلسلة الصحيحة» (١/ ٦٩٨- ٦٩٩).

(٢) خص أبا بكر -رضي الله عنه-، لما في «المدخل» لابن الحاج (١/١٨٧): «كان رسول الله شب قبل الهجرة يغشانا في كل يوم مرتين غدوة وعشية، فجاء يوماً في وسط القائلة وأبو بكر قاعد على السرير، فقال: ما جاء به في هذا الوقت إلا أمر حدث، فدخل النبي شب، وأبي قاعد على السرير، فوسع له في السرير حتى جلس معه عليه، ثم أخبره النبي شب أنه أمر بالهجرة، فقال: الصحبة يا رسول الله! قال: الصحبة».

وأصل الخبر في "صحيح البخاري" (٣٤٩٥)، و"مصنف عبدالرزاق" (٩٧٤٣) دون الشاهد. وفي "تاريخ ابن جرير" (١/ ٥٦٩-٥٧٠ - ط. دار الكتب العلمية): "فلما دخل الشاهد تُخَر أبو بكر عن سريره، فجلس رسول الله الله عليه، ولم يذكر فيه قياماً".

وهو كذلك مختصراً في «طبقات ابن سعد» (٣/ ١٧٢-١٧٣)، و «تاريخ ابن عساكر» (٣/ ٧٧-٧٨ - ط. دار الفكر)، وبنحوه في «سيرة ابن إسحاق» كما في «السيرة» لابن كثير (٢/ ٢٣- ٢٠)، و «سيرة ابن هشام» (٢/ ٩٧ - ٩٠ - ط. دار الخير).

 عنهم-، لأنهم كانوا لا يقومون له، فيعدون مستخفيّن بحقّه في ولا مسلم يقول بذلك، بل إذا حقّقنا النّظرَ، واستعملنا الفكرَ، وأمعنا بعين البصيرة والبصر، وجدنا معارضة قياسهم بقياس نتيجته تنطبق عليهم تمام الانطباق، وصورته: القيامُ للنبي في ليس تعظيماً له؛ لكونه يكرهه، وكلُّ ما ليس تعظيماً له، يعدُّ فاعله مستخفاً بالنّبيُ في النّبي في فيكفر. النتيجة: القيام إلى النّبي في يعدُ فاعله مستخفاً به؛ لكونه يكرهه في قال العلامة الصوفي(!!) الشيخ محمود فاعله مستخفاً به؛ لكونه يكرهه في قال العلامة الصوفي(!!) الشيخ محمود محمد خطاب السبكي (٢) في كتابه «المقامات العلية في النشأة الفخيمة النبوية» في محمد خطاب السبكي (١) «وليعلم أنّ القيام عند ذكر ولادة النبي في بدعة، وكل وقد قال السيّد المختار: «وإياكم ومحدثات الأمور، فإنّ كلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار» (١)؛ أي: فاعلها يعذّب لأجلها في النار، وقد بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار» (١)؛

(١) المقدمة غير صحيحة، إذ يعتقد القائم أنه معظّم، بناء على أعراف مارسها، وتواطأ الناس عليها، وإسقاط الاصطلاحات والعادات على النصوص من الأخطاء المنهجية عند المتأخرين، وقد كشف ابن تيمية ذلك في مسائل مهمة وكثيرة، حقها الإفراد، مع إلحاق ما طرأ بعده بها، والله الموفق.

ولذا من سمات الموفقين: مراعاة حال المخاطبين، وألفاظهم واصطلاحاتهم، ولذا وقعت -أخيراً- شنشنة حول هذا الأصل، يحتاج إلى تأصيل، وإن كانت ثمرته -في تطبيقات فقه جميع الأثمة الفقهاء- موجودة مشهورة، مع عدم العناية بالصحة، كسائر الأحاديث المرفوعة، فضلاً عن عدم جمع الآثار السلفية على وجه يسعف بالحكم عليها، إذ المشكلة قائمة فيها بالجمع، يسر الله المشاركة في ذلك على وجه ينفع صاحب هذه السطور يوم الدين.

⁽٢) مضت ترجمته.

⁽٣) مضى تخريجه.

قال الله -عز وجل- في كتابه الحكيم: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتُنَةً وَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتُنَةً أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٣٦]، ولا وجه لمن قال بتحسينها، فإنه ليس من أهل التحسين، وعن النّص الصَّريح قد سها، وتعليله بأنَّ فيه تعظيماً، وإظهار السرور بسيِّد النبيين، تعليلٌ مردود بالبداهة، وليس من المسرِّعين، بل من متأخري المقلّدين، ومن المعلوم بالضَّرورة أنَّ الأحكام لا تثبت إلا بالشَّرع الوارد عن رب العالمين، ولو تامَّل ذلك المعلّل لعرف أنَّ تعظيماً النبي والسُّرور به، ورضا القوي المتين إنما هو بالقلوب، والأعمال الظاهرة المشروعة والشروعة على ذلك... » انظر تمام كلامه، وانظر -أيضاً - "صفاء المورد من عدم القيام عند سماع المولد» للعلامة سيدي محمد الحَجْوي الثَّعالِي (١) مدرِّس التَّفسير والحديث بجامع القرويين بفاس، و "مسامرة الأعلام، وتنبيه العوام، التَّفسير والحديث بجامع القرويين بفاس، و "مسامرة الأعلام، وتنبيه العوام، بكراهة القيام لذكر مولد خير الأنام » لسيدي محمد العابد (٢) مفتي فاس، بكراهة القيام لذكر مولد خير الأنام » لسيدي محمد العابد (٢) مفتي فاس، بكراهة القيام لذكر مولد خير الأنام » لسيدي محمد العابد (٢) مفتي فاس،

(١) هو محمد بن الحسن الحَجْوي الثعالبي، من رجال العلم والحُكم، من المالكية السلفية في المغرب، له كتب مطبوعة، أجلّها «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي»، توفي سنة (١٣٧٦هـ - ١٩٩٦م)، له ترجمة بقلمه في آخر «الفكر السامي» (١٩٩١-٢١٠)، «تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهيسة» (ص ١٣٧-٢١٥)، «الأعلام» (٢١٦)، «معلمة الفقه المالكي» (١٦٦)، وكتاب «صفاء المؤرد» هو أول ما طبع من تواليفه، سنة ١٣٣٧هـ بفاس، وأول كتاب ظهر من نوعه بالمغرب على عهد النهضة الأخيرة، عن فكر استقلالي سلفي، مستند للكتاب والسنة، غير مكترث بأقوال تعتمد على الخيال.

ولمحمد حسين إبراهيم «نقض كتاب الفكر السامي»، منه نسخة بخط المؤلف في المكتبة المركزية بجدة [٢٩٦٤] في (١٥) ورقة.

(۲) هو محمد العابد بن أحمد بن الطالب ابن سُودَة المرِّي، مؤرخ، فقيه، من علماء فاس، له كتب مطبوعة، منها المذكور، ومنها: «إزالة اللبس والشبهات على ثبوت الشرف من قبل الأمهات»، و«الرد على وديع كرم»، توفي في شبابه سنة (١٣٥٩هــ - ١٩٤٠م)،=

وخطيب الحرم (١) الإدريسي، فإنَّهما سفَّها في كتابيهما، أحلام مدَّعي طلب القيام عند ذِكر مولد إمام كل إمام، عليه أفضل الصَّلاة والسَّلام.

وأما استنادهم في القيام لبعضهم بعضاً إلى آثار، لم ترد في القيام، للتعظيم، وإنما ورد لمعان أخر غير التَّعظيم، بيَّنها العلماءُ الأعلام (٢)، راجع

=ترجمته في «دليل مؤرخ المغرب» (١/ ٣٥، ٧١-٧٢) لحفيده، «الأعلام» (٦/ ١٨٠)، «إتحاف المطالع» (١/ ٣٥٠)، وفيه: «العالم المشارك، النجيب النابغة».

(۱) إنما الحرم بمكة والمدينة خاصة، وفي وادي وج الذي بالطائف نزاع بين العلماء، ولا يسمى لا جامع الإدريسي ولا غيره حرماً، ومنه تعلم خطأ الخطباء الذيسن يقولون عن (بيت القدس): (ثالث الحرمين الشريفين). انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (٤٣٤)، «فتاوى ابن تيمية» (٢٧).

(٢) للشيخ القاضي عز الدين عبدالرحيم بن محمد القاهري الحنفي (ت ٨٥١هـ): «تذكرة الأنام في النهي عن القيام»، فرغ منه سنة ثلاث عشرة وثمان مئة، كذا في «الضوء اللامع» (٤/ ١٨٧)، و «كشف الظنون» (١/ ٣٨٥).

وللحافظ أبي موسى الأصفهاني جزء صنّفه في إباحة القيام، ذكره النووي في جزء في الموضوع نفسه، اسمه: «الترخيص في الإكرام لذوي الفضل والمزيّة من أهل الإسلام، على جهة البر والتوقير والاحترام، لا على الرياء والإعظام» (ص ٤٥)، وهو مطبوع في بيروت بتحقيق الأستاذ كيلاني محمد خليفة، واختصره سليمان بن محمد الرقوقي بـ «إتحاف الأنام»، منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية، في (٦ ورقات) برقم [٣٣١٣٣ ب]، كما في «فهارسها» (١/٨).

وقد اعتنى ابن الحاج في «مدخله» (١/ ١٥٨-١٩٧) بأدلة النووي، وعمل على السرد عليها فقرة فقرة، على وجه قوي، واعتنى بكلامهما علي محفوظ في «الإبداع»، ولابن القيم في «الزاد» (٣/ ٢٠٤) كلام جيد على أنواع القيام. وانظر: «الرد على الكاتب المفتون» (ص ١٦٥، ١٦٥)، «المدخل» (١/ ٢٥٦، ٢١٢، ٢٢١، ٢٢٧)، «المدخل» (١/ ٢٥٦، ٢٥٧) لابن الحاج، «شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور» (٢٩) لحمد بسن عبداللطيف. وقد جمع ما ورد في الباب على وجه فيه تقص واستيعاب: أخونا الشيخ تلمية الأمس وصديق اليوم أبو طلحة عمر بن إبراهيم في رسالته «إحكام الكلام عن مسألة=

«مدخل ابن الحاج» (١) وغيره، وأعظم أثر عندهم يستندون إليه، وتلهجُ -حتى العامة- بذكره هو: قوله الله في حق سيّدنا سعد بن معاذ -رضي الله عنه- حيث قدم راكباً، وكان مجروحاً في أكحله: «قوموا لسيّدكم» (٢)، ولا حجَّة لهم في

=القيام»، يسر الله نشرها والنفع بها، إنه جواد كريم.

(١) (١/ ١٥٨-١٩٧)، وانظر الهامش السابق.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨) في "صحيحيهما" من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- بلفظ: "إلى سيدكم"، ولفظ: "لسيدكم" غير محفوظ، كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- قريباً.

قال النووي -رحمه الله- في «الترخيص في الإكرام» (ص ٣٥-٣٦): «هـذا حديث صحيح متفق على صحته، أخرجه هؤلاء الأئمة الأعلام؛ أعني: البخاري ومسلم وأبا داود والنسائي، في كتبهم بالأسانيد التي ذكرتها، ورويناه بأسانيد كثيرة في غير هذه الكتب» ا. هــ

وقال: "وقد احتج به العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم على القيام بهذا الحديث، فممن احتج به: أبو داود في "سننه"، فترجم له: "باب ما جاء في القيام"، وممن احتج به: الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج، وأبو نصر بشر بن الحارث الحافي الزاهد، وأبو بكر بن أبي عاصم، والإمام أبو سليمان الخطابي، والإمامان الحافظان المجمع على تحرّيهما وإتقانهما أبو بكر البيهقي والخطيب البغدادي، وأبو أحمد البغوي، والحافظ أبو موسى الأصبهاني، وآخرون لا يُحصَونَ" الهـ.

قلتُ: احتجّ به عامَّةُ القائلين بإباحة القيام المذكور، بل ويذكرون عن الإمام مسلم – رحمه الله– أنه قال:

«لا أعلم في قيام الرجل للرجل حديثاً أصح من هذا، وقال: وهذا القيام على وجه البر لا على وجه التعظيم».

رواه عنه البيهقي في «المدخل» (ص ٣٩٨ رقم ٧٠٨)، والحافظُ الأصبهاني -كما في «الترخيص في الإكرام» (ص ٣٦)-، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص ١٣٨).

وبه احتج الخطيب في «الجامع لآداب الراوي» (١/ ٢٨٠)، وروى فيه عن أبي نصر بشر بن الحارث، أنه قال: «هذا القيام على طريق المودة، فأما على الطريق الكِبر فهو مكروه».

ذلك؛ لاحتمال قوله على القيام للتَّعظيم، والدَّليل -عند العلماء- إذا طرقه الاحتمال النَّظر عن نهيه عن القيام للتَّعظيم، والدَّليل -عند العلماء- إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال(١١)، وأيضاً تنقطع حُجَّتهم بالمرة بالحديث الحسن المصرَّح فيه

وبوّب عليه البيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٦٦)، فقال: «باب في قيام المرء لصاحبه على
 وجه الإكرام والبر»، وبنحوه في «الآداب» (ص ٩٧)، و«المدخل» (ص ٣٩٧).

وبهذا يقول الطحاوي -رحمه الله- في «المشكل» (٣/ ١٥٥-١٥٦)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص ١٣٧)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٢٨٤ -عمر بن الخطاب-)، والخطابي في «المعالم» (٤/ ١٤٤)، وابن عبدالبر في «المجالس» (١/ ٣٨٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١١/ ٢٥- ٩٣) و (٢١/ ٢٩٥)، وعياض في «إكمال المعلم» (٦/ ١٠٥)، وابن قدامة في «مختصر منهاج القاصدين» (ص ٢٩٤)، والغزّالي في «الإحياء» (١/ ٢٢٨ - إتحاف)، والحافظ في «الفتح» (١/ ٢١٩) و (٨/ ٢٦٤)، وابن بطال في «شرح البخاري» (٩/ ٤٧)، وجماعة كبيرة من أهل العلم والمعرفة، كذا في «إحكام الكلام» (٥٤).

(۱) تصاغ هذه على أنها قاعدة فقهيّة، ويتوسع فيها الحنفية خاصة، ويذكرونها بالفاظ، منها: «التعارض متى وقع بين الدليلين، يوجب التساقط». انظر: «القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير» (۱۷۸)، والأحسن منها تخصيص التعارض بالبيّنات، وليذا قالوا: «إذا تعارضت البيّنان تساقطتا». انظر: «الاعتناء في الفرق والاستثناء» ولذا قالوا: «إذا تعارضت البيّنتان تساقطتا». انظر: «الاعتناء في الفرعية عن قاعدة (٢/ ٢٠٢)، «موسوعة القواعد الفقهية» (١/ ٢٨٢)، ومن القواعد الفرعية عن قاعدة (اليقين لا يزول بالشك): (لا حجة مع الاحتمال الناشئ عن الدليل)، وهذا صحيح البيقين لا يزول بالشك): (لا حجة مع الاحتمال الناشئ عن الدليل)، وهذا صحيح استصحاباً للأصل. انظر: «قواعد الخادمي» (٣٢٩)، «مجلة الأحكام العدلية» (مادة ٣٧)، «شرح المجلة» للأتاسي (١/ ٢٠٤)، «شرح علي حيدر» (١/ ٢٥)، «المدخل الفقهي» (رقم ٥٨٣)، «القواعد الكلية والضوابط الفقهية» (١٥٥) لشبير.

وإلا فالتعارض الحقيقي في نصوص الشريعة غير موجود، قال ابن القيم في «الزاد» (٣/ ١٥٠): «وأما حديثان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق، الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة في التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده هي وحمل كلامه على غير ما عناه به». وانظر في تقرير هذا «إعلام الموقعين» (٢٢١/٢).

بالإنزال، هو: ما في «فتح الباري» (١) أن ما رواه أحمد من حديث عائشة: «قوموا إلى سيِّدكم، فأنزلوه» (٢) بسند حسن. قالوا: وعليه لم يبق وجه على الاحتجاج به على القيام المتعارف (٢) ا.هـ.

= وقرر الشافعي بكلام رزين، أنه لم يصمح عن النبي الله حديثان متضادان، ينفي أحدهما ما يثبته الآخر، من غير جهة الخصوص والعموم والإجمال والتفسير، إلا على وجه النسخ. انظر «الرسالة» (٢١٣-٢١٧).

فمحل مثل هذه القاعدة: التضاد بين المتعارضين مما لا يمكن الجمع بينهما، ومن بديع كلام صاحب «المستصفى» (٢/ ١٣٩-١٤٠) في مثله: «ويقدر تدافع النصين»، وإلا فالقرائن وإعمال الأصل. انظر تفريقاً بديعاً في «قواعد الأحكام» (٢/ ٤٧ وما بعد).

وانظر للقاعدة -أيضاً-: «الأشباه والنظائر» (١/ ٣٨) للسبكي، و(٧٩) للسيوطي، «شرح تنقيح الفصول» (٥٣)، «أحكام أهل الذمة» (١/ ٢٥٢)، «القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين» (١ -٣٠٣).

(۱) (۷/ ۱۱۶ و ۱۱/ ۵۱).

(۲) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٠٨ - ٤١١)، وأحمد (٦/ ٤١، ١٤٢)، وابن سعد (٣/ ٤٢ - ٤٢١)، وابن سعد (٣/ ٤٢١ - ٤٢٣)، وابن حبان (٦٩٨٩ - الإحسان) من حديث عائشة، وهو مطول جداً، وفيه قصة، وإسناده حسن. وحسنه ابن حجر في «الفتح» (٢١/ ٣١٩ - ٣٢٠)، وقال الهيثمسي في «المجمع» (٦/ ١٢٨): «رواه أحمد، وفيه محمد بن عمرو بن علقمة، وهو حسن الحديث، وبقية رجاله ثقات».

(٣) الاحتجاج بحديث «قوموا إلى سيدكم فأنزلوه» لا يصح على جواز القيام للقادم، وهذا التفصيل:

قال شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٧٤٦ رقم ٢٧): «اشتهر رواية هذا الحديث بلفظ: «لسيدكم»، والرواية في الحديثين كما رأيت: «إلى سيدكم»، ولا أعلم للفظ الأول أصلاً، وقد نتج منه خطأ فقهي، وهو الاستدلال به على استحباب القيام للقادم كما فعل ابن بطال وغيره.

قال الحافظ محمد بن ناصر أبو الفضل في «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسير معانيها، وتحريف في الكتاب الغريبين عن أبي عبيد=

=الهروي» (ق٧١/٢): «ومن ذلك ما ذكره في هذا الباب من ذكر السيد، وقال كقوله لسعد، حين قال: «قوموا لسيدكم»؛ أراد: أفضلكم رجلاً.

قلت: والمعروف أنه قال: «قوموا إلى سيدكم»، قاله على المجماعة من الأنصار، لما جاء سعد بن معاذ محمولاً على الحمار، المتقدم عليهم، وإن كان غيره أفضل منه».

ثم قال -رحمه الله-: «وقد اشتهر الاستدلال بهـذا الحديث على مشروعية القيام للداخل، وأنت إذا تأملت في سياق القصة؛ يتبين لك أنه استدلال ساقط من وجوه كثيرة: أقواها قوله في: «فأنزلوه»؛ فهو نص قاطع على أن الأمر بالقيام إلى سعد إنما كان لإنزاله من أجل كونه مريضاً، ولذلك قال الحافظ: «وهذه الزيادة تخدش في الاستدلادل بقصة سعد على مشروعية القيام المتنازع فيه، وقد احتج به النووي في كتاب القيام...» ا.هـ.

وقال شيخ الإسلام -رحمه الله- في «الفتاوى» (١/ ٣٧٤): «فهــذا قيـام للقـادم مـن مغيبه تلقياً له».

أي: أنه ليس في موطن النزاع من قيام الشخص للداخل على صورة القيام لشخصه، وقال ابن الحاج في «المدخل» (١٦٦/١-١٧٠): «الحديث لا ينازع في صحته، وهمو بين في القيام كما ذكر.

والجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّ النبي الله خص في الحديث الأمر بالقيام للأنصار، والأصل في أفعال القرب العموم، ولا يعرف في الشرع قربة تخصص بعض الناس دون البعض؛ إلا أن تكون قرينة تخص بعضهم فتعم، كما هو معلوم مشهور.

فلو كان أمره -عليه الصلاة والسلام- لهم بالقيام من طريق البر والإكرام لكان - عليه الصلاة والسلام- أول من يبادر إليه ما ندب إليه، وهو المخاطب خصوصاً بخفض الجناح وأمته عموماً، فلما لم يقم -عليه الصلاة والسلام-، ولا أمر بذلك المهاجرين، ولا فعلوه بعد أمره -عليه الصلاة والسلام- للانصار بذلك، دل على أنه ليس المراد به القيام للبر والإكرام، إذ لو كان ذلك كذلك، لاشترك الجميع في الأمر به وفي فعله، وإذا كان ذلك كذلك، فيحمل أمره -عليه الصلاة والسلام- بالقيام على غير ذلك من الضرورات المحوجات لذلك، وذلك بين في قصة الحديث وبساطه، وذلك أن بني قريظة كانوا نزلوا على حكم سعد بن معاذ -رضي الله عنه-، وكان سعد بن معاذ إذ ذاك خلفه النبي بالمدينة في المسجد مثقلاً بالجراح، لم يملك نفسه أن يخرج، وترك له النبي عجوزاً تخدمه، فلما=

=أن نزلت بنو قريظة على حكمه، أرسل النبي الله خلفه، فأتي به على دابة وهم يمسكونه يميناً وشمالاً لئلا يقع عن دابته، فلما أن أقبل عليهم، قال النبي الله للأنصار إذ ذاك: «قوموا إلى خيركم أو إلى سيدكم»؛ أي: «قوموا فأنزلوه عن الدابة»، وقد ورد معنى ما ذكر في رواية أخرى، وهو أن النبي الله أمرهم بالقيام إليه لينزلوه على دابة لمرض به. انتهى.

لأن عادة العرب جرت أن القبيلة تخدم سيدها، فخصهم النبي التنزيله وخدمته على عادتهم المستمرة بذلك، فإن قال قاتل: لو كان المراد به ما ذكرتم، وهو الإنزال عن الدابة، لأمر -عليه الصلاة والسلام- بذلك من يقوم بتلك الوظيفة وهم ناس من ناس، فلما أن عمهم، دل على المراد به الجميع، إذ أن ببعضهم تزول الضرورة الداعية إلى تنزيله، فالجواب: أنه -عليه الصلاة والسلام- فعل ذلك على عادته الكريمة، وشمائله اللطيفة المستقيمة؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- لو خص أحداً منهم بالقول والأمر، لكان في ذلك إظهاراً لخصوصيته على غيره من قبيلته، فيحصل بسبب ذلك لمن لم يأمره انكسار خاطره، في أكبر الخصوصية، فأمره -عليه الصلاة والسلام- أو نظره أو أمره عندهم من أكبر الخصوصية، فأمره -عليه الصلاة والسلام- لهم بذلك عموماً تحفظاً منه -عليه الصلاة والسلام- أن ينكسر خاطر أحد منهم، أو يتغير، فكان ذلك في حقهم مشل فرض الكفاية، من قام به أجزأ عن الباقين، فهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه الحديث للقرائن التي قارنته وهي هذه، وما تقدم من أن أفعال القرب تعم ولا تخص قبيلة دون أخرى، وقد اختلفت الرواية في أمره -عليه الصلاة السلام- بذلك، هل كان للأنصار خصوصاً -وهو المشهور-، أو للمهاجرين والأنصار؟ وما وقع من الجواب يعم القبيلتين وغيرهما.

الوجه الثاني: أنه غائب قدم، والقيام للغائب مشروع.

الوجه الثالث: أنه –عليه الصلاة والسلام– أمرهم بالقيام لتهنئته بما خصه الله به من هذه التولية والكرامة بها دون غيره، والقيام للتهنئة مشروع» ا. هــ.

ثم قال -رحمه الله-:

«إن كل أمر ندبك الشرع أن تمشي إليه، لأمر حدث عنده مما تقدم ذكره، أو ما أشبه ذلك، فلم تفعل حتى قدم عليك المتصف بذلك، فالقيام إليه إذ ذاك عِوضٌ عن الشيء الذي فات، والله الموفق للصواب، فقد حصل على القيام لسعد -رضي الله عنه- من القسم المندوب لتهنئته بما أولاه الله -تعالى- من نعمته بتلك التولية المباركة.

وأما قوله -أي: النووي-: «وقد احتج بهذا الحديث العلماء والفقهاء»، فقد ذكـر=

= -رحمه الله- من احتج به، وهو أبو داود ومسلم، وهذا ليس فيه حجة؛ لأنّ المحدثين دأبهم أبداً في الحديث هذا، وهو أنهم ينظرون إلى فقه الحديث، فيبوبون عليه، ويذكرون فوائد في تراجمهم، جملة من غير تفصيل، كما قالوا في البخاري -رحمه الله-: "جل فقهه في تراجمه»، وكذلك غيره من المحدثين، ولا يتعرضون في غالب أمرهم إلى التفصيل بالجواز أو المنع أو الكراهة أو غير ذلك، إنما شأنهم سياق الحديث على ما هو عليه، والفقهاء يتعرضون لذلك كله، ألا ترى أن أبا داود -رضي الله عنه- قد بوب على غير هذا الحديث، وهو الحديث الذي وقع النهي فيه عن القيام، فقال: "باب كراهة القيام للناس»، بل يؤخذ من ترجمته وتبويبه على الحديث، أن فقهه اقتضى منع القيام؛ لأنه لما أن ذكر الحديث الذي يستدل به على القيام، لم يقل: "باب ما جاء في فضل القيام»، ولا: "استحباب القيام»، ولا: "باب ما جاء في القيام»، ولم يزد، ولما أن ذكر الحديث الآخر، قال: "باب كراهة القيام للناس»، فيلوح من فحوى خطابه أنه يقول بالكراهة، ولا يقول بالجواز، وهذا كله بيّنٌ واضح، والله أعلم.

وإذا لم نقل بفحوى الخطاب، ولم نأخذ منه الحكم، فلا سبيل إلى أن نحكم بأنـــه أخــذ بأحد الحديثين وترك الآخر إلا بقرينة، والقرينة قد دلت على ما ذكر، والله الموفق». ا.هـــ.

وقال صديق بن حسن -رحمه الله- في «الدين الخالص» (٤/ ٤٤ ٩- ٤٤):

«وحمل النووي حديث سعد على جواز القيام التعظيمي في رسالة مستقلة له في هذه المسألة، وما أبعد حمله على ذلك، ويأباه السياق والسباق، بل المراد: قوموا لإعانته في النزول عن الحمار، إذ كان به مرض وأثر جرح أكحله يوم الأحزاب، ولو أراد تعظيمه لقال: «قوموا لسيدكم».

ومما يؤيده تخصيص الأنصار، والتنصيص على السيادة المضافة، وقد تقدم أن أصحابه هله ما كانوا يقومون تعظيماً له، مع أنه سيد الخلق؛ لما يعلمون من كراهته لذلك... قال العلامة الشوكاني في «الفتح الرباني»:

ليعلم أولاً، أن محل النزاع القيام المقيد بالتعظيم لا المطلق، وقد دل على تحريم الأول حديث أبي أمامة المذكور.

ولا يخفى عليك أن مناط النهي -ها هنا- هو التعظيم المصرح بـه، وقـد شـهد لهـذا: حديث مسلم، ولهذا أورده المنذري في هذا البحث...

ويشهد له -أيضاً-: حديث التمثل، فإنه محمول على التعظيم، حمل المطلق على المقيد.=

ومدَّعي أنَّ القيامَ للتَّعظيم مطلوبٌ شرعاً، خصوصاً للعلماء والوالدين، ومَن تُرجَى بركته محجوج بالحديث الصحيح، الذي رواه منلا علي القاري(١١)،

تم اختار -رحمه الله- عدم جواز القيام الخالي عن التعظيم، سواء كان الباعث عليه الحبة أو الإكرام أو الوفاء بحق القاصد، كالقيام للمصافحة أو غير ذلك، على أنه قيل في حديث سعد أن أمره أصحابه بالقيام كان لإعانته على النزول عن ظهر مركوبه، لضعفه عن النزول بسبب جراحه» ا.هـ.

وانظر كلام على القاري الآتي، واللَّه الهادي.

(١) في «المرقاة» (٤/ ٥٨٣).

وقوله: «رواه...» يذكره المخرجون في حق من أورد حديثاً مسنداً، أما الأحاديث التي تذكر غير مسندة ولا معزوة، فيقال فيها: ذكره، ومنه تعلم خطأ من يقول: أخرجه البخــاري تعليقاً، فهذا توسع غير مرض، وفي «أخرجه» و«تعليقاً» تعارض لا يخفى، فتأمل!

(تنبيه): لعلي القاري في «جمع الوسائل في شرح الشمائل» (٢/ ١٦٩ - ط. دار الفكر) كلمة حسنة في توجيه حديث: «قوموا إلى سيدكم، فأنزلوه» على منع القيام، قال: «الظاهر من إيراد أنس -رضي الله عنه للحديث، إرادة أنّ القيام المتعارف غير معروف في أصل السنة وفعل الصحابة، وإن استحسنه بعض المتأخرين، وليس معناه أنهم كانوا يقومون لبعضهم البعض، ولا يقومون له الله كما يتوهم، فإنه -عليه السلام - قال: «لا تقوموا كما يقوم الأعاجم بعضهم لبعض».

وأغرب ابن حجر في قوله: "ولا يعارض ذلك قوله اللانصار: "قوموا إلى سيدكم"؛ أي: سعد بن معاذ سيد الأوس، لما جاء على حمار لإصابة أكحله بسهم في وقعة الخندق، كان فيه موته بعد، لأنّ هذا حق للغير، فأعطاه الله الله، وأمرهم بفعله بخلاف قيامهم له الله الله النه حق لنفسه، وتركه تواضعاً". انتهى كلامه [في "فتح الباري" (٢٢٠/١٢)].

ووجه غرابته: أن الحديث بعينه يرد عليه؛ لأنه يدل علمى أنَّ القيمام لم يكمن متعارضاً بينهم، وعلى التنزُّل؛ فلو أراد قيام التعظيم لما خص قومه به، بل كان يعمُّهم وغيرهم.

فالصواب: أن المراد بالقيام الذي أمرهم به، هو: إعانته حتى ينزل عـن حمـاره لكونـه مجروحاً مريضاً». وقارنه بـ«المدخل» (١٦٧-١٦٨) لابن الحاج.

ونصُّه:

كان ينهاهم عن قيام بعضهم لبعض بقوله: «لا تقوموا كما يقوم الأعاجم يعظم بعضهم بعضاً» (١) وبتصريح الأئمة المجتهدين، وسأذكر بعضهم. ولا عبرة باستحسان المتأخر إذا خالف صريح الحديث الذي عمل بمقتضاه الأئمة المجتهدون، الذيبن هم عمدتنا في الدين، قال مالك -رحمه الله تعالى في «العتبية» (٢): «وبعض هؤلاء الولاة يكون الناس جلوساً ينتظرونه، فإذا طلع عليهم قاموا له، حتى يجلس، فلا خير في هذا، ولا أحبه، وليس هذا من أمر الإسلام» ا.ه..

في «أحكام القرآن» للجصاص في (الجيزء الشالث / صفحة خيس وتسعين): وحدثنا مكرم بن أحمد بن مكرم، قال: حدثنا أحمد بن عطية الكوفي، قال: سمعت أبا عبيد يقول: كُنَّا مع محمد بن الحسن، إذ أقبل الرَّشيدُ، فقام

⁽۱) مضى تخريجه.

⁽٢) للعلماء كلام كثير عن «العتبية» وعيوبها، ولم يأخذوا بكثير من مسائلها، وقد أتيت على ذلك في (الجزء السابع) من كتابي «قصص لا تثبت»، وفاتني هناك نص مهم، ظفرت به في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٤٩٦) عن ابن بزيزة، قال في «شرح الإحكام»: «وقعت في «العتبية» رواية منكرة مستهجنة،... وهذه رواية لا يحل سماعها، فكيف العمل عليها، وقد كان الواجب أن تطرح «العتبية» كلها لأجل هذه الرواية وأمثالها، عما حوته من شواذ الأقوال، التي لم تكن في غيرها، ولذلك أعرض عنها المحققون من علماء المذهب، حتى قال أبو بكر بن العربي -حيث حكى أن من العلماء من كره كتب الفقه وان؛ ففي «العتبية»».

وبيَّنتُ هناك أن شرح ابن رشد «البيان والتحصيل» عليها، أزال كثيراً من سوالبها وعيوبها، وكذلك في تعليقي على «بوطليحة»، يسر الله إتمامه بخير وعافية.

والنقـل المذكـور فيهـا (٤/ ٣٥٩ - مـع «البيـان والتحصيـل»). وانظـر: «المدخـــل» (١/ ١٨٧) لابن الحاج، ففيه نحوه.

الناسُ كلُّهم إلا محمد بن الحسن، فإنه لم يقم، وكان الحسن بن زياد معتلَّ القلب على محمد بن الحسن، فقام ودخل الناس من أصحاب الخليفة، فأمهل الرّشيد يسيراً، ثم خرج الإذن، فقام محمد بن الحسن فجزع أصحابه له، فأدخل، فأمهل، ثم خرج طيب النفس مسروراً، قال: قال لي: ما لك لم تقم مع الناس؟ قال: كرهتُ أن أخرج عن الطَّبقة التي جعلتني فيها، إنك أهلتني للعلم، فكرهتُ أن أخرج إلى طبقة الخدمة، التي أنا خارج منها، وإنَّ ابنَ عمَّك الله قال: "من أحبُّ أن يتمثَّل له الرجالُ قياماً؛ فليتبوَّ مقعده من النار)(١)، وإنه إنما أراد

(۱) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٣٥٥)، وأحمد (٤/ ٩١ ، ٩٣ ، ١٠١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٧)، والمترمذي (٢٧٥٥)، وأبو داود (٢٢٠٥)، والطبري في «الهذيب الآثار» (١/ ٥٨٥ رقم ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠١، ٢٦٠٠)، وأبو القاسم البغوي في «المختديات» (١٨٥٦ – ط. بيروت أو ١٥٠٣ – ط. الفلاح)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (رقم ١١٥٥)، واللوحاوي في «المشكل» (رقم ١١٢٥)، واللولابي في «المحتابة» (١/ ٥٥)، والطحاوي في «المشكل» (رقم ١١٢٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٨٥ / ٥٨٥) رقم ١٨٣٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩ رقم ١٨٥، ١٨٥، ١٨٥، ١٨٥)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (رقم ١٨٥٠)، ١٨٥ مماء (١٥٠ م ١٥٥)، والباغندي في «مسند عمر بن عبدالعزيز» (رقم ١١٥)، والسنة» والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ٥٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢/ ٥٩٥ رقم ٣٣٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١١٩)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ١٧١٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ١٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٢١٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢١٧)، والنووي في «الترخيص في الإكرام» (ص ٢١- ١٣) من حديث معاوية، وإسناده صحيح.

قال الترمذي: «حديث حسن».

وصححه المنذري في «الترغيب» (٣/ ٢٧١٧ - المعارف)، و «مختصر سنن أبي داود» (٨/ ٨٨، ٩٣)، وابن القيم في «تهذيب السنن» (٨/ ٨٨)، والنووي في «الترخيص» (٦١- ٦٢).

وحسنه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٧/ ٢٢٦ - إتحاف)، وابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١/ ٤٣٤- ٤٣٤).

بذلك العلماء، فمن قام بحق الخدمة وإعزاز الملك فهو هيبة للعدو، ومن قعد اتّباعاً للسُّنَّة التي عنكم أخذت، فهو زين لكم، قال: صدقت يا محمد. ا.هـ محل الحاجة.

[و] في "تحفة المجالس ونزهة المجالس" (١) للعلامة جلال الدين السيوطي حرحه الله تعالى -: "روي أنَّ المنصور أقبل يوماً، والفرج بن فضالة جالس على بابه، ومعه جماعة، فقام النَّاسُ، وهو لم يقُم، فرآه المنصورُ، فاشتدَّ غضبُه، ودعا به، فقال: ما منعك عن القيام مع الناس؟ قال: خفتُ أن يسألني الله -تعالى -: لم فعلت؟ ويسألك: لم رضيت؟ وقد كرهه الله فسكن غضب المنصور وانشرح" (١)، وإذا ظهرت الحجةُ؛ فلا حجة لمن لم يسلكها، إلا الجهل أو المكابرة -نقانا الله تعالى منها، كما يُنقي الثُّوبَ الأبيض من الدَّنس -، والمجال ضيِّق، وإذا سنحت الفرصة في وقت غير هذا لأشرحنَّ حال المنتصرين للبدع، وإذا سنحت الفرصة في وقت غير هذا لأشرحنَّ حال المنتصرين للبدع، التَّاركين للسُّنن، لأغراض سيئة، وإلا؛ فالنهج واضحٌ، فالحق الذي لا غبار عليه؛ هو: ما سلكه العلاَّمة كامل القصاب ورفقاؤه، والباطلُّ: ما سلكه معارضُهم، والحقُّ أحق أن يتبع ﴿وَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلال﴾ [يونس: ٣٢].

والحمد لله على كل حال، وصلى الله -تعالى- على سيدنا محمد، صادق

واستدل به جمع من العلماء على منع القيام، ووقعت لأحمد بن المعَذَّل المالكي قصة مع المتوكل، وفيها عدم قيامه له لهذا الحديث. انظرها مع تخريجها في «الجالسة» (٢/٢١٢- ٢١٢ رقم ٣٤٢ – بتحقيقي).

⁽۱) (ص ۸۸).

⁽۲) نحو القصة في «نشوار المحاضرة» (۷/ ۲۲)، «تاريخ بغداد» (۱۲/ ۳۸۹-۳۹۰)، «الشفا في مواعظ الملوك والخلفاء» (۸۲) لابن الجوزي، «تهذيب الكمال» (۱۵/ ۶۵).

ووقعت نحوها لعلي بن الجعد مـع المـأمون. انظرهـا في «تـاريخ بغـداد» (٢/ ١٧٠- ١٧٠)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢١٦-٢١).

المقال، وأصحابه ومن تبعهم بإحسان والآل.

حرر في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٤٤

[كتبه أسير ذنبه عبد ربه الكافي محمد بن يوسف بن محمد المعروف بالكافي(١)]

⁽١) سبقت ترجمته (ص ٢٠٦)، وما بين المعقوفتين من إضافاتي.

تبسسا تدارحم الرحيم

الحمد لله -سبحانه-، وبعد:

فقد أجلتُ النَّظرَ فيما أورده الأستاذان الفاضلان، مؤلِّف هذه الرسالة، من الأدلة القاطعة، والبراهين السَّاطعة، على صحَّة فتوى أحدهما بكراهية ما يجري في الجنائز، من الصياح في التهليل، والتكبير، وغيره، فرأيتُ أنني في غُنية عن تعليق كلمات ترجِّح الفتوى المذكورة على غيرها؛ لما أتيا به من الأدلة الكافية الشافية، فأجادوا وأفادوا، أسأل الله -سبحانه- أن يديم عليهما إحسانه، ويوفِّقنا جميعاً والمسلمين لما يجبُّه ويرضاه، بجاه (۱) سيِّدنا محمد حبيبه ومصطفاه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه الفقير: محمد توفيق الغزي العامري^(٢) الفتي الشافعي بدمشق -عفي عنه-

⁽١) هذا التوسل بدعي، وغير مشروع.

⁽٢) هو محمد توفيق بن عبدالرحمن بن أبي السعود، ولد بدمشق، وأخذ على علماء زمانه، ثم درس بالأزهر، تولى القضاء في بلدان متعددة، وخاصة في بلدة المعلقة بالبقاع، تولى فتوى الشافعية بعد الشيخ صالح الغزي، ومن مؤلفاته: «فتوى في تكفير القاديانية» وهو مطبوع، توفي بدمشق ٢٦ شوال ١٣٦٣هـ – ١٩٤٣م، ودفن بمقبرة الدحداح بالروضة. انظر «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري» (٣/ ١٨٠).

تبسسا بتدارحم الرحيم

الحمد لله ملهم الصَّواب، الهادي إلى طريق الرَّشاد، صلى اللَّه وسلم على رسوله حبيبه وصفيه، سيِّدِنا محمد، وعلى آله وأصحابه وعترته.

أما بعد: فإن نصوص مذهبنا - نحن معاشر الحنفية - صريحة الدّلالة بكراهة اللغط أمام الجنازة للأدلّة الصَّريحة الصَّحيحة في ذلك، فما سطّره الأستاذان الفاضلان، والمدقّقان الكاملان، والعالمان العاملان، مؤلّفا هذه الرِّسالة «النقد والبيان» هو الذي يعوَّل عليه في الفهم، ويركن إليه في النَّمل، فجزاهما الله خير الجزاء، وأكثر من أمنالهما النجباء، إنه سميع قريب مجيب الدُّعاء، آمين.

في ١٨ ربيع الأول ١٣٤٤

كتبه الفقير عبدالكريم الحمزاوي الحسيني^(۱) عبدالكريم الحمزاوي الحسيني خطيب جامع الشيخ عي الدين بن العربي الملقب بالشيخ الأكبر -طاب ثراه-

⁽۱) هو عبدالكريم بن سليم بن نسيب بن حسن بن يحيى بن حسن بن عبدالكريم ابن محمد بن كمال الدين بن محمد، فقيه، زاهد، انظر ترجمة ابنه في "تاريخ علماء دمشق في القرن الوابع عشر الهجري» (۳/ ۳۷۸).

بسساته الرحم الرحيم

الحمد لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ على النَّبِيِّ الأوَّاه، وعلى آله وأصحابِه ومَنْ نصر شرعَه ووالاه، وبعد:

فَمِمًّا لا شكَّ فيه، أنَّ السُّكوتَ وراء الجنازة، والتَّفكُر في الموت وفيما بعد الموت؛ هو السُّنَةُ التي عرفها الصَّحابة (١) -رضي الله عنهم -، وجرى عليها عملُ السلف الصالح (٢)، لا نعلم خلافاً لأحد في ذلك، وغاية ما عرف للفقهاء -رضي الله عنهم - في هذه المسألة طريقتان: طريقة القائلين بأنَّ الجهرَ بالذكر ونحوه وراء الجنازة مكروهة كراهة التحريم، وطريقة القائلين بأنه مكروه كراهة التنزيه.

والظاهر أنَّ ما نقله العارف الشعراني في «عهود المشايخ»، وما نقله -أيضاً - في «العهود المحمدية» عن شيخه العارف الكبير سيدي على الخواص مبني على الطريقة الثانية للفقهاء (٣)، وهو الذي مال إليه في «شرح الرموز» و«شرح الملتقى»، وهو ظاهر كلام أكثر أرباب المذاهب، ولعل عذرهم في ذلك: عدم ورود نهي صحيح صريح في المسألة، مع ملاحظة العارف الشعراني فيما نقله قاعدة: (ارتكاب أخف الضررين).

⁽١) انظر ما قدمناه في التعليق على (ص ١٧).

⁽٢) انظر ما قدمناه في التعليق على (ص ١٧).

⁽٣) انظر ما تقدم (ص ٩١-٩٢).

وتوضيح مختار هذا العارف: أنَّ مُشَيِّعِي الجنازة إذا خالفوا سُنَّةَ الصَّمت والتَّفَكُر، واشتغلوا باللَّهو، وتشاغلوا باللغو والغيبة ونحوها، بحيث أصبحوا وراء الجنازة كالسمَّار في السمر، ولم يفدهم الأمر بالسكوت؛ أُمِرُواحينئذٍ بقول: «لا إله إلا الله محمد رسول الله»؛ تباعداً مِمَّا وقعوا به، وتخلُّصاً مِمَّا هم فيه.

لكن؛ لا يخفى أنَّ الورعَ احترامُ رأي الجماهير مِنَ الفقهاء والمُحَدِّثين، وعدُم الوقوع في خلافهم؛ وذلك بإحياء سُنَّةِ السُّكوت الدَّاعيةِ إلى التَّأدُّبِ بأدب الشرع، والتَّفَرُّغ للخُشوع، والتَّفَكُّر بما سَيَؤُول إليه المرءُ -وليس لنا عند ذلك عاذل ولا مخالف؛ إذ ليس ثُمَّ مَنْ يلوم الساكتَ المتفكِّرَ وراء الجنازة على سكوته، فضلاً عن أنْ يأثمه فيه-، مع ما ينضم إلى إحياء سُـنَّةِ السُّكوتِ؛ مِنَ القضاء على طريقة الجهر المُحدَثَة التي لا تعرف في العصر الأول، وليت شعري إذا احتج للجهر بقول: «لا إله إلا الله محمد رسول اللَّه» بما اختاره العارف الشعراني ارتكاباً لأخف الضَّررين، لا لأنَّه سُنَّةٌ أو شرع، ولا بقصد إماتة سنة السكوت والصَّمت، فبماذا يحتج لما هو مُحْدَث اليوم في مثل دمشق، مِـن رفع الأصوات وراء الجنازة بقصائد وألحان، يضيع في فهمها حذق الحاذق، ويَخِيب في إدراكها الرَّأيُّ الصائب، دع القول بأنَّها جعلت في أيامنا عنواناً على الغنى، ودليلاً على الرفعة والشرف، فكم رأينا مِنْ أناس ارتفعت الأصواتُ في جنائزهم، وعلت الضُّوضاءُ والنَّغماتُ حول نَعشِهم، وليس لهم مِن صفة توجب هذه المنزلة -إنَّ قلنا بأنَّها رفعة- سوى أنهم جمعوا المال من حلَّـه ومـن غير حلَّه، فاستحقُّوا بذلك التقدم على الناس أحياءً وأمواتاً، وآخريـن هـم أهل الصلاح والتقدم والدِّين والرفعة والشَّـرَف قَلَّـتْ ذاتُ أيديهـم، فصمتـت الأصواتُ حول جنائزهم، ولم تجتمع تلك النّغمات حمول نعشمهم، بل تباعد عنها أولئك المدَّاحون المستأجرون، فكانوا ومشيعيهم عنوان الفقر، وأمارة القلَّة

⁽١) في الأصل: «هم هم»، مكررة!

والاحتياج، اللهم لا حُجَّة لتحسين هذا العمل، ولا مسوِّغ في الشَّرع فيما نعلم لتصحيح أخذ الأجرة عليه، بل واجب كل ذي مسكة من علم إنكار مثل هذه البدع، وبيان أنها ليست طريقة السَّلف، وأنَّ الخير كله في اقتفاء أثر مَن سلف.

وهنا لا غنى لي عن أن أطلب من الله -سبحانه وتعالى- عظيم الأجر والتواب، للعالمين الفاضلين، مؤلّفي هذه الرسالة - «النقد والبيان» - الأستاذ العلامة المفضال الشيخ محمد الكامل القصّاب، والعلاّمة الشّيخ محمد عز الدين القسّام، وسائر من أجروا أقلامهم في تحقيق هذه المسألة الشرعية، وخدموا فيها الدين -كلٌّ على حسب اجتهاده -، راجياً من الجميع تصغير دائرة الخلاف -إن لم يمكن القضاء عليها - عملاً بقوله هن : «من ترك المراء محقاً، بنى الله له بيتاً في ربض الجنة» ومن ترك المراء مبطلاً، بنى الله له بيتاً في ربض الجنة» ومن ترك المراء مبطلاً، بنى الله له بيتاً في ربض الجنة» ومراعاة لما يتطلّبه الوقت الحاضر، وأن ينظر كلٌّ إلى مناظره بعين ملؤها ومراعاة لما يتطلّبه الوقت الحاضر، وأن ينظر كلٌّ إلى مناظره بعين ملؤها طرأ على العلم وحامليه.

(۱) أخرجه الترمذي (۱۹۹۳)، وابن ماجه (۵۱)، وابن عدي في «الكامل» (۳ ۱۸۱۱)، وابن حبان في «المجروحين» (۱/ ۳۳۷)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (۱۸۱۸)، والبزار في «مسنده» (۲/ ٤٠٨ رقم ۱۹۷۱ – زوائده) من طريقين عن أنس، في أحدهما سلمة بن وردان، ضعيف، وحديثه عن أنس منكر، وفي الآخر عبدالواحد بن سليمان، وثقه ابن حبان، وضعّفة جماعة، كما في «الجمع» (۸/ ۲۳).

والحديث حسن لشواهده، ففي الباب عن أبسي أمامة، أخرجه أبو داود (٢٠٠٠)، والروياني في «مسنده» (١٢٠٠)، والدولابي في «الكنى» (١/ ١٣٣)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٧٢) إلى الضياء في «المختارة»، وفي الباب عن ابن عباس ومعاذ بن جبل.

انظر «السلسلة الصحيحة» (رقم ٢٧٣).

دمشق: ١ ربيع الآخر سنة ١٣٤٤

مدير مدرسة التهذيب الإسلامي **محمود ياسين**(١)

(۱) هو محمود بن أحمد بين ياسين، ولد بدمشق سنة ٢٠١٤هـ، وحفظ القرآن الكريم، أخذ عن مشايخ أجلاء، فقرأ العقائد والتوحيد على الشيخ صالح الشريف التونسي، ودرس الفقه على عدة مشايخ، آخرهم الشيخ أحمد الجوبري، ودرس السنة على المحدث الشيخ بدر الدين الحسني، والعلامة محمد بين جعفر الكتاني، أفنى عمره بالعلم والعمل، فحرص على الوقت لا يضيعه، درس في مساجد دمشق ومدارسها الثانوية، وساهم في تأسيس جمعية النهضة الأدبية، وجمعية العلماء، ورابطة العلماء، وجمعية المداية الإسلامية التي تولى رئاستها مدة عشرين عاماً تقريباً، أسس مدرسة التهذيب الإسلامي من ماله الخاص، اهتم بالتحقيق، فنشط للعمل في دراسة المخطوطات بالمكتبة الظاهرية، فأخرج ما يقرب من ثلاثين كتاباً في التراث الإسلامي، له «رحلة إلى المدينة المنورة» مطبوعة عن دار الفكر – دمشق، توفي فجأة في ٤ ذي الحجة ١٣٦٧هـ.

انظر ترجمته في: «منتخبات التواريخ لدمشق» (٩١٣)، «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر» (٢/ ٦١٥)، «ذكريات على الطنطاوي» (١/ ١٤٦ و٣/ ٢٧١ و٣/ ٢٨٠ و٥/ ٣١٩ و٢/ ٢٠١)؛

بسسابته الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا بالإسلام، وجعله لنا نوراً، غشي به في غياهب الظلام، فعلّمنا أنَّ للخالق القادر الحُجَّة البالغة، والمحجَّة الدَّامغة، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمد، المنزَّل عليه، ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ وَالسَّلام على سيِّدنا محمد، المنزَّل عليه، ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُو زَاهِقَ ﴾ [الأنبياء: ١٨]، فهو -صلى الله -تعالى عليه وسلم - الحجَّة الكبرى على العالم، أوضح عليه الصلاة والسلام لنا سبل الهُدى، فمن اهتدى في التَّمسك بشرعه ربح وظفر بالفوز والاعتصام، ومَنْ حاد عن طريق الصحابة في التَّمسك بشرعه ربح وظفر بالفوز والاعتصام، ورضي الله عن صحابته الذي والسلف وإجماع الأئمة خسر وما نال المرام، ورضي الله عن صحابته الذي أسسوا لنا قواعد الأحكام، متمسّكين بكلٌ ما به -عليه السلام - عمل أو أمر، والتَّابعين والأئمة الأربعة المقتفين أثرهم أبد الأبد، أما بعد:

فإنَّ الله -تعالى - جلَّت عظمتُه، وعَلَت كلمتُه، قد أقام بالعلم لحراسة الشَّريعة الغرَّاء، من أرباب البصائر والاستبصار، علماء يدافعون عنها في كل أوان وعصر، ويذبون عنها بلسان الشَّارع ذي الفخر، هذا؛ وإنسي قد سرَّحت طرفي في مباحث هذه الرّسالة، فوجدت بهجتها بارزة للعيان، فيها بحر عرفان، وشهاباً ثاقباً لرد أوهام خُزيران، فالفاضلان: الشَّيخ الكامل، والشَّيخ عزّ الدين، لقد أفتيا فتواهما، وقطعاً هي طبق ما جاء عن الرسول في وعن الصحابة، والأئمة الأربعة، والتَّابعين لهم من الفقهاء أمناء الدِّين، وإنِّي على مذهبهم في اعتقاد النَّصوص الشرعية الواصلة إلينا عن أئمتنا الأعلام، وأمَّا ما جاء في هذه الرِّسالة من الحُجَج والبراهين الواردة عن الفاضل خزيران، فلا تدحض حُجَّة

السَّلَف والأئمة الأربعة المجتهدين؛ لأنه -حفظه الله تعالى- قد أفتى ببحث من أبحاث الشَّعراني -رحمه الله- وكان الألزم عليه أن يفتي بمذهبه، أو بمذهب من المذاهب الأربعة؛ لأنه لا يكون قولُ الشَّعراني ناسخاً للمذاهب الأربعة، أو لمذهب السلف، أو لفعل، أو عمل، أو أمر من أوامر رسول الله على.

فالفاضل الشيخ محمد كامل عزّ الدين -قسماً-(1) تمسَّك -وهو نعمان هذا الزّمان، وناصر مذهب الحق بسيف الحجة القاطعة البرهان-، فنحمد الله -تعالى- على وجود مثل هذا الإمام، كيف لا؟! وقد شارك عزُّ الدين القسام فيهما وضح الحق واستبان، فنشكر صنيعهما بما قاما به من فرض الكفاية في نصرة الحق، وردِّ شبه الخلق، فجزاهما الله -تعالى- عن الأمة المحمدية أعظم الجزاء ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قُولًا مِّمَن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً ﴾ [فصلت: ٣٣].

وإنا لنرجو من حضرة الفاضل خُزيران أن لا يحكم ببحث كان قد أورده الشَّعراني -رحمه الله- حكم النَّسخ به للمذاهب الأربعة، فهل لك -أيها الفاضل النَّبيل- أن تقنعنا بأنه يمكن نسخ مذاهب الصّحابة والأئمة الأربعة بهذا التَّاويل، فاترك المخالفة للإجماع، فذلك لك أولى، وكأنِّي بك وأنت لمذهب التَّصوُّف ميَّال، فاعدل يا هذا! وأفت إذا سُئلت بمذهب عُيَّنْت به للفتوى، ودع غيرَه واتَّقيه، والله ولي التَّوفيق.

وصلى الله على سيّدنا محمد أشرف مَنْ نهض بأعباء الرّسالة، وعلى آلـه وصَحْبه المتمسّكين بأوامره، والمهتدين بهديه على مدى الأيام.

في ٦ ربيع الآخر سنة ١٣٤٤

كتبه الفقير خادمُ العلم الشُّريف محمد بن خليل عيد التاجي الحنفي مذهباً -عفي عنه-

⁽١) كذا في الأصل.

تبسساته الرحم الرحيم

حمداً لك يا من حفظت هذا الدين من التغيير والتبديل، وأنزلت كتاباً ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] يهديهم سواء السَّبيل، يدعو إلى التوحيد الخالص من تأويل المبتدعين، ماحياً شُبهَ المضلِّين، وآثارَ المسركين، وأصلِّي على النَّبيِّ المختار، من أشرف العناصر، وعلى آله وصَحْبه المحرزين قصب السَّبق في المفاخر، أما بعد:

فإنَّ اللَّه أكمل لنا هذا الدِّين، وأتم لنا نعمتَه علينا، وتركنا رسولُه علي مثل البيضاء، ليلُها ونهارُها سواء (١)، وأخبرنا -وهو الصَّادِقُ الأمين - أنَّه لا تزال طائفة من أُمَّتي قوامةً على أمر الله، لا يضرُها مَنْ خالفها (٢)، وأنَّ اللّه لا يزال يغرس في هذا الدِّين غرساً، يستعملُهم في طاعته (٣)، وقال -تعالى-:

⁽١) يشير إلى حديث العرباض، وفي بعض ألفاظه: «تركتم على البيضاء، ليلها كنهارها»، ومضى تخريجه (ص ٥٥)، وانظر «الاعتصام» (١/ ٦٠ - بتحقيقي).

⁽۲) يشير إلى ما أخرجه مسلم في "صحيحه" (رقم ١٩٢٠) عن ثوبان رفعه، بلفظ:
«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرُّهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله، وهم كذلك»، والحديث في «الصحيحين» عن المغيرة بن شعبة، ومعاوية، وعند مسلم عن جابر بن عبدالله، وجابر بن سمرة، وعقبة بن عامر، وسعد بن أبي وقاص، وعده غير واحد من العلماء من الأحاديث المتواترة، وانظر -غير مأمور- تعليقي على «الاعتصام» (٣/ ٢٧٩).

⁽٣) يشير إلى ما أخرجه أحمد (٢٠٠٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٩/ ٦٦)، وابن ماجه (رقم ٨)، وابن عـدي في «الكامل» (٢/ ٥٨٣)، وابن حبان في «الصحيح»=

﴿وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَبِعُوهُ وَلاَ تَتَبِعُواْ السَّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فكلما نشأت بدعة قيض الله لها مَنْ يُزلزل أركانها، ويهدمُ بنيانها، ويشرِّدها عن أوطانها، ويجيء ﴿بالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُو بنيانها، ويشرِّدها عن أوطانها، ويجيء ﴿بالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُو رَزاهِق اللها ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيئاً ﴾ [النور: ٣٩]، يلجأ إلى ما لفقه الملفقون من القول، وزخرفة الذين اتبعوا الهوى، إرضاءً للعوامّ، وتضليلاً لفقه الملفقون من القول، وزخرفة الذين اتبعوا الهوى، إرضاءً للعوامّ، وتضليلاً لهم ﴿أُولَٰ بِكَ النُواْ الضَّلالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تُجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مَهْ تَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦]، وأنصار الحق ينادونهم في كل زمان ﴿وَيُلْكُمْ لاَ تَفْتَرُواْ عليه عَلَى اللّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم ﴾ [طه: ٦١] في الأرض، ارجعوا إلى ما كان عليه أصحاب نبيكم الصادق والخلفاء الراشدون.

إنَّ الأنبياء جاؤوا بالبيان الكافي، وقابلوا الأمراض بالدَّواء الشَّافي، وتوافقوا على منهاج واحد، لم يختلف، فجاء الشّيطانُ يُحسِّنُ للناس ما كان عليه أهل الجاهلية، وما كان طريقاً للوصول إليه، «ومن حام حول الحمى يوشك أن يواقعه» (١)، كما قال سيد المرسلين.

هذا؛ وقد تصفَّحتُ هذه الرسالة، وأنعمتُ النَّظرَ فيها، فوجدتُها مؤيَّدة بالبراهين الجليّة، والأدلة السُّنيَّة، وإنَّ الخصم يحومُ حولَ إرضاء العوام لأمر ما، أو ليقال على أنَّ الحقَّ أحق أن يتبع، ولقد تذكرتُ ما رواه محمد بن إسحاق

⁼⁽٣٢٦ - الإحسان)، و «الثقات» (٤/ ٧٥)، والدولابي في «الكنى» (١/ ٤٦)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٤٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٤٩٧)، وابن الأشير في «أسد الغابة» (٣/ ٢٣٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٥٢) من حديث أبي عِنبة الحولاني رفعه: «لا يزال الله يغرس في هذا الدين بغرس يستعملهم في طاعته»، وإسناده حسن.

⁽١) قطعة من حديث النعمان بن بشير، أوله: «إنّ الحلال بيّن، وإنّ الحرام بيّن...»، أخرجه البخاري (٢٠٥١، ٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩) في «صحيحيهما».

بسنده إلى ابن عباس، قال: «والله ما أظنُّ على ظهر الأرض اليوم أحداً أحبُ إلى الشيطان هلاكاً مني، فقيل: كيف؟ فقال: والله إنه ليحدث البدعة في مشرق أو مغرب فيحملها الرجل إليّ، فإذا انتهت إليّ قمعتها بالسُّنَة فترد عليه كما أخرجها» (۱) وقال ابن مسعود: «الاقتصاد في السُّنة خيرٌ من الاجتهاد في البدعة» (۱) فهنيئاً لصاحبي الرسالة، لقد اقتفيا أثر ابن عباس، وفاها بالأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، نصرةً للسُّنة، لم يصانعا عواماً، ولم يخشيا في دين الله ملاماً، ولم يغترا بضخامة قول فلان وفلان، ولا بما أوّله المؤوّلون، أو أسسه على غير منهاج السلف المتطرّفون، بل أتيا بها على منهاج الكتاب والسنة، وإنْ كرههما المبتدعون، ونفر عن مسالكها الجامدون، صاحا بالحقِّ في قوم يعتقدون فو المبتدعون، ونفر عن مسالكها الجامدون، صاحا بالحقِّ في قوم يعتقدون هو المبتدع، يقلبون الحقّ باطلاً، والباطل حقّاً، ومنتهى حُجّتهم ﴿إنَّا وَجَدْنَا هُو المبتدع، يقلبون الحقّ أما والباطل حقّاً، ومنتهى حُجّتهم ﴿إنَّا وَجَدْنَا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمًا مَا لا يعدم ناصراً، وللباطل جولة، ثم يضمحل، ﴿فَأَمًا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمًا مَا

⁽۱) أخرجه اللالكائي في «السنة» (رقم ۱۲) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ۱۳)- من طريق ابن إسحاق، عن الحسن -أو الحسين- بن عبيدالله، عن عكرمة، عنه، وإسناده فيه ضعف، وذكره السيوطي في «مفتاح الجنة» (ص ۱۳۷–۱۳۸ رقم ۲۹۵ - ط. بدر البدر).

⁽۲) أخرجه الدارمي في «السنن» (۱/ ۷۲)، ومسدد في «المسند» -كما في «المطالب العالية» (۳/ ۹۰ رقـم ۲۹۲۳) أو (۳/ ۲۸۷-۲۸۸ - ط. دار الوطن)-، والطبراني في «الكبير» (۱۰ / ۲۷۵ رقـم ۱۰ ٤۸۸)، ومحمد بن نصر في «السنة» (۲۵)، والحاكم في «السندرك» (۱/ ۲۰۳)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۳/ ۱۹)، واللالكائي في «السنة» (۱/ ۱۰۵، ۸۸ رقم ۲۱، ۱۱۶، وابن عبدالبر في «الجامع» (۲/ ۱۷۷۹ رقـم ۲۳۳۲)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ۸)، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الأَرْضِ ﴾ [الرعد: ١٧]، فجزى اللَّه مؤلَّفي هذه الرسالة خيراً وأقرَّ عيون أهل الحقِّ بهما، آمين.

١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٤٤

المتشرِّف بخدمة الكتاب والسنة عبدالقادربدران (١)

(۱) هو عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن عبدالرحيم بن محمد بن بدران، ولد في دوما قرب دمشق سنة ١٣٦٥، وسكن دمشق، وتلقى العلم على مشاهير علماء عصره، عمل مصححاً مدة بمطبعة الولاية ومحرراً في جريدتها، ثم اشتغل بالتدريس والتأليف، له تصانيف كثيرة، منها: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل»، «شرح روضة الناضر» لابن قدامة، «تهذيب تاريخ مدينة دمشق»، وغيرها، توفي بداء الفالج سنة ١٣٤٦.

انظر: "تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر" (١/ ٢٢٤)، تقديم الأخ البحاثة عمد ناصر العجمي -حفظه الله- لـ «أخصر المختصرات بحاشية ابن بـدران" (ص ١٧- ٢٢)، وتقديم الأستاذ الشيخ عبدالستار أبو غدة لـ «العقود الياقوتية" لابن بـدران (ص ٧- ١٤)، «منتخبات التواريخ لدمشق" (٢/ ٢٧)، «الأعـلام الشرقية» (٢/ ١٢٨)، «الأعـلام» (٤/ ١٦٢)، «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٨٣)، «تراجم أعيان دمشق» (١٢٢)، «ذكريات علي الطنطاوي» (١/ ٧٨ و٢/ ٢٣٥ و٨/ ٢٠٩)، «أعـلام الأدب والفـن» (١/ ٢٢٤) لأدهـم الجندي.

بسساته الرحم الرحيم

الحمد لله الذي علَم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصَّلاة والسلام على سيدنا محمد، الهادي إلى أقوم سُنَّة، والدَّاعي إلى سبيل ربِّه بالحكمة والموعظة الحسنة، وعلى آله الذادة عن الحقيقة، والقادة إلى الحب طريقة، ما لمع بارق، وذر شارق، وبعد:

فقد اطَّلعتُ على هذه الرسالة المفيدة، وأعجبت بما أتى به الأستاذ الكامل ورفيقاه الفضلاء، من النُّصوص البيِّنة، والأدلَّة الجمَّة، لتأييد ما ذهبوا إليه من إنكار رفع الصوت، ومطه، خلف الجنائز على الوجه المألوف، والنَّمط المعروف، مما برح به الخفاء، وحصحص الحق.

ومَنْ وقف على هذه النُّصوص، وكان على شيء من النصفة، وعلم ما يجب أن يكون عليه الذَّاكر من الأدب والخضوع، ورأى ما جرت به العادة، في الأزمنة المتأخّرة مِن رَفْع الأصوات ومطها، بصورة منكرة لا يرضى أن يذكر بمثلها الرّعاع والغوغاء، لا شك في أنَّ هذه المسألة بدعة منكرة، لم تكن في عهد النبيّ في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، من رجالات الدّين، الذين يعتدُّ بأقوالهم فيه، ويحتجُّ بأفعالهم، ولولا انقطاع الوحي لنزل في تحريمها قرآن محكم، أو جاءت سُنَّة بينة.

وإنَّ العباقلَ ليأسف -جد الأسف- مما آل إليه أمر المسلمين، مسن التّضارب والاختلاف في كثير من الأحكام، والتماس كل فريت وسيلة لتأييد قوله، ونصرة نفسه، بعد أن كان الصحابة -رضي اللّه عنهم- لا يعولون في

أمور الدِّين إلا على آية منزَّلة، أو سُنَّة مأثورة، ولا يقيمون وزناً لغير ذلك، واحتذى على مثالهم من بعدهم حذو القُذَّة بالقُذَّة، ولم يكن أحدُهم إذا رأى الحقُّ في غير ما ذهب إليه ليكبر أن يرجع إلى الحق، وإن لديه من اللسن واللحن في الحُجَّة ما لا يعجزه عن التماس وجه يؤيِّد به قوله، ذلك لأنهم كانوا يتوخُّون الحقُّ الصُّراح، ويربأون بأنفسهم عن التُّشـبُّث بالأدلـة الموهونـة، والشُّبَهِ الواهية، ثم خَلَفَ من بعدهم خَلَفٌ اعتقد كلٌّ منهم أنه يصيب سواءَ المفصل، في كل ما يقول، وزعم لنفسه من الرُّسوخ في العلم، والسَّداد في الرَّأي ما شاء، وشاء له الهوى، فأصبح الدين في ذلك ميداناً للجدل، وحلية للخصام والتَّماحك، وبات من العُسر أن يرى الإنسانُ مسألةً يأمن فيها من خلاف، أو حكماً يخلو مما يناقضه، ثم تفاقم الأمر، فأفردت كل مسألة في كتاب مستقل، أو بكتب، كما يتمثُّل ذلك جلياً في شرب الدخان(١١)، والتَّقليد، والتلفيق، وسماع الآلات، وصلاة ركعتين قبل المغرب، ورفع الصُّوت خلف الجنازة، والتُّهـاليل، إلى غير هذا مما يتعذَّر الإحاطة به. ولو أنعمنا النَّظرَ في الأسباب، وبحثنا عن العلل؛ لاتَّضح لنا -بأجلى وجه- أنَّ علَّهُ العلل في ذلك: حبُّ الظُّهور، والسَّعيُّ وراء السُّمعة.

ولو أنَّ الغاية تمحيصُ الحق، وإظهارُ الحقيقة فحسب، ما حُفِظ خلاف في غلاف، ولا اتَّسعت رقعة الفقه إلى درجة يتعذَّر على الإنسان أن يكون معها فقيهاً(٢).

⁽١) ذكرتُ في الطبعة الثانية من «التعليقات الحسان» على «تحقيق البرهان في شأن الدخان» للشيخ مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ – ١٦٢٣م) تسعة وثمانين عنواناً لرسائل تراثية صنّفت في الدخان، ثم استدركتُ -بعد- نحو نصفها، ولعلي أخصُّها في مصنّف مفرد، والله المستعان.

⁽٢) هذا كلام فيه دقة، ويدل على نور البصيرة عند كاتب، فأفقه الصحابة –على الإطلاق– أبو بكر وعمر، على الرغم من قلة ما ينقل عنهما –رضي الله عنهما– من آراء=

وبعد هذا:

فإنَّ فيما أتى به الأستاذ الكامل ورفيقاه الفضلاء، من الحجم البالغة، والبرهانات الدّامغة، مقنعاً للمرتاب، وبلاغاً لأولي الألباب، فجزاهم الله خير ما جزى ذابًا عن الحق، وقامعاً للبدع المنكرة، وأكثر في الأمة أمثالهم من الغير على إماطة كل أذى عن الدّين، وإماتة كلّ بدعة ألصِقت به، وأرشد المسلمين إلى الاعتصام بحبل الدّين المتين، والتّمسُكِ بالعروة الوثقى، فما ذلك عليه بعزيز.

٣ جمادي الأولى سنة ١٣٤٤

محمد سليم الجندي^(۱)

في بطون الكتب: المسندة وغير المسندة، ومن أقوى الأدلة على اتساع فقههما، ودقته،
 وصدقه، وكونه حقاً: إبقاء نظم الحياة -في الجملة- في عصريهما على هدى النبوة، وكان هذا شعاراً لأبي بكر في إنفاذ بعث أسامة، فتدبر!

(۱) هو محمد سليم بن محمد تقي الدين بن محمد سليم الجندي، ولد بمعرة النعمان في ۲۸ رمضان عام ۱۲۹۸هـ، نشأ في حجر والده، وتعلم القرآن على شيوخ المعرة فأتمه عليهم، ثم دخل المكتب الرشدي فاجتاز سنوات الدراسة الأربع بسنتين فقط، هاجر عام ١٣١٩ مع والده إلى دمشق، وفي عهد الحكومة العربية عين منشئاً أول في ديوان الحاكم العسكري، وتنقل في وظائف آخرها جعله أستاذاً للأدب العربي في مدرسة تجهيز الذكور بدمشق، وبقي حتى عام ١٣٥٩هـ فأحيل على التقاعد لبلوغه الستين، منحته الحكومة السورية عام ١٣١٠هـ وسام الاستحقاق تقديراً للجهود التي بذلها طوال ثلاثين عاماً في تعليم اللغة العربية، من كتبه: «المنهل الصافي في العروض والقوافي»، كتاب «مُرفد المعلّم ومرشد المتعلّم»، وغيرها، توفي بدمشق يوم الإثنين ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٥.

انظر ترجمته في: مجلة «المجمع العلمي العربي» (٨/ ٣١٧، ٧٢٤ و ١٤٣/٣١)، «أعلام الأدب والفن» (١/ ٥٣/١)، «تاريخ معرة النعمان» (١/ ١-١٦) بقلمه، «الأعلام» للزركلي (٢/ ١٤٨).

تبسسانيالرحم الرحيم

حمداً للملك الرحمن، مَن خَلَقَ الإنسان، وعلمه البيان، وحفظ هذا الدِّين بأهل العلم والإتقان، وبعد:

فقد أجلْتُ طرف الطرف في هذه الرسالة المؤلَّفة، التي صاغها بنان الفاضل الشهير، والعالم العامل النّحرير، الشيخ كامل القصّاب، ذي الشأن، والقدر المهاب، فوجدت من جملة فضائله وإرشاده ونصحه للأمة، نشر هذه العجالة، المؤيَّد موضوعها بالأدلة الصَّحيحة، وفي تأييد موضوعها صريحة لا يرتاب فيها فاضل، وكم ترك للأواخر الأواثل؟! فاتباع ما صح في الشرع هو الأولى والأحرى، والاستعداد للدار الأخرى هو مرمى الحقق، لا الأمور الأخرى، فجزى الله -تعالى - جامعها خير الجزاء، ووفقنا وإياه للاشتغال بكل خير، وحفظه من كل سوء وضير، وجعله من الطَّائفة المباركة الظَّاهرين على الحقيّ، لا يضرهم مَنْ خالفهم حتى يأتي أمر الله، وهم على ذلك، والشكر لله على ذلك.

مفتي دوما **مصطفى الشَّطي⁽¹⁾**

٥ جمادي الأولى سنة ١٣٤٤

⁽۱) هو مصطفى بن أحمد بن حسن بن عمر بن معروف الشطي، ولد سنة ۱۲۷۲هـ، ونشأ في رعاية والـده وعمه، ولازم دروسهما، أخـذ علـم التصـوف عـن الشيخ محمـد الدندزاوي لما اجتمع به سنة ١٣٠٥هـ، تولى الخطابة والتدريس في المدرسة الباذرائيــة،= وفي

=سنة ١٣٠٠هـ صار كاتباً في محكمة البزورية، وفي سنة ١٣٢٧هــ تـولى التدريـس في قضاء دوما، ثم في سنة ١٣٣١هـ وجهت عليه الفتوى فيها، فاستقر هناك حتى أواخر حياته، تــوفي سنة ١٣٤٨هـ.

انظر: «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري» (١/ ٤٤٥)، «مختصر طبقات الحنابلة» (١٧٦ –١٧٧)، «معجم المؤلفين» (١٢/ ٢٣٧).

۱۸

تبسسا بتدارحم الرحيم

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده، وعلى آله وصحبه، النَّاصرين للسُّنَّة والدِّين، الخاذلين لبدع المبتدعين، أما بعد:

فهذا كتاب جليل في بابه، عديم المثيل، موافق لأصل الشرع الحنيف، الخالي من البدع والتَّحريف، كيف لا؟ وقد شهدت له الأفاضل، وأذعنت جميعاً بأنه الفاضل، وناهيك بهذه الشَّهادة، فهي خاتمة الحُسنى وزيادة.

١٥ جمادي الأولى سنة ١٣٤٤

الفقير إليه -سبحانه-خالد النقشبندي الأزهري^(۱)

⁽۱) هو حفيد الشيخ خالد النقشبندي الصوفي، الذي جلب الطريقة النقشبندية إلى دمشق، وكان حفيده سلفياً، مدرساً في الجامع الأموي، انظر «ذكريات علي الطنطاوي» (١/ ٧٧-٧٧)، وانظر عن جده: «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري» (٣/ ٧٢٤)، «منتخبات التواريخ لدمشق» (١٥٠، ١٧٢).

19

تبسسائة الرحم الرحيم

الحمد لله على ما أنعم من البيان، وأرشدنا بفضل هديه إلى معالم السُنَة السَّنيَّة وآي القرآن، وهدانا بهذين الطَّريقين الواضحين سُبُلَ السَّلام، صلّى الله على سيِّدنا محمد القائل: «من عمل عملاً، ليس عليه أمرنا؛ فهو رد»(۱)، وسلم تسليماً كثيراً ما تعاقب النوآن، وتناوب الجديدان، وعلى آله وصحبه الأخيار، والمقتفين أثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

فقد أجلتُ إنسان الطرف في هذه الرسالة «النَّقد والبيان في الرد على أوهام الفاضل خزيران»، فوجدتها قد حوت نصوص مذاهب المسلمين، ووافقت عمل السَّلف الصالح والتابعين، لذلك حُقَّ لها أن تكون كلمتها العليا، كما يكون لمستقبلها من المآثر الحسنى، فجزى الله المؤلِّفين الفاضلين المرشدين، على ما أودعا في نقدهما من روح هذا الدِّين الحنيف، وتوخيًا في بيانهما راجح الأقوال من كل صحيح، فكان من كلا النَّقد والبيان، أعلام واضحة، وسبل نيرة، يظهر منها لكل ذي بصيرة ذاك النُّورُ المقتبس، من آي الله في قرآنه: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥]، فما أجدرنا أن نهتدي بهدي القرآن الكريم، وعمل سيِّد المرسلين، أفليس من هدي الله قوله: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيِّهُ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩]، فكان الصَّحابة والتابعون (١٢) مع علو مكانتهم، وعظيم فضائلهم، لا يعظمون جنائزهم

⁽۱) مضى تخريجه.

⁽٢) انظر ما علقناه على (ص ١٤).

بالضّجيج والعَجيج، ولا بذاك المفرد المصطلح عليه اليوم، مما أدّى الأمر إلى إحياء بدع، وإماتة سنن، وحاشا لله أن ينسب من يحذو حذو السُّنة المطهرة إلى الإزراء أو الامتهان! إنَّ والدي المرحوم (١) قد خلت جنازته (١) من مثل هذه البدع؛ فلم تزل سيرتُها الحسنة تتناقلها الألسن في عداد المآثر، وإلى ما شاء اللّه أن تذكر، فما أفضل التَّمسُك بالمنهج القويم! وما أوجب الحثّ عليه من ذوي العلم وقادة الأمة! فالتَّساهل في كل شيء قد أودى بنا إلى هذا الانحطاط، الذي أثقل كاهلنا، أليس من هديه -عليه الصلاة والسلام- قوله: «لتأمرنَ بالمعروف، ولتنهونَ عن المنكر، أو ليسلطنَ اللّه عليكم شراركم، فيدعو خيارُكم، فلا يستجاب لهم» (١).

فالاقتصار في درء تلك المفاسد على ترتيل التَّضرُّعات والابتهالات، مع الاعتراض⁽¹⁾ عن كل مخرِّف أو مُحدَث في الدين ما ليس منه، لا يرفع وجوب الأمر بالعرف⁽⁰⁾ والنهي عن المنكر، كفانا ما أسند أهل الزَّيغ من الوصمات إلى أصل الدِّين، بسبب هكذا أعمال خالفت أصله المؤصل، وركنه الموطد، هذا ما أدمى القلوب، إننا بين ظهراني طوائف متنوّعة، تعلم معالمنا القويمة، وتستخف

⁽١) تذكر على التّرجّي، ولا حرج حينئذ في استخدامها.

⁽٢) وخَلَتْ من ذلك -أيضاً- جنازة المترجَم، كما سيأتي قريباً.

⁽٣) أخرجه الـــترمذي (٢١٦٩)، وأحمــد (٥/ ٣٩٠، ٣٩٠)، وفي «الزهــد» (٢/ ١٣٦)، وابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف» (رقم ١٢) -ومن طريقه عبدالغني المقدسي في «الأمر بالمعروف» (٤٨)-، والبيهقي (١٠/ ٩٣)، والخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٢٨٥- ٢٥٩ رقم ٣٢٢ - بتحقيقي)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٩)، والمــزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٧٠٤ و ١٥/ ٤٣٤)، والذهبي في «السير» (١٨/ ٢٩٨) من حديث حذيفة، وبعضهم وقفه عليه. وحسنه الترمذي. وفي الباب عن جمع.

⁽٤) كذا في الأصل! ولعل الصواب: «الإعراض».

⁽٥) كذا في الأصل! ولعل الصواب: «المعروف».

من انتباذها، وبين أمم زائغة، ديدنها النّقد والهزء، مع ما هي عليه من الجهل المركّب، فما أوجب أن نتحصّن بأصول هذا الملجأ الممنع، الذي ﴿لاَ يَأْتِيهِ النّاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِن حَكِيم حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٦]، الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهُ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِن حَكِيم حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٦]، وما أليق أن نتكمل بقول عز من قائل: ﴿الْيُومُ أَكُمُلُتُ لَكُمْ دِينكُم وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُم نِعْمَتِي ﴾ [المائدة: ٣]، فضلاً عما وراء ذلك من نتائج حسنة، تعزّز روح حياتنا الاجتماعية من كل وجه، هذا رفع الصوّت بالذّكر أمام الجنائز -فضلاً عن غيره من التّمطيط والتّشدُق - لهو جزئية من جزئيات بدع شوهت أصل عن غيره من التّمطيط والتّشدُق - لهو جزئية من جزئيات بدع شوهت أصل خرقها، وعظم وزرُها، وكم من محرمات ومستنكرات هكذا كان بدؤها؟

فاربأوا أهل الإسلام بدينكم عن طعن الطَّاعنين، واستثمروا نتائجه التي ترقى بنا إلى أوج السَّعادة والفلاح ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَآمِنُواْ بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفُلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّـهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحديد: ٢٨].

فنسألك اللهم غفراناً على ما اقترفناه، ومعونةً على كل عمل ترضاه، والحمد لله رب العالمين.

٢٠ جمادي الأولى سنة ١٣٤٤

كتبه **سعيد الحمزاوي^(۱)**

⁽۱) هو محمد بن سعيد بن درويش آل حزة، الشهير بالحمزاوي، ولد بدمشق سنة ١٣١٣هـ، وتعلم فيها متلقياً عن كبار علمائها، كالمحدث بدر الدين الحسني، وحصل على إجازات كثيرة منهم، كما حصل من دمشق على الشهادة الثانوية، تـولى نقابة الأشراف في شعبان سنة ١٣٦١هـ، وظل يشغلها حتى وفاته، تـوفي بحي المهاجرين في دمشق صباح الثلاثاء ٢٧ ربيع الأول ١٣٩٨، وجاء في ورقة نعيه: «اعتذار عن عدم قبول أكاليل=

فهَارِسُ لِلْكِتَابِ لِيَعَامِنْهُ "

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث والآثار.
 - فهرس الأعلام.
 - فهرس الكتب.
- فهرس الفرق والطوائف والجماعات والملل والمذاهب.
 - فهرس الأشعار.
 - البدع والمحدثات.
 - الموضوعات والمحتويات.

⁽۱) أشرت لما ورد في الهامش بـ: (ت)، ولما ورد في مقدمة التحقيق بـ: (م)، وما ذكر في صلب الكتاب تركته بلا علامة، وما كان بين حاصرتين من موضع فهرس الأعــلام فهـو موطن ترجمتي للعَلَم.



فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية
		البقرة
137	[٢]	﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ مُدى لِلْمُتَّقِينَ﴾
727	[17]	﴿أُوْلَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُواْ الضَّالاَلَةَ بِالْهُدَى﴾
٤٨	[77]	﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ﴾
۲ ۷۷	[174]	﴿رَبُّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مُّنَّهُمْ يَتُلُواْ عَلَيْهِمْ﴾
178	[187]	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمُّةً وَسَطاً﴾
44	[7A1]	﴿وَإِذَا سَأَلُكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾
٢٣٤	[141]	﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ﴾
٤٣٩	[198]	﴿ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا﴾
737	[140]	﴿وَأَنْفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِآلِدِيكُمْ﴾
44	[٣٠٣]	﴿اذْكُرُوا اللَّهُ﴾
737	[Y•Y]	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنِ يَشْرِي نَفْسَهُ الْبَيْغَاءَ مَرْضَاتِ﴾
171	[777]	﴿لِلْفَقَرَاءِ الَّذِينَ أُحِصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لاَ﴾
۲۲۱	[﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾
		آل عمران
۲۰٤ت	[Y]	﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ﴾
90	[٨]	﴿رَبُّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا﴾
۲۸۹، ۲۰۱۹	[٣٩]	﴿ وَلاَ تَهِنُواً وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الاَّعْلَوْنَ إِنْ﴾
٥٩	[1.1]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّه حَقُّ تُقَاتِهِ﴾
٤٠٢ت	[1.4-1.0]	﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ﴾
777	[11.]	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ﴾
۲۸۳	[117]	﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُواْ إِلاَّ بِحَبْلٍ ﴾

£À	[\AY]	﴿وَإِذْ أَخَذً اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ﴾
		النساء
٥م	[1]	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتُّقُوا رَبُّكُم الَّذِي خَلَقَكُم مِن﴾
٠٢٠	[٢٩]	﴿ وَلاَ تَقْتُلُواْ ٱنْقُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾
Y01,10Y	[09]	﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءَ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ ﴾
107	[09]	﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءَ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾
۱۳۱	[۲۲]	﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبُنَّا عَلَّيْهِمْ أَنَّ اقْتُلُوا أَنْقُسَكُمْ ﴾
۱۸م، ۲۷م	[٩٩-٩٧]	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي ٱنْفُسِهِمْ﴾
427	[1]	﴿ وَمَن يَخُونُمْ مِن يُبْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾
٤٣٩	[181]	﴿وَلَن يَمْجُعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾
		المائدة
177	[٢]	﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْرَى وَلاَ تَعَاوَنُوا﴾
317	[٣]	﴿الْيُوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾
704	[٣]	﴿الْيُوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُم﴾
000	[٣٢]	﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبُّنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَاثِيلَ﴾
٢٨٣	[37]	﴿ وَٱلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَلَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾
319	[37]	﴿ كُلُّمَا أَوْقَلُوا ۚ نَاراً لِّلْحَرْبِ﴾
٤٨	[٧٧]	﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾
		الأنعام
737	[104]	﴿ وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ ﴾
		رُوْ يَا الْأَعْرَافُ الْأَعْرَافُ
۲۵ت	[٣٢]	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾
188	[00]	وَلَنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُ
١٣٨	[00]	﴿ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾
٣٧	[00]	﴿ اَدْعُوا رَبُّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ﴾
ر ۳۰	[180]	﴿سُأُرِيكُم دَارَ الفَاسِقِينَ﴾
PAT	[\\\-\\\]	﴿ وَإِذْ تَاَّذُنَّ رَبُّكَ لَيَبْعَنَنَّ عَلَيْهِمْ﴾
77	[٢٠٥]	﴿وَانْذُكُر رَبُّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً﴾
		٠ - الروايد ال

ٰنفال	الأ
-------	-----

١	[۲۱-۲۰]	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾
۸۷	[۲۷]	﴿ يَا آيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ ﴾
1.4	[٤٥]	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِنَةً فَاثْبُتُواْ﴾
۳۰م، ۲۲م، ۲۰۱۹	[11]	﴿وَأَعِدُواْ لَهُمْ مَّا اسْتَطَغْتُمْ مُن قُرَّةٍ وَمِن رَّبَاطِ﴾
۴۰.	[٧٥]	﴿ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مِن بَعْدُ وَهَا جَرُواْ ﴾
'		التوبة
۱۳م	[٣٧]	﴿يُحِلُّونَهُ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُ عَاماً﴾
677	[73]	﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لاَعَدُواْ لَهُ عُدَّةً ﴾
17.	[1.]	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ﴾
690	[1.0]	﴿وَقُلُ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾
٠٤٥، ٥٤٠	[111]	﴿إِنَّ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾
١٥٦	[174]	﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾
		يونس
	[٣٢]	﴿وَمَاذَا بَعْدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلال﴾
۲۲	[٣٥]	﴿مَا لَكُم كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾
		الرعد
	[11]	﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ﴾
757	[\\]	﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمًّا مَا يَنفَعُ﴾
		النحل
۲٥ت	[37]	﴿حِلْيَة تَلْبَسُونَهَا﴾
١.٧	[1.0]	﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بآيَاتِ اللَّهِ﴾
د	[11.]	﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبُّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾
۸۲م	[۱۱۲]	﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾
701	[140]	﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبُّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ﴾
		الإسراء
101	[14]	﴿ وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ﴾

		الكهف
۲۱۳	[0]	﴿كُبُرَتْ كُلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْرَاهِهِمْ﴾
٠٣٠، ١٦٧	[1.8]	﴿ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُم يَحْسَبُونَ أَنْهُم ﴾
		مريم
**	[7]	﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نِدَاءً حَفِيًّا﴾
		طه
737	[11]	﴿وَيْلَكُمْ لاَ تَفْتَرُواْ عَلَى اللَّهِ كَلْبِهَا فَيُسْحِتَكُم﴾
		الأنبياء
PT7, 737	[\/]	﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ ﴿ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لا إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ ﴾
44	[^]	﴿ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لاً إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ ﴾
		ألحج
۹.	[[13]	﴿ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ﴾
		النور
717	[٢٦]	﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾
727	[44]	﴿كُسَرَابِ بَقِيعَةِ يَحْسَبُهُ الظُّمْآنُ مَاءً﴾
۲۰۵ت	[01]	﴿عَلَيْهِ مَا حُمُّلَ وَعَلَيْكُمْ مَّا حُمَّلْتُمْ﴾
**	[77]	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾
		القصص
٥٧	[0]	﴿وَمَنْ أَضَلُ مِئْنُ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدىً مِّنَ اللَّهِ﴾
۸۷م	[0-8]	﴿ وَيَوْمَتِنْذِ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾
,		السجدة
, YY	[37]	﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾
1		الأحزاب
۱۷۸	[٤]	﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾
1.4	[[13]	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اذْكُرُواْ اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً ﴾
٥	[•	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا﴾
4	[77]	﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾
		•

		فاطر
7.	[\/]	﴿ وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾
١.٧	[79]	﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ﴾
		اك م
۱۸٤	[\/]	﴿فَبَشُرْ عِبَادِ . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ﴾ ﴿قُوْآناً عَرَبِيًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾
111	[47]	﴿قُرْآناً عَرَبيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾
		به ا مهٔ
78.	[77]	فَصَلَتُ ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنَ دَعَا إِلَى اللَّهِ ﴾ ﴿ لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ ﴾
707	[٢3]	﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾
		الشوري
110	[14]	﴿شَرَعَ لَكُم مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ ﴿شَرَعَ لَكُم مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾
		الزخرف
737	[77]	﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم﴾
		محمد
۸۳	[٣٥]	﴿ فَلاَ تَهِنُواْ وَتَدْعُواْ إِلَى السَّلْمِ﴾
,		الحجرات
1.4	[1]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ﴾
		ق
90	[٣٧]	﴿كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ ٱلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾
		النجم
۲۰، ۱۸۱ت	[٣٩]	﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾
		الحديد
339	[٢٥]	﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾
Y07	[47]	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَتَّقُواْ اللَّهَ وَآمِنُواْ برَسُولِهِ﴾
		الحشر
***	[v]	﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُلُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ ﴾
٢٣٢	[٨]	﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ﴾

١٣١	[٩]	﴿وَالَّذِينَ تَبَوُّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾
		الصف
٤٩	[٧]	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِئْنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾
		الجمعة
د ۷۷	[٢]	﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّنَ﴾
1.7	[1.]	﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ﴾ ﴿وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَثِيراً﴾
		المنافقون
3٨م	[٨]	﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُم﴾
۲۱م	[١٦]	﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُم ﴾
		المطففين
١٧٨	[٢٦]	﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾
		الضحى
۲٥٣	[11]	﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾
		. الإخلاص
١٢٥ت	[1]	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد﴾
		* * *

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي	طرف الحديث والأثر
7.4		أبي الله أن يقبل عمل صاحب بدعة
4.8		أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي
7.7		اتبعوا ولا تبتدعوا فإنما هلك
711		الإحسان: أن تعبد اللّه كأنك تراه
۲٤٢ت		إن الحلال بين والحرام بين
١٩ټ	صالح المري	أدركت بالبصرة شباباً وشيوخاً (ث)
۲۱ت	الأعمش	أدركت الناس إذا كانت فيهم جنازة (ث)
۸۰	داود بن قیس	أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان (ث)
v9	عطاء	أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة (ث)
110		إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
٣٢		إذا شغل عبدي ثناؤه على مسألتي أعطيته
73ت		إذا ظهرت البدع في أمتي
٥٤ ت، ١٤٤		إذا ظهرت البدع وشتم أصحابي
٥٤ت		إذا ظهرت البدع ولعن آخر هذه الأمة أولها
٣٤٦		إذا ظهرت الفتن والبدع وسب أصحابي
170		/ إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم
٤٤ت		اذكروا اللَّه ذكراً خاملاً
17.		إذا كانت ليلة النصف من شعبان
<i>۲٤ ت</i>	جابر	إذا لعن آخر هذه الأمة أولها
٢٣٨	الشافعي	إذا لم يكن العلماء أولياء الله -تعالى- فلا أعلم من هم (ث)
۹ ۰		ارجع فصل فإنك لم تصل
۰هت	زید بن ثابت	أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة (ث)
۱۷ ت	أبو هريرة	استغفروا له؛ فإنما يستغفر لمسيء عمله (ث)
۱۲۸ت		استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن من خير أعمالكم
۱۳۳ ت، ۲۱۲	أبو سعيد	اعتكف رسول اللَّه 🏶 في المسجد (ث)

٣٤		أفضل الدعاء الحمد
۳۲ت	المطلب	أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة
٣٣	·	أفضلُ الذكر: لا إله إلا الله
٧٣		أفضل الصلاة: صلاة المرء في بيته
۳۱ت		أفضل ما قلت أنا والنبيون قبلى عشية عرفة
٧٢، ٩٠		اقتدواً بالذين من بعدي: أبي بكر وعمر
737	ابن مسعود	الاقتصاد في سنة خير من الأجتهاد في بدعة (ث)
179		اقرؤوا على موتاكم
٣٩		أقريب ربنا فنناجيه؟ أم بعيد فنناديه؟
79		أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي بعرفات
۳۱ت	قيس بن الربيع	أكثر ما دعًا به رسول اللّه 🏶 عشية عرفة (ث)
۱۳		ألا تعجبون كيف يصرف اللّه عني شتم قريش
۱۳۳		ألا إن كلكم مناج ربه، فلا يؤذين بعضكم
۲۹۶		التمسوا الرزق من خبايا الأرض
44		أمرني جبريل برفع الصوت بالإهلال
۲۳		أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين
771	زيد بن أسلم	إن أجد ليلة النصف من شعبان (ث)
٥٢٥	سلمان	إن الأرض المقدسة لا تقدس أحداً (ث)
٠ ١٥ <i>ت</i>	أنس	إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان (ث)
۱۱۷ت		إن خيركم قرني
١		إن الدين بدأ غريباً ويرجع غريباً
٣		إن الدين ليأرز إلى الحجاز كما تأرز الحية
48	أنس	إن رسول اللّه 🏶 أفرد يوم أحد (ث)
۱۱ت	ابن عباس	إن رسول اللَّه 🏶 كان إذا شهد جنازة (ث)
۲۸ت	ابن عباس	إن رسول الله 🏶 كان يصلي في رمضان (ث)
۲۲ت		إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا اللَّه وأقمتم الصلاة
۱۷ت	البناني	إن كنا لنتبع الجنازة، فما نرى إلا متقنعاً باكياً (ث)
١١٥ت	ابن مسعود	إن الله شرع لكم سنن الهدى (ث)
۱۲ت، ۲۱۳		إن الله يحب الصمت عند ثلاث
۲٦	الحسن	إن اللَّه يعلم القلب التقي والدعاء الخفي (ث)

۲ <i>ت</i>		إن من وراثكم أيام الصبر، للمتمسك فيهن
٠٠ ١٥		إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى
۲۷۱		و عدد المحابي نجاة ساعة أوثر أصحابي نجاة ساعة
۲۲ ' ۱٤	ابن المسيب	اربر المصافعي بعد الذي يحدو لهم، يقول: (ث) إياك وحاديهم هذا الذي يحدو لهم، يقول: (ث)
۲۱ت، ۴۷،۳۳، ۱۱۹	ابن السيب	ريك از عليهم عدد الحدي يحدو كما يحوى وب الماس! أيها الناس! أربعوا على أنفسكم
187,1.7,60		بيه المائل اربيوا في المسلم
188		أيها الناس! كلكم يناجي ربه
		ايه العامل، عناجي ربه بئس ما جزتها
۳۳م ۱۷	ī. Ca	بنس ما جرته توفي ابن لأبي بكر كان يشرب الشّراب (ث)
717°120	عكرمة	نوي ابن د بي بحر فان يسرب السراب رت. جنبوا مساجدكم صبيانكم
	. 1	جبوا مساجدتم صبيالحم حدثت أن النبي الله كان إذا تبع الجنازة أكثر السكات (ث)
۱۲ ت	ابن جريج	
۲۱۳	ابن جريج	حدثت أن النبي الله كان إذا اتبع الجنازة أكثر السكوت (ث)
101		الحكمة ضالة المؤمن
۲۰ ت	یحیی بن جابر	خرج أبو الدرداء إلى جنازة وأتى أهل الميت (ث)
791	ابن عبد القاري	خرجت مع عمر بن الخطاب (ث)
3 3ت	ابن لبيبة	خرج عمر بن سعد إلى سعد، فقال وهو بالعقيق (ث)
۱۱ت	البراء	خرجنا مع رسول الله 🐗 في جنازة (ث)
73,33		خير الذكر الحنفي
33 ت		خير الرزق ما يكفي، وخير الذكر ما خفي
۱۱۷ت		خيركم قرني، ثم الذين يلونهم
۱۱۷ت		خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيه
۱۱۷ت		خير الناس
**		دعوة ذي النون إذ هو في بطن الحوت: لا إله إلا أنت
۱۷ ت	الحسن	ذكر الحسن البصري عن أصحاب رسول الله 🏶 (ث)
٣		الذين يحيون سنتي ويعلمونها عباد اللّه
۳۳		الذين يصلحون عند فساد الناس
۲۷۱	أبو حازم	رأيت يد طلحة التي وقى بها النبي 🏶 قد شلت (ث)
٢٩		رباط يوم وليلة في سبيل اللّه خير من صيام شهر
٥٢٩		سلط الله عليهم ذلاً لا ينزعه
١٦ت	قتادة	شهدت خليداً البصري في جنازة مقنع رأسه (ث)

١٦ت	سلام	شهدت قتادة في جنازة فلم يتكلم حتى انصرف (ث)
۰۷ت		صلاة التطوع حيث لا يراه الناس
147		الصلاة خير موضوع
۸۳	جابر	صلاة رسول اللَّه 🎡 في شهر رمضان ثمان ركعات (ث)
۰۷ت		صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي
197		عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
۲۲ت	ابن عمرو	فإذا أنا مت فلا تصحبني نائحة ولا نار (ث)
۷۷ت		فصلى ركعتين خفيفتين قد قرأ فيها بأم القرآن (ث)
٧٠		فضل صلاة التطوع في بيته على صلاته في المسجد
۰ ۷ ت	ابن النعمان	فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث
۵۵، ۲۲، ۷۲		فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
٢٦٦		فمن كانت هجرته إلى اللَّه ورسوله
377		في الجنة ثمانية أبواب؛ منها باب يسمى: الريان
٢ت		القائم بسنتي له أجر مئة شهيد
۲۷ت	ابن إسحاق	قال ابن إسحاق: وما سمعت في ذلك -يعني: في عدد (ث)
٤٧ت	الحسن	قال رجل للحسن البصري: أصلي قيام رمضان (ث)
۲۲۲ت		قوموا إلى خيركم
377		قوموا إلى سيدكم
, ۲۲ , ۲۲۲, ۲۲۲		قوموا لسيدكم
۲۲۸ت		·
۸۱ت		كان الأسود بن يزيد يصلي أربعين ويوتر (ث)
۱۱ت	قيس	كان أصحاب رسول الله رله الله الله الله الصوت (ث)
٢٣٣	ابن حصين	كانت العضباء لرجل من بني عقيل (ث)
۱٤ت	ابن شيبان	كان الحسن في جنازة النضر بن أنس، فقال: (ث)
۱۲ت	عون بن عبداللّه	كان رسول اللَّه 🏶 إذا اتبع جنازة علته كآبة (ث)
۱۲ت	عمران بن حصين	كان رسول اللَّه ﷺ إذا شيع جنازة علاه كرب (ث)
۱۱۸ت	أبو بكر	كان رسول اللَّه 🗱 قبل الهجرة يغشانا في كل يوم (ث)
٧٦ <i>ت</i>		كان رسول اللَّه 🐠 يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة
AV	عائشة	كان لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى (ث)
۱۹	بديل	كان مطرف يلقى الرجل من خاصة إخوانه في (ث)
۲۸ت	ابن مروان	كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب (ث)

۱۲ت	جابر	كان النبي ﷺ إذا اتبع جنازة أكثر السكات (ث)
٢٦ت		كان النبي 💨 في غزاة (ث)
١٥ت	النخعى	كانوا إذا شهدوا جنازة عرف ذلك فيهم ثلاثاً (ث)
۷۸ت	السائب	کانوا یقومون علی عهد عمر (ث)
۱۹ت	ابن يساف	كان يحيى بن أبي كثير إذا حضر جنازة لم يتعش (ث)
١٤ت		كره الحسن وغيره: استغفروا لأخيكم (ث)
٥١٦	الحسن	كره رفع الصوت عند الجنازة (ث)
1.4		كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع
٥٨	ابن عمر	كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسّنة (ث)
۵۰، ۲۵۳، ۵۶،		كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار
۷٥، ۵۸، ۵۷		•
712.09	حذيفة	كل عبادة لا يتعبدها أصحاب رسول الله 🦚 (ث)
104		كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد
187	أبو موسى	كنا مع رسول الله 🦚 فجعل الناس بجهرون (ث)
۲۰	ابن دینار	كنا مع الحسن في جنازة، فسمع رجلاً يقول: (ث)
175	مطرف	كنا نأتي زيد بن صوحان، وكان يقول: (ث)
۷۸ت	السائب	كنا ننصرف من القيام على عهد عمر (ث)
۲٧١	البراء	كنا –واللّه– إذا احمر البأس نتقي به (ث)
۲۰۶ت	أبو غالب	كنت بالشام، فبعث المهلب سبعين رأساً (ث)
۱۹۱، ۱۹۲، ۹۹۱		كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور
۲۶۱ ،۲۹۹	أبو هريرة	لأن أرابط ليلة في سبيل اللَّه أحب إلي من (ث)
۲۲ت، ۱۸۷		لا تتبع الجنازة بنار ولا صو <i>ت</i>
751م، 137ت		لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين
۲۲، ۲۲۹		لا تنقطع الهجرة ما دام العدو يقاتل
۲۱۷، ۲۲۷ت،		لا تقوموا كما تقوم الأعاجم
۲۲۹		
1.4		لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه اللَّه القرآن
399, 51, 71,	ابن عمر،	لا غفر الله لك (ث)
٠٢، ٢٣	وابن مسعود	
المله		لا وفاء في معصية اللَّه، ولا فيما لا يملكه ابن آدم
لهر بلیم		لا هجرة بعد الفتح

٢٧٣		لا يقبل الله –عز وجل– من مشرك بعد ما أسلم
110		لا يقعد قوم يذكرون الله -تعالى- إلا حفتهم
301,5.7		لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعأ
707		لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر
۱۸ت	ابن مسلم	لقد أدركت الميت في الحي، فما يعرف حميمه (ث)
١٨٠		لقنوا موتاكم ياسين
AY	نافع	لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسعاً وثلاثين (ث)
٢٦ت	أبو موسى	لما غزا رسول اللَّه 🏶 حيبر –أوقال: لما توجه (ث)
۷۳	الليث	لو أن الناس كلهم قاموا في رمضان لأنفسهم (ث)
171		ليس المسكين الذي ترده اللقمة واللقمتان
٥٤ت	الساحلى	ما إظهار العلم؟ قال: إظهار السنة (ث)
48	*	ما أنصفنا أصحابنا
٦١٦	ابن عيينة	ما بال الناس يؤمرون في الجنازة بالسكوت (ث)
۲ت		المتمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر
١٩	ابن حضير	ما شهدت جنَّازة فحدثت نفسّي بشيء (ث)
۸۳		ما كان النبي ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره (ث)
1		من تمسك بسنتي عند فساد أمتي، فله أجر
۸٤م		۔ من خیر معاش الناس
YA		من دعا بدعاء يونس، استجيب له
191		من رأى منكم منكراً فليغيره
١٣٧		من رأيتموه ينشد شعراً في المسجد
101		من سن سنة حسنة
178		من صام رمضان إيماناً واحتساباً
108		من عمل بسنتي فهو مني
۲۵ت، ۹۶، ۱۹۲،		من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد
701		
89		من كذب علي متعمداً
<i>13ت</i>		من قتل دون ماله، فهو شهيد
۲.	الحسن	ميت غد يشيع ميت اليوم (ث)
L V1	أبو طلحة	نحري دون نحرك (ث)
75	عمر	نعم البدعة هذه (ث)

۲۲ت	أبو هريرة	نهی أبو هریرة أن يتبع بعد موته بنار (ث)
۲۳	ابن عمر	نهى رسول اللَّه ﴿ أَن تَتْبَعَ جَنَازَةً
۲۳		نهى النبي 🌼 أن تتبع الجنازة بصوت أو نار
۲۲ت	جابر	نهى النبي 🗱 أن يتبع الميت صوت أو نار
٥٦٠	علي	نوّر شهر الصوم (ث)
۲۲۲ت	بشر	هذا القيام على طريق المودة (ث)
١٩ت	ابن واسع	هذا يوم منغص علينا نهاره (ث)
٢٥	أبو الدرداء	هلم إلى الأرض المقدسة (ث)
٢٩		واللَّه إنك لخير أرض اللَّه أحب أرض اللَّه إلي
737	ابن عباس	واللَّه ما أظن على ظهر الأرض اليوم أحد (ث)
۱۲۰	أبو بكر	وإن اللَّه لايقبل نافلة حتى تؤدى الفريضة (ث)
719		وإياكم ومحدثات الأمور
٥٣٠	ابن عيينة	وكان ابن جريج كتمني حديثاً (ث)
117		وما اجتمع قوم في بيت من بيوت اللّه
14.	عائشة	وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً (ث)
rov		ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده
۳۳ت		يقول اللُّه -تعالى-: من شغله قراءة القرآن عن

* * *

فهرس الأعلام

ابن أبي ذئب: ٧٨ت. الآتاسي: ٢٢٤ت. ابن أبسى شيبة: ٢٥٥م، ٣ت، ١١ ت، ١٢ت، الآجـــرى: ٣ت، ٤٥ت، ٤٦ت، ٥٥ت، ۱۱ت، ۱۵ت، ۱۷ت، ۱۸ت، ۳۱۱ ۲۸ ت، ۱٤٥، ۲۰۵ ت. ۲۳ت، ۶۲ت، ۲۷ت، ۲۷ت، ۳۷ت، آدم بن إدريس: ۱۰۸ت. ۸۰ت، ۸۲ت، ۹۸ت، ۱۷۸ت، ۱۷۹ت، إبراهيم: ٧٣ت. إبراهيم بن أدهم: ١١٥ ت، ١٤ ت، ١٥ ت. ۱۸۰ ت، ۲۱۸ ت، ۲۱۸ ت، ۲۱۸ إبراهيم بن إسحاق الحربسي: ٣١ ت، ٤٢ ت، ۲۲۶ت، ۲۳۰ت. ابن أبى عاصم: ٣٤ت، ٤٦ت، ٥٥ت، ٤٤ت. ۸۶ ت، ۱۵۶ ت، ۲۰۳ ت، ۲۰۵ إبراهيم بن علية: ٨٦ت. ۲۰۷ت، ۲۲۲ت، ۲۶۲ت. إبراهيم بن الفضل: ١٥٨ت. ابن أبي مليكة: ١٢٦. إبراهيم بن محمد: ٤٠ ت، ١٢١ ت. إبراهيم بن محمد بن جمعان: ١٤٠ت. ابن أبي نجيح: ١ت. ابن باز: ۱۱۹م، ۱۲۳ت. إبراهيم السهيلي: ١٠٠ م. ابن بزيزة: ٢٢٩ت. إبراهيم العلى: ٦٩م. این بطال: ۲۲۳ ت، ۲۲۴. إبراهيم -عليه السلام-: ١٣ م، ٧٧م. ابن بطة: ١٥٤ت. إبراهيم المأموني: ١٣٩ت. ابن بلبان: ٦٨ت. إبراهيم النخعي: ٦. ابن التاج: ٦٤ت. ابن الأثير: ٣٢، ٢٤٢ت. ابن تیمید: ۲۸م، ۳۰م، ۶۱م، ۲۲م، ۵۱م، ابن إسحاق: ٢٤٣. ۲۵م، ۵۹م، ۱۳، ۳۵، ۳۹، ۲۵ت، ۱۲ت، ابن أعن: ٨١. ۸۱ت، ۸۵ت، ۱۲۳ ت، ۱۲۲ت، ۱۲۳ت، ابن أبى حساتم: ٢٧م، ٣٩، ٤١ت، ٤٤ت، ۲۸ ت، ۲۰۵ ت. ١٦٦ت، ١٨٧ت، ٢١٠ت، ٢١٦ت. ابن جابر الوادي: ۲۰۷ت. ابن أبي الحمراء: ١٢٥ت. ابن الجارود: ٣٤ت، ٩٩ت. ابن أبي خيثمة: ٣٩ت، ٤٠٠. ابن جریج: ۱۲ ت، ۳۵ت، ۳۹. ابن أبى الدنيا: ١٢ت، ١٥ت، ١٦ت، ابن جرير الطبري: ٢٨ ت، ٣٦، ٣٧ت، ٣٩، ۱۷ ت، ۱۸ ت، ۱۹ رت، ۳۲ ۳۳ ن 3٤ ت، ۸۶ ت، ۷۷ ت، ۲۱۸ ت، ۲۲۳ ت، ۲۳۰.

٥٩ ت، ٢٥٢ ت.

ابن جزي: ٥٤م.

ابن الجوزي: ۲۲ت، ۲۳ت، ۳۰ت، ۳۳، ۳۳، ۹۵ می ۱۱۳، ۱۲۱۳، ۱۲۱۳، ۱۳۳، ۱۳۳، ۱۳۳، ۱۳۸۳، ۲۷۱۳، ۲۰۱۳.

ابن الحاجب: ٢٥ت، ٥٦ت.

ابس حبان: ۲ت، ۱۹ت، ۲۳ت، ۳۳ت، ۳۳ت، ۲۵۳، ۲۵۳، ۲۵۳، ۲۵۳، ۲۹۳، ۲۹۳، ۲۰۲۳، ۲۰۲۳، ۲۰۲۳، ۲۰۲۳، ۲۰۲۳، ۲۲۲۳، ۲۲۲۳، ۲۲۲۳، ۲۲۲۳، ۲۲۲۳، ۲۲۲۳، ۲۲۲۳، ۲۲۲۳،

ابن حبيب: ٨١ت.

ابن حجة الحموي: ٢٠٧ت.

ابن حجر العسقلاني: ۷م، ۲۷م، ۵۵م، ۱۵م، ۱۵م، ۲۱ت، ۱۳۸ت، ۱۳۳. ۱۳۳۰. ۱۳۷ت. ۱۳۷

ابن حجر الهيتمسي: ٦٦، ١١٤، ١١٥، ١١٥، ١١٦،

ابن حزم: ۸م، ۳۵م، ۳ت، ۲۸ت، ۱۷۳ت. ابن حمدان: ۲۰۳ت.

ابین خزیمه: ۳۱ت، ۳۳ت، ۳۳۰، ۳۳۰، ۳۸ت، ۲۱۳. ۲۰، ۳۸۳، ۱۳۲، ۱۳۷، ۱۳۷، ۲۱۲ت. این خلکان: ۱۸۲.

ابن خويز منداد: ٤٤م.

ابن خيران الحسين بن صالح:[١٠٨].

ابن خير الإشبيلي: ٢٠٧ت.

ابسن دحیسة: ۲۰۱۳، ۱۲۳ ت، ۱۲۲ ت، ۱۲۷. ۱۲۷ ت.

ابن دیزیل: ۲۰۷ت.

ابن دقيق العيد: ٩٩ ت، ١٣١ ت.

ابسن رجسب: ۱۱۳، ۲۰ت، ۱۲۰ت، ۱۲۰ت، ۱۲۰ت، ۱۲۱

ابن رشد: ۲۲ ت، ۱۷۳ ت، ۲۲۹ ت.

ابن رزقویه: ٤٥ت.

ابن الساعاتي: ١١١ ت.

ابن السبكي: ١١١ت، ٢٠٩.

ابن سعد: ۱۲ت، ۲۲ت، ۱۲۸ت، ۲۱۸ت، ۲۱۸ت، ۲۲۶ت.

ابن سيد الناس: ٢٠٧ت.

ابن شاهین: ۲۵ت، ۲۸ت.

ابن شهاب: ٧٦ت.

ابن صاعد: ۲۰۶ت.

ابن الصلاح: ١٢٣ت.

ابن طاهر: ٤٦ت.

ابــن عـــابدين: ٤٥م، ٧٨م، ٤، ٦، ١٤٣، ١٤٦٠.

ابن عاشور: ٤٣م.

ابسن عبساس: ۱ت، ۹ت، ۱۱ت، ۱۷ت، ۲۷۳، ۳۷۳، ۲۲۳۰، ۲۲۳۰، ۲۲۳۲.

ابسن عبدالسبر: ۳ت، ۳۰ت، ۳۲، ۳۳ت، ۳۳ت، ۳۵ت، ۳۵ت، ۳۶ت، ۲۶ت، ۲۶ت، ۲۷ت، ۲۷ت، ۳۷ت، ۲۷ت، ۲۷ت، ۲۷ت، ۲۷ت، ۲۰۱ت، ۲۲۳، ۲۶۳ت.

ابن عبدالحكيم: ٧٢ت.

ابن عتيق: ١٦م.

ابن عثیمین = محمد بن صالح: ۸م، ۵۹م، ۲۵م، ۲۸م، ۲۲م، ۲۲م، ۲۷ت.

ابن عجلان: ٨ت.

ابن عدي: ١ت، ٣٣، ٢٨ت، ٢٩ت،

۳۰ت، ۶۱ت، ۷۱۲، ۸۲ت، ۱۲۱ت، ۲۸۸ ۱۲۸ت، ۱۳۵۰، ۱۳۳ت، ۱۵۸ت، ۲۰۳۳، ۲۰۲۳.

ابن عربي الصوفي = محي الدين: ١٥م، ٨٩٠. ٨٩٠.

ابـن العربـي المــالكي: ٤٣م، ٨٣ت، ١٧٤، ١٢٦ت، ١٣١، ٢٢٩ت.

ابن عساكر: ٦٦م، ١٩ت.

ابن العطار: ۱۲۸ت، ۱۷۷ت، ۱۸۶ت.

ابن علوي: ۸۸ت.

ابن العماد: ١١٩ت.

ابن عمسر: ۹۶م، ۳ت، ۹ت، ۱۶، ۱۲ت، ۱۷، ۲۰ت. ۱۷، ۲۰ت.

ابن عياش: ٢٩ت.

ابن عینــة: ۱۱ ت، ۳۲ت، ۳۳ت، ۳۳ت، ۳۳ت، ۳۵ت، ۳۵

ابن غالب البصرى: ٢٠٥ت.

ابن فیل: ۲۰۳ت.

ابن فراج سليم: ٢٤ت.

ابن قائد: ۲۳ت.

ابن القاسم: ٧٣ت، ٨٠.

ابن قانع: ٣٤ت، ١٢٦ت، ١٣٠ت.

ابن قدامة: ٥٤م، ١٤ت، ١٥٠ت، ٢٢٣ت.

ابن القطان: ١٧٩ت.

ابن قطلوبغا: ٣٩ت، ٤٠ت، ٤١ت.

ابسن القيسم: ٣٥م، ٣٧م، ٥٠م، ٢٢ت، ٧٧ت، ٥٨، ٥٩ت، ٩٩ت، ١٥٩ت، ٢٢١ت، ٢١٦ت، ٢٢١ت، ٢٢٢ت، ٢٢٣ت.

ابسن کشسیر: ۷م، ۱۳م، ۷۷م، ۲۸، ۲۹م، ۱۰۸م، ۱۰۸م، ۱۳۸، ۱۳۵، ۱۳۵، ۱۵ت، ۱۵ت، ۱۵ت. ۱۵ت.

ابن كمال باشا: ١٣٩ت. ابن اللحام: ١٦٤ت.

ابن لهيعة: ١١٦. ١٢١.

ابن ماجسة: ۳۳، ۱۱، ۲۳، ۲۳، ۱۲۱ت، ۱۲۲، ۱۲۲، ۱۸۰ت،

۰۰۷ت، ۲۱۳، ۲۱۷ت، ۲۲۳ت، ۲۱۲ت.

ابن ماكولا: ٤٠ت، ٤١ت.

ابن المبارك: ۱۱ت، ۱۲ت، ۱۵ت، ۱۹ت، ۱۳۳، ۳۳ت، ۲۷ت، ۲۷۳، ۱۷۹ت. ۱۷۹ت.

ابن محرز: ۹۰۹ت.

ابن المديني: ١٢٢ ت.

ابن مردویه: ۲۸ت، ۳۹، ۲۸ت.

ابن مسعود: ۹۶م، ۳۳، ۳۳، ۲۰ ۱۲۰، ۱۳۵، ۱۱۵ م. ۲۱۳، ۲۱۳، ۱۲۵، ۲۱۳، ۲۱۲، ۲۲۳، ۲۵۳،

ابن المعز الحجازي: ٨ت.

ابن مفلح: ۲۳۰ت.

ابن المناصف: ٤٦م، ٧٠م.

ابن منده: ٣ت، ١٣٧ ت.

ابن المنسفر: ۱۱ت، ۱۶ت، ۱۵ت، ۱۷ت، ۱۳۷. ۱۳۷ت.

ابن منظور: ٤٤ت.

ابن ناصر الدين الدمشقي: ١٤٠، ١٤٠.

ابن النجار: ۲۰۶ت.

ابن نجيم: ١١٦ت.

ابن نقطة: ١٠٨ ت.

ابسن نصسر: ۳۳ت، ۵۹ ت، ۷۷ت، ۷۳ت، ۷۳ت، ۷۳ت، ۲۷ت، ۲۷۳.

ابن هرمز: ۷۳ت.

ابن الهمات: ۱۷۷ ت، ۱۸۶ ت.

ابسن وضاح: ۳ت، ۵۵ت، ۵۹ت، ۱۲۲، ۲۰۳ت. أبو زرعة: 33ت.

أبو سعيد الخدري: ٥ت، ١٣٢ت، ١٧٩ت،

۱۸۰ ت، ۲۲۲ ت.

أبو سعيد النقاش: ٣٩ت.

أبو شامة المقدسي: ١٤ت، ١٥ت، ١٦ت، ١٨ت، ١٨ت، ١٨ت، ١٠٦ت، ١٠٦ت، ١٠٦٣.

أبو الشيخ: ٣٦، ٣٧ت، ٣٩، ٢٨ت، ٧٠ت، ١٠٨.

أبو صالح: ٣٠ت.

أبو طلحة: ٧١م.

أبو طلحة بن إبراهيم: ٢٢١ت.

أبو العباس ثعلب: ٢٠٧ت.

أبو العباس الرازي: ١٠٨ت.

أبو العباس القرطبي: ١٠٨ ت، ٢١١ ت.

أبو عبدالله الدامغاني: ١١٠ ت.

أبوعبيدة: ٧م، ٢٢م، ٢٥م، ٣١م، ٢٤م، ٤٦م، ٤٤م، ٧٤م، ٣٥م، ٢٠١م، ١١ت، ٢١ت، ١٨ت، ١٩٩٠ت، ١٧٠ت، ١٧٠ت. ١٧٩٠ت.

أبو عبيـــد القاســم بــن ســـلاّم: ١١٨ت، ١٧٩ت، ١٨٦ت.

أبسو عبيسد الحسروي: ٣ت، ٥٥ت، ٥٩ت، ٢٢٥ت.

أبو عثمان: ١٧٩ت.

أبو العَدَبِّسُ: ٢١٧ت.

أبو عمر الدمشقى: ١٢٨ ت.

أبو عمر عثمان السمرقندي: ٣٤ت.

أبو عمرو الداني: ٣ت.

أبو عوانة: ٤٢ت، ٤٤ت، ٧٦ت، ٨٣ت.

أبو عيينة الخولاني: ٢٤٢ت.

أبو غدة: ٢٤٤ت.

ابن وهب: ۸۲.

أبو إسحاق الهمداني: ٦٥ت.

أبسو أمامسة: ١٢٩ت، ١٣٥ت، ٢٠٤ت،

۲۰۰۵، ۲۲۷ت، ۲۳۷ت.

أبو البركات محمد بن أحمد: ١١١ ت.

أبو بكر بن أبي داود: ٤٠ت.

أبو بكر بن أبي مريم: ٤٤ت.

أبو بكر الصديـق -رضـي اللّـه عنـه-: ٥٠، ابو بكر الصديـق -رضـي اللّـه عنـه-: ١٢٠، ١٢٠، ١٢٠،

۲۱۵ت، ۲۱۸، ۲۶۲ت، ۲۶۷ت.

أبو بكر الملحمي: ٢٠٣ت.

أبو حاتم: ٢ت، ١٠٩ت.

أبو حازم: ٧١م.

أبو حامد الغزّالي: ٤٢م، ٤٧م، ٥ت، ٧٠،

۲۰۱ت، ۲۲۳ت.

أبو الحسن النوري: ٧١م.

أبو حفص: ۲۲.

أبو حنيفة: ٧١، ١٨٠ ت.

أبو حيان: ٧م.

أبو خالد الأحمر: ٢٨ت.

أبو خزيمة الأنصاري: ٥١.

أبو الخطاب: ٥٥م.

أبسو داود: ۲۵م، ۳۳م، ۶۲م، ۲۳، ۱۱ت، ۱۲ت، ۱۲ت، ۱۲۳

۷۰ت، ۷۲ت، ۷۳ت، ۷۲ت، ۸۳ت،

۹۸ ت، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۳۲ت، ۱۳۹

۱۷۹ ت، ۱۸۰ ت، ۱۸۷، ۲۱۲ ۷۱۲ت،

. - ۲۲۷ . - ۲۲۷ . - ۲۲۷ . - ۲۲۲

أبسو السدرداء: ٢٥م، ٢٦م، ٢٩م، ٩٠٠،

۲۰ ت، ۱۳۵ ت.

أبو ذرّ: ۱۲۸ت، ۱۲۹ت.

أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس: ١٢ ت.

أحمد الأحمد: ١١٠٩م. أحمد باشا: ١٠٩ت، ١٤٦ت، ١٨٥ت. أحمد بن أبي عمران: ٧٧ت.

أحمد بن أحمد الطُّيبيِّ: ١٩٦ت.

أحمد بن الحناط: ٢١١ت.

أحمد بن حنب ل: ۲۳م، ۲۳م، ۳۳م، ۵۵م، ۲ت، ۲ت، ۲ت، ۲ت، ۲۵ت، ۲۵ت، ۲۱ت، ۲۱ت، ۲۱ت، ۲۱ت، ۲۱ت، ۲۱ت، ۲۸، ۵۱ت، ۲۱ت، ۲۸، ۵۱ت، ۲۸، ۳۳۵، ۵۵ت، ۲۵ت، ۲۵ت، ۲۵ت، ۲۵ت، ۲۷۲ت، ۲۷۱ت، ۲۷۱ت، ۲۲۱ت، ۲۲۱ت، ۲۲۱ت، ۲۲۱ت، ۲۲۳ت، ۲۲۳۳.

أحمد بن قاسم العبادي: ١٤ت، ٩١ت، ٩١ت،

أحمد بن المعذَّل: ٢٣٠ت.

أحمد بن منيع: ٥٥ ت.

أحمد جابر: ١١٧م، ١١٨م.

أحمد جمال العمرى: ٢١٧ت.

أحمد الجوبري: ٢٣٨ت.

أحمد الحلبي: ١٩٢ت.

أحد حدي خياط: ١٠٨م، ١٠٩م.

أحمد زروق: ١٨٣ت.

أحمد شاكر: ٣٩ت، ٤٠ت، ٤١ت، ٤٣ت، ١٧٧٣ت.

أحمد الشرقاوى: ۲۰۷ت.

أحمد الشطى: ٢٠٢ت.

أحمد الشقيري: [٩م].

أحمد الغماري: ٩٠م، ١٨ ت، ١٩٦ ت.

أحمد فهمي: ٩٨ت.

أبو الفتح الخطيب: ٢٠٢ت.

أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي: ١٥٤.

أبو الفرج الأصبهاني: ٢٠٧ت.

۲۱۸ت، ۲۲۲ت، ۲۳۰.

أبو قلابة: ١٦ ت.

أبو مروان: ٣٢ت.

أبو محمد الضرّاب: ٣٧ت، ٣٠٢ت.

أبو محمد المقدسي: ١٢٥ت.

أبو موسى الأشسعري: ٣٤ت، ٣٦ت، ٥٥ت، ٤٥٠.

أبو محمد الأصفهاني: ٢٢١ ت، ٢٢٢ ت.

أبو موسى المديني: ٢٢٢ت.

أبو نصر السجزي: ١٥٤ ت، ٢٠٤.

أبو النضر هاشم بن مسلم: ١٢ ت.

أبو هريسرة: ۱۳م، ۲۹م، ۱ت، ۲ت، ۳ت، ۴۶م، ۱ت، ۲۳، ۲۵ت، ۴۳، ۲۵ت، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳، ۲۰۱۳.

أبو يعلى ٣٣: ٣٣، ٢٢ت، ٢٨ت، ٢٩ت،

۲۰۳ ت، ۲۱۸ ت.

أبو يوسف: ٧١.

الأثرم: ٦٥ ت، ٧٧ت.

أحمد أبو زيد: ٧٢م.

الأشعث بن سليم العجلى: ١٤ ت. الأصبهاني: ٢٢٢ت. أحد المختمار العبسادي: ١١٨ ت، ١٤٩، الأعظمي (حبيب الرحمن): ٤٣ ت. الأعمش: ١٦ ت، ١٨ ت. الأغرّبن الصبّاح: ٣١ت. أكرم زعيتر: ١١١ ت، ١٢٣ ت. الألبـــاني: ١٤م، ١٨م، ١٩م، ٢٠م، ٢١م، ٢٢م، ٣٢م، ٢٤م، ٢٥م، ٢٢م، ٧٢م، ٨٢م، ۹۲م، ۳۰م، ۱۳م، ۲۳م، ۳۳م، ۲۴م، ۳۵م، ۳۵م، ٢٣٦، ٣٢٩، ٤٤٩، ٨٤٩، ١٦٩، ٣٢٩، ١٢٩، ٧٦م، ٦٨م، ١٨م، ٩٨م، ١١٩م، ٢ت، ات، ۱۲ ت، ۱۸ت، ۱۲۰، ۱۲۱ت، ۱۲۱ت، ۱۳۱ت، ۱۳۳ت، ۱۶۱ت، ۱۰۸ت، ۲۲۴ت. الآلوسي: ١٧١ت. أمين الأرناؤوط: ١٠٣م. أنس بن مالك: ٤٤م، ٥٦، ٥١، ٥٦، ٥٦، ۷۱ت، ۲۰۶ت. أنس بن النضر: ٤٣م. أنس الصائغ: ٧٥م. ١٦٤ت. الباجوري: ٤٤ت. الباجي: ٨٠ت، ٨٢ت، ٩٩ت. باروغ غولد شتاين: ١٢م. بازمول: ۱۱۵ت، ۱۸۸ت. الباغندى: ٢٣٠ت. البجيرمي: ١٣٩ت.

البخياري: ٢٥م، ٤٢م، ٤٣م، ٥١م، ٥٥م، ١٥م، ٧١م، ٤٦، ٣٤، ٣٦، ٣٦، ٢١٦، ۱۳۵۳، ۳۵۰، ۵۲، ۵۲، ۵۷، ۳۵۰، ۳۲۳، ٥١ ت، ١٦ ، ١٦ ، ١٦ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٨ ، ١٨ ، ۸۷، ۹۰ت، ۹۶ت، ۱۰۷ت، ۱۱۵ت،

أديب الشيشكلي: ١١١م. أديب صالح: ١١٠م. الأزدى: ١ت، ٣٠ت، ٢٠٣ت. الأزميرى: ٣٥م. أسامة بن زید: ۲ت، ۳۸ت، ۴۶ت، ۷۵ت. اسحاق بن راهویه: ۱۶ت، ۱۵ت، ۴۳ت، ۷۲ت، ۸۳ت. إسحاق الحسيني: ٤٢ ت. أسد بن موسى: ٣٥٠. إسرائيل: ١٢م، ٩٥م. إسعاف النشاشيي: ١١١م. أسعد أفندى: ١٤٠ت. أسعد حكيم: ١٠٨م. أسعد كلش: ١١٧م. الأسلمي: ٧٨ت. إسماعيل بن أمية: ٧٥ت. إسماعيل الأنصاري: ١١٨ ت، ١٢٩ ت، ۲۰۷ت. إسماعيل التركي: ١٨٨ ت. إسماعيل بن جعفر: ٧٥ت. إسماعيل بن زياد: ٦٥ت. الأسود بن شيبان: ١٤ ت. الأسود بن يزيد: ٨١. أسيد بن حضير: ١٩ ت. أشرف بن سعيد: ١٣٠ ت.

أحمد القرشي: ١١٠ ت، ١١٣ ت.

أحمد مطلوب: ١٧٢ ت.

إدريس عزوزي: ١٨٣ت.

أدهم الجندى: ٢٤٤ت.

أحمد وبلو: ١٧م.

۱۹۶ت.

۱۱۷ت، ۱۲۷ت، ۱۳۰۰، ۱۳۱۰، ۱۳۱۳، ۱۳۳۰، ۱۳۵۰، ۱۳۵۰، ۱۳۵۰، ۱۳۵۰، ۱۳۵۰، ۱۳۵۰، ۱۳۵۰، ۱۳۵۰، ۱۳۵۰، ۱۳۲۳، ۱۳۲۳، ۱۳۲۳، ۱۳۲۳، ۱۳۸۳، ۱۳۸۳، ۱۳۸۳، ۱۳۵۳، ۱۳۵۳، ۱۳۵۳، ۱۳۵۳، ۱۳۵۳، ۱۳۵۳، ۱۳۵۳، ۱۳۵۳،

بديع الدين السندي: ٧٩ت، ١٢٢، ١٤٧. بديل: ١٩ت.

البراء: ٧١م، ١١ت.

البركوي: [٤٧].

السبزار: ۳ت، ۲۸، ۲۹ت، ۵۵ت، ۲۷ت، ۲۳۷ت.

بشار: ۸۱ت.

بشر الحافي: ٢٢٢ت.

بقية بن الوليد: ٤٥ت.

بكار بن قتيبة: ٧٧ت.

بکر أبو زید: ۱۳م، ۱۷ت، ۲۳ت، ۱۱۲ت.

بكري: ۱۹۲ت.

بلال بن رباح: ۱۱۲م، ۷۷ت.

بهز بن حكيم: ١٠٤٠، ٢١ت.

البوصـــــيري: ٤٣ت، ٤٧ت، ١٢١ت، ١٣٦.

البوني: ١٢٩ت.

البويطي: ٧٧ت.

بيبي الهرثمية: ٦٨ ت.

۱۹۷، ۱۹۷، ۱۹۷۰، ۱۹۷۰، ۱۹۲۰، ۱۹۲۰، ۱۹۲۰، ۱۹۲۰، ۲۰۳۰، ۲۰۲۰، ۲۲۲۰، ۲۲۲۰، ۲۳۲۰، ۲۵۲۰، ۲۵۲۰، ۲۵۲۰.

تقي الديسن السبكي: ٦٤، ٢٦ت، ١٢٧ت، ١٣٩.

تمتام: ٢٦ت.

توفيق البساط: ١٠٥م.

توفيق الزيري: ١١٧م.

التيمي الأصبهاني: ٢ أ٣ت، ٦٨ ت، ١٢١ ت، ٢٢٢

ثابت البناني: ١٧ ت.

الثعالبي: ١٢١ت.

الثعلى: ١٢٨ ت.

ثوبان: ۱۲۸ت، ۱۲۹ت، ۲٤۱ت.

الثوري: ١٢ ت، ٣٨ت.

ثور بن زید: ۶۵ت.

ثور بن يزيد

جابر بن سمرة: ۲٤١ت.

جابر بسن عبدالله: ۴۳م، ۱۲ت، ۲۲ت، ۳۳ت، ۲۶ت، ۳۸ت، ۲۵ت، ۳۸ت، ۲۸۳، ۲۸۳.

جبريل -عليه السلام-: ٣٤ت، ٣٨.

جبیر بن نفیر: ۲۵ت.

جرير: ٢٦م، ٤٠ت.

الجريري: ١٦ت.

الجصاص: ۲۲۹.

حسن الباير: ١١٧م. الحسسن البصسرى: ٦، ١١ت، ١٤، ١٥ت، ۱۷ ت، ۱۹، ۲۰ ت، ۶۲، ۲۷ت. حسن بك الحكيم: ١٠٩م. الحسن بن زياد: ٢٣٠. الحسن بن سفيان: ١٥٤ ت. الحسن أو الحسين بن عبدالله: ٢٤٣ت. الحسن العلمي: ١٨٨ ت. الحسن بن على: ٣٦. الحسن بن على الخلال: ١٢١ت. الحسن بن قتيبة: ات. حسن بن ناصر المهلاّ: ١٧م. حسين عمر حمادة: ٩٨م، ١٢٢م. حسين العوايشة: ١٥م. حسين (القاضي): ٣٩ت. حسين (الملك): ١٠٨. الحسين مؤنس: ١٧م. حسونة النواوي: [٢٤]. الحصني: ٣٨ت. الحفار: ٢١٥. حفص بن عاصم: ۱۰۷ت. حفص بن عمر: ۱۰۸ ت. حفصة: ٥١ت. الحكم بن أبان: ١٧ت. الحكم بن عتبة: ٨٦ت. الحكيم: ٢٨ت. حکیم بن حازم: ۳۳ت، ۹۹ت. الحكيم الترمذي: ٣٣ ت، ١٥٤ ت. حماد بن أبي حميد: ٣٠ت. حمدي الحسيني: ١١١م. الحملاوي: ١٦٤ت.

حمود التوبيجري: ۲۰۹ت، ۲۱۰ت، ۲۱۶ت.

جعفر خصاب: ۱۱۰ت. جعفر بن سليمان: ٤١ت، ٨٠ت. جمال الدين الأفغاني: ١٩٨ ت. جال الدين القاسمي: ١١٥ت، ١٢٤ت،

۱۲۰ ت، ۱۲۵ت. جميل اللويحيق: ٢١٦ت. الجنادي: ١١٠م. الجوابرة: ٢٤٦. الجوزجاني: ٨٦ت. جولد شتاين!!: ٥٨م. الجويبارى: ٤٩ت. الحارث بن أبي أسامة: ٥٥ ت. الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب: ٧٨ت. الحارث بن نبهان: ١٣٦ت. الحاكم: ٧ت، ١١ت، ٢٨، ٢٩ت، ٣٠ت، ۳۳ت، ۳۶ت، ۳۵ت، ۸۳ت، ۵۵ت، ۲۵ت، ۲۷ت، ۱۰۷، ۱۰۸ت، ۲۱۲۳ ۱۲۸ ت، ۱۲۷ ت، ۱۷۹ ت، ۲۰۷ ت، ٣٤٤٣. الحاج عبيد: ١١٥م. الحجاج: ١٩ ت. الحداد: ۷۱ت. حذيفة بن اليمان: ٣٣ت، ٥١، ٥٩، ۲۸ت. حسام النعيمي: ١٧٢ ت. حسام بن ثابت: ۲۰۷. حسني أدهم جرار: ١٢٢م. حسني سبع: ١٠٩م. حسن إبراهيم حسن: ١٨ ات. حسن أيوب: ٣٥م، ٥٣م. حسن الباش: ١٢٤م.

جمال باشا: ١٠٦م.

٣٤ ، ٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٩٠ ۹۹ت، ۱۲۸ت، ۱۲۸ت، ۱۲۸ت، ۲۰۳ت. دارم بن مالك: ٩ت. الدارم...... ٨ت، ٩ت، ١٠ت، ٣٣ت، ۲۳۵، ۵۵ ، ۱۰۹ ، ۱۰۳۵ ، ۱۳۷ ، ۱۳۷ ٣٤٤٣ت. الداني: ٤٦ت. داود خطاب: ۱۷ م. داود بن قیس: ۷۷ت، ۷۷ت، ۸۰. داود الظاهري: ٧م. الدردير: ٥٤، ٢١ ت. الدستوائي: ١١ ت. الدسوقى: ٥٤م، ٢١م، ٢١٢ت. الدغولى: ٥٦. الدورقي: ٣ت، ٢٨ت، ٢٤ت، ٤٤ت. الدورى: ١١٠ت، ١٢٢ت. الدولابىي: ٨٦ت، ٢٣٠ت، ٢٣٧ت، ۲٤٢ت. الدينوري: ٢٦م، ٢٩م، ٣٣ت، ١٢٤ت. الديلمي: ٤٦ ت، ١٣٧ ت. الذهميي: ١٦، ١٤ت، ١٩ت، ٠٤ت، ۲۶ ت، ۵۵ ت، ۲۲ ت، ۲۸ ت، ۷۱ ت، ٣٨٠، ١٢٢، ١٥٤ت، ١٢٢ت، ٢١٦ت، ۲۵۲ت، ۲۵۲ت. راغب القباني الحسيني: ١٠١م، ١٨١. الرافعي: ٤٣م، ٥ ت. الرامهرمزي: ۲۱۷ت. الراهوني: ١٩٢ت.

ربيع بن هادي: ١٣م، ١٦ت.

ربيعة: ٥٤م، ٧٣ت.

رشدي الشمعة: ١٠٥م.

الحويني (أبو إسحاق): ٢٨ت، ٢٩ت. الخادمي: ١٦١٠. خالد بن تميم: ٢٤٦. خالد بن معدان: ٥٤٠. خالد النقشيندي: ١٠١م، ٢٥٠. خبيب بن عبدالرحن: ١٠٧م، ١٠٨م. الخرائط______ : ٣٣ ت، ٣٣ ت، ٢١٧ ت، ۲۳۰ت. الخرشى: ٨٢ت. الخرقي: ٦٧ ت. الخضر -عليه السلام-: ٩م. الخط ابي: ٢٣م، ٣٣، ٣٣٠، ٢٢٢ت، . 777 الخطيب: ١١٠م. الخطيب البغدادي: ٣ت، ١١ت، ١٦ت، ۳۱ت، ۳۲ت، ۳۹ت، ۶۰ت، ۶۱ت، ٥٥ت، ٥٩ ت، ١٣٧ ت، ٢١٨ ت، ٢٢٢ت، ۲۵۲ت. خلاد بن السائب: ٣٤ت، ٣٥ت. خلاد بن سويد الأنصاري: ٣٥ت. الخلال: ٦٧ ت. خلف بن تميم: ٢٦ت. خليد العصرى: ١٦ت. خليفة بن حصين: ٣١ت. الخليلي: ٣٢ ت، ٦٨ ت. خواجة: ٥٨ت. الخواص: ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۶. الدارقطيني: ١٦، ١٢ت، ٢٨ت، ٣٠٠،

حميد الطويل: ٢٠٤ت.

حميد المطبعي: ١٧١ ت.

الحميدى: ٣٤ت، ٣٥ت، ٦٧ت، ٢٠٥.

حوشب بن مسلم: ۱۸ ت، ۱۹ ت.

۱۸۵، ۸۵ ، ۲۸۵. السخاوى: ٤٣ ت، ٤٤ ت، ١٢٢ ت، ١٣٠، ١٧٤ ت، ١٧٩ ت، ٢١٢ ت. سعد بن أبي وقياص: ٢٨، ٢٩ت، ٤٤ت، ۲٤۱ت. سعد بن مالك: ٣٤٣، ٤٤٣. سعد بن معاذ: ۲۲۵ت، ۲۲۲ت، ۲۲۷ت، ۲۲۸ت. سعد الحصين: ١٦٣ ت. السعدى = عبدالرحمن: ١٣٦ ت، ١٦٢ ت. سعدي أبو حبيب: ۲۰۷ت. سعود الفنيسان: ۲۰۷ت. سعود (الملك): ۱۲۳ت، ۱٤٠ت. سعيد الأفغاني: ١٨٥ ت. سعید بن جبیر: ۲۷م، ۲، ۱۶ت، ۱۵ت، ۲۳ ت، ۸۲. سعيد بن سالم: ٣٥ت. سعيد بن المسيب: ٦، ١٤ ت، ١٥ ت، ٢٩ ت. سعيد بن العاص: ٥١. سعید بسن منصبور: ۱۷ ت، ۱۸، ۲۰ت، ۲۲ ت، ۲۷ ت. سعيد الحمزاوي: ١٠١م، [٢٥٣]. سلام بن أبي مطيع: ١٦ت. السلفى: ١٥٤ت. سلمان الفارسي: ٢٥م، ٢٦م، ٢٩م. سلمة بن وردان: سليمان التيمي: ١٧٩ت. سلیمان بن حرب: ۱۰۸ ت.

سليمان بن محمد الرقوقي: ٢٢١.

سليم البشري: [٢٤].

سليم الجندي: ١١٠م.

سليمان بن ناصر العلوان: ١٣٠ت.

الرملي: ۷، ۱۳، ۱۳۰ ت. الروياني: ٣٤ ت، ٦٨ ت، ٢١٧ ت، ٢٣٧ ت. الزبر: ٤٩ت. الزبيدى: ٦٣، ٦٤ت، ٢٥ت، ٧١ت، ٧٩، ۹۰، ۱۲۹ ت، ۱۷۵ ت. زرارة بن أوفي: ٨٢. الزركشي: ٣٩ ت، ٤٣ ت، ٦٧ ت، ١٣٧ ت. الزركل____ : ۹۷م، ۱۰۸م، ۱۱۱م، ۱۲۱م، ۲٤٧ت. الزرقاني: ٥٧٠، ٨٠٠. زروق: ۲۱ت. الزعفراني: ٨٠. زغلول: ٣٢ت، ٦٨ت. زكريا الأنصارى: ١٣ ت، ٣٥، ٣٨ت، ۷۱ت. زكريا -عليه السلام-: ٣٧. زكى مبارك: ٢١ت. زهير الشاويش: ٣٦م. زیاد بن أبی زیاد: ۲۹ت. زياد النمرى: ٢٦. زيد بن أرقم: ١٢ ت. زيد بن أسلم: ١٢٦. زید بن ثابت: ۵۰، ۵۱ت، ۲۲، ۷۰ت. زيد بن خالد الجهني: ٣٥ت، ٣٨ت. زید بن صوحان: ۱۱۲ ت، ۱۱۳ ت. الزيلعي: ٨٦ت، ١٣٦ت. زين العابدين التونسى: ١٨٥ت. السائب بن خلاد: ٣٨ت. السائب بن يزيد: ٧٥، ٧٧، ٨٧ت، ٧٩ت،

الرشيد: ۲۲۹، ۲۳۰.

الرفاعي: ١١٨ ت.

رشيدالدين العطار: ١٠٩ت.

الســــمعاني: ۲۱۷ت، ۲۲۲ت، ۲۲۳ت، ۲۲۳ت، ۲۲۳ت، ۲۲۳ت.

سمي: ۳۰ت.

سميح حمودة: ١٢٣م.

السندوبي: ١٨ ات.

سهل بن حنيف: ٢٩ت.

سهل بن سعید: ۱۳٤.

سيار الأموي: ٢٠٦ت.

السيد إبراهيم محمد: ٢٠٧ت.

السيد الخضر الحسيني: ١٨٥ ت.

السيد المختار: ١٩ ٢ت.

الســيوطي: ١٤ت، ١٥ت، ١٩ت، ٢٨ت، ٢٩٣، ٣٣٦، ٢١٦، ٢١١٦، ٢١٢، ٢١٢، ٢٢١٠، ٢٢٢، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٣٠.

شارون!!: ۷۲م.

الشاشى: ٤٢ت.

الشـــاطي: ٦م، ٤٧م، ٧٠، ٧ت، ٦٦ت، ٢٤ت، ٢٤ت، ٣٥ت، ٩٥، ٣٢، ٥٦ت، ٢٧ت، ٤٧ت، ٤٧ت، ٢٠١، ٣٠١، ٤٧ت، ١٠١، ٣٠١، ٤٠١، ١٠١، ٣٠١، ٤١٦ت، ٢١٢ت، ٢١٢ت، ٢١٢ت. ١١٢ت. ١١٢ت. ١١٢ت، ٢١٢ت. ١١٨٠ ٤٨ت، ١٨٠ ٢٠٠، ٢٨٠ت، ١٨١ت، ٢٨٦ت، ١٨٠ ٤٨، ٤٨ت، ١٨١ت، ٢٨١ت، ٢٨١ت.

شاکر: ۳۱ت، ۳۷ت، ۳۹ت.

شاكر الفحام: [٥م].

الشبراملسيي: ١٣٦ت، ١٣٨ت، ١٤٩ت، ١٤٩

الشرنبلالي: ٧، ١٤٤.

الشرواني: ١٤٩ت، ١٩٤ت.

شریف حسین: ۱۰۱م.

شعبة: ۳۸ت، ۶۹ت، ۱۰۸ت.

الشعبي: ٢٠٦ت.

الشسعراني: ۲۷، ۹۱، ۹۳، ۹۵، ۹۲، ۱۰۱، ۲۳۵، ۲۳۲، ۲٤۰.

الشقيري: ١٤١ت.

شكيب أرسلان: ١١١م، ١٩٨ت.

شهاب الدين أحمد = ابن حجر الهيتمي.

شهاب الدين أحمد بن محمد الهمداني: ٩ ت.

شوقي (أحمد): ٢٤ت.

الشوكاني: ٧م، ٢٨ت، ٧١، ٧٧ت، ٣٧ت،

۷۶، ۱۲۷ت، ۲۱۱ت، ۲۲۷ت.

صالح الحمصي: ١٠١م، [١٩٢].

صالح السدلان: ٢٢م.

صالح شريف التونسي: ٢٣٨ت.

صالح العلي: ١٧٢ت.

صالح الغزي: ٢٣٣ت.

صالح المري: ١٩ ت.

صالح مسعود أبو بصير: ١٢٢م.

صالح نجم الدين التونسي: ١٠١م، ١٨٥.

الصاوى: ۲۸.

صبحى ياسين: ١١٤م، ١٢٢م.

صديت حسسن خسان: ٧م، ٢٨ت، ٥١،

۷۳ت، ۲۰۹ت، ۲۲۷ت.

صفوان بن سليم: ٢٠٥ت.

الصلب بن حكيم: ٣٩ت.

الصلت بن حكيم: ٣٩ ت، ٤٠ ت، ١٤ ت.

صهيب بن النعمان: ٧٠ت، ٧١ت.

ضمرة بن حبيب: ٤٤ت، ٧٠ت، ٧١ت.

الضياء المقدسي: ٢٨ت، ٥٥ت، ٢٠٣ت، ٢٣٧ت.

طاهر الأهدل: ١٤٧.

الطبراني: ١٦، ٢٦، ٣٦، ١١٦، ١٢ت،

۲۲ت، ۲۲ت، ۲۳ت، ۲۳ت، ۲۳ت، ۲۳ت، ۲۳ت، ۲۶ت، ۲۷ت، ۲۷ت، ۲۳۱ت، ۲۳۱ت، ۲۳۱ت، ۲۳۱ت، ۲۲۳ت، ۲۲۳۳.

الطحسساوي: ٣ت، ٦، ٧، ٣٢ت، ٥٥ت، ٢٧٢، ٢٧ت، ٢٧٣، ٣٨ت، ٩٩٣، ٥٠٢ت، ٢١٨ت، ٢٢٣ت، ٢٢٣ت.

الطحطاوي: ١٤٤.

الطرطوشــــي: ۱۱۲ت، ۱۲۳ت، ۱۲۶ت، ۱۲۳. ۱۲۵ت، ۱۲۲.

طغرلبك: ١١٠ ت.

طلحة بن عبدالله: ٣٠ت.

الطوسى: ٧١م.

الطيالسي: ٩٨ ت، ٢٠٥.

عائشة -رضي اللَّـه عنهـا-: ٥٦ت، ٧٧ت، ٨٣، ٨٦ت، ٧٨ت، ٩٤ت، ٢٢٤ت.

عارف الشهابي: ١٠٥م.

عاصم جندي: ١٢٣م.

العاضد بالله: ١١٨ ت.

عامر يساف: ١٩ ت.

عباد بن کثیر: ۱۳۷ت.

العبادي = أحمد المختار

عبد بن حميد: ٤٢ ت، ١٣٢ ت، ٢٣٠.

عبدة السجستاني: ١٠٠٠.

عبدالبديع صقر: ٢١ت.

عبدالحق الإشبيلي: ٢ت، ٤ت، ٢٧ت، ٧٣.. ٧٣ت.

عبدالحق الدهلوي: ٨٣.

عبدالحكيم الأفغاني: ١٠٣م.

عبدالحميد الشرواني: ١٤ ت، ٩١ ت.

عبدالحميد القنواتي: ١١٠م. عبدالحميد الهاشمي: ١١٠م. عبدالخالق بن المنذر: ١٣.

عبد ربه بن عبدالله الشامي: ١٣٦ت. عبدالرحن بن الحارث بن هشام: ٥١ت. عبدالرحن بن حسن آل الشيخ: ٢٠ت. عبدالرحن بن عبد القارى: ٥٢، ٦٩.

عبدالرحمن بن عبدالله السدوسي: ٦٢ت. عبدالرحمن بن معلمي اليماني: ٢١٩ت.

عبدالرحمن بن مهدي: ١٠٧ ت، ١٠٩ ت.

عبدالرحمن بن يمني المدني: ٣٠٠. عبدالرحمن رأفت الباشا: ١١٠م.

عبدالرحمن عزام: ١١١م.

عبدالرحمن شهبندر: ۱۰۸م.

عبدالرحمن بن صالح التونسي: ١٨٥ت.

عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بسن مسعود: ۱۲ت.

عبدالرحيم دبس وزيت: ١٣م.

عبدالرزاق الأنباري: ١١٠ت.

عبدالرزاق الشايجي: ٥٢م.

عبدالرزاق الصافى: ١٦٠م.

عبدالرزاق الصنعاني: ۲۳م، ۱۳ت، ۱۵ت، ۱۳ت، ۱۵ت، ۱۵ت، ۱۷ت، ۲۷ت، ۲۷ت، ۲۷ت، ۲۷۳، ۲۷۳ت، ۲۲۳ت، ۱۳۳ت.

عبدالسلام بناني: ٢٤ ت.

عبدالعزیسسز آل سیسعود: ۱۰۷م، ۱۰۸م، ۱۰۸م،

عبدالعزيز البدري: ١٢٢م.

عبدالعزيز بن أبي رواد: ٢ت، ١٢ت.

عبدالعزيز بن باز: ١٢٧ت.

عبدالعزيز البسام: ١٧٢ ت.

۷۳ت، ۱۰۷. عبدالله بن عمرو: ٢٢ت، ٣٠ت، ١٥٤ت. عبدالله بن محرر: ۲۲ت، ۱۳۲ت. عبدالله بن موسى العبسي: ٣١ت. عبدالله الجزار: ٦م، ٩٠م، ٩٥م، ٩٦ت، ٤، ٢٦، ١٢، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٢٩، ١٠١، ٣٠١، ۲۱۱، [۲۶۱]، [۹۶۱]، ۱۹۸. عبدالله الحوراني: ١٥٠ت. عبدالله الطنطاوي: ٩٧م، ١١٥م، ١٢٢م. عبدالله الغزي: ١١ ٢ت. عبدالله الغماري: ٢١ت. عبدالله المعطى السقا: ١٨م، ١٩٤. عبدالله بن هبيرة: ٢٦م. عبدالحسن الكاظمى: ١١١م. عبدالجيد: ٢ت. عبدالملك: ٤٣م، ٢٠٥٠. عبدالملك بن أبي بكر: ٣٤ت. عبدالمنذر عبدالواحد الحسن: ٩٥م، ٩٦م، ١٥٣. عبدالواحد بن سليمان: ٢٣٧ت. عبدالواحد المحسن: ١٥٠. عبدالوهاب زيتوني: ١٢٢م. عبدالوهاب الشعراني: ١٣٨ ت. عبدالوهاب القاضى: ٧٣ت. عبدالوهاب الكيالي: ١٢٢م، ١٢٣م. عبدالوهاب النجار: ١١١م. عتبة بن يقظان: ١٣٦ت. عثمان بين عفان: ٢٩م، ٥١ ت، ٥٦ت، ۷۵ت، ۸۰. عثمان بن محمود الفؤادي: ١٧م. عثمان يحيى: ٨٩ت.

عبدالعزيز بن محمد: ٣٢ت. عبدالعزيز جاويش: ١٩٨ ت. عبدالعزيز الزهراء: ١٧٢ت. عبدالعزيز آل عبداللطيف: ٦٢ ت. عبدالعزيز المانع: ٢٠٧ت. عبدالعزيز محمد عوض: ١٢٣م. عبدالعظيم بن إبراهيم: ١٢٣م. عبدالغني بن سعيد الأزدي: ٤١ ت. عبدالغني عبدالحق: ٣٠ت. عبدالغني العريسي: ١٠٤م. عبدالغني المقدسي: ٤٦ت، ٥٧ت، ٢٥٢ت. عبدالغني الميداني: ١٨٠م. عبدالغني النابلسي: ٥ت، ٨ت، ٤٧، ٦٦ت. عبدالقادر أفندى الرفاعي: ١٤٧. عبدالقادر بدران: ۱۰۱م، ۲۲۴. عبدالقادر عياش: ٩٧م. عبدالقادر المغربي: ٩٨. عبدالقادر ياسين: ١٠١م، ١١٤م، ١٢٣م. عبدالكريم الحمزاوي: [١٣٤]. عبدالكريم الحميد: ١٨ ت. عبدالله بن أبي أوفي: ٢٠٦ت. عبدالله بن أبي بكر: ٣٤ت، ٣٥ت. عبدالله بن أبي لبيد: ٣٨ت. عبدالله بن أحمد: ٢٦م، ٣٣، ٣٣٠، ۲۷ ت، ۸۶ ت، ۱۲۲ ت، ۲۰۵ ت. عبدالله بن الحسن الساحلي: ٥٤٠، ٢٤٠. عبدالله بن حميد: ٥٢م. عبدالله بن الزبير: ٥١ ت. عبدالله بن زيد آل محمود: ١٣م. عبدالله بن السارى: ٢٤٦، ٤٧٠. عبدالله بن عبدالوحن بن حسين: ٣٣ت. عبدالله بن عمر = ابن عمر: ٥٨، ٥٩ت،

العجلوني: ٤٣ ت.

على بن الجعد: ٢٣١ت. على بن ثابت: ٣١ت. على بن حجر السعدي: ٧٥ت. على بن الحسن بن بندار: ٤٦ت. على بن زيد: ١٧ ت. على بن حفص المدائني: ١٠٨ ت، ١٠٩ ت. على بن محمد الأخباري: ١٨٩ت. على بن محمد بن غانم المقدسي: ١٢٣ ت. على بن محمد الحميري: ٣٤ت. على حسين خلف: ۸۸م، ۸۹م، ۱۱۶م، ۱۲۱م، ۱۲۲م. على الحلبي الأثري: ١١٩م. على حيدر: ٢٢٤ت. على الخواص: ٢٣٥. على الرسولي: ١٦م. على سرور الزنكلوني: ٩٠م، ٩٦م، ٤، ٢٧، (19, 79, 09, 79, ..., .01, 701) PO1, [YA1]. على الصعيدي العلوي: ٢١١ت. على الطنطاوي: ١٠٨م، ١٢٣م، ١٦٦ت، ۱۷۲ت، ۱۸۵ ت، ۱۹۳ ت، ۱۹۹ ۲۰۷ت، ۲۳۸ت، ۲۲۲. على الصوا: ٥٢م. على فكرى: ١١٨م. على القارى: ١٢٨ ت، ٢٢٨. العلوجي: ١٧٦ت. علیش: ۲۱ت، ۲۲ت. عمران بن حصين: ٣٣م، ١٢ت، ١١٧ت.

عمو بن بدر الموصلي: ١٢٢، ١٢٣ت.

عمر بن الخطاب: ٣٣ ت، ٥٠، ٥٧ ت، ٥٣، ۲۰ ت ۱۵ د ۱۳ ، ۱۲ ، ۱۲ ، ۱۲ ، ۱۲ ، ۱۲ ، ۱۲ ، ۷۰، ۷۲، ۷۸ت، ۷۹ت، ۸۰، ۲۸ت،

عحيل النشمى: ٥٢م. عدنان الخطيب: ١٩٩م. عدنان الدوري: ١٧٢ت. عرابي البدري: ١١٧م، ١١٨م.

العراقىي: ٤٣ ت، ٧٠ ت، ١٢١، ٢١٧ت، ۲۳۰ت.

العرباص بن سارية: ٥٥ ت، ٦٦ ت، ٦٨ ت، ۲٤١ت.

عرفات حجازی: ۱۲م.

العز بن عبدالسلام: ٤٧م، ٥٥م، ٧٠م، ٦٣، ٥٥، ١٢٣ت، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٧٧ت،

۲۱۱ت، ۲۱۱ت.

عزالدين بن جماعة: ٧ت.

عزالدين التنوخي: ١١٠م.

عزالدين عبدالرحيم القاهري: ٢٢١ت.

العسكرى: ٤٣ ت.

عطاء: ٢ت، ١٥ت، ٧٩.

العطار: ۲۱۲ت.

عطية العوفي: ٣٣ت.

عطية محمد سالم: ١٧٥م.

عفان بن مسلم: ٣١ت.

عقبة بن أوس: ١٥٤ ت.

عقبة بن عامر: ٢٤١ت.

العقيل____ : ١ ت، ٣٠٠ ت، ٤٦ ت، ٤٧ ت،

۲۸ت، ۸۲ت، ۱۳۵ ت، ۱۵۸ت.

عكرمة: ١٧ ت.

العلائي: ٤٠ ت.

العلاء بن كثير: ١٣٥ ت.

علي بن إبراهيم: ١٢٤ت.

علي بن أبي طالب -رضى الله عنه-: ٥٣، ۱۰ت، ۱۱ت، ۳۱ت، ۳۲ت، ۵۱ت، ۷۵ ت، ۲۱۷ ت، ۲۱۲ ت، ۲۱۲.

الفضيل بن عياض: ٧، ١٥ ت. الفلاس: ١٣٦ت. فؤاد الخطيب: ١٢١م. فوزي بن محمد العودة: ١٣٠ ت. الفيروز آبادي: ١٢٧ ت. القاسم: ٧٣ت. القاسم بن محمد: ٤٣م. القاسم بن مخيمرة: ٤٣م. قاضي خان: ٥، ٦. القاضى عياض: ٣ت، ٢١٦ت، ٢١٧ت، . 777 القاهستاني: ٤٤، ١٤٦. قتادة: ١١ت، ١٦ت، ١٣٦. قتيبة: ٧٧ت. القدوري: ٣٣م، [١٨٠]. القيراني: ٦٣ت، ٢٥ت، ٢٧ت، ٩٨ت، ۱۷۳ ت، ۲۱۱ ت. القرضاوي: ٣٦م، ٣٧م، ٦٩م. القرطسي: ٢٧م، ٤٣م، ٤٤م، ٥٤م، ١١ت، ۱۲ت، ۷۳ت، ۷۶ت، ۱۳۱ت، ۱۸۰ت، ۲۱۱، ۲۱۲ت، ۲۱۲. القسطلاني: ٦٩، ٧٠، ٢٧ت، ٧٧ت، ۷۶ت، ۸۱ت، ۸۶، ۸۵. القضاعي: ٣ت، ٤٣ ت، ١٠٨ ت. القطيعي: ٦٨ت. القلقشندى: ١١٨ت. قيس بن الربيع: ٣١ت، ٧١ت. قيس بن عبادة: ١١، ١٤، ١٧ ت. الكازوني: ٨ت. الكاساني: ٦٧ ت.

الفسوى: ٣ت، ٣٥ت، ٦٧ ت، ٢٤٢ت.

الفضل بن دكين: ١١ ت.

عمر بن عوف: ٣ت. عمرو بن أبي عمرو: ٣٢ت. عمرو بن بكر السكسكي: ٢٩ت. عمرو بن الحصين: ٢٩ت. عمرو بن سعد: ٤٤ ت. عمرو بن قيس: ٣٣ت. عمرو بن مرة: ٣٣ت. عمير بن الحمام: ٤٣م. عوف: ۲۱ت. عوف بن عفراء: ٤٣م. عون بن عبدالله: ١٢ ت. عوني جديع: ١١٥م، ١٢٣م. عوني جدّوع العبيدي: ١٢١م. عيسى بن أبان: ٧٢ت. عيسى بن شمس الدين الكردي: ١٤٠ت. العيني: ٧٧ت، ٨٧ت، ٩٩ت. الغافقي: ١٧٩. الغلاييني: ١٣٩ت، ١٤١ت. الغمارى: ۸۲. غندر بن معاذ: ۱۰۸ ت. غورون: ۱۲م. الفاسى: ١٢٣ ت، ١٤٩ ت. الفاكهي: ٢٩ ت، ٣٠٠، ١٢٠ ت، ١٢١ ت. فتحي بن عبدالله الموصلي: ١٦٢ت. فتحي الدريني: ٣٣م، ٩٨ت، ٢٤٢ت. الفريابي: ٧٥ت، ٧٧ت، ٨٦ت.

۷۸ت، ۹۰، ۹۱، ۱۶۷ ت، ۲۲۳، ۲۶۷ت.

عمر بن عبدالعزيز: ٨٠، ١٧٣ ت، ٢٣٠ ت.

عمرو بن شعیب: ۳۰ت.

عمر البيطار: ١١٥ت.

عمر الجندى: ٩٨ت.

عمر بن على الرفاعي: ١٣٩ت.

محمد الأشقر: ٩٥ ت. محمد أحمد العنس: ١٤٠ ت. محمد أديب آل تقسى الحصيني: ١٠٧م، ١٤٠ت. عمد الأمين الشنقيطي: ١٦٤ ت. محمد أفندي الرومي: ٨ت. محمد بخيت المطيعي: ١٠١م، ١١٣م، [٧٥]، ۱۱۸ت، ۱۸۸ت، ۱۹۰. محمد البشير الإبراهيمي: ٨٠. محمد بن إبراهيم: ٥٢م، ١٧٤ت. محمد بن إبراهيم الدكدكجي: ٨ت، ١١ت. محمد بن أبي حميم = حماد بين حميد = أبو إبراهيم الأنصاري: ٣٠ت. محمد بن أحمد بن عبدالله: ٦. محمد بن إستحاق: ٧٦ت، ٧٧ت، ٢٤٢، محمد بن إسحاق الرملي: ٤٦ت. محمد بن جعفر: ٧٨ت. محمد بسن جعفسر الكتساني: [١٩٥٦]، ۱۹۷ ت، ۲۳۸ ت. محمد بن الحسن بن أبي يزيد: ٣٣ت. عمد بن الحسن الشيباني: ٤٥م، ٤٨م، ۲۳، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱. محمد بن خاتم المالكي: ١٤٠ت. محمد بن خليل عيد التاجي: ١٠١م، ١١٥م، ۱۱۷م، ۱۱۸م، ۲۶۰. محمد بن رشد: ۸۰ت. محمد بن سعيد: ٢٩ت.

محمد بن سعيد بن حسين: ٢١ت.

محمد بن سعيد المصلوب: ١٣٦ت. محمد ضياء الرحن الأعظمى: ٧٧ت.

محمد بن سعيد بن حماد البوصيرى: ٢٠ت.

كحالة: ٩٧م. الكرمي: ٣٩ت. کعب بن زهیر: ۲۰۷. كمال عباس: ٩٠م. الكوثرى: ١٣١ت. كيلاني محمد خليفة: ٢٢١ت. اللالكائي: ٥٥ ت، ٥٨ ت، ٦٨ ت، ٢٠٥، ٣٤٢ت. اللكنوى: ٥٣ ت، ٥٨ ت، ٨٩ ت. الليث بن سعد: ٧٣ت. ليز: ١١م. المازرى: ١٠٨ت. ماكسيم روندسون: ٧٥م. مالك بن أنس : ٢٢ ت، ٢٩ ت، ٣٠ ت، ۲۵ت، ۲۵ت، ۲۸ت، ۷۷، ۷۷، ۲۷ت، ۲۷ت، ۷۷ت، ۲۱۳، ۲۱۶ت، ۲۲۹ت. مالك بن الحارث: ٣٢ت. مالك بن دينار: ۲۷م، ۲۰ت. مالك شعبان: ٦٣ت. مالينكى: ١٢م. الماوردي: ٣٨ت، ١١١، ١١١. المبرد: ١١٠م. متولى: ١١٠ت. مجاهد: ۱ ت، ۷۳ت. الحجيول: ١٨٠ت. المحاملي: ٣١ت، ٣٩ت. عب الدين الخطيب: ١١١م، ١٨٥ ت. محسن بن محمد القاسم: ١٩٠م. محفوظ: ۲۸ت. محمد بن إبراهيم الحفناوي: ٩٨ ت.

کثیر بن زید: ۲۸ت.

كثير بن عبدالله: ٣٣.

محمد جيل الشطي: ٧م، ١٠١م، ١١٢م، ٢٠٢م، ٢٠٢

محمد الجيزاوي: [٢٤].

محمد الحجوى الثعالي: ٢٢٠.

محمد حسن شرّاب: ١٠م، ١١٥م.

محمد حسين إبراهيم: ٢٢٠ت.

محمد حسين نخلوف: ١٢٩ ت.

محمد خير هيكل: ٥٤م.

محمد الدنداوي: ٢٤٨ت.

محمد رشید رضا: ۸۵م، ۸۷م، ۱۰۵م، ۱۰۵م، ۱۰۵م،

محمد زهري النجار: ١٨٣ت.

محمد سعيد رمضان البوطي: ٥٢م.

محمد سليم الجندي: ١٤٤م، ١٠١م، ٢٤٧.

محمد السيد الطنطاوي: ٥٦م.

محمد شقرة: ١٨م.

محمد صادق عرنوس: ١٢١م.

محمد طعمة القضاة: ٥٦م، ١٩م.

محمد العابد: [٢٢٠].

محمد عابدين: ١٤٧.

محمد عبداللطيف: ٢٠٩ت، ٢٢١ت.

محمد عبدالمنعم خفاجي: ٢١ت.

محمد عبده: ۳۰۱م، ۱۱۶م، ۱۹۸ت.

محمد عزة الدروزة: ١١١م، ١١٩م، ١٢٢م، ١٢٢م،

محمد عزالدين القسام: ٥م، ٦م، ٧م، ٩م،

محمد بن صالح البدوي: ٢ت.

محمد بن عبدالرحمن القشيري: ٣٠٢ت.

محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة: ٤٣ت، ٤٤ت.

محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان: ١٣٧ ت.

محمد بن عبدالرحمن بن زمل: ٤٥ ت، ٤٦ ت.

محمد بن عبدالرحمن بن عمرو بن عثمان: ٤٣ت.

محمد بن عبدالجيد (المفلوج): ٤٥ت، ٤٦ت.

محمد بن عبدالوهاب: ٦م، ٢٠ت، ٣٣ت، ٢٣ت. ٢١ت، ٢٢٣.

محمد بن عمر بن علقمة: ٢٢٤ت.

محمد بن قاسم القادري: ٢١١ت.

محمد بن مانع: ۲۱ت.

محمد بن محمد العبدري الفاسي: ١٨ ت.

محمد بن محمد الغربي: ٢١٦ت.

محمد بن مسلم بن تدرس: ۱۲ت.

محمد بن مصعب القرقساني: ٧١ت.

محمد بن المنكدر: ٤٦ ت، ٤٧ ت.

محمد بن ناصر أبو الفضل: ٢٢٤ت.

محمد بن نصر: ٥٥ت، ٥٨ت، ٧٦، ٩٧، ٨٠، ٨١، ٢٨ت، ٣٤٣ت.

محمد بن واسع: ١٦ ت، ١٩ ت.

محمد بن يوسف الكافي: [١٠١م]، ١١٧م،

۱۱۸م، ۷۰ت، ۷۷، ۷۷ت، ۸۷۳، ۹۷۳،

۸۵، [۲۰۲]، ۲۳۲.

محمد البحيري: ٢٥.

محمد بهجمة الأثسري: ١٠٠م، ١٠١م، ١٠١م، [١٧١].

محمد بهجة البيطار: ١٠١١م، ١٠٨م، [١٦٥].

محمد توفيق الغزي: ١٠١م، [٢٣٣].

محمود مهدي استنبولي: ١٧٦ت. محمود ياسين: ١٠١م، [٢٣٨]. محمود يوسف عيسى الصفدي: ٨٩م. مرشد فاطر: ١٠٨م. مرعي الكرمي: ١١٤ت، ٢٤٦ت. المروزي: ٢٢١ت. مريم -رضي الله عنها-: ٣٧. المزني: ٣٣م، ٢٧ت.

مسدد: ۱۳۷ ت.

مسكين بن بكير: ١٢ت. المسعودي: ١٢ت، ١٢٨ت.

مسلم: ۲۰م، ۳۳م، ۱۱۶م، ۲۱۶م، ۱۱۶م، ۱۱۶م، ۱۱۶م، ۱۲۵م، ۱۷۵م، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۰۵، ۲۰۱۵، ۲۰۱۵، ۲۰۱۵، ۲۰۱۵، ۲۰۱۵، ۲۰۱۵، ۲۰۱۵، ۲۰۱۵، ۲۰۱۵، ۲۰۱۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵، ۲۰۲۵،

مصعب بن سعید: ۲۸.

مصطفى بن رمضان البولاقي: ١٦م. مصطفى جواد: ١١١م.

مصطفى الزرقاء: ١٦١م.

مصطفى الرومي: ١٤٠ ت.

مصطفى الشطى: ١٠١م، [٢٤٨].

مصطفى الغلاييني: ١٦١ ت.

مطرف بن عبدالله: ١٩ ت، ١٦٢ ت. المطلب بن عبدالله: ١٢ ت، ٣٨ ت. محمد العلوشي: ٥٤م.

محمد علي علوبة باشا: ٨٥م.

محمد الغاشم: ١٢٠ ت.

محمد فؤاد عبدالباقي: ١٠٧ ت.

محمد القاسمي: ١١٠م.

محمد لطفي: ٢٥.

محمد المغراوي: ٢١ت.

محمد موسى نصر: ٨٩ت.

محمد ناصر العجمي: ٢٤٤ت.

محمد نسيب الرفاعي: ٢١ ت.

محمود باشا الفلكي: ١٠٦ت.

محمود الجادر: ۱۷۲ت.

محمود الحلحولي: ١١٧م.

محمود محمد خطاب السبكي: ٩٠م، ٩٦م، ٩٥،، ٤٤]، ١٤١ت، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٣، ١٦٣ت.

محمود سالم المخزومي: ١.

محمود العابدي: ١٤٩ت.

محمود المشهداني: ١٧١ت.

النبي ﴿ وسول اللَّهِ ﴿ وَهُ اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّه ٨م، ١٣م، ١٥م، ١٦م، ١٩م، ٢٢م، ٢٢م، 379, 079, 779, 879, 789, 139, 839, 1090 . Ld. 1290 1800 XXd. 3Vd. ٢٨م، ٩٠م، ١٩م، ٤٩م، ٢٩م، ٩٩م، ۱۲۰م، ۱، ٤، ٨ت، ١١ت، ١٢ت، ٢٢، ۲۳ ت، ۲۱، ۲۸، ۲۹، ۱۳ت، ۳۵، ٣٦ت، ٣٨، ٤١، ٤٤ت، ٥٤ت، ٨٨، ٩٤، ۵۰، ۵۱، ۲۵ت، ۲۵ت. نجیب نصار: ۹۳م. الندوى: ١٤٨ ت. النسائي: ٢٦، ٢٨، ٣٣ت، ٣٤ت، ٨٣ت، ۲۸ت، ۹۸ت، ۱۲۲، ۱۲۸ت، ۱۳۲ت، ۱۳۵، ۱۳۲ت، ۱۳۷ت، ۱۷۹ت، ۱۸۰ت. النضر بن أنس: ١٤ت. نضر بن عربی: ۳۲ت. نظام سکجها: ۳۲م. النعمان بن بشير: ٢٤٢ت. نعيم بن حماد: ١٥٤ ت. نمر السعدي: ١١٧م. نواف هيال التكروري: ٥٢م، ٦٩م. النووى: ١٩م، ٢١م، ٤٣م، ٧، ٨ت، ٩ت،

النووي الجاوي: ١٧٦ت. هارون بن موسى الفروي: ٢٠٤ت. هاملتون كب: ١١٠ت. الهجويرى: ٧١م. المظفر التركماني: ۱۱۸ت، ۱۱۹ت. معاذ بسن جبل: ۲۵م، ۱۹ت، ۶۵ت، ۲۶ت، ۱۳۳ت، ۱۲۵، ۲۲۲، ۲۳۳ت. معاذ بن معاذ: ۱۰۷ت.

معاويــة بــن أبــي ســـفيان: ٤٤ت، ٢٣٠٠ت، ٢٤١ت.

> معاوية بن حيدة القشيري: ٤٠٠. معاوية بن عبدالله: ١٢١ت.

> > معقل: ۱۷۹م.

المعلى بن تركة: ١٢ت.

معمر: ۱۷ ت، ۳۸ت.

المعمري: ٧١ت.

المغيرة بن شعبة: ٢٤١ت.

مقبل بن هادي: ٦٣ت.

المقدام بن داود:

المقريزي: ۱۸ ات.

مكحول: ١٢٦، ١٣٥ ت، ١٣٦.

مكرم بن أحمد: ٢٢٩.

مكي بن عبدالسلام: ١٢٥ت.

ملا علي القاري: ٣٥، ٣٨.

مهدي بن عمر الخضر: ١٤٩ ت.

المهلب: ۲۰۶ت.

المناوي: ۲۱۳.

المنسسسلذري: ١ت، ٢ت، ٤٩ت، ١٢١ت، ٢١٧ت، ٢١٧ت.

منصور الحنبلي: ۲۲، ۳۲ت.

موسى بن أحمد: ١٣٩ ت.

موسى بن عبيدة: ٣١ت، ٣٢ت.

موسى -عليه السلام-: ٢٩م.

الناجي: ٢ت.

ناجي علوش: ١٢٣م.

نافع: ۵۸ ت، ۵۹ ت، ۷۳ ت، ۸۲.

١٨٩ ت، ٢١٥. یجیی بن أبی کثیر: ۱۹ت. یحیی بن جابر: ۲۰ت. يحيى بن سعيد الأنصاري: ٢٦م. يحيى بن سعيد السعدى: ١٢٨ ت. يحيى بن سعيد القطان: ٧٥ت. يحيى بن عبيدالله: ١٠٩م. يجيى بن العلاء: ١٣٦ت. یحیی بسن معین: ۸۱ت، ۸۸ت، ۱۰۹ت، ۱۲۲، ۱۳۲ت. يحيى حميد الدين: ١٠٦م. يزيد بن الأصم: ١٣٢ ت. یزید بن خصیفیة: ۷۷، ۷۸ت، ۲۷۳، ۸۵ت، ۲۸ت، ۱۲۷ت. یزید بن رومان: ۸۱ت. يعقوب = إسرائيل -عليه السلام-: ١٢م، ٥٩م. يونس -عليه السلام-: ٢٨، ٢٩.

يوسف الزيباوي: ١١٧م، ١١٨م.

يوسف بن موسى القطان: ٣٩ت.

يوسف النابلسي: ٢٥.

الهروى: ٣ت، ٥٥ت، ٥٩ت. هشام صاحب الدستوائي: ١١ ت. هشام العارف: ٨٩م. هشام بن عمار: ٤٦ت. هشام بن الغاز: ٥٨ ت، ٥٩ ت. ملال بن يساف: ٧١ت. همام سعید: ۲۵م. همفر: ٦٣ ت. الهيثم تات، ١٢ ت، ٢٧ ت، ٥٥ ت، ٥٩ ت، ٢٠٤ ت، ٢٢٤ ت. وابصة بن معبد: ٨ت. واثلة بن الأسقع: ١٣٦ت. وتسكى: ٩م. وديع كرم: ٢٢٠ت. وكيسم : ٢٦م، ٦، ١١ت، ١٢ت، ١٥ت، ۱۸ ت، ۱۹ ت، ۳۱ ، ۳۲، ۳۳ ، ۲۶ت، ۲۶ت، ۷۷ت. الوليد بن مسلم: ٥٤ ت، ٢٤ ت، ١٤٥. وهبة الزحيلي: ٥٢م. وهبي الزحيلي: ١١٠م. الونشريسي = أحمد بن يحيى: ١٧م، ١١٦ت،

* * *

فهرس الكتب

الإبانة لابن بطة: ٤٦ت، ٥٩ت، ١٥٤ت. الإبانة لابن نصر: ١٥٤ت.

الإبانة للحكيم الترمذي: ١٥٤ت.

الإبداع في مضار الابتداع: ٦، ١١٢ت، ١١٨ت، ١١٨ت، ٢١١٠. ٢٢١٠. ٢٢٠٠. ٢٢١٠.

إتحاف الأنام في اختصار الترخيص في الأحكام: ٢٢١ت.

إتحاف الخيرة: ٣٤٣.

إتحـــاف ذوي العنايـــة: ١١٢م، ٢٠٧٠، و٢٠٠.

إتحاف السادة المتقسين^(۱): ٢٤م، ٣٤ت، ٣٢ت، ٣٢ت، ٣٦ت، ١٢٩ت، ١٢٩ت، ١٢٩ت.

إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري: ٣٦ت.

إتحاف المطالع: ٢٢١ت.

إتحاف المهرة: ٣٨ت، ٤٩ت، ٥٩ت، ٧٦ت، ٨٦ت.

الاجتهاد الفقهي؛ أي دور وأي جديد: ١٨٨٠.

الاجتهاد وتغيم الفتوى بتغمير الزمان والمكان: ۱۸۸ت.

الأجوبة الفاضلة: ١٣٦ ت.

الأجوبة المصرية عن الأسئلة التونسية: ٢٥ت.

(١) انظر أيضاً: "تخريج أحاديث الإحياء".

الأجوبة النافعة: ١٣٩ت، ١٤١ت.

الآحاد والمشاني لابن أبي عاصم: ٣٤ت، ٢٤٢ت.

أحاديث منتقاة للطبراني: ٦٧ ت.

الإحسان لابن بلبان: ٣٣ت، ٤٢ت، ٥٥٠، ١٠٨م. ١٠٨٠.

أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكم الما ١٨٩ ت، ١٨٩ ت، ١٩٩ ت.

إحكام الأحكام لابن حزم: ٣ت، ٦٨ت، ٩٨

أحكام أهل الذمة: ٣٥م.

أحكام الجنائز وبدعها: ٦ت، ١٣ت، ١٨ت، ١٨٠ت، ١٨٩ت، ١٨٩ت.

الأحكام الشرعية في حق المنتقلين إلى رب المرية: ١٨٥.

أحكام القرآن لابن العربي: ٤٣ م، ١٢٤.

أحكام القرآن لابن خويز: ٤٤م.

أحكام القرآن للجصاص: ٢٢٩ت.

إحكام الكلام عن مسألة القيام: ٢٢١ت، ٢٢٣ت.

إحياء علوم الدين: ٤٢م، ٧٠، ٧١ت، ٢٨٨، ٢٢٣.

أخبار أصبهان: ٢٣٠ت.

أخبار القضاة: ٢٦م.

أخبار مكة للفاكهي: ٢٩ت، ٣٠ت.

الاختيار: ٣٢م.

أسرار العربية: ١٦٦ ت. الأســـرار المرفوعـــة: ١٢٨ت، ١٣٦ت، ۱۵۸ت. الإسلام بين العلماء والحكام: ١٢٢م. الإسلام والصحابة الكسرام، بين السنة والشيعة: ١٦٦ ت. أسنى المتاجر في أن من عمل بالراجح ما خرج عن مذهب الإمام مالك: ٢١١ت. أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصاري ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر: ١٧م. أسنى المطالب: ١٢٩ ت. أسهل المدارك: ٣٢م، ٨٢ت. الإشارات: ٢٠٨ت. الاشتقاق والتبويب: ١٩٩ ت. الأشباه والنظائر للسبكي: ٢٢٤ت. الأشباه والنظائر للسيوطي: ٣٨ت، ٣٩ت، ١١١ت. الإشراف للقاضى عبدالوهساب: ٣٢م، ۱۵ت، ۷۳ت. إشراق المصابيح في صلاة التراويح: ٦٤ت. الأصالة (مجلتنا): ١٣م، ١١٩م، ٢١٦ت، ۳۷ت، ۵۹ت، ۳۲ت، ۸۹ت. الإصابة: ٧١ ت، ١٦٤ ت. إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٤م. إصلاح المساجد: ٨٩ت، ١٢٣ت، ١٢٤ت،

۱۳۲ ت، ۱۶۱ ت، ۱۰۸ ت، ۱۹۰ ت.

اليهود والنصاري من التبديل: ١٣م.

أصول السرخسى: ٣٥م.

الإصلاح والتعديل فيما طرأ على اسم

أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي:

الاختيارات الفقهية: ٣٥م. أخصر المختصرات بحاشية ابن بدران: أخلاق النبي ، لأبي الشيخ: ١٨ ٢ ت. الأخلاق والواجبات: ١٩٩ ت. أداء ما وجب: ١٢٣ ت، ١٢٦ ت. أدب الإمسلاء والاسستملاء: ٢١٧ت، ۲۲۲ت، ۲۲۳ت، ۲۲۳. آداب الشافعي ومناقبه: ١٨٦ت. الآداب الشرعية: ٢١٦ت، ٢٣٠ت. آداب القراء: ١٣. آداب الطالب: ۲۱۱ت. الأدب في التراث الصوفي: ٢١ت.

الاختيارات العلمية للبعلى: ٨١ت.

۲٤٤ت.

أصول الكرخي: ٣٩ت. أضواء البيان: ١٢٦ت.

إعادة صلاة الجمعة بعد الظهر: ١٤٠ت.

الاعتقاد للبيهقي: ٥٥ت.

الاعتصام بالواحد الأحد من إقامة جمعتين في للد: ١٣٩.

الاعتناء في الفرق والاستثناء: ٢٢٣ت.

أعذب المسالك المحمودية: ٢٤ت.

أعــــلام الأدب والفــــن: ١١٢م، ٢٤٤ت، ٢٤٧ت.

الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: ٢٢٩ت. الإعلام بوجوب التثبت في رواية الحديث وحكم العمل بالحديث الضعيف: ١٣٠ت.

إعلام الساجد: ١٣٧ ت.

الأعلام الشرقية: ٢٤ت، ٢٥ت، ١٤٧ت، ٢٤٤

أعلام العراق: ١٧١ت.

أعلام فلسطين من القسرن الأول حتى الخامس عشر: ٩م.

أعـــلام الموقعــين: ٨م، ٣٧م، ٥٠م، ٥١٠، ٥٦، ٥٦، ٥٦، ٥٠٠، ١٤١، ١٤١٠، ١٤١٠. ١١٢٠.

الأعمال الاستشهادية في الميزان الفقهي: ٥٢م.

الأغاني للأصبهاني: ٢٠٧ت.

أفعال الرسول ﷺ: ٩٥ت.

إقامة البرهان على كمية التراويح في رمضان: ١٧٥ ت.

إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة: ٥٣ت، ٥٨ت، ٢٦ت.

اقتضاء الصراط المستقيم: ٦، ٢٦ت، ٧٤ت، ١١٥ ١١٥ت، ١٢٣ت، ١٨٧ت، ٢١٦ت، ٢٢١ت.

الإقناع لابسن المنسذر: ١٥ ت، ٢٢، ٣٩ت، ٥٨ت.

الإقناع بما جاء عن أئمة الدعوة من الأقـوال في الاتباع: ٦٦ت.

الإقناع الجامع المانع البارع اللطيف في الرد على من أفتى في الكفر بالضعيف: ٢١١ت. الأقوال المجتمعة في منع تعدد الجمعة: ١٣٩٠ت.

الإكمال لابن ماكولا: ١٠٤٠، ١١ت.

إكمال المعلم: ١٠٨ت، ٢٢٣ت.

الإلماع: ٣ت.

الأم للشافعي: ٨١ت.

أماني ابن بشران: ١ت.

الإمام مالك مفسراً: ٢١٤ت.

الإمام مسلم: ١٠٩ت.

الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح: ١٣١ت. الأمثال للعسكري: ٤٣ت.

الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع: ٦ت، ١٤ت، ١٥ت، ٢٦٦، ٢٨ت، ٢٦٣.

الأمر بالمعروف لابن أبي الدنيا: ٢٥٢ت.

بداية السول: ١١٩ت.

بدایة الجتهدد: ۳۲م، ۷۸م، ۲۷ت، ۸۰ت، ۸۲ت.

البداية والنهاية: ١١٨ ت.

البدر الطالع: ٧م.

البدع لابن وضاح: ٣ت، ٥٥ت، ٥٥ت، ١٢٦.

البدعة لشلتوت: ١٩٠ ت، ٢١٠ ت.

البدعة في صلاة بعد جمعة: ١٤١ت.

البدع الحولية: ٨٩ت، ١٢٣ ت، ١٢٦ت، ١٢٦.

بدع القراء: ٨٩ت، ١١٢ت.

بذل المجهود: ١٣٨ ت.

بسمة النور وثورة القسام: ١٢٣ت.

البصائر (جريدة): ٨٠م، ٨١م، ٨٢م.

بغية الباحث: ٥٥ت.

بلادنا فلسطين: ١٢٢م، ١٤٩ت.

البلوغ الفوزي في بيان ألفاظ مولد ابسن الجوزى: ١٧٦ت.

بانت سعاد في إلمامات شتى: ٢٠٧ت.

البناية للعيني: ٣٢م، ٧٧ت، ٩٩ت.

بهجة النفوس: ١٦٤ت.

بيان جمعية العلماء: ١١٢م.

بيان الدليل: ١٨٧ت.

البيان والتحصيل: ٧٣ت، ٨٠، ٢٢٩ت.

بيان وجوب الهجرة وتحريسم مىوالاة الكفـرة ووجوب موالاة مؤمنى الأمة: ١٧م.

بيان الوهم والإيهام: ١٧٩ت.

البينات للمغربي: ١٩٩٠ت.

تأسيس النظر: ٣٩ت.

تاج التراجم: ١٢٣ت، ١٨٠ت.

تاج العروس: ١٠٠ت، ١٤١ت.

الأمر بالمعروف لعبدالغني المقدسي: ٢٥٢ت.

أنباء نجباء الأبناء: ٧١م.

الانتصاف لابن المنير: ١٣٨ت.

الانتقاء ابن مردویه: ٦٨ ت.

الإنجاد في أحكام الجهاد: ٢٦م.

الأنجم الزواهر في تحريم القراءة بلحون أهـل الفسق والكبائر: ١١١ت.

أنساب الأشراف: ٦٨ ت.

الإنصاف: ٣٢م، ٨٥ت.

الإنصاف فيما قيل في المولد من الغلـ و وبـ لا إجحاف: ١٨٥ ت.

الأهرام (جريدة): ٢٥ت.

أهوال القبور: ٢٠ت.

الأوســـط: ٢ت، ١١ت، ١٤ت، ١٧ت، ١٧٣.

الإيضاح والتبيين: ٢١٦ت.

إيضاح المسالك للونشريسيي: ١١٦ت، ١٨٩ت.

إيضاح ما لدينا في قول المحدثين روينا: ٨ت. الإيمان لابن منده: ٣ت.

الباعث على إنكار البدع والحوادث: ٦ت، ١٤ت، ١٥ت، ١٥ت، ١٦٣، ١٥٠ت، ١٨٣، ١٨٥ت، ١٢٩ت، ١٢٩ت، ١٢٨ت، ١٢٨ت، ١٢٨ت، ١٢٨٠ت.

بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: ١٢٢ت.

البحر الرائق: ٣٢م، ٤، ٦.

البحر الزخار = مسند البزار.

البحر الحيط: ٣٩ت.

بدائع الصنائع: ٣٢م، ٧٨م، ٦٧ت.

بدائع الفوائد: ١٨٩ ت.

تبصير المنتبه: ٤١ ت. التبيان في آداب حملة القرآن: ١٣ ت، ١١٠، ۱۱۱ت. تبيين الحقائق: ٣٢م، ٦٧ت. تبيين العجب: ١٢٣ ت، ١٣٠. التتبع والإلزامات: ١٠٩ت. تتمة الأعلام: ١٦٦ ت. تثبيت الإمامة: ٦٨ ت. تجربة الشيخ عزالدين القسام: ١٢٢م. التجريد للذهبي: ٧١ت. التحذير من البدع: ١٢٧ ت. التحرير والتنوير: ٤٣م. تحريم الذكر جهراً للأرمنكي: ٤٢ ت. تحفة الأبصار والبصائر في بيان كيفية السير مع الجنازة إلى المقابر: ٢٣، ١٥٤. تحفة الأحوذي: ٧١ت، ٨٣. تحفة الأشراف: ٥٩ ت، ٦٨ ت، ٢١٧ ت. تحفة الأنام في العمل بحديث النبي ها: ۱۳۰ت. تحفة الباري على صحيح البخاري: ٣٥. تحفة الصديق لابن بلبان: ٦٨ ت. تحفة الطالب بمعرفة أحاديث ابن الحاجب: ٥٦ ت. تحفة الطلاب بشرح رسالة الآداب: ٢٤ت. تحفة الفقهاء: ٣٢م. تحفة المجالس ونزهة المجالس: ٢٣ ت. تحفة المحتاج شرح المنهاج: ١٤ ت. تحقيق البرهان في شأن الدخان: ٢٤٩ت. تخريج أحاديث الإحياء: ٤٣ ت، ٧٠ ت،

۱۲۷ ت، ۲۱۷ ت، ۲۱۸ ت، ۲۳۰

تخريج أحاديث كتاب البخلاء: ١٦٦ ت.

تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر: ١٣٦ت.

التاج والإكليل: ٨٠. تاریخ ابن جریر: ۱۸ ۲ت. تاریخ ابن خلکان: ۱۷٦ت. تاریخ ابن عساکر: ۲۱۸ت، ۲۳۰ت. تاریخ ابن معین: ۸٦ت. تاريخ الاحتفال بالمولد النبوي: ١٨ ات. تاريخ الأزهر: ٢٥ت. تاريخ الإسلام: ٦٨ ت. تاريخ الأقطار العربية الحديث: ١١م. تاریخ بغداد: ۷۱م، ۱۱ت، ۳۱ت، ۶۶ت، ۹ ه ت، ۲۸ ت، ۲۸ کت، ۲۳۰ ت، ۲۳۱ ت. تاريخ الدارمي: ١٠٩ ت. تاریخ دمشق: ۲۱م، ۱۹ ت، ۲۰ت، ۳۲ت، ٥٤٠، ٢٤٦، ٥٥٠، ٩٥٠، ٢٥٠، التاريخ العباسي الفاطمي: ١١٨ ت. تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع الهجري: ۱۱۳م، ۱۲۱ت، ۱۹۳۳، ۱۹۲۰، ۱۹۹ ت، ۲۰۲ ت، ۲۰۷ ت، ۲۳۳ ۲۳۶ت، ۲۲۸ت، ۲۶۶ت، ۲۹۹ ۲۵۰ت، ۲۵۶ت. تاريخ فلسطين الحديث: ١١٩م، ١٢٢م، التاريخ الكبير للبخاري: ١٩ ت، ٤٦ت، ۲۷ ت، ۲۸ ت، ۱۱۲ ت، ۲۶۱ ت. تاریخ مساجد بغداد: ۱۷۱ت. تاريخ مكة: ١٢١ ت. تاريخ معرة النعمان: ٢٤٧ت. تاریخ واسط: ۸۲ت.

التاج المكلل: ٧م.

٦٨ت.

١٢٢م.

798

تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي: ١٣٦ت. التذكرة للزركشي: ٤٣ت، ١٨٠.

تذكرة الأنام في النهي عن القيام: ٢٢١ت. التذكرة في أحوال الآخرة: ١١ت.

تذكرة الموضوعات: ١٢٧ ت، ١٣٦ ت.

تراجم أعيان دمشق: ٢٤٤ت.

تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي: ٢٢٠.

تراجم علماء طرابلس: ١٤٧ت.

التراويح أكثر من ألف عام في مســجد النــي . ١٧٥ت.

ترجمة الشيخ عبدالقادر الرافعي: ١٤٧ ت. الترخيص في الإكرام لذوي الفضل والمزينة من أهل الإسلام على جهنة البر والتوقير والاحترام لا على الرياء والإعظام: ٢٢٠ ت، ٢٣٠.

الترغيب للتيمي: ٣٣ت، ٢٨ت، ١٢١ت. الترغيب والترهيب للمنذري: ١٦، ٣٤ت، ١٣٩ت، ٢١٧ت، ٢٣٠ت.

تسهيل الوصول: ١٥٤ت.

التشبه المنهي عنه في الفقه الإسلامي: ٢١٦ت.

تصحيح الدعاء: ١٧ ت.

التصفية والتربية وأثرها في استثناف الحياة الإسلامية: ١١٩م.

> التعاون الاجتماعي: ١٦١ت. تعجيل القضاء المبرم: ١٥٤.

> > تعدد الجمعة: ١٣٩ت.

التعقيب الحثيث: ١٢٣ت.

التعليقات الحسان على تحقيق البرهان: ١١٤ت، ٢٤٦ت.

تغليق التعليق: ٥٦.

تغير الأحكام في الشريعة الإسلامية: ١٨٨ت.

تغیر الفتوی لبازمول: ۱۱۵ت، ۱۸۸ت. التفریع: ۳۲م.

تفسير ابن أبسي حاتم: ۲۷م، ۲۸ت، ۲۹ت، ۲۹ت. ۳۹ت. ۲۹

تفسیر ابن جریسر: ۳۷ت، ۳۹ت، ۱ £ت، ۵۵ت.

تفسیر ابن کشیر: ۲۷م، ۲۸، ۲۹ت، ۳۷، ۳۳ ۳۹ت، ۶۰ت، ۱۰۸ت، ۱۲۲ت، ۱۳۳ت، ۱۸۱ت.

تفسير ابن المنذر: ٢٠٥ت.

تفسير الثعلبي: ١٢٨ت.

تفسیر القرطبي: ۲۷م، ۶۳م، ۱۱ت، ۷۳ت، ۷۳ت، ۷۷ت، ۷۷ت، ۱۳۷ت، ۱۳۷ت. ۱۲۵ت.

تفسير الكشاف: ١٦م.

تفسير المنسار: ۱۱۹ت، ۱۹۲ ت، ۱۹۳ ت، ۱۹۳.

تقريب التهذيب: ٦٨ ت، ١٢١ ت.

تقريب فقه ابن القيم: ٨٥ت.

تقرير على كتاب ابن الحــاجب في الأصــول: ٢٥.

تقرير القواعد: ١٢٠ت.

تقريرات عليش: ٢١ت.

تقويم اللسانين: ٢٦ت.

التقييد لابن نقطة: ١٠٨ ت.

تقييد التراجيح: ١٢٧ ت.

تقييد التراجيح في تأكيد التراويح: ٦٤ت.

تقييد التراجيح في صلاة التراويح: ٦٤ت.

تقييد في جواز الذكر: ١٤٩ت.

تقييد جواز الذكر على الجنائز: ١٩٦ت.

التكملة: ١١٨ ت.

تلبيس إبليس: ٢١٠ت، ٢٤٣ت.

تلخيص الجنائز: ٩.

التلخيص الحبير: ١٧٩ت.

تلخيص صحيح مسلم: ١٠٨ت.

تلخيص المتشابه: ٣٢ت، ٣٩ت، ٤٠٠.

التلويح على التوضيح: ١٤٦ت.

التمدن الإسلامي (مجلة): ١١٢م، ١٩٣ت، - ٢٠٢

التمهيدد: ۳۰ت، ۳۱ت، ۳۳ت، ۳۳ت، ۳۳ت، ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۸ت. ۲۸ت.

التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف: ٢٢٤.

تنزيه الشريعة: ١٢٣ت.

تنقيح التحقيق: ٣٢م.

تنقيح الفتاوي الحامدية: ١٦٣ ت.

التنكيت والإفادة في تخريج خاتمــة سفر الســــعادة: ١٢٧ت، ١٢٧ت، ١٧٧ت.

التنوير في مولد السراج المنير: ١٠٦. الترين الممارات اللاثر المسترد ١٠٠٠.

التهجد لعبدالحق الإشبيلي: ٧٧ت، ٧٧٣، ٤٧٣.

تهذيب الآثار للطبري: ۲۱۷ت، ۲۱۸ت، ۲۲۳.

تهذيب تاريخ مدينة دمشق: ٢٤٤ت.

تهذيب التهذيب: ٢ت، ٤٣ت، ١٢٢ت.

تهذیب السنن: ۱۸۹ ت، ۲۱۸ ت، ۲۳۰.

تهذيب الفروق: ٢١٤ت.

تهذیب الکمال: ۱۲ت، ۲۶ت، ۲۸ت، ۱۲۱ت، ۱۳۳۰، ۲۲۳، ۲۳۳، ۲۳۳، ۲۲۳، ۲۲۲، ۲۲۲۳، ۲۲۲۳،

توثيق قصيدة سمعاد في المتن والسمند: ٢٠٧ت.

التوضيح: ٣٥م.

توضيح المشتبه: ٤٠ ت، ٤١ ت.

التوضيحات الوافية: ٢٠٧ت.

التيسير بشرح الجامع الصغير: ٣٣ت.

تيسير التحرير: ١٤٦ت.

تيسير العزيز الحميد: ١١٠ ت.

الثقات لابن حبان: ١٩ ت، ٢٤٢ ت.

الثقافة الإسلامية للطباخ: ٣٧ت.

الثقافتان: البيضاء والصفراء: ١٦٦.ت. ميراث الأوراق: ٧١م.

الثواب لأبي الشيخ: ٧٠ت.

الثورة العربية الكبرى في فلسطين: ١٢٢ ت.

ثورة عزالدين القسام: ١٢٣ت.

جامع بيان العلم وفضله: ٣٤٣، ٥٥٠، ٥٩ت، ٦٨ت.

جامع التحصيل: ٤٣ ت.

جامع الترمذي: ٤٢م، ٣٣، ٣٠ت، ٣١ت، ٣٤. ٣٤، ٥٥ت، ٢٧٣، ٢٧ت. ٢٠٠٠.

جامع العلوم والحكم: ٥٦ ت، ١٥٤ ت.

جامع فقه ابن القيم: ٨٥ت.

الجامع لأحكام القسرآن: ٤٥م، ٣ت، ١٠٨ت، ٢٢٢ت، ٢٤٣.

الجامع الصغير للسيوطي: ١٣ ٢ت.

الجامع الكبير للسيوطي: ١٥٤ت.

الجامع المختصر: ١١١ت.

الجرح والتعديل: ١ت، ٨٦ت، ٩٠١ت.

جريدة الأهرام: ٢٥ت.

جريدة البصائر: ٨٠م، ٨١م، ٨٢م. جريدة السبيل: ٥٢م. ۱٤٠ت.

جواب في شأن قسراءة القرآن بصوت عال قرب الذين يصلون: ١٠٩ت.

جواز الذكر بالجهر: ٤٢ت.

جواز صلاة الجمعة في موضعين: ١٣٩ت.

جوانب مجهولة من حياة الشيخ عزالدين القسام: ١٢٢م.

الجواهر المضيئة: ١٢٣ت.

حاشیة ابسن عابدین: ٥٥م، ٧٨م، ٥، ٢، ٢٠ ٢٣.

حاشية ابن قائد على المنتهى: ٢٣ت.

حاشية الأزميري على المرآة: ٣٥م.

حاشية البجيرمي على المنهج: ١٣٩ ت. حاشية الجمل: ٢١٣ ت.

حاشية الدسوقي: ٨٦ت، ٢١٢ت.

حاشية السندى على ابن ماجه: ١٢٢.

حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج:

۱۳ ت، ۱۳۹ ت، ۱۶۹ ت، ۱۹۶ ت.

حاشية الصاوي على الجلالين: ٢٨.

حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: ١٤٤ ت.

حاشية العدوي على الخرشي: ٢١١.

حاشية العطار على جمع الجوامع: ٢١٢ت.

حاشية على رسالة الشيخ عليش في التوحيد: ٢٣ت.

حاشية محمد بن مانع على دليل الطالب: ٢١ت.

الحاوي للماوردي: ١١١.

الحاوي للفتاوى للسيوطي: ٤٢ت، ١٦٣ت.

الحاوي للفتاوى للغماري: ١٨ ت.

الحجة على تاركي سلوك طريق المحجة: ١٥٤ ت. جريدة السفير: ٥٢م.

جريدة الشورى: ٩٦م، ٤.

جريدة الفرقان: ٦١م.

جريدة اليرموك: ٩٣م.

جزء ابن دیزیل: ۲۰۷ت.

جزء ابن فیل: ۸ت.

جزء الألف دينار: ٦٨ت.

جزء الجويباري: ٤٩ت.

جزء الحميري: ٣٤ت.

جزء في اتباع السنة واجتناب البدع: ٥٦ت.

جزء من حديث ابن رزقويه: ٤٥ت.

جزء من روى عن أبيه عن جده لأبسي خيثمة: ٣٩ت.

جزء من روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا: ٠٤٠.

جزء بيبي الهرثمية: ٦٨ ت.

الجعديات للبغوى: ٧٧ت، ٢٣٠ت.

جمال القراء: ١٧٩ت.

جمع الجيوش والدسماكر على ابن عساكر: ٢٠٣ت.

جمع الوسائل: ۲۱۸ت، ۲۲۸ت.

الجمعيات الخيرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة: ١٥٠ت.

جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن: ١٢٢ت.

الجهاد والفدائية في الإسلام: ٥٠م، ٥٣م. الجهاد والقتال: ٥٣م.

الجهر بالذكر وما يتعلق به: ٤٢ت.

الجواب الذي انضبط في لا تكنن حلواً فتسترط: ١٨٤ ت.

جواب على رسالة القاضي العلامة محمد أحمد العنس في سقوط الظهر في كل جمعة:

الحديقة النبوية: ٤٧ت، ٥٣ت، ٥٥ت، ٥٥ت. ٧٥ت.

حسن البيان فيما ورد في ليلة النصف من شعبان: ١٢٤ت، ١٢٦ت، ١٢٩ت. حسن التنبه لما ورد في التشبه: ٢١٦ت. الحصن والجُنة على عقيدة أهمل السنة: ٢٠٦ت.

الحِكمُ الجديرة بالإذاعة: ١٦ ت.

حكم تعدد صلاة الجمعة في المساجد وما يتعلق بإعادتها ظهراً جماعةً: ١٣٩ت.

حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال: ١٣٥٠.

حلية العلماء: ٣٢ت.

حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر: ١٦٦٦ت.

الحنائيات: ١٧٠ ت، ٢٠٦ ت.

الحسوادث والبسدع: ٦، ١١٢ت، ١٢٣ت، ١٢٤. ١٢٤ت، ١٢٥ت، ١٩٠ت.

حوار مع المالكي: ١٨٠٠ت.

حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج شرح المنهاج: ١٤ت، ١٩٠، ١٤٠.

حواشي على الطريقة المحمدية لخواجة: ٥٨ ت.

الحواشي المدنية: ١٤٩ت.

حواشي المنهاج: ٧، ١٣.

حياة شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٦٦ ت. الخطب والمواعظ: ١٢٥ ت.

خطط المقريزي: ١٨١٠ت.

الخلافيات للبيهقي: ١٣٥ت.

دار البرزخ: ۱۸۰ت.

دراسات في حضارة الإسلام: ١١٠ ت.

درر الخواص على فتاوى سيدي على الخواص: ٩١٠.

الدرر الكامنة: ٧م، ١٢٣ ت.

الدرر المشتهرة: ١٣٦ت.

درر الغمام الرقيق: ٩٠م، ١٢٣ت، ١٥٧ت، ١٩٦

الدر المختار شرح تنوير الأبصار: ٤، ١٤٣. السدر المنشور: ٢٨ت، ٣٧ت، ٣٩ت، ٢٠٥.

دستور جمعية العلماء: ١٢١ ت.

الدعساء للطسبراني: ۲۹ت، ۳۳ت، ۳۳۳. ۲۶ت، ۲۱۷ت.

الدعاء للمحاملي: ٣١ت.

دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بس عبدالوهاب عرض ونقد: ٢٦-٦٣ت.

الدعوات الكبير للبيهقي: ٢٩ت، ٣٠ت، ٣٠ت. ٣١ت.

الدفاع عن أهل السنة والأتباع: ١٦م.

دلائل الخيرات: ١٩٠.ت.

دلائسل النبسوة للبيهقسي: ٥٥٠، ٢٠٧ت، ٢١٦.

دليل الطالب: ٣١.

دليل مؤرخ المغرب: ٢٢١ت.

الدين الخيالص: ٢٤ ت، ١٤١ ت، ١٦٣ ت، ٢٠٩ ت، ٢٠٩ ت.

ديوان الضعفاء والمتروكين: ١٢٢ ت.

الذخيرة: ٣٣م، ٢٧ت، ٧٣ت.

ذخرة الأخبار بتتمة ردّ الحتار على الدر

رد المحتار: ۱۳۸ت.

رسائل في حكم الاحتفال بالمولد النبوي: ١٢٠ ت.

الرسالة للشافعي: ٣٢م، ٢٢٤ت.

رسالة الضياء الموفور في تراجم بــني فرفـور: ٢٠٢ت.

رسالة فتاوى أئمة المسلمين بقطع لسان المبتدعين: ٢٣.

رسالة في البسملة وحديثها المشهور: ٢٥ت. رسالة في علم الفرائض: ٢٠٢ت.

رسالة فيما إذا كان يحل للمسلمين العيش تحت حكم غير المسلمين والتعايش معهم: ١٦٨م.

رسالة القشيري: ٧١م.

رسالة ليلة النصف من شعبان: ١٢٩ت.

رفع الإشكال عن مسألة الحال: ٢١ت.

رفع العتاب والملام عمن قسال: العممل بالضعيف اختيار حرام: ٢١١ت.

الرقة والبكاء لابن أبي الدنيا: ٣٧ت.

روح المعاني: ٣٧.

روضة الطالبين: ١٩م، ٢٦م، ٣٣م، ٤٣م. روي الظمآن: ١٢٩ت.

زاد المعاد في هدي خير العباد: ٧٧ت، ٨٥. م. ٨٠٠.

الزهد لابن المبارك: ١١ ت، ١٢ ت، ١٩ ت، ٣٧ ت، ٣٧ ت. ٣٧ ت.

الزهد لأحمد بن حنبل: ١٥ت، ١٨ت، ١٩٦. ١٩٠. ١٩٠.

الزهد للبيهقي: ١ت، ٣ت، ٤ت.

الزهد لوکیع: ٦ت، ١١ت، ١٢ت، ١٥ت، ١٥ت، ١٨

زوائد البوصيري على ابن ماجه: ١٣٦ت.

المختار: ١٣٧ ت.

ذكرى موقعة حطين: ١١١م.

ذكر أخبار أصبهان: ١٢ ت.

ذكر الأقران: ٦٨ ت.

ذكر تاريخ أصبهان: ٣١ت.

ذكريات على الطنطاوي: ١١٢م، ١٢٣م، ١٢٣٠، ٢٦٦٦، ١٦٦٠، ١٩٩٠، ١٩٩٠، ١٩٩٠، ١٩٩٠، ١٩٩٠،

ذم الرياء للضرّاب: ٣٧ت.

۲۵٤ت.

ذم الكلام للهروي: ٣ت، ٥٩ت، ٢٠٣ت.

ذم الهوى لابن الجوزي: ١٥٤ ت.

ذيل تاريخ بغداد لابن النجار: ٢٣٠ت.

ذيل طبقات الحنابلة: ٣٢م.

الذيل على الروضتين: ١٠٥ت.

ذيل مرآة الزمان: ۲۰۸ت.

رأي في المشي مع الجنازة لأحمد الشافعي: 197

رؤوس المسائل: ٣٢م.

رجال من التـــاريخ: ۱۰۸م، ۱۱۳م، ۱۱۹م، ۱۱۹م، ۱۱۲م، ۱۲۲

الرحلة إلى المدينة المنورة: ٢٣٨ت.

رحلتي إلى نجد للألباني: ٣٦م.

ردع الراغب عن الجمع في صلاة الرغائب:

الرد على الجهمية: ٣٣ت.

الرد على رسالة الجهر بالذكر: ١٩٠ت.

السرد القسوي علسى الرِّفساعي: ١١٨ت، ٢٢٩ت.

السرد على الكساتب المفتسون: ٢٠٩ت، ٢٢١ت.

الرد على وديع كرم: ٢٢٠ت.

زوائد الزهد: ٢٦م.

زيادات الضرّاب على الجالسة: ٢٠٣ت.

سباحة الفكر في الجهر بالذكر: ٤٢ت.

السبيل (جريدة): ٥٢م.

السراج لكشف ظلمات الشرك في مدخل ابن الحاج: ١٨٥.

سِفْرُ السعادة: ١٢٣ ت، ١٢٧ ت.

سفر المسلمين إلى بلاد النصارى: ٧٧م. السفور والحجاب: ١٩٩.

السفير (جريدة): ٥٢م.

السلسلة الصحيحة: ٢٢م، ٣ت، ٤ت، ٢٣ت، ٢٣ت، ٢٣ت، ٢٧ت، ٢٧ت، ٢٢ت، ٢٧٣ت، ٢٢٣ت، ٣٣٠ت. ٣٣٠ت. ٣٣٠ت.

السلسسلة الضعيفسة: ٢٦، ٢٦ت، ٤٧ت، ١٢١.

سلم المسترشدين لأحكام شريعة الدين: ٢٤ت.

السنة لابن شاهين: ٦٧ ت.

السنة لابن أبسي عساصم: ٤٦ت، ٥٥٠، ٨٦٦، ٨٦٥.

السنة لابن نصر: ٥٥٠، ٥٨م، ٥٥٠، السنة لابن نصر: ٥٠٠، ٢٤٠٠.

السنة للخلال: ٦٧ ت.

السنة لعبدالله بسن أحمد: ٣٣ت، ٦٧ت، ٢٠٥.

السنة للالكائي: ٢٠٥ ت، ٢٤٣ ت.

السنة والشيعة: ١٦٦ت.

سنن ابسن ماجسه: ۳ت، ۵۵ت، ۲۷ت، ۱۲۱ت، ۱۲۳ت.

سـنن أبــي داود: ٤٢م، ٥٥ت، ٥٩، ٧٠ت، ٨٣مت، ١٠٨.

سنن الدارقطني: ٣٤ت. سنن الدارمي = مُسند الدارمي سنن سعيد بن منصور: ١٧ت، ١٨، ٢٠ت. السنن الصغرى للبيهقي: ١٤ت، ١٥ت، ٣٠ت، ٣٣٢، ١٣٣٠.

السنن الكــبرى للبيهقــي: ٦، ١١، ١٤، ١٠، ٢٠، ٢٩ ... ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠٠. ٢٠٠٠. ٢٤٣٠. ٢٠٠٠. ٢٤٣٠.

سنن النسائي: ٨٣.

السنن الواردة في الفتن: ٣ت.

السنن والمبتدعسات: ۸۹ت، ۱۱۲ت، ۱۲۳، ۲۱۳، ۲۱۳، ۲۱۳، ۲۱۳. ۲۱۱۳.

السنوحات المكية: ٤٧ت.

سؤالات ابن الجنيد: ١٠٩ ت.

سؤالات ابن محرز: ١٠٩ ت.

سوي الصراط البرزخ بين التفريط والإفراط في مسألة الاحتياط: ١٨٩ت.

سير أعلام النبلاء: ١٤ت، ١٩ت، ٢٨ت، ١١٨. ١١٨. ١١٨.

سيرة ابن إسحاق: ١٨٢ت.

السيرة لابن كثير: ١٨ ٢ت.

السيرة لابن هشام: ١٨ ٢ت.

السيرة النبوية في مفهوم القاضي عياض: ٢١٧ت.

سير السلف: ٦٨ت.

السير الكبير: ٣٢م، ٤٥م، ٧١م.

السيف المسلول للسبكي: ٢٠٩ت.

شأن الدعاء: ٣٢ت.

شذرات الذهب: ۱۱۹ت، ۲۰۸ت.

شذرات مرشحات الأقلام على منظومة

كفاية الغلام: ١٩٣ ت.

شرح ابن ناجى على الرسالة: ١٧٤ت.

شرح الإبانة: ٢١١ت.

شرح الأربعين النووية لابن جماعة: ٧.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٥٥ ت، ٥٨ ت، ٩٨ ت.

شرح الأوراد: ١٢٨ت.

شرح البخاري لابن بطال: ٢٢٣ت.

شرح التنقيح: ٩٨ ت.

شرح روضة الناظر لابن قدامة: ٢٤٤ت.

شرح روضة الطالب: ١٣.

شرح رياض الصالحين: ٥٦م.

شرح الزركشي على الخرقي: ٦٧ ت.

شرح السنة للبغوي: ٣ت، ٢٩ت، ٣٥ت، ٥٥ت، ٥٥ت، ٢٢٣ت، ٢٠٢٠ت، ٢٢٣ت.

شرح صحیح مسلم للنووي: ٤٣م، ٧٨م، ٢٧ت، ٢٧ت، ٢٧ت، ١٧ت. ١٠٠٠.

الشرح الصغير: ٨٢ت.

شرح قصیدة بانت سعاد: ۲۰۸ت.

شرح القواعد الفقهية: ١١٦ت.

شرح قواعد مصطلح الحديث: ١٦٦ ت.

الشرح الكبير: ٥٥م، ٥٥م، ٢١ت، ٦٧ت، ٨٥م. ٨٥م.

شرح الكوكب المنير: ٣٨ت.

شرح مجلة الأحكام للأتاسى: ٢٢٣ت.

شرح معاني الأثار: ٦، ٢٣ت، ٧٧ت،

۷۳ ت، ۷۷ ت، ۸۳، ۹۹ ت، ۱۳۷ ت.

شرح الموطأ للزرقاني: ٧٥ت، ٨٠ت. شرح ملتقى الأبحر على مجمع الأنهر: ١٤٧.

شرح نهج البردة لشوقى: ٢٤ ت.

شرف أصحاب الحديث: ٣ت.

الشريعة للآجــري: ٤٥ت، ٥٥ت، ٦٨ت، ١٤٥

شعب الإيمان: ٢ت، ١٤ت، ١٦ت، ١٧ت، ١٧ت، ٢٨ت، ٢٩ت، ٣٠ت، ١٣ت، ٣٢، ٣٣ت، ١٢١ت، ٢١٧ت، ٢١٨ت، ٣٢٢ت.

شــعر خـــالف الشـــرع: ٢١٦ت، ١١٦ت، ١١٣٠. ١٣٣ت.

الشفاء للقاضى عياض: ٢١٦.

شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور: ٢٠٩ت، ٢٢١ت.

الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء: ٢٣١ت. شمائل الترمذي: ٢١٨ت.

الشمس المنيرة الزهرا في تحقيق الكلام فيما أدخله الكفار دارهم قصراً: ١٧م.

الشهاب للقضاعي: ١٠٨ ت.

الشهادة في سبيل الله: ٧٢م.

الشهيد عز الدين القسام: ١٢٣م.

الشورى (جريدة): ٩٦م، ٤.

الشيخ أحمد زروق آراؤه الإصلاحية: ١٨٣ت.

الشيخ عز الدين القسام: ١١٥م، ١٢٢ت.

الشيخ المجاهد عز الدين القسام: ١٢٢م.

الصارم المسلول على مخالف الرسول في الرد على من استحسن بدعة الذكر جهراً في تشييع الجنازة: ٦.

صبح الأعشى: ١١٨ ت.

صحیح ابن حبان: ۲۶ت، ۵۵۰، ۲۸ت، ۱۰۸ت.

صحیح ابن خزیمة: ۳۱ت، ۸۳.

صحيح أبي داود: ٢٥م.

صحيصح البخساري: ١٣م، ٤٢م، ٢٥م،

۲ت.

ضعيف الترمذي: ١٥٨ ت.

ضعيف الجامع: ١٥٨ ت.

الضوء اللامع: ٢٢١ت.

ضوء المصابيح في صلاة التراويح: ٦٤ت.

ضياء المصابيح في صلاة التراويح: ٦٤ت.

طبقات الأولياء: ٧١م.

الطبقات الكبرى لابن سعد: ١٤ت، ١٧ت، ٢١٥.

طبقات الشافعية الكبرى: ۱۱۰ت، ۱۱۱ت، ۲۱۳، ۲۱۳.

طرح التثريب: ٦٧ ت.

الطراز الحديث في مصطلح الحديث: ٢٥ ت. الطريقة المحمدية: ٦، ٤٧ ت، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٢٦ت.

الطهور لأبي عبيد القاسم بن سلام: ١٢٨ت، ١٨٦ت.

الظهرية: ٤.

عارضة الأحوذي: ٦٦ت، ٨٠ت، ٧٧٣، ٥٨٠ ٨٤ت، ١٢٤ت، ١٢٦ت، ١٣١١.

العبر للذهبي: ١٢٣ت.

العتبية: ٨٠ت، ٢٢٩ت.

العجاب لابن حجر: ٣٩ت، ٤٩ت، ٤١ت، ٤٤ت.

عجالة الإملاء المتيسرة: ٢ت، ٤٣ت.

عدة المريد الصادق: ٢١ت.

العراق في عهد المغول: ١١٠ ت.

العرف والعادة لأحمد فهمي: ٩٨ت.

العرّف والعمل في المذهب المالكي: ٩٨ ت.

عز الدين القسام: ٨٩م، ٢٩م، ٩٩م، ٩٩م،

١٠٠ت، ١١٤م، ١٢١م، ١٢١م.

عز الدين القسام أبو الفدائيين العسرب:

۳۶ت، ۶۵ت، ۶۹ت، ۵۳۳، ۲۵ت،

۱۳ ت، ۱۵ دت، ۱۱ ست ۸۳، ۱۸۳،

۷۸ت، ۸۹ت، ۹۶ت، ۱۰۳ت، ۱۰۷ت،

۱۱۵ت، ۱۱۷۳، ۱۲۹ت، ۱۳۰

۱۳٤ ت، ۱۵۳ ت، ۱۵۳ ت، ۱۵۷ ت،

۱۲۱ت، ۲۰۷۳، ۸۱۲ت، ۲۲۲

۲۶۱ت، ۲۶۲ت.

صحيح الترغيب والترهيب: ٤٢م، ١٣٩ات،

صحيح الجامع: ٤٣ ت.

صحيح مسلم: ٣٣م، ٤١م، ٢٤م، ٤٤م،

۲۵م، ۳ت، ۳۴ت، ۶۵ت، ۵۰، ۵۰ت، ۵۶ت،

۲۵ت، ۷۳ ، ۲۷ت، ۲۷ت، ۸۳ت، ۸۹ت،

۹۶ت، ۱۰۳ت، ۱۰۷ت، ۱۱۲ت،

۱۱۵ت، ۱۱۷ت، ۱۲۹ت، ۱۳۰،

۱۳۱ت، ۱۲۴ ،۱۳۲ ،۱۳۳ ،۱۳۳

۱۵۷ ت، ۱۸۸ ت، ۱۹۱ ت، ۱۸۰

۱۹۱ت، ۲۰۷ت، ۲۱۵ت، ۲۲۲ت،

۲٤١ ت، ۲٤٢ت.

صفاء المورد من عدم القيام عند سماع المولد: ٢٢٠.

صلة الستراويح: ٦ت، ٧٧ت، ٧٤ت،

۷۷ت، ۷۹ت، ۸۵ت، ۱۲۳ت.

صوت الشعر في قضية فلسطين: ١٢٢م.

الصيام للفريابي: ٧٥م، ٧٧ت، ٨٦ت.

الضعفاء الصغير للبخاري: ١٣٥ ت.

الضعفاء للعقيلي: ٢٨ ت، ٨٦ ت.

الضعفاء الكبير للعقيلي: ٣٠ت، ٤٦ت، ٢٤ت، ١٥٣٠.

الضعفاء والمتروكين للنسائي: ١٢٢ ت.

ضعیف ابن ماجه: ۱۲۱ت، ۱۵۸ت.

ضعيف الترغيب والترهيب: ١٧م، ١ت،

۱۲۳م.

عز الدين القسام شيخ الجاهدين في فلسطين:

۱۰م، ۱۱۵م، ۱۲۲م.

عز الدين القسام منهجاً ورجالاً: ١٢١م.

العظمة لأبي الشيخ: ٣٩ت.

عقد الجواهر الثمينة: ٣٢م، ٧٣٣.

العقود الياقوتية: ٢٤٤ت.

عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد: ۲۱۲ت.

العلسل لابسن أبسى حساتم: ٣٣٣، ١٤٤، ٦٧ ت.

العلل للدارقطني: ٤٩ ت، ١٢٢ ت.

العلل الكبير للترمذي: ٣ت، ٤ت.

العليل المتناهية (١): ١٢١ ت، ١٣٥ ت، ۱۵۸ت.

العلم للمقدسي: ٤٦ت.

عمدة القارى: ٨٢ت، ٨٧ت.

۱۳۷ت.

عمل اليوم والليلة للنسائي: ٢٨ت، ٣٣ت،

العمليات الاستشهادية في الميزان الفقهي: ٦٩م. العمليات الفدائية خارج فلسطين: ٧٥م. العهود المحمدية: ١٣٨م، ٩٢ ت، ٢٣٥. عهود المشايخ: ٢٣٥ت.

عون الباري لصديق حسن خان: ٧٣ت، ۸۲ت، ۸۳ت، ۵۸ت.

العلل ومعرفة الرجال: ١٢٢ ت.

العلم لابن عثيمين: ٨م.

عمل اليوم والليلة لابن السني: ٢٩ت،

۱۳۷ ت، ۱۷۹ ت.

عون المعبود: ٤٩ ت، ١٣٨ ت.

(١) سيأتي باسم «الواهيات» أيضاً.

غاية المنتهى: ٤، ٢٣ ت.

الغرائب والأفراد: ٢٨ت.

الغرباء للآجري: ٣ت.

غرر الفوائد المجموعة: ١٠٩٠.

غريب الحديث للحربي: ٢٣٠م، ٣ت، ٣٣٠، ٢٤ ت، ٤٤ ت.

الغيلانيات: ٢٣٧ت.

فتاوي أئمة المسلمين: ١٥٤ت.

فتاوی ابن رشد: ۱۷۳ت.

الفتاوى الحديثية للهيتمي: ١١٤ت، ۱۱۵ت، ۱۱۲ت، ۱۱۷ت.

فتاوى الرملي: ١٣٠٠ت.

فتاوى الشبلي: ٦٤ت.

فتاوى الشاطبي: ١١٢ت.

فتاوى العزبن عبدالسلام: ٦٣ ت، ٦٥ ت، ۱۲۳ ت، ۲۱۱ ت.

فتاوى علماء الإحساء: ١٤١ ت.

الفتاوى الفقهية الكبرى: ١٣٠ت.

فتاوى في تكفير القاديانية: ٢٣٣ت.

فتاوی قاضی خان: ٦ت، ١٤٨ ت.

الفتاوي الكبرى للهيتمسى: ٨١ت، ٨٥ت، ۱۱۹ت، ۱۲۳ت، ۱۳۳.

فتاوی محمد بن إبراهيم: ٥٢م، ١٧٤ت.

فتاوی محمد رشید رضا: ۱۱۹ ت، ۱٤٠ ت.

فتاوي النووي: ٤٣ ت، ١٢٣ ت، ١٢٨ ت.

الفتاوي الهندية: ٤٥م، ٦ت.

الفتاوي والإسلام للقاسمي: ١١٥ت.

فتــح البــاري: ۲۷م، ۳۵م، ۶۵م، ۵۱م، ۱۸ ت، ۶۹ ت، ۵۱ دت، ۹۹ ت، ۷۲ ۷۳ ، ۲۷ت ، ۷۷ت ، ۹۷ت ، ۸۰ت ، ۸۰ت

۱۸ت، ۸۲، ۸۶ت، ۸۷ت، ۱۱۰ت،

۱۳۵ ت، ۱۳۲ ت، ۱۳۸ ت، ۱۲۶ ت،

فضائل مسورة ياسين في ميزان النقد: ١٧٩ ت.

فضائل الصحابة: ٦٧ت.

فضائل عشر ذي الحجة: ٣١.

فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٧٩ ت.

فضيلة الشكر: ٣٣ت.

فقه الإمام الأوزاعي: ١٥٥ ت، ١٥٤ ت.

الفقيه والمتفقه: ٥٥ت، ٦٨ت.

الفكر السامى: ٢٥ ت، ٢١٢ ت، ٢٢٠ ت.

فلسطين والانتداب البريطاني: ١٢٢م.

فلسطين المسلمة (مجلة): ١٧م، ٦٩م.

فهارس كوبرلي: ٣٩ت.

فهــرس دار الكتــب: ۱۳۹ت، ۱٤٠ت، ۱۷٥.

الفهرس الشامل: ١٤٠ ت.

فهرس شيوخ ابن خير الإشبيلي: ٢٠٧ت. فهــرس مخطوطــات جامعــــة أم القـــرى: ١٤٠ت.

فهرس مخطوطات مكتبات المدن الإيرانية: ١٨٩ت.

> فهرس مكتبة جامعة قاريونس: ١٧م. فهرس مكتبة شنقيط ووادان: ١٧م.

فهرس المكتبة الغربية بصنعاء: ١٢٠ ت.

الفوائد لأبسي بكسر النيسمابوري: ٧٥ت،

الفوائد البهية: ١٨٠ت.

فوائد تمام: ۲۱۷ت.

فوائد حديثية: ١٣٦ت.

ر فوائد العراقيين للنقاش: ٣٩ت.

الفوائد المجموعة: ١٢٧ ت.

الفوائد المنتقاة الحسان العوالي: ٣٤ت.

الفيء والغنيمة: ٣٥م.

۲۱۷ت، ۲۲۳ت، ۲۲۳، ۲۲۸ت، ۲۲۸. فتح البیان: ۲۸.

الفتح الرباني للشوكاني: ٢٢٧ت.

الفتح السماوي: ٣٩ت، ٤٠٠.

فتح الصمد العالم على مولد أبي القاسم: ١٧٦ت.

فتح العلام على بلوغ المرام: ٥١.

فتح الغفور في تعجيل الفطور وتأخسير السحور: ٨٩ت.

فتح القدير: ٣٢م، ٢٨ت، ٣٩ت.

الفتح الكبير: ٢٣٧ت.

الفتح المبين في طبقات الأصوليين: ٢٥ت.

فتح الملهم: ١٠٨ ت.

الفتن للداني: ٢٦ت.

فتوى بالحلف بالطلاق والخروج عن المذهب للضرورة: ٢١١ت.

الفتوحات الربانية: ٨ت، ١٣٨ ت، ١٧٩ ت. الفرج بعد الشدة: ٢٩ ت.

الفردوس للديلمي: ٤٦ ت، ١٣٧ ت.

الفرقان (جريدة): ٦١م.

الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشميطان: ٢١١ت.

الفروسية: ٢١٦ت.

الفروق للقسرافي: ٦٣ ت، ٩٨ ت، ١٧٣ ت، ٢١١ ت.

فصل الخطاب في الرد على الزنكلوني والقسام والقصاب: ٩٠م، ٤.

الفصل المبين في مسألة الهجسرة ومفارقة المشركين: ١٥م.

فضائل الأوقـات للبيهقــي: ٢٩ت، ٣٠ت، ٣٠ت. ٣٢ت، ١٢١ت.

فضائل الخلفاء: ٦٨ ت.

القول البليغ: ٢٢٠ت.

القول الفصل في حكم الاحتفال بمولىد خير الرسل هي ١١٨٥.

القول المبين: ١٢٤ ت، ١٣٧ ت، ١٤١ ت.

القول المبين في ضعف حديث التلقين

واقرؤوا على موتاكم ياسين: ١٧٩ت.

القول المفيد على كتاب التوحيد: ٢٠ت.

الكاشف للذهبي: ١٢٢ ت.

الكافي لابن عبدالبر: ٦٦ت، ٦٧ت، ٨٧ت. الكامل لابسن عسدي: ١١٩م، ١٦، ٣٦، ٨٧ت، ٢٩٦، ٣٠٠، ٢٤٦، ٨٢ت، ٨١١ت، ١٣٥ت، ٢١٣٦، ١٥٨ت،

الكبائر للذهبي: ١٥٤ت.

الكتاب = مختصر القدوري: ١٨٠ت.

کتب حذر منها العلماء: ۱۸ت، ۱۳۳ت، ۸۹ت، ۸۹ت، ۱۷۹ت، ۱۷۹ت، ۲۱۷۳.

كتب ليست من الإسلام: ١٧٦ت.

الكشاف للزغشري: ٣٧، ١٣٨ ت.

كشاف القناع: ٢١ت، ٢٣ت، ٢٧ت، ٥٨ت.

كشف الأسرار: ٣٥م.

الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث: ١٢١ت.

كشف الخفاء للعجلوني: ٤٣٣ت، ١٣٦ت، ١٣٧٠. ١٣٧

كشف الظنون: ۲۱ت، ۲۱۲ت، ۲۲۲. كشف القناع: ۲۱۱ت.

ع كشف المحجوب: ٧١م.

نسف الحجوب. ٢٧١م.

الكشف والبيان: ١٢١ت.

الكلام على مسألة السماع: ٢١١ت.

فيض القدير: ٣٣ ت، ١٧٩ ت، ٢١٣ ت.

قاعدة جليلة: ١٦ت.

القاموس السياسي: ١٦٠ت.

قانون الصلح وبعض قوانين تركية المعمول بها: ٢٠٢ت.

القبس لابن العربي: ٨٣ت.

القبور لابسن أبسي الدنيسا: ١٦ت، ١٦ت،

۱۷ ت، ۱۸ ت، ۱۹ ت، ۲۰ ت.

القدوري: ٣٢م.

القرطبي والتصوف: ٢١١ت.

القسام: ٩٧م، ١١٥م، ١٢٢م.

قصيدة بانت سعاد وأثرها في التراث العربي: ٢٠٨ت.

القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها:

١١١٩م، ١٢٢م، ١٢٣م.

قطرة من مداد الأعلام المعاصرين والأنــداد: 70ت.

قواعد ابن اللحام: ١٦٤ ت.

قواعد الأحكام للعز: ٦٣ ت، ٢٢٤ ت.

القواعد الأصولية الزروقية: ١٨٣.

قواعد التصوف: ١٨٣ ت.

قواعد الحصني: ٣٨ت.

قواعد الخادمي: ١٦١ ت، ٢٢٣ت.

القواعد الفقهية النورانية: ١٢٠ت.

القواعد الفقهية: ١٤٨ ت.

القواعد والضوابط المستخلصة من التحريس:

۱۶۸ ت، ۱۵۶ ت.

القواعد والضوابط المستخلصة من شرح الجامع الكبير: ٣٩٠.

قوانين الأحكام: ٣٢م، ٥٤م.

قوت القلوب: ١٢٨.

القول البديع: ١٣٠ ت.

مجالس شهر رمضان: ٧٧ت. الجالسية: ٢٦م، ٧١م، ١٦ت، ١٢٤ت، ۱۳۸ ت، ۲۳۱ ت. الجتمع (مجلة): ٥٢م، ٦٧م. المجروحسين لابسن حبان: ٢٣ ت، ٣٣ ت، ۲۸ت، ۱۰۸ت، ۱۲۸ت، ۱۵۸ ت، ۲۱۷ ت، ۲۳۷. مجلة الأحكام العدلية: ١١٦ ت، ٢٢٣ت. مجلة الأديب: ٢٠٧ت. مجلة الإسلام: ٢٤ت. مجلة الأصالة: ١٣م، ١١٩م، ٢١ت، ٣٧ت، ٥٩ ت، ٦٣ ت، ٨٩ ت. عجلة التمدن الإسلامي: ١١٢م، ١٩٣ت، ۲۰۲ت. مجلة التراث العربي: ١٢٤م. عِلة الجامعة الإسلامية: ٧٩ت. مجلة الرسالة: ٢٥ت. مجلة الزهراء: ٢٥ت. مجلة الفتح: ١٢٤م، ٢٤ت، ٢٥ت. مجلة الفرقان: ٣٦م. عجلة فلسطين المسلمة: ٢٧م، ٦٩م. مجلة المجتمع: ٥٦م، ٦٧م. مجلة المقتطف: ١٠٩م. عجلة المنسار: ٨٧م، ٨٨م، ١١٩م، ١٢٩م، ۱۲۳ت، ۱۶۱ت. مجلة المورد: ١٧١ت. مجلسان من الأمالي: ٢٠٣. مجمع الأمثال: ١٧٠ ت.

مجمع الزوائد: ٢ ت، ١١ ت، ١٢ ت، ٣٤ ت،

۷۱ت، ۱۳۲ ت، ۲۰۶ ت، ۲۲۴ ت، ۲۲۳.

الجمع العلمي العربي: ٢٤ت.

الجالس أبي العباس ثعلب: ٧٠٧ت.

الكلمات الحسان في الأحرف السبعة وجمع الكنى للبخاري: ٦٧ ت، ١٢٢ ت. الكنز الثمين: ٢٤ ت، ٢٥ ت، ١٧٩ ت. كـــنز العمــال: ٢ت، ٤٦ت، ٢٠٣ت، الكواكب الدرية في مدخل خير البرية:

اللساب في شرح الكتاب: ٧٨م، ٣٩ت، ۱۱ت، ۱۲۳ ت، ۱۸۰ ت. لسان العرب: ٢٦ت، ٤٤ت. لسان الميزان: ١ت، ٣٠ت، ٣٩ت، ٤٠٠، ۲۰۳ت. لطائف المعارف: ١٢١ ت، ١٢٧ ت. اللقاء الشهري/ أبن عثيمين: ٥٦م. لمحات الأنوار: ١٧٩ ت. اللمع: ٧١١ت. لمعات التنقيح: ٢ت، ٧٣ت. اللمعة في آخر ظهر الجمعة: ١٤٠ت. اللمعة المستفادة في إقامة الجمعة والإعادة: ۱٤٠ت. لواقح الأنوار القدسية: ٩٢. ما جاء في شهر شعبان: ١٢٦ت. مبادئ نظام الحكم في الإسلام: ١١٠ ت. المبدع: ٨٥ت. المنفق والمفترق: ١٣٧ت. مثير العزم الساكن: ٣٠ ت، ٣١. مجالس ابن عبدالبر: ٢٢٣ت.

القرآن: ٢٥ت.

۲۰٤ت.

۲۰ت.

كلمة الحق: ٨٥م.

الكنى للحاكم: ١٢٢.ت.

الكنى للفولابي: ١٢٢ ت.

اللآلئ المصنوعة: ١٢٣ ت.

مدارك المرام في مسالك الصيام: ٧٧ت، ٣٧٣.

المدخل لابن الحاج: ٢ت، ١٦ ، ١١ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٢٣ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٢٣ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ . ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠٠ ، ٢٢٠ . ٢٢٠ . ٢٢٠ . ٢٢٠ . ٢٢٠ . ٢٢٠ . ٢٢٠ .

المدخسل إلى الصحيسح للحساكم: ٥٥ت، ١٠٨ت.

المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة:

المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ٢٤٤ت. المدخل الفقهي: ١١٦ت، ٢٢٣ت.

المدخل المفصل: ٢٣ت.

المدونة: ٣٢م، ٧٣ت، ٨٠ت.

مدينة الخليل وحـروب الحاخامـات الدينيـة: ١٢م.

مذكرة الشنقيطي: ١٦٤ ت.

مرآة العصر: ٢٤ت، ٢٥ت.

المراسيل لابن أبي حاتم: ٤٣ت.

المراسيل لأبي داود: ١٦٢ت.

مراقي الفلاح شرح نـور الإيضـاح: ٧، ٢٦، ١٤٤ت.

مرفد المعلم ومرشد المتعلم: ٢٤٧ت.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٣٦.

مسائل أحمد لأبسي داود: ٣٢م، ٥٦م، ٧٧ت، ٧٧ت،

المسائل التي بناها الإمسام مالك على عمل أهل المدينة: ٨٠٠.

مساجلة علمية بين الإمامين العيز بن

المجمع العلمي العراقي: ٢٠٧ت.

المجملَ في تاريخ الأدب العربي: ١٧١ت.

الجمسوع للنسووي: ٣٢م، ٧٨م، ٧، ١٣ت، ١٤ت، ١٢ت، ٢٧ت،

۸۲ت، ۱۲۸ت، ۱۷۷ت، ۱۸۶

مجمسوع الفتساوی: ۲۸م، ۳۸م، ۶۰م، ۵۹م، ۵۹م، ۵۹، ۵۸م، ۸۷م، ۷۶ت، ۱۸ت، ۵۸ت، ۱۹۳۳، ۱۸۷ت، ۱۲۲ت، ۲۲۳ت.

مجموعة أجزاء حديثية: ٤٩ت.

مجموعة التوحيد: ٢١ت.

مجموعة القواعد الفقهية: ٣٩ت.

محاضرات في المجمسع العلمسي في دمشق: ١٦٦٦ت.

المحدث الفاضل: ٢١٧ت.

المحلى: ٣٥م.

محمد بهجة الأثري حياته وشــعره: ١٧١ت، ١٧٢ت.

المختارة للضياء: ٢٨ ت، ٢٠٣٧ ت.

المختار من مدائح المختار: ۲۰۸ت.

مختصر تنزيه المسجد الحرام عن بدع الجهلة العسسوام: ١١٣ت، ١١٣ت، ١٢٣ت، ١٢٧ت.

مختصر الخلافيات: ٣٢م.

مختصر سنن أبي داود: ۲۳۰ت.

مختصر الشمائل المحمدية: ١١٩ت.

مختصر طبقات الحنابلة: ٢٠٢ت، ٢٤٩ت.

مختصر المزنى: ٣٢م.

المخطوطات العربية في مكتبة جامعة ييل:

المدائح النبوية بين المعتدلين والغلاة: ٢١ت. مدارج السالكين: ٩٥ت.

مدارك التنزيل: ٣٦ت.

مسند الطيالسي: ٢٠٥ت. مسند عبدالله بن أبي أوفى لابس الصاعد: ٢٠٦ت.

مسند عبد بن حميد: ١٣٢ت.

مسمند عمسر بسن عبدالعزيسز للبساغندي: ٢٣٠٠.

مسند الفاروق: ٦٥ت.

مسند مسدد: ۱۳۷ ت، ۲٤۳ ت.

مشارع الأشواق: ٤٠م.

المشتبه للذهبي: ١٤٠.

مشكاة المصابيح: ٢ت، ١٢١ت.

مشکل الآثار: کت، ۲۰۵، ۹۷ت، ۹۲ت، ۱۹۶ت، ۱۹۲۳، ۲۲۳ت، ۲۲۳ت، ۲۲۳ت.

المصابيح في صلاة التراويح: ٧٦ت. مصادر الدراسة الأدبية: ١١٣م.

مصادر الدراسة العربية: ١٩٩٦ت.

مصادر السنة النبوية وتقويمها: ٢١٧ت.

مصباح الزجاجة: ٤٧ ت، ١٢١ ت.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٥٦. المصنف لابن أبي شيبة: ٢٥م، ٣٣، ٢١٠، ١٤٠، ٢٣٠، ٢٣٠، ٢٧٠، ١٠٨، ١٠٨، ١٠٠٠.

مصنف عبدالسرزاق: ۱۲ت، ۱۵ت، ۱۵ت، ۱۵ت، ۲۹ت، ۲۹ت، ۲۹ت، ۱۲۳ت، ۱۲۳ت، ۱۳۳۳.

مطالب أولى النهى: ٨٥ت.

المطالب العالية: ٤٣ ت، ٥٥ ت، ١٣٧ ت، ٢٢٣ ت.

المطبوعات الحجرية في المغرب: ١٤٩ ت. مظاهر الانحرافات العقدية: ٢٠ ت. عبدالسلام وابن الصلاح حول صلاة الرغائب: ١٢٣ت.

مسامرة الأعلام وتنبيه العوام بكراهة القيام لذكر مولد خير الأنام: ٢٢٠.

مساوئ الأخلاق: ٢١٧ت، ٢٣٠ت.

المستجاد: ٧١م.

المستدرك: ۲۸ت، ۲۹ت، ۵۰ت، ۱۲۳، ۸۰۰. ۱۲۰، ۲۸۳.

المستصفى: ٩٨ ت، ١٦٤ ت، ٢٢٤.

المسجد في الإسلام: ١٠ ٢ت.

مسلم الثبوت: ١٤٦ت.

مسند ابن منيع: ٥٥ت.

مسند أبي عوانة: ٤٢ ت، ٨٣.

مسند آحمد: ۳۳م، ۳ت، ۸ت، ۹ت، ۱۰ت، ۸۳ت، ۲۶ت، ۲۸ت، ۲۸ت، ۲۸ت، ۲۸۳ت، ۲۰۳۳.

مسند أبي يعلى: ٣ت، ٢٨ت، ٤٢ت.

مسند إستحاق ابن راهویه: ۳۶ت، ۸۳۳، ۱۳۳.

مسند البزار = البحر الزخسار: ٣٣، ٢٩ت، ٢٧٠. ٢٧٠.

مسند الحارث: ٥٥ت.

مسند الحميدي: ٣٥ت، ٢٧٠، ٢٠٥.

مسند الدورقي: ٣ت، ٤٢ت.

مسند الروياني: ٣٤ت، ٦٨ت، ٢١٧ت، ٢٧٧

مسند الشاشى: ٤٢ ت.

مسند الشافعي: ٣٤ت.

مسند الشاميين: ١٣٥ ت، ١٣٦.

مسند الشهاب: ٣ت، ٤٣ ت، ٥٨ ت.

معلمة الفقه المالكي: ٦، ٢٢٠٠. المعونة: ٣٢م.

معهد الدراسات الإسلامية في مدريد: ١٧م. معهد المخطوطات العربية: ١٧م.

المعيار المعرب: ١٧م، ١١٩م، ٢١٥ت.

المغامرة بالنفس في القتال: ٥٦٦م، ٦٩م.

المغني لابسن قدامسة: ٣٢م، ٥٥م، ٧٨م، ١٤٠ ١٤٠، ١٥٥م، ١٨٥م،

۱٦٤ . ۱٦٤*ت.*

المغني للموصلي: ١٦٤ت.

المغني عن حمل الأسسفار: ٣٤٣، ٧٠٠، ٢٧٧.

المغنى في الضعفاء: ١٢٢ ت.

المغنى عن الحفظ: ١٢٣ت.

مفتاح الجنة: ٢٤٣ت.

المفهم: ۱۰۸ ت.

المقاصد الحسنة: ٤٣م، ٣٤م، ١٥٨ت.

مقالات الكوثري: ١٣١ت.

المقامات السنية في الرد على القادح في البعثة النبوية: ٢٤ت.

المقامات العلية في النشأة الفخيمة النبوية: ٢١٩.

المقاومة العربية في فلسطين: ١٢٣م.

المقتطف (مجلة): ١٠٩م.

مقدمة من تاريخ فلسطين الحديث: ١٢٣م. المقنع للدائي: ٢١٢ت.

مكارم الأخلاق: ٣٢ت.

المنار المنيف: ١٢٣ ت، ١٢٧ ت.

من أعلام الفكر المعاصر: ٦٦، ١٤٦ت.

مناقب الشافعي للبيهقي: ١٨ ت، ٥٥ ت.

. المناهج الأصولية في الاجتهاد بــالرأي: ٣٣م، معالم السنن: ٢٢٣ت.

المعتمد: ٩٨ت.

معجم الأدباء: ١١٠ ت.

معجم أعلام المورد: ٩م.

المعجم المتوسمط: ٥٥ت، ٥٩ت، ٢٠٣ت، ٢٠٠٥.

معجم البلدان: ١١٩ت.

معجم السفر لابن طاهر: ١٥٤ت.

معجم الصحابة لابن قانع: ٣٤ت، ١٢٦ت، ٣٣٠.

معجم الصحابة لأبي نعيم: ٣٥ت، ٧٠ت. معجم الصحابة للبغوى: ٣٤ت.

المعجم الصغير للطبراني: ٨٣ت، ٩٩ت.

المعجم الكبير للطسبراني: ٣٣، ١١ ت،

۱۲ت، ۳۵ت، ۳۵ت، ۵۵ت، ۷۰ت، ۱۲۳، ۹۹ت، ۱۳۷۰ت،

۲۰۰ ت، ۲۱۷ ت، ۲۳۷ ت، ۲۶۲ ت.

معجم المطبوعات العربية: ٦٤ ت، ٤٧ ت.

المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ١٠٠ت، ١٤١ ت.

معجـــم المنـــاهي اللفظيـــة: ١٣م، ١٦م، ٢٢م،

معجم المؤلفين: ٩٧م، ١٢١ت.

معجم المؤلفيين السوريين: ۹۷م، ۱۱۳م، ۱۱۳م، ۱۱۳م، ۱۱۳م، ۱۲۳ت، ۲۰۲ت، ۲۰۷ت.

معرفة السنن والأثار: ٧١ت، ٧٥ت، ٨٧ت، ٨٨ت، ٨٨ت، ٨٦ت.

معرفة الصحابة: ١٣٧ ت.

المعرفة والتساريخ للفسسوي: ٣٣، ٣٥،

۲۷ت، ۱۲۶ت، ۲۶۲ت.

المعلم: ١٠٨ ت.

۹۸ت.

مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا: ٢١٧ت.

من تاریخناِ: ۱٤۹ت.

المنتخب لعبد بن حميد: ٤٢ ت، ٢٣٠ ت.

منتخبات التواريخ لدمشــق: ١٠٨م، ١١٢م،

۱٤٠ت، ۲۳۸ت، ۲۲۶ت، ۲۵۰ت.

منتخب المختار: ١٢٣ت.

المنتظم لابن الجوزي: ١١٠ت.

المنتقى لابن الجارود: ٣٤ت.

المنتقى للباجي: ٨٠، ٨٣، ٩٩.

المنتقى للذهبي: ٨٥ت.

المنتقى من مدائح الرسول: ٢٠٨ت.

منتهى الإرادات: ٣٢م، ٣٣٠، ٨٥.

المنثور: ٣٨ت.

من ثورة المجاهد عز الدين القسام إلى ثورة أبطال الحجارة: ١٢٢م.

منح الجليل: ٥٤م، ٧٨م.

منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية: ١٠١٠ م.

من قصص الماضين: ٤١م.

المنهاج للنووي: ١٧٧ ت.

منهاج السنة النبوية: ٢٥ ت، ٨٥.

المنهاج القرآني في التشريع: ١٥١٠.

منهج الجهاد القرآني: ١٧٤م.

المنهل الصافي في العروض والقسوافي: ٢٤٧ت.

المنهل العذب المورود: ٢٤ت.

المهذب: ٣٢م.

المؤتلف والمختلف للأزدي: ٤١ ت.

المؤتلف والمختلف للدارقطني: ١٢ت، ٣٩٣. ٢٩٣.

مؤتمر العلماء الأول: ١١٢م.

مؤلفات ابن الجوزي: ١٧٦ت.

مؤلفات ابن عربي تاريخها وتصنيفها: ٨٥ت.

مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب: 77ت.

موارد الظمآن (زوائــد ابـن حبــان): ٦٨ت، ٨٣ت.

الموافق ات: ٣٧م، ٧١م، ٧٩م، ٥٩ ت، ٤٧ت، ٥٩ ت، ١٢٥ ت، ١٢٥ ت، ١٢٩ ت. ١٣٣ ت. ١٣٣ ت.

مواهب الجليل: ٨٠ت، ٢١٢ت.

المواهب اللدنية: ١١٩ ت.

المورد في عمل المولد: ١٢٠ت.

الموت لابن أبي الدنيا: ٢٠ت.

موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين: 1٧١ت.

موسوعة فقه الحسن البصري: ١٤ ت. الموسوعة الفلسطينية: ٥م، ١٢٣ ت.

موسوعة القواعد الفقهية: ١٤٨ ت، ٢٢٣.

موضح أوهام الجمع والتفريق: ٥٥ ت. الموضوعات لابن الجوزي: ٢٣ ت، ١٢٣ ت،

۱۲۷ت.

الموطأ لمالك: ٢٩ ت، ٣٤ ت، ٧٧، ٧٧،

۷۸ت، ۸۳ت، ۸۶ت.

الموفى في النحو الكوفي: ١٦٦ ت.

مولد العروس: ١٧٦ت.

ميزان الاعتدال: ١ت، ٢ت، ١٧ص، ٤٠، ٢٤ت، ٨٣م، ١٢١ت، ١٢٢ت، ١٧٩ت.

ميسر الجليل الكبير: ٨٠ت، ٨٢ت.

نتائج الأفكار في تقويم العرب قبل الإسلام: ٣٣ت، ١٠٦ت، ١٣٧ت، ١٣٨. هدية العارفين: ٢١ت.

هذا بيان الحجة في الرد على صاحب اللجة:

۲۰ ت.

الواهيات^(۱) لابن الجوزي: ۲۲ت، ۱۲۱ت، ۲۰۰۵ت.

وابل الغمام: ١٤١ ت.

وثائق الحركة الفلسطينية: ١٢٣م.

الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكليـة: ٥٦،

۱۱۲ت، ۱۲۶ت.

الوسيط في الإفراط والتفريط: ٢٠٢ت.

الوسيلة إلى كشف العقيلة: ٢١٢ت.

الوشي للعلائي: ٤٠ ت.

الوصايا: ١٥م.

الوضع في الحديث: ١٢٢ ت.

الوعي والثورة: ٩٦م، ٩٧م، ١٠٠٠م، ١٢٣م. وفيات الأعيان: ١١٨ت، ٢٠٨م.

اليرموك (جريدة): ٩٣م.

اليوم والليلة للمعمري: ٧١ت.

* * *

نتيجة الفكر بالجهر بالذكر: ٤٢ت.

النزول للدارقطني: ١٢٦ ت.

نشر البنود: ۲۱۲ت.

نصب الراية: ٣٥م، ١٣٦ت.

نصرة ذوي العرفان فيما أحدثوه لذكر الهيللة

من الطبوع والألحان: ١٩٦ت.

نصرة الفقيه السالك: ٢٠٧ت.

نصيحة أهل الإسلام: ١٩٦ت.

نظرات في اللغة: ١١٥ ت.

نظرية العرف: ٩٨ ت.

النظم الإسلامية: ١١٠ت.

النعت الأكمل: ٢٠٢ت.

نقد قصيدة البردة: ٢١ت.

نقد عين الميزان: ١٦٦ ت.

النقد والبيان في دفع أوهام خزيران: ٦م، ٧م، ٨م، ٨٨م، ٩٨م، ٩٠م، ٧٩م، ٩٩م،

1119, 1719, 1-307.

نوادر الأصول: ٢٨ت، ٣٣ت.

النوادر والزيادات: ۸۰ت.

النوازل الجديدة الكبرى: ١٤٩ ت، ١٩٦ ت.

النوازل الصغرى: ١٤٩ ت، ١٩٦ ت.

نور المصابيح في صلاة التراويح: ٦٤ت.

نهاية السول: ٩٨ت.

النهاية في غريب الحديث: ٣٢.

نهاية المحتساج في شرح المنهساج: ١٣٠ت، ١٣٩ت.

نيل المآرب: ٢١تُ.

نيل الأوطار: ٧١، ٧٢ت، ٧٧ت، ٧٩ت،

۸۰ت، ۸۱ت، ۸۲ت، ۸۳ت، ۸۶ت، ۸۶ت.

الهجر في القرآن الكريم: ١٦م.

الهجر في الكتاب والسنة: ١٥٤ت.

الهداية: ١٦٤ ت.

هدية الأمة المحمودية: ٢٤ت.

(١) هو «العلل المتناهية»، وقد تقدم.

فهرس الفرق والطوائف والجماعات والملل والمذاهب

الأئمة الأربعة: ٢٣٩، ٢٤٠.

أئمة الأمة: ١٨٣.

أئمة الحديث: ١٧٨.

الأئمة الفحول: ١٩١.

الأئمة المجتهدون: ٨م، ٢٦، ٨٧، ٩٤، ١٢٠،

. 117 . 107

الأئمة المحققون: ١٦٢.

الاتحاد السوري: ١٠٦م.

الاتحاديون: ١٠٥م.

الأتراك: ١٠٦م.

الأحياء: ٦٢ت.

أرباب البدع: ١١٢.

الاستعمار الفرنسى: ١٩٢ت.

٥٨م، ٢٨م، ٧٨م، ٨٨م، ٩٠م، ٩٩م، ٩٩م، ٩٩م، ٩٠٠ د-

٤٩، ١١٠ت، ١١٩ت، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦،

771, 271, 271, 271, 321.

الأشاعرة: ١٤م.

الاشتراكية: ٩م.

الأشراف: ٢١٨.

الأصحاب: ٤٧.

أصحاب الأخدود: ٤١م، ٥٦م.

أصحاب الأصول: ١٠٩ ت.

أصحاب البدع: ٢٠٤.

أصحاب الخليفة: ٢٣٠.

أصحاب رسول الله (11 ت، ۱۷ ت، ۲۲ م. ۲۱ ک، ۲۹ ، ۲۷ ت،

701, TVI, PAI, 1P1, 317.

أصحاب الشافعي: ٧٢ت.

أصحاب المذاهب الأربعية: ٥، ٢٢ت، ٢٦ت، ٢٦ت،

أصحاب الهوى: ١٧٠.

أصحابي: ٥، ٣٤، ٢٦ت.

الأصوليون: ٢٥ت، ٩٥، ١٧٣.

الأطباء: ٢٦ت.

الأعاجم: ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٩.

الأعداء: ٢١ ت.

الأعراب: ٢١٦ت.

أعلام العراق: ١٧٠ت.

الأغنياء: ١٧٨.

الأفغانيون: ٣١م.

الأقوياء: ١٦١.

الأمة الإسلامية: 79، ١٧٤.

الأمة المحمدية: ٢٤ت.

الأمريكيون: ٧٥م.

الأموات: ٦٢ ت.

الأنصار: ٥٤م، ٢٢٥ت، ٢٢٦ت، ٢٢٨ت.

الأنبياء: ٩م، ٢٩، ١٤٢، ١٥٧، ٢٠١،

أهل الاختصاص: ٨م، ٩٤، ٩٧.

أهل الإسلام: ٢٠٤ت، ٢٥٣.

أهل البدع: ١٢٥ ت. أهل التحسين: ٢٢٠. أهل الحديث: ٥٢ ت، ١٠٩ ت. أهل الزيغ: ٢٥٢. أهل السنة والجماعة: ٥٠، ٦٢ت، ٩٠، ٩١. أهل الشام: ٥٥ت. أهل الصلاح: ٢٣٧. أهل العلم: ١٠٩ت. أهل الفسق والكبائر: ١١١ ت. أهل القرون الثلاثة: ١١٧، ١٧٦. أهل الكتاب: ٤٨، ٥٢م، ١٨٧. أهل اليمامة: ٥٠ ت. ایاد: ۱۷۰ت. الإيطاليون: ٧٤م. الباطنيون: ١١٨ ت. البوسنيون: ٣١م. البلشفية: ١٦٠. بنو إسرائيل: ٣٠م، ٥٥م، ٧٥م، ٢٠٥٠. التابعون: ٩٤م، ٥٨مت، ٦٠، ٦٦، ٨٧، ٩٥، .01, 711, 711, PTT, 107. تابع التابعين: ۱۸۲، ۲۰۶ت. التصوف: ٨٣، ٢٤١. الثوريون: ٩م، ١٣م. الجامدون: الجاهلية الأولى: ١٥١. الجاهلون: ١٨٤،١٨٤. الجزائريون: ٥٢م، ٥٣م. جماعة التبليغ: ٢٤م. جمعية أنصار السنة الحمدية: ٩٠م. جمعية الإسعاف الخيرية: ١٦٢. الجمعية الخبرية: ٩٥م، ١٦٢. الجمعية الشرعية: ٢٤ت.

جعية الهداية: ٢٣٩. الجمهور: ٩٩ت. الجيوش: ١٦٠. الحركة الوطنية: ٩م، ٢٣م. الحركيون: ١٦٣. الحنابلة: ٣٢م، ٣٣م، ١٠١، ٢، ٨٤، ٢٠٢. الحنفية: ٣٢م، ٣٣م، ١٠١م، ٢٦،٢٢، ١٤٦ت. الخصوم: ٦١ ت. الخطباء: ٨٩، ١١٩ ت. الخلف: ٥٨، ١٢٩، ١٧٠، ٢١٤. الخلفاء الراشيدون: ٥٥ ت٥٠، ٥٥، ٥٥ت، ۷۵ت، ۸۵ت، ۹۹، ۱۱۷، ۱۲۰، ۱۸۳، . 780 . 191 الخوارج: ٤٣م، ٢٠٤م. الدين الإسلامي: ١١٦، ١٦٧، ١٧٣. الراسمخون في العلمم: ٥٧ ت، ٥٨، ٩١، الربانيون: ١٢٤ت. رجال الإصلاح: ١٦٩. الرسل: ٦٢ ت. الرعاع: ١٦٩. الرؤساء: ١٧٨. السامعون: ١١٧، ١٣٥.

السلف: ٨م، ٣٠م، ١٦ت، ١٨، ٢١، ٢٦،

۵۰، ۵۳ تا، ۷۵ت، ۵۸، ۲۰، ۱۲، ۸۲، ۸۸،

79, 39, 89, 701, 701, 301, 771,

۱۲۵ت، ۱۲۹، ۱۱۸ ت، ۱۵۰، ۱۸۸،

٠٧١، ١٨١، ٣٨١، ١٨١، ٩٨١، ٨٠٢،

717, 317, 017, 077, +37.

السلفي: ٢١ت.

السلفية: ٦م، ٨م، ٩م، ١٠م، ١٧٦م، ٩٠م، الط ١١٧٤، ٢١١.

> > الشاذلية: ٨م.

الشافعية: ٣٢م، ٣٣م، ١٠١م، ٢٥، ٣٣ت، ٣٧، ٧٤، ٩١، ١١٠ت، ١١١ت، ١١١ت، ٣١، ١٤٩، ٢٨١، ١٨٤، ١٩٢، ٢٠٢٢.

الشاميون: ٥٥ ت، ١٣٦ ت.

الشعوب الغربية: ١٦٠.

شهداء بدر: ۱۲۱م.

شهداء البقيع: ١٢١م.

الشيعة: ١٦٦.

الشيوعية: ١٦٠.

الصائحون: ١٦١، ١٦١.

الصالحون: ٩٢ ت، ١١١، ١١١ ت، ١٣٣ ت. الصحابـــة: ٨م، ٩٤ م، ١٤، ١٦ ت، ١٧، ١٤٣ ت، ١٣٥ ت، ١٤، ٨٤، ١٥، ١٥٥ ٥٥ ٨٥ ٨٥ ت، ١٠، ١٦، ١٢ ت، ١٠٠، ١٨، ٩٤، ٩٥، ١١٧ ت، ١٣٧ ت، ١٥٠، ١٦١، ١٨١،

الصدر الأول: ٥٠، ٥٥ت، ٥٥، ٥٧، ٥٥، ٩٥، ٢١٢. ٦٥، ١٢١٢. ١٧٨، ٢١٢. الصليبيون: ٢١٧.

الصهيونية: ٩م، ٣٦م، ٧٧م، ٨م، ٨م، ٨م، ٨م، ٨م، ٨م، ٨م، ٨٠٠

الصوفي: ٢١٦، ٢٢٢، ٨٩، ٢١٩.

الصوفية: ١٧٤ ت، ١٧٤.

الصوفيون: ١٤م، ٩٧م.

الضعفاء: ١٥٨، ١٦٠، ١٦١.

الطائفة المباركة: ٢٤٨.

الطرقيون: ٦٦ت. طلبة المدارس: ١١٩ت.

الظاهرية: ٧م، ٨م.

عامة الناس: ١٩١. العاملون: ١٦٥.

العبيديون: ١١٧ت، ١١٨ت.

علماء الإسلام: ١٨٤.

علماء دمشق: ١٦٦، ١٩٣.

علماء الزمان: ١٩٢.

علماء العصر: ١٥٩.

علماء العمران: ١٦٧.

علماء المدينة: ٧٣ت.

علماء المذاهب الأربعة: ١٥٩، ١٧٠، ١٩١.

علماء المسلمين: ١٧٠.

عقلاء الأمة: ١٦٧.

العلويون: ١١٥م.

العمالقة: ٣٠م.

العوام: ١١٠ ت، ١١٢، ١١٣، ١٤١٠.

الغافلون: ٣٦، ١٣٥، ١٦٨.

الغرباء: ٢

الغوغاء: ٢٤٥.

المتعبدون: ١٢٥ت.

الجازفون: ١٥٤.

الحجتهدون: ۱۷۳، ۱۷۶، ۲۲۹.

المجروحون: ۲۳، ۸۲ت، ۱۲۸ت.

المحتضرون: ۱۸۹.

المُحدَثُون: ٥٨، ٧٧ت، ٧٩ت.

الْحَدُّنُون: ٥٠، ٥٥، ١٢١، ٢٢٢ت، ٢٣٦.

المدّاحون: ٢٣٦.

المحققون: ٤٢، ١٢٤ ت، ١٧٠، ١٧٥.

المخرفون: ١٦٨.

المذاهب الأربعة: ١٥، ٢٣، ٤٩، ١٨٤،

1892 . 37.

المرسلون: ١٥٧.

المرشدون: ۱۸۲.

المساكين: ١٦١، ١٦١.

المستمعون: ١١٢.

المستوطنون: ٧٢م.

المسيحيون: ٨٠م، ٨٣م، ٨٤م.

المشرعون: ۲۲۰.

المشركون: ٢٣م، ٣٣م، ٤٣م، ٤٤م، ٥٥ت. المشيعون: ١٥٢، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٧، الفاطميون: ١٧ ١ ت، ١٨ ١ ت، ١٨ ١ ت.

الفراشون: ١٣١٣.

الفرنسيون: ٥٢م، ١٠٦م، ١٠٩، ١١٥م.

الفضلاء: ١٢٤ ت.

الفقراء: ١٦١، ١٦١.

الفقهاء: ٥٠، ٥٢مت، ٥٤، ٥٧، ٧٧ت، ٨٩،

۱۹۰ ت، ۱۹۹، ۱۷۰، ۱۷۷، ۲۲۲ت، ۲۲۷ت، ۲۳۵، ۲۳۲، ۲۳۹.

القلسطينيون: ٣٠م، ٣١م، ٧٧م، ٧٣م، ١٢٠م.

الفلاسفة: ٢٦ت.

فلاسفة الاجتماع: ١٦٧.

القاديانية: ٢٣٣.

القبوريون: ٦١ت.

القراء: ٥٠، ٥٩، ٩٢ت، ١١٢ت، ١١٦.

القرويون: ٢٢٠.

القضاة: ١١١، ١١١.

الكذابون: ١٣١.

.ر-الكردوس: ٧٥م.

الكرديون: ٦٣م.

كلاب النار: ٢٠٦ت.

الماركسية: ١٣ م.

المالكيــــة: ٣٢م، ٣٣م، ٣٤م، ١٠١م، ١٨، ٢٤.

المأمومون: ٨٧.

المبتدعة: ١٦٨.

المبتدعون: ۲۳، ۲۸، ۱٦۸، ۲۱۰، ۲٤۳.

المبشرون: ۱۳۲.

المتــــــأخرون: ١٥١، ١٨٠، ١٨٧، ٢١٣،

.777

المتروكون: ۱۲۲ت.

المتساهلون: ١٨٤، ١٨٤.

المتطرفون: ٣٤٣.

المصلحون: ١٥٩، ١٦٨، ١٦٩، ١٨٣.ت.

المصلون: ۱۰۹، ۱۱۱ت.

المضلون: ١٧١.

المغول: ١١٠ت.

المقلدون: ۲۲۰.

الملائكة: ٤٦ت، ٢٢ت، ١١٢، ١١٥.

الملاحدة: ٢٥٢، ٥٤.

المنافقون: ٣٠م، ٨٤م.

المناوؤن: ٦٢ت.

المنشدون: ١١٦، ١١٩ت، ١٣٥، ١٨٤.

المنصفون: ١٥٩.

منظمة التحرير الفلسطينية: ٥م، ٩م، ٧٥م.

المهاجرون: ٣٣م، ١١٢.

المؤذنون: ٩٧، ١٣٤.

المؤمنسيون: ٢٨م، ٢٩م، ٣٠م، ٣٤م، ٥٥م،

۲۶م، ۲۲م، ۲۲م، ۸۸م، ۸۸م، ۹۵م.

الموتى: ١٨٠.

الموقعون: ۱۵۲ت، ۱۸۸ت.

الناشئة: ١٣٧ ت.

النصارى: ۱۱م، ۵۱م.

النصرانية: ١٣٧م.

الوعاظ: ١١٩ت.

الوهابية: ٦م، ٧م، ٢١، ٢٠١.

الوهابيون: ٢٦م.

وهابي: ۲۲ت، ۲۳ت.

اليابانيون: ٦٩م.

اليمينيون: ٥٥٩.

فهرس الأشعار

الصفحة	البيت

1719 غير الزعامية والطرييق أميان 1719 شرف تقصر عنده التيجان آذان قـــولاً آيمـا إتخــام 1719 ١٢١م وبضاعية الضعفاء محيض كسلام وياتيك بالأخبار من لم تسزود ۱۳م 1115 فرحاً وهيش مرحباً رضوان ما يبلغ الجاهل مسن نفسسه ۰۲۹ ومبشراً بالخسير مسن مولانسا ۸۸ت فاذا هو وهم من الأوهام 1719 يا شهر الهدي والقرآن ۸۸ت في النائبات على ما قال برهانا 179 في بردتيه يضمها إنسان 1119 أنمــوذج الجنـدي في الإســلام ١٢١م 418 والشركل الشر في ابتداع من خلف وجهان فيهما فكن مهتما ۸ت وآفته من الفهسم السسقيم 1 . . وصفاً لا يرقىع بالكسالي ۰۸۹ 1719 منن ذليه المنوروث خيير إمسام إذا احتاج النهار إلى دليل Y . 1 فدعيني من بنيات الطريق ۳٥۳ في الخليد(١) لا عنيت ولا أحسيزان 111 إن الحسب لمسن يحسب مطيسع 11

إن الزعامـــة والطريـــق مخوفـــة أولت عمامتك العمائم كلها أو ما ترى زعماءنا أتخموا ال ترك الكللم ورصفه لهواته ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً شهداء بسدر والبقيم تهللت فما يبلغ الأعداء من جاهل قدد كان شهراً طبيساً ومباركساً كنا نظن حقيقة مساحسروا لا أوحيش الله منك يا رمضان لا يسألون أخاهم حسين يندبهم ما كنت أحسب قبل شخصك أنه من شاء فلياخذ عن القسام والخير كل الخير في اتباع من سلف وقل رَوَيْنا أو رُوِيْنا ضما وكمم مسن عمائب قمولاً صحيحماً وكانوا حائطاً لا صدع فيه وليس يصسح في الأذهسان شسىء وهـــذا الحــق ليــس بـــه خفـــاء يا رهط عنز الدين حسبك نعمة

⁽١) على الترجي فحسب، والجزم فيما ورد فيه نصٌّ.

البدع والمحدثات

الصفحة	البدعة
۲٧	الجمود على الظاهر حيث لا ينبغي الجمود عليه ونبذ القياس!
64	حج النساء إلى مقام -الخضر عليه السلام-1
61.	ذبح الأضاحي للخضر -شكراً على شفاء المرضى!
۲۱۲	قراءة المولد النبوي الشريف بالغناء والألحان والتمطيط
r17	تسمية المسجد الإبراهيمي بـ: (الحرم الإبراهيمي!)
614	تسمية اليهود بـ: (إسرائيل!!)
612	إيجاد منظمات فدائية في الشعب الفلسطيني تتبنى الماركسية!
r18	شتم اللَّه في المخيمات -تعالى اللَّه-!
۱۹، ۱۹، ۱۹، ۲۲۰ ۲۲۰	الإقامة بين أظهر الكفار والمشركين!
319	التكالب على الدنيا!
۲۶، ۲۲م	الاختيار في العيش تحت إقامة اليهود!
777	نشر اليهود للسفور والفجور في فلسطين!
۲۳۷	تحسين الظن إلى حد السذاجة والحماقة!
۹۳۹، ۲۵۷، ۱۳۹	الانتحار
۱۳ د۸ د۷ د۲ ده دوم ۱۳ ۲۰	رفع الصوت بالتهليل والتكبير أثناء تشييع الجنازة ٩١م، ٩٤م،
, VI. AI. • 7, IT. TY. TY.	١٤، ١٥ت
7, 03, V3, ·0, T0, ·P, 331,	۸ ، ۲۷ ، ۲۵
, 401, 401, 971, 741, 077	731,101
r ⁹ ^	بيع الأراضي الفلسطينية لليهود
١٣	قراءة القرآن بالتمطيط
۱۳	التشبه بالنصارى والمشركين
۲.	قراءة البردة عند الجنازة

77	اتباع الجنازة بالنار
23	المبالغة في الصياح في الدعاء أو الصلاة
٤٨	الجرأة على تخصيص ما لم يخصص
٥٧	تقسم البدعة إلى واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح
٧٢	عد خزيران العمل بسنة رسول اللَّه 🏶 والاقتصار عليها زيغ -والعياذ باللَّه-
۷۸، ۱۲۲، ۱۲۸	بدعة التوحيش؛ أي: وداع رمضان
۸۸ت	اختلاط النساء بالرجال
۸۸ت، ۲۱۲	رفع الصوت في المسجد
۸۸ت	التغني والتطرّب في بيت اللّه
۸۸ت	هتك حرمة المسجد بتوسيخه
۸۸ت	خطب التوحيش في آخر شهر رمضان
97	النياحة والندب على الميت
97	استئجار أناس للصراخ والنياح
111:1:0	تخصيص قراءة سورة الكهف يوم الجمعة في المسجد
711,711,711	قراءة المولد النبوي الشريف في ليلة الثانية عشرة من ربيع الأول
17.13.71	إحياء ليلة النصف من شعبان بالعبادة والصوم
1 • 9	تلاوة القرآن المقرونة بالتشويش على المصلين
111:11:	قراءة القرآن بالتمطيط والتلحين
115	تقطيع الكلمات مثل: محمد، يقولون: مو.حا.حا.مد
115	إحداث الخرافات والخزعبلات يوم الثاني عشر من ربيع الأول
118	شرب الدخان والاستماع إلى القرآن
111	قراءة الأشعار الغزاليّة بالألحان
771, 771	بدعة صلاة الرغائب
178	بدعة صلاة (الإيمان) أو (الأيام)!
371	بدعة صلاة الوالدين وبرهما!
١٦٣ت	توسع الحركيين في إطلاق لفظ البيعة
178	بدعة صلاة يوم عاشوراء!

سمية صلاة ليلة النصف من شعبان لأنه يقرأ فيها ألف مرة ﴿قل هو اللَّه أحد﴾	170
هدُّ أجر ليلة القدر كأجر ليلة النصف من شعبان	177
لاجتماع على قراءة دعاء ليلة النصف من شعبان	171
دعة الذكر بصوت واحد	۱۳۳ت
دعة رفع الصوت في المسجد	١٣٨
سلاة الظهر بعد الجمعة	18.
لتحاكم إلى العصبية والجاهلية الأولى	101
لجهر بقراءة الأسماء الحسنى	۱۹۰
لاستحسان بالرأي	Y • Y
لاحتجاج بحديث معاذ: (قوموا لسيدكم) على القيام	770

الموضوعات والمحتويات

مفحة	الموضوع الم
٥م	مقدمة الححقق – وتحتوي على:
	خطبة الحاجة
	أهمية هذه الرسالة
	إعابة مسؤولين في «منظمة التحرير» على «الموسوعة الفلسطينية» جعلهـــا القســــام مــن مـــواد
0	«الموسوعة» (ت)
۲٦	إثبات سلفية القسّام
۲٦	الفروق بين نشرات «الاعتصام» السابقة ونشرة الححقق (ت)
۲٧	الأصل أن لا نخرج عن ظاهر النصوص إلا بقرائن قوية
۲٧	العمل بالظاهر لا يعني أنه مذهب داود الظاهري (ت)
۲٧	العمل بالظاهر هو مذهب أكابر العلماء (ت)
	جمود داود الظاهري في مسائل على الظاهر حيث لا ينبغي لـه الوقـوف عليهـا وإهمالـه
4	القياس هو سبب ذم أهل العلم له (ت)
۲۷	تعريف مذهب الظاهر (ت)
۲۸	صعوبة التخلي عن مذهب الظاهر لمن علق بذهنه
۸م	وجوب الاستدلال بالصحيح ونبذ الواهي والضعيف والموضوع
٩٩	همُّ القسَّام الأول: تخليص الدين من الشوائب وإخلاص الدين للَّه
٩٩	العقيدة الصحيحة هي سبب القوة
٩م	محاربة القسام حجّ النساء إلى مقام -الخضر-!
۴۹	كذب أهل الحقد على القسام من أجل تغييب سلفيته (ت)
۴۹	موقع مقام الخضر –عليه السلام– (ت)
۴۹	التوجه بالنذور لأصحاب القبور لا ينفع ولا يضر
۴۹	بدعة قراءة المولد النبوي بالغناء والألحان
۴۹	إثبات سلفية القسام ورفيقه
٠١٠	السلفيون وقضية فلسطين

61.	قضية فلسطين من القضايا التي يجب العناية بها
611	ما يجري على أرض فلسطين من المذابح والأحداث الجسام ومنها:
611	مذبحة دير ياسين
611	مذبحة شرفات
611	مذبحة عيد الميلاد
611	مذبحة قبية
611	مذبحة قتل الأطفال
611	مذبحة غزة
611	مذبحة شاطئ طبريا
611	مذبحة غزة الثانية
611	مذبحة غرندل
611	مذبحة حوسان
611	مذبحة قلقيلية
611	مذبحة كفر قاسم
611	مذابح صبرا وشاتيلا في لبنان
611	مذبحة تل الزعتر والكرنتينا
611	حيل النصارى في تشكيل هيئات الصليب (ت)
614	مذبحة عيون قارة
614	مجزرة الأقصى الشهيرة
614	عدم جواز تسمية يهود بـ: «إسرائيل»
612	اشمئزاز اليهود من عدم تسميتهم بـ: «إسرائيل» (ت)
319	استطراد له صلة بإخراج أهل فلسطين
319	فتوى الشيخ الألباني في ذلك
319	تشبيه الألباني واقعة فلسطين بواقعة خروج النبي 🧠 من مكة
319	اتهام الشيخ الألباني بأنه يهودي!!
610	فتوى ابن عربي الصوفي في مسألة الإقامة بين المشركين والهجرة
117	تبرأ النبي 🦚 ممن عاش بين أظهر المشركين
117	الإحالة على دراسات مفردة في هذه المسألة لمن رام الاستزادة
۲۱۸	تحرير فتوى الشيخ ناصرالدين الألباني
۸۱م	إقرار الألباني لصاحب رسالة «ماذا ينقمون من الشيخ»

which the bear to
الهجرة والجهاد ماضيان إلى يوم القيامة
مناط الحكم في فتوى الشيخ ومرتكزها وأساسها
مشروعية الهجرة من قطر إلى قطر ومن قرية إلى قرية حيث يستطيع الإنسان أن يقيم دينه
الهجرة منوطة بالقدرة والاستطاعة
الحفاظ على الدين والعقيدة أولى من الحفاظ على الأرض والوطن والنفس
لا يقبل اللَّه من مشرك بعدما أسلم عملاً حتى يفارق المشركين
سبب بقاء كثير من المسلمين في بلاد الكفر
قول غريب لأحد الخطباء الجهلة
العبرة في البلاد إنما بالسكان لا بالحيطان
قول سلمان الفارسي لأبي الدرداء: إن الأرض المقدسة لا تقدس أحداً
إجماع أهل العلم على وجوب الهجرة من بلاد المشركين
لا تعارض بين قوله 🥮 «لا هجرة بعد الفتح» وقوله «لا تنقطع الهجرة»
كلام جميل لشيخ الإسلام ابن تيمية حول الحديثين
المراد من قوله 🗱 «لا هجرة بعد الفتح»؛ أي: الهجرة المعهودة من مكة وغيرها إلى المدينة
الرباط بالثغور خير من مجاورة مكة والمدينة
إذا أفتى العالم ولم يخرج في فتواه على قواعد أهل العلم، ولم يصادم نصـًا، ولم يخـرق إجماعـًا
فهو يدور بين الأجر والأجرين
مذهب المالكية فيما حازه أهل الحرب من أموال المسلمين ثم أسلموا (ت)
مذهب الحنفية (ت)
مذهب الشافعية (ت)
مذهب الحنابلة (ت)
الراجح مذهب الشافعية والحنابلة (ت)
لا يجوز لأحد أن يتهم المالكية والحنفية فيما رجَّحوه (ت)
من استثمر شيئاً من الطبيعة لا مالك له كان أولى به من غيره
مكانة العلامة الألباني بين طلبة العلم
لازم المذهب ليس بلازم (ت)
وجوب توقير العلماء والصالحين
لطيفة حول جهاد الألباني في فلسطين
رحلة الألباني إلى نجد مرشداً للجيش السعودي
فتوى العمليات هل هي انتحارية أم استشهادية؟
كذب الحزبيين على العُلامة الألباني في حق العمليات القائمة في فلسطين

۲۳۸	مقدمات وضوابط وقيود للعمليات الفدائية: هل هي استشهادية أم انتحارية؟
۲۳۸	التنبيه إلى أمور قبل تأصيل الفتوى
۲۳۸	أولاً: إن هذه مسائل علمية يتكلم فيها على وفق المقاصد ونصوص الشرع
۲۳۸	ثانياً: من أسباب التوسع في الخلاف: ازدحام المصالح والمفاسد
٢٣٩	ثالثاً: أنه لا بد من الاستعانة بأهل الاختصاص
٢٣٩	من حالات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٢٣٩	رابعاً: إن الذي يقوم على هذه العمليات ليس في باله الانتحار
٠٤٩	خامساً: عدم قتل من لم ينصب نفسه للقتال
٠٤٩	سادساً: مشروعية انغماس العدد القليل في القتال في العدد الكثير
737	اختلاف أهل العلم في اقتحام الرجل وحده على العدو
	أحوال الذي يحمل وحده ثلاث:
٢٤٦	أولاً: اضطرار وقلة
٢٤٦	ثانياً: إرادة السمعة!
22	ثالثاً: غضباً لله
437	الخلاصة من اختلاف العلماء
439	كلام بديع للعلامة العز بن عبدالسلام –رحمه الله–
437	سابعاً: اختلاف أهل العلم في العمليات التي فيها القتل الححقق
437	فتاوى المعاصرين في العمليات موجزة غير مفصلة
ro.	من سمات المحققين من الفقهاء: إعمال المعاني وعدم التعدي على المباني
601	إذا تترُّس الكفار بالمسلمين في الحرب؛ هل يترك الجهاد؟
209	اختلاف أهل العلم فيمن ينتقل من موت إلى موت محققاً
600	كلام جيل للعلامة العز بن عبدالسلام
207	نماذج من فتاوى علماء العصر الربانيين
601	فتوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-
204	متى تجوز العمليات؟
60V	فتوى الشيخ ابن عثيمين في واقعة حدثت في فلسطين
09	قصة الغلام والحاكم الكافر
64.	فتوى أخرى للشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-
177	فتوى الشيخ محمد ناصرالدين الألباني
777	كلام العالم يعرف من خلال جمعه لا من خلال فتوى أو اثنتين!
777	لا يجوز لأحد أن يحكم على أصحاب هذه العمليات بجنة أو نار

سمار	الانتحار من أكبر المحرمات في الإسلام
۲۲۳	صاحب هذه العمليات لا يعد منتحرأ
359	فتوى أخرى للشيخ ناصرالدين الألباني وتفصيلها
620	شروط قبول العمل عند اللَّه –عز وجل–
۲۲۶	الجهاد من الأعمال العظيمة في الإسلام
۲۲۶	متى يكون الجهاد صحيحاً؟
421	تاسعاً: الخلاصة مما تقدم
777	تناقض القرضاوي
۸۲۶	تقدير المجوزين لهذه العمليات فيه شيء من الحق ينقصه العدل
۲۷۰	عاشراً: عدم جواز هذه العمليات إلا بقيود
۲۷۳	فرار (٩٣٦) ألف مستوطن خلال أشهر الانتفاضة!!
3	ضرورة ضبط رأي أهل الخبرة في هذه العمليات
200	لا أمير في العلم ولا سلطان عليه
6 VV	الضلال هو مزيج من الجهل والظلم
L ^\	عدم جواز قتل الأبرياء من المدنيين
4	من كلمات العلماء السلفيين في قضية فلسطين
٠٨٠	كلمة محمد البشير الإبراهيمي
TAY	الواجب الشرعي مع يهود الجهاد في سبيل اللّه
۲۸۲	كلمة المحدث أحمد شاكر
٥٨م	كلمة السيد محمد رشيد رضا
۲۸۸	التعريف بكتاب النقد والبيان
۲۸۸	اسم الكتاب والأصل المعتمد عليه في التحقيق
249	التعريف بالأسماء الواردة في الكتاب
٢9.	موضوع الكتاب والباعث على تأليفه
P9.	دعوة القسّام الناس إلى السنة ونبذ البدعة
187	المشادّة التي وقعت بين أحد أنصار القسام وبين آخرين أثناء السير بجنازة
187	كتابة رئيسٌ تحرير جريدة اليرموك في الرد على القسام
44	ردّ القسام على هذه الكتابة
44	في هذا الكتاب: بحوث علمية عن البدعة من حيث التأصيل
49	باعث المصنفين على التأليف هو نصرة الحق بالعدل
61	المنهج العلمي والأمانة في النقل وتأييد العلماء لما في الكتاب

۱۰۱م	أسماء العلماء المؤيدين مرتبين على بلدانهم
۲۰۱۹	عملي في التحقيق
١٠٤	ترجمة محمد كامل القصاب
۲۱۱۶	مصادر الترجمة
۱۱۶م	ترجمة محمد عزالدين القسام
١١٩م	عدم جواز المظاهرات والمسيرات
١٢١م	مصادر الترجمة
7777	صورة من خط الشيخ عزالدين القسام التي تقدم بها مجيباً لأجل وظيفة «مأذون أنكحة»
١٢٩	صورة من غلاف الكتاب في طبعته الأولى
	النقد والبيان في دفع أوهام خزيران
١	مقدمة المؤلِّفين
٤	سبب تأليف الكتاب
٥	أقوال علماء المذاهب الأربعة في حكم رفع الصوت بالتهليل والتكبير وغيرهما أمام الجنائز
٥	أقوال السادة الحنفية
٧	أقوال السادة الشافعية
۸ت	الفرق بين رَوَينا ورُوِّينا
	نصّ رسالة عبدالغني النابلسي في التفريق بين رَوَينا ورُوِّينا واسمها: «إيضاح ما لدينا في
۸ت	قول المحدثين روينا»
17	كراهة الصحابة لرفع الصوت عند الجنازة
۱۷ت	جواب على إشكال في قول أبي هريرة عند الجنازة: استغفروا له
۱۸	قول السادة المالكية
۱۸	بيان ما احتوى عليه «المدخل» لابن الحاج من أحاديث موضوعة وحكايات منكرة
۲۰ت	بيان فساد قصيدة البردة
71	أقوال السادة الحنابلة
۲٤ت	ترجمة محمد خطاب السبكي
۲٤ت	ترجمة سليم البشري
۲٤ت	ترجمة حسونة النواوي
۲۵	ترجمة محمد أبو الفضل
۲۵ت	ترجمة محمد بخيت المطيعي
۲۲ت	خطأ استخدام كلمة (البساطة) و(التبسيط) بمهنى (التسهيل)
44	بيان أن الدعاء من الذكر

Y q	بيان عظم دعاء يونس -عليه السلام-
44	بيان كون التهليل والتحميد من الدعاء
40	قصة طريفة بين سفيان بن عيينة وابن جريج
٣٦	أصل المشروع من الذكر هو الخفي
٣٧	معنی «أربعوا على أنفسكم»
٣٨	اليقين لا يرفع بالاحتمال
٣٩	سبب نزول قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا سَأَلُكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبَ﴾
٣٩	بيان أن قاعدة: اليقين لا يرفع بالاحتمال، تدخل في جميع أبواب الفقه
۳۹	بيان وهم وقع فيه أحمد شاكر –رحمه اللّه–
۰ ځ ت	بيان اشتباه بين الصُّلْب بن حُكَيْم والصَّلْت بن حَكِيم
٤١	قولٌ ثانٍ في سبب نزول قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾
3 \$ ت	فائدة في سبب إيراد سعد لحديث: «خير الذكر الخفي»
ه ځ ت	ذكر ألفاظ حديث «إذا ظهرت البدع وشُتم أصحابي»
٤٧	البدعة في العبادة دون البدعة في الاعتقاد
٧٤ ت	ضبط اسم (البركوي)
٤٨	الجرأة على تخصيص العام من النصوص من غير مخصص
۰ ه ت	قصة جمع أبي بكر للقرآن -رضي الله عنه-
۱٥٦	تعريف البدعة لغةً واصطلاحاً
۲٥ت	بيان بقاء عموم قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» على عمومه
٥٣	إثبات تناقض خزيران
٥٤	أقسام البدعة
٥٦	سبب ورود حدیث: «أنتم أعلم بأمر دنیاکم»
٥٧	إيراد اعتراض على خزيران فيما ذهب إليه
۷٥٣	المراد بالصدر الأول
٥٨	الأحاديث الواردة في ذم البدعة عامة غير مخصصة
09	كل عبادة لا يتعبدها أصحاب رسول اللّه 🍩 فلا نتعبدها
٦.	قاعدة هامة
71	المتصف بالبدعة مذموم آثم
71	بيان تفرد كتاب «الاعتصام» في بابه وأنه لا ندّ له
١٦٦	افتراءات وأكاذيب حول دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب
٦٣	حجة العاجز لترويج باطله

75	تفسير قول عمر بن الخطاب -رضي اللّه عنه-: «نعم البدعة هذه» وأنه قصد البدعة لغةٌ لا شرعاً
٦٤	بيان مصنفات السبكي في صلاة التراويح وعدّها
٦٥ت	توسع القرافي في متابعة شيخه في تقسيم البدعة
79	بيان لجرأة خزيران في نقل الاتفاق عن الأمة
٧.	اختلاف أهل العلم في أفضلية صلاة التراويح في المسجد أم في البيت
V)	اتفاق أهل العلم على استحباب صلاة التراويح
٧٢	ترجيح الشافعي وأبي حنيفة وأحمد صلاة الجماعة على الانفراد
77	اختيار مالك الانفراد على الجماعة
۷٤ت	تفصيل مهم لابن عبدالبر في «التمهيد»
٧٥	بيان عدد ركعات القيام
77	اختلاف الروايات عن مالك
۷۸ت	إقامة الدليل على أن عمر صلَّى إحدى عشرة ركعة
۸.	زعم الإمام مالك أن القيام بستّ وثلاثين هو الأمر القديم
۸۳	لم يرد دليل على تحديد مقدار القراءة في كل ركعة
٨٤	ليس في الاختلاف في عدد صلاة التراويح ضيق!
	الاقتصار على إحدى عشرة ركعة مع طول القيام أفضل من زيادة الركعـات مع تقصـير
۸٥	القراءة وتخفيفها
۸۷	لفتة مهمة حول تبويب البخاري
۸٩	سبب امتناع النبي 🤲 على مواظبة القيام وانقطاعه عنه
۹.	بيان تمسك القسام ورفيقه القصاب بسنة الحبيب 🦚
91	,
	تعلق الجزار بفتوي للشعراني أخطأ في فهمها
٩٣	تعلق الجزار بفتوى للشعراني أخطأ في فهمها بيان خبط الجزار وخلطه في هذه المسألة
	بيان خبط الجزار وخلطه في هذه المسألة
٩٣	بيان خبط الجزار وخلطه في هذه المسألة لم يقل أحد برفع الصوت مع الجنازة
98 98	بيان خبط الجزار وخلطه في هذه المسألة لم يقل أحد برفع الصوت مع الجنازة قول الرسول الله مقدم على كل قول
98 98	بيان خبط الجزار وخلطه في هذه المسألة لم يقل أحد برفع الصوت مع الجنازة قول الرسول الله مقدم على كل قول لا أمير في العلم إلا العلم
98 98 98	بيان خبط الجزار وخلطه في هذه المسألة لم يقل أحد برفع الصوت مع الجنازة قول الرسول شي مقدم على كل قول لا أمير في العلم إلا العلم من أحسن حسنات العلم أنه فضّاح للأدعياء
۹۳ ۹٤ ۹٤ ۹٦ ت۹٦	بيان خبط الجزار وخلطه في هذه المسألة لم يقل أحد برفع الصوت مع الجنازة قول الرسول الله مقدم على كل قول لا أمير في العلم إلا العلم من أحسن حسنات العلم أنه فضّاح للأدعياء العرف العام يصلح مخصصاً للنص الشرعي لا ناسفاً له!
۹۳ ۹٤ ۹٤ ۹٦ ۳۹٦	بيان خبط الجزار وخلطه في هذه المسألة لم يقل أحد برفع الصوت مع الجنازة قول الرسول هي مقدم على كل قول لا أمير في العلم إلا العلم من أحسن حسنات العلم أنه فضّاح للأدعياء العرف العام يصلح مخصصاً للنص الشرعي لا ناسفاً له! استحالة إثبات العرف العام
98 98 98 97 97 9∨	بيان خبط الجزار وخلطه في هذه المسألة لم يقل أحد برفع الصوت مع الجنازة قول الرسول الله مقدم على كل قول لا أمير في العلم إلا العلم من أحسن حسنات العلم أنه فضّاح للأدعياء العرف العام يصلح مخصصاً للنص الشرعي لا ناسفاً له!

1.7	العمل بالحديث الضعيف
1.0	إذا ثبت الأصل في الجملة لا يلزم إثباته في التفصيل
٦١٠٦	التحقيق في تاريخ مولد النبي 🍩
117	التفكر في آيات اللَّه وتدبر القرآن من أسباب التمكين
115	بدعة قراءة المولد النبوي الشريف بالغناء والتمطيط
110	درء المفاسد مقدم على جلب المصالح
- ١١٥	عدم جواز إطلاق الشارع على رسول الله 🍩
114	أول من أحدث بدعة الموَّلد
17.	بدعة إحياء ليلة النصف من شعبان
171	إجماع المحدثين على ضعف حديث: «إذا كانت ليلة النصف»
177	بيان أن أبا حفص عمر بن بدر الموصلي ليس من الحفاظ
١٢٤ت	ثبوت حديث نزول الرب ليلة النصف من شعبان فيغفر لكل أحد إلا مشرك أو مشاحن
١٢٥ت	أول من أحدث بدعة صلاة ليلة النصف من شعبان
177	استعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعاً
179	ورود النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة
14.	شروط العمل بالحديث الضعيف
۱۳۳ت	الذكر بصوت واحد بدعة
-۱٤٠	بعض المؤلفات التي ألفت في حكم صلاة الظهر بعد الجمعة
731	سمات العلماء الربانيين
731	صورة الفتوى التي أفتى بها أحد المؤلفين
122	عدم إنكار المنكر مع القدرة يستوجب الإثم
187	صورة من فتوى الشيخ عبداللَّه الجزار
۱۳۸ت	هدي السلف مقدم على القواعد
10.	جواب الشيخ على سرور الزنكلوني
105	جواب الشيخ محمود محمد خطاب السبكي
	أقوال العلماء في موضوع الرسالة
107	رأي الشيخ محمد بهجة البيطار -رحمه الله-
109	دفع شبهة أو تتمة
177	تفسير قوله –تعالى–: ﴿وَتَعاوَنُوا على البرِّ والتُّقْوى﴾
371	مشروعية قيام جمعيات خيرية
177	رأي الشيخ محمد بهجة الأثري -رحمه الله-

174	رأي الشيخ راغب القباني الحسيني -رحمه اللّه-
۱۷۵	من علامات الخلاف المعتبر امتداد الخلاف بين المحققين
١٧٨	التحقيق في مسألة إطلاق لفظ البدعة
١٧٨	تنبيه
١٨٠	فائدة حول تبويب مسلم للنووي
۱۸۰ت	لا دليل على توجيه الرجل إذا احتضر إلى القبلة
111	رأي الشيخ صالح نجم الدين -رحمه الله-
١٨٣	عمل السلف الصالح حجة
148	خطر البدع في الدين
7.87	رأي الشيخ محمد بخيت المطيعي -رحمه الله-
149	لا عبرة بالعرف الحادث من الناس إذا خالف نصاً
191	رأي الشيخ صالح الحمصي -رحمه الله-
198	رأي الشيخ عبدالمعطى السقا -رحمه الله-
194	۔ رأى الشيخ عبدالقادر المغربي -رحمه الله-
190	لا خلاف في أن الصمت وراء الجنائز هو السنة
۱۹۸.	العمل بالسنة
Y	رأي الشيخ محمد جميل الشطى
7.1	من علائم الجهل والحسد
7.4	رأي الشيخ محمد بن يوسف الكافي -رحمه الله-
۲۱۱ت	حرمة العمل بالحديث الضعيف
418	بيان كمال الدين الإسلامي
۲۱۲ت	حرمة التشبه بالمشركين
١١٦ت	تفضيل الذهبي «دلائل النبوة» على «الشفاء» للقاضي عياض
۲۱۹ -	من سمات الموفقين مراعاة حال المخاطبين
۲۲۱ت	الحرم بمكة والمدينة خاصة
۲۲۳	قاعدة عند الحنفية
۲۲۵	بيان فساد الاحتجاج بحديث معاذ: «قوموا لسيدكم» على القيام
-	المواد من القيام الذي أمرهم به 🥮 في حديث معاذ
۲۲۸	المواد من العيام الدي الموسم به المصه ي حيديك معاد
	المواد من العليام العدي العوصم به القطع المواد من العليات المعاد الماد ا
۲۲۸ت	

740		قاعدة ارتكاب أخف الضررين
749	ه الله-	رأي الشيخ محمد بن خليل عيد التاجي -رحم
137		رأي الشيخ عبدالقادر بدران -رحمه اللّه-
737		جاء الأنبياء بالبيان الشافي
787		رأي الشيخ محمد سليم الجندي -رحمه اللّه-
717		رأي الشيخ مصطفى الشطي -رحمه اللّه-
40.		رأي الشيخ خالد النقشبندي –رحمه اللّه–
101		رأي الشيخ سعيد الحمزاوي
807		الفراغ من التعليق على الرسالة
400		فهارس الكتاب العامة
YOY		فهرس الآيات
777		فهرس الأحاديث والآثار
۲۷.		فهرس الأعلام
79.		فهرس الكتب
411	المذاهب	فهرس الفرق والطوائف والجماعات والملل و
411		فهرس الأشعار
414		البدع والمحدثات
441		الموضوعات والمحتويات

ak ak ak